



كتاب مرآة الفلاح بامداد الفتاح شرح
نور الايضاح ونجات
الارواح

هذا فهرست كتاب الشريفة شرح ايضاح

كتاب الطهارة

فصل في بيان احكام التور والماء القليل

فصل في التحريم

فصل في مسائل الابار والواقع فيها

فصل في الاستنجاء هو قطع النجاسة بنحو الماء ومثل القلع

فصل في ما يجوز به الاستنجاء وما يكره به وما يكره فعله

فصل في احكام الوضوء

فصل في تمام احكام الوضوء

فصل في سنن الوضوء ثمانية عشر شيئا

فصل في اداب الوضوء اربعة عشر شيئا

فصل في المكروهات وما يكره

فصل في اوصاف الوضوء

فصل في موطنات من المائل تغيرت احكامها بالنسبة لما قبلها

فصل في عشرة اشياء لا تنقض الوضوء

باب ما يوجب الاغتسال

فصل في عشرة اشياء لا يقتل

فصل لبيان فرايض الغسل

فصل في سنن الغسل اثني عشر شيئا

فصل في اواب الاغتسال هي اواب الوضوء

فصل في سنن الاغتسال لاربعة اشياء

باب التيمم

باب السج على الخفين ثبت بالسنة قولاً وفعلًا

فصل في الجبيرة ونحوها

باب الحيض والنفا والاستحاضة

باب الانجاس والطهارة عنهما

فصل يطهر ببلد الميت

كتاب الصلوة

فصل في الاوقات المكروهات

باب الاذان

باب شروط الصلوة واركائها

فصل في متعلقات الشروط وفروعها

فصل في بيان واجب الصلوة

فصل في بيان سننها

فصل في ادابها

فصل في كيفية تركيب افعال الصلوة من الابداء الى

باب الامامت

فصل في سبط حصه الجماعة بواحدة من ثمانية عشر شيئا

فصل في بيان الاحق بالامامة

فصل فيما يفعل المقتدي بعد فراغ امامه من واجب وغيره

فصل في صفة الاركار الواردة بعد صلوة الغرض

باب ما يفسد الصلوة

فصل فيما لا يفسد الصلوة

فصل في المكروهات الصلوة

فصل في اتخاذ سريرة ورفع المار بين يدي المصلي

فصل فيما لا يكره للمصلي من الافعال

فصل فيما يوجب قطع الصلوة وما يجيزه وغير ذلك

باب التور واحكامه

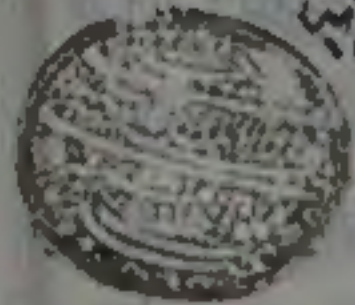
فصل في بيان التوافل

فصل في تحية المسجد وصلوة الفجر وحياء النساء وغيره

العصر
الأمم



الملك لله دخل في خط عبده
الحاجي بشير غاي دار السعادة كثرته
تسليمه وحسنه
والف



يدونه الجليل والمجد الجليل من قف حضرت مولانا صاحب الجليل
ساحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المعاصد بانوار العباد
مفع معافه المصدا بمقتضى الكفاية جليل غاي دار السعادة كثرته
البر الاصل الاوه هو افاضه السعادة المحاج بشير غاي دار السعادة كثرته
من هو على كل شيء قدير روح العظماء سماوات
محمدين المعصين واودعهم في الجحيم
عقله



Süleymaniye Li Kütüphanesi	
Kimlik	Hacı Beşir Ağa
Yeni Giriş No	
Eski Giriş No	271

فصل الهدي
فصل في زيارة النبي عليه السلام

[Faint handwritten text in a large rectangular frame]

بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين
 بحمد الله الذي شرف خلاصته عباده بورائه صفوة خير عباده ولم يمدح بالعبادة
 فاحسن الذوات العبادية وحفظوا شريعته وبلغوا عبادته واشهد انه لا
 اله الا الله الملك البَرُّ الرَّحِيمُ والَشَّهِيدُ اَنَّهُ سَيِّدُنا مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ النبيُّ الْكَرِيمُ
 الْمُتَّقِيْلُ تَعْلَمُ الْعِلْمَ وَتَسْمُو الْاَشْيَاءَ الْحَكِيمُ وَعَلَيْهِ اَوَّلُنا وَآخِرُنا يَا أَيُّهَا الْغَايِبُ بَهْرَةُ
 الْبَدَنِ فِي الْحَرْبِ وَالسَّلَامِ وَبِهِ يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الذَّلِيلُ الرَّاجِي عَفْوَرَتِهِ
 الْجَلِيلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ عَلَى الشَّرْطِ الْخَفِيِّ غُفْرَتِهِ وَغُفْرَتِهِ وَسُتْرُ عِيَّتِهِ
 وَلَطْفِهِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا خَفِيَ وَاحْسَنُ لَوْلَاهُ وَلَمْ يَخْلُجْ
 وَذَرِيَّتِهِ وَحَبِيبِهِ وَالِيَهُ وَأَدَامَ النِّعَمَ مُسَبِّغَةً فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ عَلَيْهِمْ
 وَعَلَيْهِ أَقْبَلُ مِنْ هَذَا كِتَابِ صَغِيرٍ حَمْدُهُ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٍ أَحَقُّوهُ عَلَيْهِ مَا بِهِ تَقَرُّعُ
 الْعِبَادَاتِ لِحَمْدِ عِبَادَةِ مُنِيرَةِ كَالْبَدْرِ وَالشَّمْسِ وَدَلِيلِهِ فِي الْكِتَابِ
 الْعَزِيزِ وَالسَّنَةِ الشَّرِيفَةِ وَالْإِجْمَاعِ تَسْمِيَةِ قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَلَذُّبِهِ
 بِاللَّعِينِ وَالْإِسْمَاعِ جَعَلَ فِيهِ مَا أَحَقُّوهُ عَلَيْهِ خُرُجِي الْمَقْدَمَةِ بِالْهَمَلِ
 أَفْضَلُ الْأَعْيَانِ الْخَيْرَاتِ مُتَقَدِّمَةٌ قَرِيبًا لِلطَّلَابِ وَتَسْهِيلًا لِلْمُتَلَمِّذِينَ
 وَالْمُتَابِ وَبِسْمَةِ مَنْ فِي الْفَلَاحِ بِأَمْرٍ أَدْنَى شَرِّهِ نَوْرُ الْإِبْضَاعِ وَجَا
 الْأَرْوَاحِ وَاللَّهْ الْكَرِيمِ أَسْأَلُهُ وَبَيْنَهُ الْعُطُوفُ إِلَيْهِ أَنْتَ تَنْفَعُ بِجَمِيعِ
 الْأَلَمَةِ وَأَنْ يَتَقَبَّلَ بِنَفْسِهِ وَحَقَّقَهُ مِنْ شَرِّهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ أَذْهَمُ أَجَلِ
 النُّجْمَةِ وَأَعْظَمُ الْمُنَّةِ وَاللَّهْ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعُ بِعِبَادِهِ وَيُدِيمَ الْإِقَارَةَ أَنْتَ
 عَمْدُ مَا يَنْشَأُ قَدِيرُ مَا لَا جَبَابَةَ جَدِيرُ آيَاتِهِ **كِتَابُ الطَّهَارَاتِ** الْكِتَابُ

مكتبة	رقم	تاريخ
مكتبة	رقم	تاريخ
مكتبة	رقم	تاريخ
مكتبة	رقم	تاريخ

الكتاب والكتابة لغة الجمع واصطلاحا طائفة من السائل الفقهاء بمنزلة
 مستقلة شملت انواعا اولها تشمل والطهارة بفتح الطاء مصدر طهر
 الشيء بمعنى النظافة وبكسر الالاء ويقسمها فضل ما يطهر به وشرعا
 حكم يظهر بالمحل الذي يتعلق به الصلوة لاستعمال المطهر والاضافة
 بمن الالاء وقدمت الطهارة على الصلوة لكونها شرطاً او مهزماً ومقدم والمزول
 للحدث والحدث اتفاقاً للمياه في جمع كثرته وتكميل جمع الغلة امواه
 والماء جود لطيف سيال والعذب منه به حياة كل ناعم وهو ممدود
 وقد يقصر واقام للمياه التي يجوز في اي موضع التطهير بصفة مياه
 في اصلها ماء السماء في قوله تعالى في الم تر ان الله انزل من السماء ماء
 فسلكنا به سبع في الارض وهو مطهر لقوله في يطهركم به وهو ماء المطر
 لانه السماء كل ما عاكك فاظلك وسقف البيت سماء وماء الطل
 وهو الذي مطهر في الصحيح وكذا ماء البحر الملح لقوله هم هو المطهر
 ماؤه المحل ميتة وكذا ماء النهر في كسحون وجمون والفرات وثل
 مصر وهي من الجنة وكذا ماء البئر في وكذا ماء ذاب من الثلج والبرد
 في وفتح الباء الموحدة والراء المهملة واحترز به على الذي يذوب من
 الملح لانه لا يطهر لانه يذوب في الشتاء ويجمد في الصيف عكس الماء
 وقيل انعقاده على اطوار وكذا ماء العين في المارين على الارض
 في ينسج والاضافة في هذا المياه للتعريف بالالتقييد والفرق
 بين الاضافتين من طلاق الماء على الاول دونه الثاني اذ لا يفتح انه
 يقال الماء الورد في هذا ماء عذب قيد بالورد بخلاف ماء البرد لانه
 اطلاق فيم ثم الباء في من حيث هي م على ففتح اقام في كل منها
 وصف يختص به اولها ماء طاهر مطهر غير مكروه ومن الماء المطلق في
 الدنه لمخالطة ما يصير به مقيده او انشائه في طاهر مطهر مكروه في
 استعمال تنزههم وهو ماء شربت حيوان مثل الحرة في الاصلية
 اذ لو خشية سور صا نجس ونحوها في الاصلية في الدجاجة المحلاة



هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤
 تاريخ ١٣٥٥
 مكتبة
 رقم ٥٦٧٨
 تاريخ ١٣٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وسلب الطير والجمية والفارة لانها لا تتغذى من النجاسة واصحاب البني عم
الاناء للهرة كانه حين علم بزوال ما يقتضي الكراهة منها اذ ركبت والذين
يصير كودها بشربها منهم فكان قليل الشرب وسبب تقريره والثالث م ظاهر
ش في نفسه غير مظهر للحدث بخلاف الخبث م وهو استعمال ش في
المسؤول لاقاه بغير قصد رفع حدث ش او قصد استعمال لقوة وهي
كالوضوء ش في مجلس اقوم على الوضوء بنية ش اي الوضوء تقربا للصلاة
فانه كانه في مجلس واحد كره ويكون الثاني غير مستعمل ولم يفرق بين اليد
للطعام او منه لقول النبي صم الوضوء قبل الطعام بركة وبعده ينفي اللطم
اي يصير مستعملا كغسل ثوب واداة مأكولة م وبغير الماء مستعملا بخروج
انفصال عن الجسد ش وان لم يستعمل على المعنى وسقط عنه الاستعمال
قبل الانفصال لضرورة التطهر والضرورة بعد انفصاله ولا يجوز ش
اي لا يقع م الوضوء بآية شجر وثمر لكمال امتزاجه فلم يكن مطلقا
ولو خرج بنفسه من غير عثر كالمطعم الكرم في الاظهر ش اخره
تما قبل ان يكون بايقظ بنفسه لانه ليس بالخروج بلا عثر ش
في نقي القيد ومحنة نقي الاسم عنه وانما مع الحاق المايعات المزلية
بالماء المطلق لتطهير النجاسة كحقيقة لوجوه شرط الحاق وهو تنامي
اجزاء النجاسة بخروجها مع الفضلات وهو منعدم في الحكمة لعدم
نجاسة مخسوسة باعضاء المحدث والحدث امر شرعي احكام النجاسة
لمنع الصلوة مع وعين الشارح لانه لا يخلو من النجاسة فلا يمكن
الحاق غيرها بها ولا يجوز الوضوء بماء الطيب ش وهو الرقة والسيلان
والارواء والابنات م بالطيب ش بخبر محض وعين لانه اذا بر دخن
كما لو طيب بما يقصد به النظافة كالتدبير وصار به خبثا وان بقي على
الوقت جازبه الوضوء لتماخيه بقيس الماء يحصل باحد الامرين كمال
متزاج بقشر النبات او الطيب بما ذكرناه بين الشاة وهو غلبة المتخرج
بقوله او بغلبة غيره ش اي غير الماء عليه ش اي على الماء ولما كانت

كحات الغلبة مختلفة باختلاف المخالطة بغير طبع ذكر ما يخص ما جعله
المحققون ضابطا في ذلك فقال والغلبة ش تحصل م في مخالطة ش
الماء لشئ م الماء من الجمادات الظاهرة م باخراج الماء من رقة ش لا يصح
عن الثوب واخرجه م عن سبلانه ش فلا يسيل على الاعضاء سبلانه الماء وانما
اذا بقي على رقة وسبلانه فانه لا يصح ش اي لا يمنع جواز الوضوء به م بغير
اوصاف حكمها بما جاز ش خالطه به م وطبخ م كن عذرة وفاككة وورق شجر
ش لما في الجادين وسلم ان النبي صم امر بفصل الذين وقصته ناقته وهو
محم بآء وسدر وامر بنس بن عامر حين اسلم ان يغسل بآء وسدر
وغسل النبي صم بآء فيه اثر الجبين وكما م يغسل ويغسل راسه
بالمغطى وهو جنب ويحترق بذلك م والغلبة ش تحصل م في مخالطة
م المايعات بظهور وصف واحد ش كدرة فقط او طعم م م م م وصفان
فقط ش ان لثنته وشدة ذلك بقوله كالبقي لثون والطعم ش فان لم يكن
اجاز به الوضوء وان وجد احداهما لم يجز كالركانة للمخالطة وكذا وصف واحد
فقط وصف كصبغ البطح ليس له الا وصف واحد وقوله لا رايحة ش
زيادة ايضاح لعلمه في بيان الوصفين والغلبة قد جزم بظهور وصفين من
مايج له اوصاف ثلاثة ش وذلك م كالحل لث لونه وطعم وريح فاني وصفين
منها ظهر لشخصا صحة الوضوء والواحد منها لا يصح لثنته والغلبة ش في
مخالطة م المايعة الذي لا وصف لث مخالطة الماء بلونه او طعم او ريح م كالماء
المستعمل ش فانه بالاستعمال يتغير له طعم واللون ولا ريح وهو ظاهر
في الصحيح ومنكم ماء الدور والمنقطع الرايحة تكون له الغلبة م بالوزن
لعدم التميز بالوصف لفقد م فانه اخلط رطلان ش مثلام م الماء
المستعمل ش او ماء الدور الذي انقطع رايحته م برطل من الماء المطلق
م لا يجوز به الوضوء لغلبة المقيدم وبعبارة ش وهو رواية الاكثر المطلق
م جاز شبه الوضوء وان استويا لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية وقال
الشيخ حكمه حكم المذهب احتياطا او القسم الرابع ش من المياه م

ماء الطيب يخالف الماء في العلم
فيغير الغلبة فيه بالطعم
نزع اذن

ماء بنجس وهو الذي حلت في اي وقت من فيه نجاسة في وعاء وعلم وقوعها
 يقينا او بظن الظن وهذا في غير قليل اوراث لانه معفو عنه كما سئل
 م وكان في الماء والكلاب وليس جاريا وكان م قليلا والقليل هو
 ما مساحة محلة م دون عشرة في عشرة ذراع العامة والذراع يذكر
 ويؤتى واذا كانت قليلا واصابة نجاسة م فينجس بها وان لم يظهر
 اثرها في اي النجاسة م فيه م ولما اذا كان عشرة في عشرة في موضع مربع او
 ستة وثلاثين في مدور وعمدة ان يكون بحال لا يتكشف ارضه بالعرف
 على الصنيع وقيل بقدر عمقه بذراع او شبر فلا ينجس الا بظهور وصف
 النجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه اخذ مشايخ بلخ توسعة على الناس
 والتقدير بعشر في عشرة هو اللغتي به ولا يمس بالوضوء والشرب م حجب
 يوضع كوزه في نواحي الدار ما لم يعلم تنجسه ومن فوض اي يظن ان يكون
 فيه قدر ولا يتيقن ولا يجب ان يسكن عنه ومن البئر التي تدلي فيها الدلاء
 والجدران الدسة وتحملها الصغار والاماء وعمتها الرستاقون
 بايد رسة ما لم يتيقن النجاسة م او كان جاريا ثم عطف على راكم م
 او ظهر فيه شاي الجارين م اثرها فيكون نجسا م والاشراط في النجاسة
 م اولون اويح م لها الوجود بعين النجاسة بانها والنجس م الخامس ماء
 مسكون في طهوريته م لا في طهارته م وهو ماء شرب من حمار او بغل م
 وكانت امة انا لا مكلالة العبرة للام كما سئل في الاسان شاء
 الله تعالى والله اعلم **فصل في بيان احكام السور** والماء القليل الذي
 بينا قدره بدونه عشرة في عشرة لم يكن جاريا م اذا شرب منه حيوان يكون
 على م ادم اربعة اقام ومات ابقاه بعد شربه يسمى سوراش
 به من عينه ويستعار الاسم لبقية الطعام واجمع استار والفعل
 استار ونحوه شاي ما شربه والنفع ساء على غير القليل لانه قليل
 مسير ونظيره اجيره فهو جبارم الاول م في الاقام سورم طاهر مطهر
 م غير مكره بالاتفاق من غير كراهة في استعماله وهو ماء شرب منه آدمي

الفصل في اللغة الحافظ بين الشيبين وفي
 اصطلاح الفقهاء طائفة من الكتاب
 المتقدمة بغير احكامها بالنسبة الى
 ما قبلها غير مترجم بالكتاب والباب فاذ
 وصل الى ما بعده فاذن والا فلا كذا قال
 الشيخ آمل الدين في العناية وقال غيره
 وهو مصدر يجهل ان يكون بمعنى الفاعل كرجل
 عدل ان فاعله من ماذر قبله وبعده فجهل
 ان يكون بمعنى المفعول والمفعول من مفعول
 عما قبل فان ذكر بعده لفظ في رفعه ويؤتى
 على انه خبر مبتدأ محذوف ان هذا فصل
 او مبتدأ على انه علم جرس وقبره
 محذوف وان لم يذكر بعده
 لفظ في كما وقع في
 هذا الكتاب على احد النسخة
 يجوز من قولنا على احد النسخة
 ان يكون من قولنا على احد النسخة
 ويجوز ان يكون من قولنا على احد النسخة

آدمي م لانه ليس من نجاسة لما دوى مسلم عن عائشة رضي قالت كنت
 اشرب وانا حائض فانا ولا البنين عم فيضع فاه على موضع ولا فوق بين
 الصغير والكبير والسلم والعاقر والحياض والجنب واذا تنجس في شرب
 الماء من فوره يتنجس وان كان شربه بعد تردد والبزاق في فيه مرات
 والعاقر او ابتلعه قبل الشرب فلا يكون سورة نجسا عند ابي حنيفة
 ومالك مكره لقوله محمد بعدم طهارة النجاسة بالبزاق عنده او شرب
 منه م ومن م فان سور الفرس طاهر بالاتفاق على الصحيح من غير كراهة
 او شرب منه ما بمعنى حيوان م يؤكل لحمه كالابل والبقر والغنم ولا كراهة
 في سورها من القسم الثالث مكره والقسم الثاني سور م نجس م كراهة
 غليظة وقيل حفيظة م لا يجوز استعماله في الايضح التطهير به بحال ولا بشي
 الا المظطر كالحيفة م وهو م اي السور النجس م ماء شرب منه
 الكلب سواء فيه كلب صيد وماشية وغيره لما دوى في الوار قطن في ابي
 هريرة رضي عن النبي م في الكلب يبلغ في الالة انه ينسل ثلاثا او فعا
 او سبعا او شرب منه م المختزير م النجاسة عينه لقوله توفان وجس
 او شرب منه شئ بمعنى حيوان م من سباع البراهم م احتزبه عن سباع
 الطير وسباق حكمها والسبع حيوان مختلف منتهب عادات م
 كالغمد والذئب م والضبع والتمر والسبع والفرد لتولد لعابها لمحمها
 وهو نجس كلبتها والقسم الثالث سور مكره استعماله في الطهارة
 كواحدة تنزيهية مع وجود غيره مما لا كراهة فيه ولا يكره عند عدم الماء
 لانه طاهر لا يجوز المصير اليه التيمم مع وجوده وهو سور الهرة الاجلينة
 لسقوط حكم النجاسة التقا بامثلة الطواف المنصوص عليه بقوله م انها
 ليست بنجاسة انها م الطوافين عليكم والطوافات قال الترمذي قد
 حسن صحيح ولكن يكره سور ما تنزيها على الاصح لانها لا تنجس النجاسة
 كماء غمس صغيره فيه وحمل اصغاد النبي م لها الالة على ذوال
 ذلك الوهم يعلم بحالها في دعائه لا يتوهم بنجاسة فيها بنجس تناوله

والهزة البرية سور بها نجس لتفقد علة الطواف فيها ويكره ان تلحس
 الهزة كذا ان ثم يصلي قبل غسله او ياكل بنية ما اكلت منه ان كان
 غنيا بغيره ولا يكره لعله للفقير للضرورة وسور الرجعة
 بشكك الاول وتاؤها للوحدة للثاني والثالث والرجع مشترك بين
 الذكر والانثى والرجعة للانثى خاصة ولهذا اختلف لا ياكل لحم ذبا
 لا بحث بلح ويكره سور الخفلات التي تحول في القاذورات ولم
 يعلم لها مدة متقدما من نجاسة فكره سورها لشك فانه لم يكن كذلك
 فلما كرهه فيه جبت فلا يصح منقادها لقدره وسور سباع البهائم كالغنم
 والاشياء والخراف والزم والفراب يكره لانها تحالط الميتات والنجاسات
 فاشبهت الرجعة للخفلات من حيث ان لا نجاسة على منقادها لا يكره
 سورها وكما القليل نجاسة لمرة طهرها كسباع البهائم كمن طهرها بهنثا
 لانها تشرب بمقاديرها وهو عظم طاهر وسباع البهائم تشرب بلسانها وهو
 مبتل بلعابها النجس وكذا سور سواكن البيوت مما لا دم سايل
 كالقار والحقبة والوزغة يكره للزوم طوافها وحرمت لحمها النجس ولا
 كذلك سور العقب والخفص والصرصر لعدم نجاستها فلا
 كراهة فيه والقسم اربع سور مشكوك ان يتحقق في حكم الطهورة
 فلم يحكم بكونه مطهرا جزوا ولم ينف عنه الطهورية وهو سور البغل
 التي لم اتانها والحمار وهو يصدق على الذكر والانثى لان لعابه طاهر
 على الصحيح والشك لتعارض الخبرين في اباحة لحمه وحرمة وبغله
 متولد من الحمار فاخذ حكمه فان لم يجد للحديث غيره ان غير سور
 البغل والحمار توضع به ويسمى والا ففضل تقديم الوضوء لقول
 زفر بلزوم تقديمه والاحوط ان ينوي للاختلاف في لزوم النية
 في الوضوء بسور الحمار ثم صلى فتكون صلاته صحيحة بيقين
 لان الوضوء به لو لم يضره التيمم وكذا امك ومن قال من
 مشايخنا ان سور الفحل نجس لانه يشتم البول فينجس شفتاه

شفتاه في غير سبيل لانه امر موهوم لا يقبل وجوده ولا يؤثر
 في ازالة النجاسة ويستحب غسل الاعضاء بعد ذلك بالماء لازالة
 المشكوك والمكره فصل في النجس لاختلاطه
 مجاورة للمحاربة اولن جمع اثناء اكثر ما طاهر واقلها نجس تحري
 للمؤمنين والاعتقال فيه بالكثرة لانه يسمم عند سوي الاواني
 والافضل ان يخرجها او يريقها فيسمم لغفر المهر قطعها وان وجد
 ثلثة وجال ثلاث او ان احدها نجس وتحري كل اثناء جازت صلا
 تم وحدانها وكذا يتحرى مع كثرة الظاهر لادارة الشرب لان
 المصطب كالمعدوم وان اختلط اثناء ولم يتحرى وتوضا بكل وصلى
 صحت ان مسح في موضعين من رأسه لا في موضع لانه تقويم الظاهر
 من اجل الحديث وقد نجس بالثاء وقاعد الظهر بجمعة مع النجاسة وطهر بالفضل
 الشاء ان قدم النجاسة ومسح محل اخر من رأسه وان مسح محل بالاثني دارا لانه
 بين الجواز لوقد الظاهر وعدم الجواز لتنجس البغل باول ملا قاسي لو
 آخر الظاهر فلا يجوز للشك احتياطا وان كان الشرايين المختلطة بالمجا
 ورت نجس لا يتحرى الا الشرب بنجاسة كملها كملها للمغالب فيريقها
 عند غلته الشاء ويخرجها سقى الدواب عند الطحاوي ثم يسمم
 وفي وجود الثياب مختلطة يتحرى مطلقا ان سوادها اكثر من طاهر
 او نجس لانه لا خلف للشرب في ستر العورت والماء يخلطه التراب وان
 صلى في احد ثوبيين تحريا للنجاسة احدهما ثم اراد صلاة اخرى فوقع تحريه
 على غير الذي صلى فيه لم ينع لان امضاء الاجتهاد لا ينقض بمثل الا في
 القبلة لانها تحتمل الانتقال الى جهة اخرى بالتحري لانه امر شرعي والنجاسة
 امر حق لا يعبر طاهرة بالزوم الاعادة بظهور النجاسة بعد التحري في
 الثياب والاواني فمضى جعلنا الشرب طاهرا بالاجتهاد وللضرورة
 لا يجوز جعله نجسا باجتهاد مثله فتقد كل صلاة بصليها بالذك
 تحري بنجاسة اولها وتصح بالذي تحري طاهره ولو قارض عدل لانه في

تجدد ثياب الثياب اذا روي عن ابي عبد الله عليه السلام
 في اللعاب

لكل ولحمه بان اجبر عدل بان هذا اللحم ذبح مجوسى وعدل اخر انه ذكاة
 مسلم لا يحل لبقائه على لحمه بترها من الجحش ولو اجبر ماء وثرها
 بقي على اصل الطهارة والله اعلم فصل في مسائل الابار والواقع فيها
 روث او حيوان او قطرة من دم ونحوه وحكمها ان تنزع البير اي
 ماؤها لانه من اسناد الفعل الى البير وادارة الماء الحال بالبير الصغيرة
 وهي ما دون عشرة وعشرين بوقوع نجاسة فيها وان قلت النجاسة التي
 من عيالات ورات وقد القليل قطرة دم او قطرة عذرا لان قليل النجاسة
 يتنجس قليل الماء وان لم يطرأ ثمره فيه وتنزع بوقوع خنزير ولو خرج
 حيا او الجال انه لم يقبضه على الماء لنجاسة عينه وتنزع بوقوع كلب
 قبيح بوقوعه فيها لانه غير نجس العين على الصحيح فاذا لم يمت وخرج حيا ولم
 يصل فيه الماء لا يتنجس او موت شاة او موت آدمي فيها تنزع ماء
 زعفران بموت ذئبي وامر ابن عباس رضي الله عنهما بان الزبير به بمحضرة الصحابة
 من غير تكبير وتنزع بانتفاع حيوان ولو كان صغيرا لانتشار النجاسة
 وينزع وجوبا ما شاء ولو وسط وهو المستعمل كثيرا في تلك البير
 ويستحب زيادة مائه ولو ولو نزع الواجب في ايام او غسل الثوب
 النجس في ايام يطهر وتطهر البير بافضاله لدلو الاخير عنهما عندهما
 وعند محمد بافضاله عندهما وعند محمد بافضاله عن الماء ولو قطرة البير
 للضرورة وقالوا يشترط الانفصال البقاء الاتصال بالقطر بها وقد
 محمد الواجب بما في دلو لو لم يكن نزعها وافق به لما شاهد ابا عبد الله
 كثيرة المياه لمجاورة رجلة ولا شبه ان يقدرا فيهما بشهادة
 رجلين لهما خبر بالماء وهو لا محذور وان مات فيها ابن في البير وجاجة
 او مزة او نحوها في الحجة ولم ينفع لزوم نزع اربعين دلو بعد اخراج
 الواقع فيها دوي التقدير بالاربعين عن ابي سعيد الخدري في وجاجة
 وما قاربها يعطى حكمها ويستحب الزيادة الى خمسين او ستين لما روي
 عن عطاء وشي وان مات فيها قارة بالهزمة او نحوها كعصفور ولم ينفع

اعلم ان هذه الحكم فيها الزمانات الجوان في
 البير وانما اذا خرج منها فقد اختلفوا فيه
 فانما يصح ان لا يكون نجس العين ولو لم يكن
 في بدنه نجاسة ولم يدخل فيه في الماء لم يتنجس
 الماء وان اذ دخل فيه فمعتبر شؤره فان
 كان طاهرا فله طاهر وان كان نجسا
 فالله يتنجس بغيره كله وان كان نجسا
 فالله يشكوك بغيره جميعه وان كان نجسا
 فكلوه فينجس نزعها وان كان نجسا
 كالخنزير فانه نجس الماء وان لم يدخل فيه
 وفي الكلب راويانه بناء على انه نجس
 العين او لا والعقوبة لا يفسد عالم
 يدخل فيه لانه ليس نجس العين لوان
 الانتفاع به حرام واصطفاك
 ويبعد من التبيين
 والبير ولو تلك البير صغيرا كان او كبيرا
 وعن ابن عباس انه قد روي ما يصح فيه صاع
 عن الوصير للامام الشريفي
 في مصابح المحيط

ينفع لزوم نزع عشرين دلو بعد اخراجه لقول الشافعي في فائدة ماتت في
 البير واخرجت من سبعة نزع عشرين دلو ويستحب الزيادة الى ثلثين
 لاحتمال زيادة الولد المذكورة في الاثر على ما قدر به من الوسط وكما ذكره
 المنزوح طهارة للبير والذئب والاشياء والبكرة وبه المستقوي
 ذلك عن ابي يوسف وحسن لان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة
 الماء فكلوه طهارتها بطهارته نفيها للنجس كطهارة دن الخمر بتخليتها و
 طهارة عروة البارقي بطهارة اليدان اخذها كغسل يديه وروي عن
 ابي يوسف ان لا يرفع من القبراة كفارة واحدة ونحوه والنجاسة التسع
 والعشرة كالشاة وقال محمد الثالث في نجس كالهرة والست كالكلب
 وهو ظاهر الرواية ومكانه بين الفارة والهرة فحكم حكم الفارة ومكانه بين
 الهرة والكلب فحكم حكم الهرة وان وقع فارة ومرة منها كثره وبه قول الاقل
 في الاكثر ولا يتنجس الجحر بالبصر وهو لا بل والنجس وبصره من عدم منع
 والروث للفرس والبغل والحمار من عدمه ونحوه والنجس بكبر الحمار واحدا لا
 خشاء للبقر من باب ضرب ولا فرق بين اباد الامصار والفلوات في
 الصحيح ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر ظاهر الرواية
 لشمول الضرورة فلا يتنجس الا ان يكون كثيرا وهو ما يستكره النجس
 والقليل ما يستقله عليه الاعتماد وان لا يخلو ولو لم يصره ونحوه
 كما صح في البسوط ولا يفسد او لا يتنجس الماء بجرحه حمام فخره بالفتح
 ولعد الحرة بالضم مثل قرة وقره ونحوه من بالضم كجد وجند
 والواو بعد الراء غلط ولا يتنجس جرحه عصفور ونحوها فبايد كل من
 الطيور والاود والحكم بطهارته استحسانا لان النبي لم ينكر
 الحماة وقال انها اكرت على باب الفار حتى سلمت في اذائها الله تعالى
 بان جعل المسجد مأويا فهو دليل على الطهارة ما يكون منها ومسح
 بن مسعود رضي الله عنه بالحماة باصبعة واختاره في كثير من كتب
 المذهب طهارة عندنا واختلف الصحيح في طهارة خرء مالا لكل

من الطيور ونجاسة مخففا ولا نجس الماء ولا المايعات على الاصح
 بموت ما يعنى حيوان لادم كسواء البرى والبحرى فيه اي الماء
 او المايح وهو كسبك وضيق كسكس الدال ارفع والفتح لغة
 ضعيفة والانشى ضعفة والبرى بعده ان كان له دم سايل و
 حيوان الماء كالسرطان وكلب الماء وخزيرة لا يند وبق هو كيار
 البعوض واحدة بقعة وقد يسمى الغنص في بعض الجهاد وهو حيوان
 كالقراشيد الفتن وذباب سمى به لانه كلما ذاب اب اي كلما طر
 ورجع وزنبور بالغم وعقرب وخنفس وجراد وبرغوث
 وقمل لقوله عم اذا وقع الذباب في شراب احكم فليغمه ثم
 يشربه فانه في احد جناحيه داء وفي الآخر شفاء واه البخاري اذا
 ابوداود وانه يستفي بجناحه الذي فيه الداء وقوله عم يا سلمان
 كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس له دم فانت فيه فهو حلال
 اكله وشربه وضوئه ولا نجس الماء بوقوع اذى ولا بوقوع ما
 يؤكل لحمه كالابل والبقر والغنم اذا خرج حيا ولم يكن عليه بدنة نجاسة
 حنيفة ولا ينظر الى ظاهر استعمال يدرها التحاذا ولا يفسد الماء
 بوقوع بقل وحمار وسباع طير كصقر وشاهين وحداثة ولا تفسد
 الماء بوقوع وحش كبع وفرد في الصحيح لطهارة بدنها وقيل
 يجب نزع كل الماء الحاقا لطهرتها بلعابها وان وصل لعاب الواقع الى
 الا الماء اخذ الماء حكمه طهارة ونجاسة وكراهية وقد علمته في الاسار
 فيخرج بالنجس والشكوك وجرا ويستحب في المكروه عند دمه الدلاء
 لو طهر او قبل عشرين ووجد حيوان ميت فيها اي في البيوت نجسها
 من يوم وليلة عند الامام احتياطا ومنع نجسها من ثلثة ايام
 وليا ليها ان لم يعلم وقت وقوعه لان الانسفاخ دليل تقادم العهد
 فيلزم اعادة صلاة تلك المدة اذا اتوا منها وهم محدثون او
 اغسلوا من نجاسة وان كانوا متوضئين او غسلوا الثياب لاعتن

لاعتن نجاسة فلا اعادة اجماعا وان غسلوا الثياب من نجاسة ولم
 يتوضأ ومنها فلا يلزمهم الا غسلها في الصحيح لانه قيل وجوب النجاسة
 في الثوب ولم يدروا وقت اصابتها ولا يصيد صلوة اتفقا وهو الصحيح و
 قال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله نجاستها وقت العلم بها ولا يلزمهم اعادة
 شيء من الصلوة ولا غسل ما اصابها ما دام في الزمان الماضي حتى يتحققوا
 متى وقعت فان عجز الآن بما فيها قيل يلحق الكلاب او يعلف به المواشي
 وقال بعضهم تباع لثاقي وان وجد بثوبه منية اعادة من آخر نوم وفي
 الدم لا يبعد شيئا لانه يصيبه من الخارج وانه اعم **فصل في الاستنجاء**
 هو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلع التقليل بنحو الحجر يلزم الرجل
 الاستبراء عبرة باللائم لانه اقوى من الواجب لغوات الصلوة لغوته
 لا يغتسل الواجب والمراد طلب برائة المخرج عن اثر الرشح حتى يزول
 اثر البول بزوال البصل الذي يظهر على الحجر بوضعه على المخرج وحسنه
 يطمين قلبه اي الرجل ولا يحتاج المرادة لذلك بل نصير قليلا ثم
 تستقي واستبراء الرجل على حسب عادته انا بالمشي والتفتيح
 او الاضطجاع على شقة الابر او غيره بنقل اقدم وركض وعصر
 ذكر برفق الاختلاف عادات الناس فلا يقيد بشيء ولا بجزء اي لا يمتنع
 له الشرع في الوضوء حتى يطمين بزوال رشح البول لان ظهور الرشح برأس
 السيل مثل تقاطره يمنع صحة الوضوء وصفة الاستبراء ليس الا تسما
 واحدا وهو انه سنة مؤكدة للرجال والنساء لو اظلمت البنية ولم يكن
 واجبا تركه عليه السلام له في بعض الاوقات وقال عم من استبرأ فليوتر
 ومن فعل هذا فقد احسن ومن لا فلا فخر وما ذكره بعضهم من تقسيمه الى
 فرض وغيره فهو توسع وانا قيدناه من نجس لان الرشح طاهر على
 الصحيح والاستبراء منه بدعة وقولنا يخرج من السبيلين جري على
 الغالب ان الواجب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستبراء كطحا
 يج ولو كان قبحا او دما في حق العرق وجواز الصلوة مع لاجماع

المتأخرين على أنه لو سال عن قدره وصاب ثوبه وبدنه أكثر من درهم لا
 يمنع جواز الصلوة وإذا جلس من الماء تحت وقوله عالم تجاوز
 المخرج فيه تسمية استنجاء وكلمة مستونا وإن تجاوز المخرج
 وكما تجاوز قدر الدرهم لا يسمى استنجاء ويجب إزالة الماء
 أو المايح لأنه من باب إزالة نجاسة فلا يكفي للرجوع وإن زاد
 المتجاوز على قدر الدرهم المنقالي وهي عشرة من قيراط في المستحقة
 أو على قدر مساحة في المايعة أكثر من غسله بالماء أو المايح ويغفر من غسل
 ما في المخرج عند الاعتكاف من الجنابة والحجن والنفاس بالماء المطلق وإن
 كان ما في المخرج قليلا يسقط فرضية غسله للمحدث ويستأن
 يستنجي بغير منوء بأن لا يكون خشنا كالابور والاعلى كالعقيق لأن
 الانقاء هو المقصود ولا يكون إلا بالمتقى وتحرره بمكمل طاهر منزيل بل
 ضرر وليس متقويا ولا محترما والفصل بالماء المطلق أحب لحصول
 الطهارة المتفق عليها وإقامة السنة على الوجه الأكمل لأن الحجر مقلد
 والمايح غير الماء مختلف في نظيره والأفضل في كل زمان الجمع بين استعمال
 الماء والحجر مرتبا بجمع المايح ثم بفصل المخرج لأن الله تعالى أنشأ على
 أهل قبا باتباعهم الأحجار الماء فكان الجمع سنة على الإطلاق في كل زمان
 وهو الصحيح وعليه السنون ويجوز أن يقع أن يقتصر على الماء فقط وهي
 على الجمع بين الماء أو الحجر الفضل أو الحجر وهو منهما في الفضل
 ويحصل به السنة وإن تفاوت الفضل والسنة اقتضاء المحل لأن
 المقصود والعدد في جعل الأحجار ثلاثة مندوب لقوله من استنجى
 فليوترلثة بحمل الأباقة فيكون العدد مندوبا لاسنة مؤكدة لما
 روي من التخيير بقله من استنجى فليوتر من فعل فقد أحسن ومنه لا
 فلا يخرج فانه يحكم في التخيير فيستحب من الفضل ثلثة أحجار يعني
 بأكمال عددها ثلثة ندبا إن حصل التنضيف أي الانقاء بما ذكرناه
 لكافة المقصود هو الانقاء ذكر كيفية حصولها على الوجه الأكمل

الأكمل فقال وكيفية الاستنجاء بالأحجار أن يمسح بالحجر الأول بأوربا
 من جهة المقدم أي القبيل إلى خلف وبالثاني من خلف إلى قدم ويسمي
 أوبارا وبالثالث من قدم إلى خلف وهذا الترتيب أوامنة المحيطة
 مدلات سواء كان حيفا أو شاة خشية تلويثها وإن كانت غير مدلاة
 يتبد من خلف إلى قدم لكونه المبلغ في التنظيف والمرادة بتدري من قدم
 إلى خلف خشية تلويث وجهها ثم بعد المسح بفصل يديه أولا أي ابتداء
 بالماء متقاعا ثم شرب جوده الماء النجس بول الاستنجاء ثم يدلك المحل
 بالماء بياض أصبع أو أصبعين في الابتداء أو ثلثة إن احتاج إليها فيه
 ويصعد الرجل أصبعه الوسط على غير ما تصعيدا قليلا في ابتداء الاستنجاء
 لينجز الماء النجس غير شرب على جوده ثم إذا غسل قليلا يصعد
 بنصره ثم حضره ثم السبابة إن احتاج ليتمكن من التنظيف ولا يقتصر
 على أصبع واحدة لأنه يورث مرضا ولا يحصل به كمال النظافة والمراده
 تصعد بنصرها وأوسط أصابعها ابتداء خشية حصول اللذات
 لو ابتدأت بأصبع واحد فربما وجب عليها الغسل ولم تشعر والعذر
 لا يستنجي بأصابعها بل براحة كفها فوق قام إزالة العذرة وبالبغ
 المستنجي في التنظيف حتى يقطع الرائحة الكريهة ولم يند بعدد لأن
 الصحيح تفويضه إلى الرأي حتى يطمئن القلب بالطهارة بيقين أو
 غلبة الظن وقيل يند في حق الموسوس سبع أو ثلاث وقيل في الإحليل
 ثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بسبع وعشرون بالغ في إرفاء المقعدة
 لينزل ما في الشرج بعد الإكامة إن لم يكن صائما وصائما لا يبالغ حفظا
 للمضم من الفساد ويجوز الإكامة وقال الأصح مبتلة لأنه ينف
 يفسد المضم وإذا فرغ من الاستنجاء بالماء غسل يديه ثانيا وينشف
 مشددة قبل القيام ليلا تجذب المقعدة شيئا من الماء أو صائما
 ويستحب لغير الصائم حفظا للشرب من الماء المستعمل ولا أعم فصل فيما يجوز
 به الاستنجاء وما يكره به وما يكره فعله لا يجوز كشف العورت للاستنجاء

لمحمد أو الفسق فلا يرتكبه لأقامة السنة ويسمى الخرج من تحت الشيا
بمخرج وان تركه تحت الصلوة بدونه وان تجاوزته النجاسة لمخرجها وزاد
المجاورة بانزاده على قدر الدنوس وزان النجاسة وساحة في
الأيام لا تقع مع الصلوة لزيادة على قدر المعفو عنه اذا وجد ما يزيله
من مائع او ماء ونحوه لا يتركه من غير كشف العورت عند من يراه محترزا
من ارتكاب المحرم بالقدح المحرم وانما اذا لم يجد الا بالضم كالحجج فلا يفتقر
تركه لانه ما في الحج ساقط الاعتبار ويكره الاستنجاء بعظم وروح لقوله
ولا تستنجوا بالروث ولا بالعظم فانهما اذا وافقكم لحم فاذا وجد ومما صار
المعظم كانه لم يوافقا طوونه وصار الروث شعيرة او تبعاله وابهم معجزة
النبى ع وم والنهي يقتضى كراهة التحريم وطعام لا دوى او بهيمة لا امانة
والاسراف وقد نهى عنه عليه السلام واجر عبدة الهرة وضم الجيم وتشديد الراء
المهلة فادعى عرب وهو الطوب بلفظ اهل المصر ويقال له اجور على وزن
فاعول اللين المحرق فلا ينق الحز ويؤذنه فيكره وحرف صفار الحصى فلا
ينقى وتلوث اليد ونحوه لتلوثه وزجاج وجس لانه يضر الحز ونحوه
لتقوم كحرقه ريباج وقطن لانها لا مالاة والاستنجاء بها يورث الفجر
ويكره الاستنجاء باليد اليمنى لقوله ع اذا بال احدكم فلا يمسح ذكره بيمينه
واذا بال الخلاء فلا يمسح بيمينه واذا شرب فلا يشرب نفا واحدا الا
من عذر بالسرى فيستنجي بصب خاوم او ماء جار ويدخل الخلاء
ممدودا المنقضاء والمراد بيت النقوط برجل اليسرى ابتداء مستور
الرأس استنجاء بالكرمة لليمين لانه مستقذر يحضره الشيطان و
لهذا استنجد ابن بعثم بالله من الشيطان الرجيم قبل دخوله وقبل كشف
عورته وبعد تسمية الله تعالى على الاستبعاذة لقوله ع ستر ما بين ايمن
ايمن وعورات بني آدم اذا دخل احدكم الخلاء ان يقول بسم الله ولقوله ع
ان الخشوس محضرة فاذا انق فليقل اعوذ بالله من الجن والنجاسات
والشيطان معروف وهو من شطن يشطن اذا بعد ويقال له شاطن

شاطن وشيطان وسى بذلك كل ممنوع من الجن والانس والدواب بعد
عوره في الشر وقبل من شاطن بطلان ذلك فالتيمر وما لك بتمرد و
يجوز ان يكون مسمى بفعل لانه لا يفتقر الى اهل الكفر وغيره والرجيم مطرور
باللعن ونحوه من جمع الحش الفصح والضم بسنة التحيل في الاصل ثم استعمل
في موضع قضاء الحاجة واضطارها من صديق آدم بالافن والفتن ويصيرنا
وامم يخرج الخارج ويجلس معتد اعطى بارة لانه اسهل الخروج الخارج
ويخرج فيما بين رجلين ولا يتكلم الا بالضرورة لانه يبيت به ويكره
تحريا استقبال القبلة بالقرع حال قضاء احوال واختلاف في استقبال
للتطهير فاذا انقراش عدم الكراهة ويكره استدبارها لقوله ع اذا
اتيمت الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يسند رءوسه الى شرف او غريب
وهو باطلا منهن ولو في النسيان واذا جلس مستقبلا لاسيا فتذكر
واخوف اجلا لها لم يتم من محله حتى يغفر له كما اورد الطبراني مرفوعا
ويكره امساك القبض من القبلة للبول ويكره استقبال عين الشمس
والقمر لانها ايتان عظيمتان ومهبتان الحج لعوده به فينبغ ويكره
القبول او يتفوط في الماء ولو جاريا ويقر بيسر وزهر وحوض والظل
الذي يجلس فيه والحجر لا ذية ما فيه والطريق والمقبرة لقوله ع انفقوا
الاغنياء قالوا وما الاغنياء يا رسول الله قال الذين يتخلفون في طريق
الناس وظلمهم وتحت شجر ممنوع لانها لا تشر ويكره البول قائما
لتنج غاليا الا بعد رلوج جعله ويكره في محل المنوف لانه
يورث الوسوسة ويستحب دخول الخلاء بثوب غير الذي يصلي فيه والا
يحترروا بحفظهم الهنسة ويكره الدخول الخلاء ومع شئ فكذب به
اسم الله تعالى وقوان وزنى عن كشف عورته قائما وذكر انه فلا يحذر اذا
عطس ولا يشمت عاطا ولا يروسل اما ولا يجب مؤذنا ولا
ينظر لعورة ولا الى الخارج منها ولا يبرق ولا يحط ولا يشتم ولا
يكلم الانثى ولا يبعث ببدنه ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل

يجلس لانه يدرت البسور ووجع الكبة ويخرج من اخلاء برجله يعني لانها
احق بالتقديم لنعمة الاعتراف على الاخرى ومحل الشياطين ثم يتردد بعد
الخروج المدة الذي اذهب على الاذن يخرج الفضلة المخرجة بحسبها وما
فان ياتى خاصية الغراء الذي لو اسكت كله وخرج مكانه مظنة الهلاك
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خروجك من المسجد وهو كناية عن الاعتراف بالمقصود
عن بلوغ حتى شكر نعمة الطعام وتصرف خاصية الغذاء وتسهيل خروج
الاذن لسلامة البدن من الالام او عن عدم التكرار بالتثاقل في الخلق والاعمال
فصل في احكام الوضوء وهي بضم الواو وفتحها مصدر فقط
ما يتوضأ به وهو لغة مأخوذة من الوضاعة وهو الحسن والنظافة يقال وضوء
الوجه اي وضوء وضيا وشرا فانظافة مخصوصة بغيره المعنى اللغوي لانه
يحسن اعضاء الوضوء في الدنيا بالتنظيف في الاخرة بالتجمل للقيام
بغرفة المولى وقدم على الفضل لان الله تعالى قد ربه عليه ولا سبب وشروط
وحكم وركن وصفة اركان الوضوء اربعة وهي غايضة الاول منها غسل
الوجه لغزارة فافسله ووجههم والفضل فتفتح العين مصدر غسلة وفتح
الاسم والكسر ما يغسل به من صابون ونحوه الفصل اسالة الماء على المحل
بحيث يتقاطر واقله قطرات في الاصح ولا تكفي الاسالة بدونه التقاطر و
الوجه ما يوجب الاثنان ووجهه ان يجلد الوجه بطول من مبداء سطح الجبهة
سواء كان به شعول او اجبهة ما اكتشف الجبين الى اسفل الزنق وهي
جميع الجبهة والشيء منبسط للحيمة فوق عظم الاسنان لم يلبس له حية
كثيفة وفي حقه الى مالا في البشيرة من الوجه وحده من الوجه عرضا ينح
العين مقابل الطول ما بين شحمتي الاذنين الشحمة معقن القوس والاذن
بضمتين وتخفف وتشغل ويدخل في الغايتين جزء منهما للاتصال
بالغرض واليباض الذي بين العذار والاذن فيفترض غسله في الصحيح وعنايه
يرفع مسوطة بنبات اللحية والركن الثاني غسل يديه مع مرفقيه احد
المرفقين غسله من بياض النقص لانه متقابل للجمع بالجمع يقتضي مقابلة

مقابلة الغرض بالفرد والمرفق الثاني بدل لانه تايها ولا اجماع وهو
يكسر يمين وفتح الفاء وتلقبه لغة ملحق عظم العضد والذراع والركن الثالث
تلا غسل رجليه لغزارة وتلا غسل رجليه لغزارة وتلا غسل رجليه لغزارة
لا يقبل الا ثلثا الصلاة الاله وقرائة البحر المحيورة مع كعبته لغزارة الغاية
في الغيا والكعباء هما العظام المرتفعة في جانب القدم واشتقاقه من
الارتفاع كالكعبة والكعب التي يدي ثديها والركن الرابع مسح راسه
لمسه على اذنه خاصية تقدير الغرض بثلاثة اصابع مردود ووجهه ومحل
المسح ما فوق الاذنين فيفتح مسح راسه لما نزل عنها فلا يصح مسح اعلا
الذوايب المشدودة على الراس وهو لغة لمرار اليد على الشيء وشرا عاضا
اليه البسطة العضو ولو غسل عضو لا مسح ولا يبطل اخذ من عضوان
اصابه ما دام مطرقة المرفق من افراده وسببه السبب ما يقضي الى الشيء
غير تأثيره استباحة اي اذنه فعل ما يكون من صلاة ومن مسح
وطواف لا يحل الا قدم عليه الآية اي الوضوء وهو محل الاقدام على الفصل
متوضاء حكمه الدينوي المحقق به العلم وحكمه الاخرى في الشك في الاخرة
اذ كان بنية وهذا حكم كل عبادة وشروط وجوبه اي التحاليف بافتراضه
ثمانية العقل اذ لا خطاب بدونه والبلوغ لعدم تكليف القاصر وتوقف
صحة صلاته عليه خطاب الوضوء والاسلام اذ لا خطاب كافر بغزوة الشريعة
وقدرة التكليف على استعمال الماء الطهور لا في عدم الماء والحاجة اليه تنقيه
حكما فلا قدرة الا بالماء الحار في جميع الاعضاء مرة مرة وغيره كالمعدوم
وجوده وحده فلا يلزم الوضوء على وضوء وعدم الحيض وعدم النفاس
بانقطاعها شرعا وصحيح الوقت لتوجه الخطاب مخبعا في وموسعا
في ابتداءه وقد اختصت هذه الشروط في واحد هو قدرة التكليف بالطهارة
عليها بالماء وشروط صحة اي الوضوء ثلثة الاول غزوة البشرة بالماء الطهور
حتى لو بقي مقدار مغزارة لم يصب الماء من المرفوق غسله لم يصح الوضوء
والثاني انقطاع ما ينافية من حيض ونفسان لتقام العادة وانقطاع حد

حال المتوضي لانه يظهر بول وسيلان منافق للابح الوضوء والثالث
 زوال ما يمنع وصول الماء الى الجسر لحم الحائل كسحق وشحم فيه لان
 بقاء وسوء الترتيب ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجع الثلاثة لو احدث
 هو عموم الظاهر في البقرة **فصل في تمام احكام الوضوء** والمالم يقدم
 الكلام على اللجنة قاله يجب يعني بغيره غسل ظاهر اللجنة الكيفية وهي
 التي لا تزن بشرتها في اصبع ما يقتضي به النصائح في حكمها القيام مقام البقرة
 يتحول الفرجن اليها ويرجعوا عما قيل من الاكتفاء بظنهما او ربعها او سح
 كلها ونحوه ويجب يعني بغيره اتصال الماء الى البقرة اللجنة الحقيقية
 في المختار لبقاء المواجهة بها وعدم غسلها وقيل بسقط لانعدام
 كمال المواجهة بالنيات ولا يجب اتصال الماء الى المسترسل من الشرع
 دارة الوجه لانه ليس منه اصالة ولا بد لانه ولا اتصال الماء الى ما انكم
 من الشقين عند الانضمام للمعاد لانه النظم تبع الغم في الاصح وما يظهر
 تبع الوجه ولا يظن العينين ولو في الغسل للضرورة ولا داخل فوجه
 برئت ولم ينفصل من قشرها سوى يخرج القيع للضرورة ولو وضعت
 الاصابع بحيث لا يصل الماء بنف الى ما بينها او طال النظر فغطى
 الائمة ومنع وصول الماء الى ما تحته او كان فيه معنى الخجل للعرض غسلا
 ما في شيء يمنع الماء ان يصل الى الجسد كعينين وشعر ورمض بخارج
 العين بتغطيتها وجب اي اقرض غسل ما تحته بعد ازالة المانع
 ولا يمنع الدرن اي رشح الاظفار سواء للضرورة والمصري في الاصح
 فيصير مع وجوده ولا يمنع خرو البراغيث ونحوها كونهم الذباب وصول
 الماء الى البدن لنفوذ فيه لقلة وعدم لزوجه ولا يظن ظفر الصباغ من
 صبيغ للضرورة وعليه الفتوى ويجب اي يلزم تحريك اتمام الضيق
 في المختار من الروايتين لانه يمنع وصول الماء لظاهر او كان صلى الله عليه وسلم
 اذا فرغ من وضوءه فانه وكذا يجب تحريك القرب في الاذن لضيق محله
 والمعتبر غلبة الظن لا اتصال الماء ثقبه فلا يتكلف لادخال عود

كثر الشيء يكث غلظا ونحوه فكث
 ولجنة كثرته من مصباح

عود في ثقب الخرج والقرب يفهم القاف وسكوه الرعا يعلق في شحمة
 الاذن والوضوء غسل شقوق وجليه جاز اي يمنع فمر الماء الذي
 وضوعه اي الشقوق للضرورة لا يبعد الغسل ولو في جنبه ولا
 للسح في الوضوء على موضع الشعر به خلقة لعدم طر وحدث به
 لا يبعد الغسل يقتضي طفره وشاد به لعدم طر وحدث وان استحب
 الغسل **فصل في سنن الوضوء** يست في حال الوضوء ثمانية عشر شيئا
 ذكر العدد تسهلا للمطالب المحصر السنة لغة الطريقة ولو سئلت
 واصطلاحا الطريقة السكونية في الذين من غير لزوم على سبيل الموطوعة
 وهي الموكدة ان كان النبي عليه السلام تركها احيانا وانما التي لم يوافق عليها
 فهي المندوبة وان اقرت بوجوب لم يصلها فهي للوجوب فيستن
 غسل اليدين الى الرسغين في ابتداء الوضوء الرشح بفهم الرلة وسكون
 السنين المهمة وبالعين اللجنة المقصود الذي بين الساعد والكف و
 بين الساق والقدم فيه وسواء استيقظ من نومه او لا ولكنه كند في الذي
 استيقظ لقوله عم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء
 حتى يغسلها ونظرا لم حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرى اين بابت يده و
 اذ لم يكن ثلثة الاناء ويدخل اصابع يسه الخالية عن نجاسة متحققة
 ويقت على كنه اليمن حتى يقيها ثم يدخل اليمن ويغسل يسه وان زاد
 على قدر الضرورة فادخل الكف صار الماء مستحلا والنجاسة ابتداء حتى لو
 نسبها فتذكرها في خلاه وكفى لا يحصل السنة بخلاف الاكل فان الوضوء على
 واحد وكل لغة فليل مستأنف لقوله عم من توضأ وذكر اسم الله تعالى فانه
 يظهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يظهر الا موضع الوضوء و
 المنقول عن السلف وقيل عن النبي عم في غطها باسم الله العظيم والحدود
 على دين الاسلام وقيل لا يغسل باسم الله الوضوء الوضوء كمن بالحدث
 ويسمي ككث قبل الاستنجاء وكثفت العورت في الاصح والستة ككبرائين
 اسم الاستياك وللعود ايضا والاول الاول لقوله عم لولا ان استيق

على امتى الامر بهم بالسواك عند كل صلاة او مع كل صلاة وما ورد ان كل
صلاة به تفضل سبعين صلاة بدوته وينبغي ان يكون لينا في غلط الاصبع
طول شبر مستويا قليل العقد المادراك ووقت السنون في ابتداءه لان
الابتداء سنة ايضا وعند المضمضة على قول الاكثر وقال غيرهم قبل الاضوء
وهو من الموضوء عند الان ستن الصلاة فحصل فضيلة كل صلاة
اذا بها وضوء السواك فيه ويستحب تغيير النعم والقيام من النوم الى الصلاة
ودخول البيت وجمع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول الامام انه من
سن الدين وقال عليه السلام السواك مطهرة للفم مرضاة للرب فيستوي
فيه جميع الاحوال وفضله يحصل ولو كان الاستياك بالاصبع او خرقة
خشنة عند فقهه ابن السواك او فقد اسنانه او ضرر بجمه لقوله عم
يجزى ثم السواك الاصابع وقال عليه من الشويص بالمسحة والا
بها سواك ويقوم الملك مقامه للنساء لركة بشرتهن والسنة
في اخذه ان تحمل خضرمينك اسفله وبالبنصر والوسطى والنبابة
فخره والا بهام اسفل راسه كما رواه ابن مسعود ولا يقبضه لانه
يحدث الباسور ويكن مضطجعا لانه يورث كبر الطحال وجميع العار
بانه الشيخ احمد الزاهد فضائله بمؤلف سماه تحفة السواك في فضائل
السواك والمضمضة وهي اصطلاحا استيعاب الماء بجميع النعم في
اللغة التبريك ويسن ان يكون ثلاثا لانه صلى الله عليه وسلم توضأ فمضمض
ثلاثا واستنشق ثلاثا ياخذ لمخل واحدة ماء جديدا ولو تمضمض ثلاثا
بغرفة اقام سنة المضمضة لاسنة التكرير والاستنشاق وهو لغة من الشق
جذب الماء ونحوه برج الانف اليه واصطلاحا اتصال الماء الى المارن
وهو ما لان من الانف ويكون بثلاث غرفات للحديث ولا يصح التثنية
بدل واحدة لعدم انطباق الانف على اتي الماء بخلاف المضمضة ويسن
المياقة في المضمضة وهي اتصال الماء بالاسن والحنك والبالغة في
الاستنشاق وهي اتصال الما فوق المارن بغير الصائم والصائم لا

لا يبالغ فيها خشية افاد الصوم لقوله عليه السلام بالغ في المضمضة
والاستنشاق الا ان يكون ضائما ويسن في الاصبع تحليل الحية وهو قول
ابن يوسف لرواية ابن داود وعمر بن النعمان ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحلل الحية والتحليل
تفريق الشعر من جهة الاسفل الى فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثا بماء من
اسفلها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ اخذ كفا من ماء تحت خلكه فحل به
الحية وقال بهذا امرني ربي وابوح ومحمد رحمه الله يفضلانه لعدم المواقبة
ولانه لا كمال الغرض وداخلها ليس محللا بخلاف تحليل الاصابع وروى
في المبسوط قول ابن يوسف لرواية انس بن مالك في تحليل الاصابع كلها
للامر به ولقوله عم من لم يحلل اصابعه بالماء حطها الله في النار يوم القيمة
وكيفيته في اليدين ادخالها في الماء الجاري ونحوه ويسن ثلث الفضل
في زاد ونقص فقد تقي وظلم كما ورد في السنة الا الضرورة ويسن
استيعاب بالمسح كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة كسح الحيرة واليتم لان و
منه للتخفيف ويسن مسح الاذنين ولو جاء الرأس لانه عم غفر
غرفة فمسح بها راسه واذنيه فانه اخذ لها ماء جديدا مع بقاء الحية
كما حنا ويسن ذلك لفعله عم بعد الفضل بامر ابيه على الا
عضاء ويسن الولاء لمواقبة عم وهو يكره الواء المتابعة بغسل
الاعضاء قبل جناف السابق مع الاعتدال جدا وزمانا ومكانا و
يسن البسة وهي لغة غم القلب على الفعل واصطلاحا توقية القلب
لايجاد الفعل جرما ووقتها قبل الاستنجاء ليكون جميع فعله وقبة و
كيفيتها ان ينوي دفع الحدث او اقامة الصلوة وينوي الوضوء او
امتنال الامر وحملها القلب فان نطق بها بالجمع بين فعل القلب والاش
استحبة المشايخ والنية منة لتحصيل الثواب لانه لما نذر به ليس الا عمل
ومسح في الآية ولم يعلم النبي صلى الله عليه وسلم مع جملة وفرضت في التيمم
لان بالتراب وليس من الاحدث بالاصالة ويسن الترتيب سنة مؤكدة
في الصحيح وهو كما نفي انه تعالى في كتابه ولم يكن وضوءا لان الواء في الامر

لمطلق الجمع والنفاء التي في قوله تعالى فاعلموا انكم جميعا
 ابدان بالقيام جمع خمسة خلاص البصرة في اليدين والرجلين لقوله
 اذ انتم اوتوا فابعدوا ما بينكم وصرف الامر عن الوجوب بالاجماع على استحباب
 لشرف اليمن ويسر لبداة بالفضل من رؤس الاصابع في اليدين والرجلين
 لان الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الفضل فيكون مشي الفعل كما
 فعله هم ويسر البداة في المسح من مقدم الرأس ويسر مسح الرقبة
 لانهم قوموا واوي بيديهم من مقدم رأسه حتى بلغ بهما أسفل عنقه
 من قنائه ولا يسر مسح الى المقوم بل هو بدعة وقيل ان الاربعة الاخيرة
 التي اولها البداة بالقيام مستحبة وكما جهة عدم ثبوت المواقفة
 وليس مسلما والله اعلم **فصل في آداب الوضوء** اربعة عشر شيئا
 يزيد عليها وهي جمع ادب وعرف بآلة وضع الاشياء موضعها و
 قيل المصلحة المحمودة وقيل الوبر وفي شرح الهداية هو ما فعل
 النبي عم مرة او مرتين ولم يراظب عليه وحكم الثواب بفعله وعدم
 اللوم على تركه واقا السنة فهي التي واظب عليه النبي عم مع التزك بلا
 عذر مرة او مرتين وحكمها الثواب وفي تركها العتاب لا العتاب
 فاذا اب الوضوء اجلس في مكان مرتفع تحررا من الفسقة واستقبال
 القبلة في غير حالة الاستنجاء لانهما حالة ارجى لقبول الدعاء فيها
 وجعل الاناء الصغير على يارده والكبير الذي يصرف منه على يمينه
 وعدم الاستعانة بغيره ليقوم العبادة بنفسه من غير اعانة غيره عليها
 بلا عذر وعدم التكلم بكلام الناس لانه يشغل عن الدعاء المأثور
 بلا ضرورة واجمع بين ينة القلب وفعل الساتة لتحصل العزيمة والدعاء
 بالمأثور اي النقول عن النبي عم والصيام والتابعين والشمية
 والينة عند غسل كل عضو او مسح فيقول يا ابا عبد المصطفى
 بسم الله اللهم اعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن
 عبادتك وعند الاستنشاق بسم الله اللهم ارض رايحة الجنة ولا

في قوله تعالى فاعلموا انكم جميعا

ومن آداب الوضوء ان لا يتوضأ
 في الموضع النجس فان للوضوء
 حرمة على كل حال

ولا ترض رايحة النار وهكذا في سائر ما يوصله على البرد ايضا كما في التوضيح
 ومن آداب الوضوء خفصه في صباح اذ ينيه بالغة في المسح وتحريك عاتقه
 الرايح للعبادة في الفضل كونه المضمضة والاستنشاق باليد اليمنى
 لشرفها والامتناع باليسرى لانهما نها وقديم التوضوء قبل دخول الوقت
 ببادرة للطاعة لغير العذر لان وضوءه ينتقض بخرم الوقت عندنا
 ويدخل عند زفر وبها عند ابي يوسف والابان بالشهادتين بعبدة
 قائما مستقبل القبلة ثم ما منكم من احد يتوضأ فيسبح الوضوء ثم يقول
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله الا
 فتح له ابواب الجنة الثمانية يدخلها من اي باب شاء وقال رسول الله ص
 من قال اذ اتوضأ سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفر
 واتوب اليك طبع بطايع ثم جعل تحت العرش يريها صاحبها يوم القيمة
 وان يقرب من فضل الوضوء قائما مستقبل القبلة واقاعد الا انه دم شرب قائما
 ففعل وضوءه دعاء زمزم وقال رسول الله ص لا يشرب احدكم قائما من
 نسي فليستني واجمع العلماء على كراهة تنسجها لا مرطيق لادمن
 وان يقول اللهم اجعلني من التوابين اي الراجعين من كل ذنب والتواب
 جباله وقيل هو ارجل كلما اذنب باذنه بالتوبة والتواب من صفاته
 الله عليه وسلم ايضا لا يرجع بالانعام على كل مذهب بقبول توبته
 واجعل من المنظرين اي المتزهرين من الواحش وقدم المذهب على
 المنظرين لدفع القنوط والعجب ومن الآداب ان لا يتوضأ بماء
 مشتمس لانه يورث البرص ولا يستخلص لنفسه الماء دونه غيره لان
 الشريعة المحمدية بسهولة سمحة ومنه صب برفق على وجهه وتركه
 التحفيف بالمسح لا بالماء فيه وان يكون ايمنه من خرفه و
 غسل رواتها ثلثا ووضع يده ووضعه اليد حاله الفضل
 على راسه ونماه مؤقته وما تحت الخاتم وبجاذرة حدود
 للعرض اطالة للفترة وقلا ايمنه استعداد الوقت آخر وقراءت

سورة الفحة ثلثا لانه لم يقرأ في اشهر الوضوء انا انزلناه الى اخره مرة
واحدة كان من الصدوقين ومنه قرارها مرتين كتب في جوارحه الشهداء ومنه
قراء ثلثا حشره الله تعالى محشر الانبياء اخرج به الديلمي وذكره النقيب
ابو الليث في مقدمته **فصل في ذكر وفيات وما يكره الكثرة ضد الحجة**
والادب فبكره المستغنى عنها ما استحب من الادب فلا حصر لها فعد بها
سنة اشياء لانه لا يتقرب منها الا سرف في حب الماء لانه لم يسمع
لما ربه وهو بية خفاء عامه السرف باسمه فقال ان الوضوء سرف
قال نعم وان كنت على نهر جار ومنه تكتيل للمسح بما جدد والتفسير
يجعل الفصل من المسح فيه لان فيه تقوية السنة وقال لم يخرج الامور كلها
ويكره ضربا الوجه بثلثا فاشرف الوجه فيلقه برفق عليه فيكره التكلم
بكلام الناس لانه يشغل عن الادعية ويكره الاستعانة بغيره لقول عمر بن
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترى ماء الوضوء فبادرت استقي له فقال يا عمر فاني
لا اريد ان يعينني على صلوته احدم غير هذا لانه الضرورات تبيح المحظورات
رات فكيف بما خطر فيه ومن الامام الورى انه لا بأس فان الخادم كان
يعيب على النبي عليه السلام والله اعلم **فصل في اوصاف الوضوء** وقد
ذكرها بعد بيان سببه وشروطه وحكمه وركنه فقال الوضوء على ثلثة اقسام
الاول منها انه فرض كما قد مناه به ليلة وللا بد بالفرق من هذا الثابت بالقطع
واما المحدث والمحدث افرغوا ينفذت الجوارح فلو لم يشتمل الفرض الاجزئ
كربع الرأس ونزلت اية بالدينونة وقد فرض بكية على الحية او الاراد القيام
للصلوة كما امر الله ولو كانت للصلوة نفلا لان الله لا يقبل صلوة من غير
طهور كما تقدم وهو ينفع الطاء وقال بعضهم الاجزء ضم وكذا الصلوة
الجنائز لانها صلوة وان لم يكن كاملة ومثلها سجد والتلاوة وكذا الوضوء
وفرض المسح والولاية مكتوبة على درهم او ما ييط لقول علي بن ابي طالب
المطهرون ومنه البيان والكتابة وقال بعض مشايخنا انما يكره
للمحدث مس الموضع مكتوب ومنه الحواشي لانه لم يمس القرآن حقيقة

حقيقة والصحيح ان مسها كس الكتب ولو بالنارية يحرم مسها
انفاقا على الصحيح والقسم الثاني وضوء واجب وهو الوضوء المطلق
بالكعبة لقوله عليه السلام الطواف حول الكعبة مثل الصلوة الا انكم تتكلمون
فيه فلا تتكلمون الا بخير ولما لم يكن صلاة حقيقة لم يتوقف صحة على
الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنه في الفرض الجنابة وصحة
في النفل بترك الوضوء كما ذكر في محله والقسم الثالث وضوء مندوب
في احوال كثيرة كس الكتب الشرعية ورفض منها الحديث الا التفسير كذا
في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم
الثاني وتنب الوضوء للخدم على طهارة وايضا اذا استيقظ من النوم
وتجديده للمداومة عليه حديث بال لانه ولو وضوء على الوضوء اذا تبدل
مجلسه لانه نور على نور واذا لم يتبدل فهو سرف وقيل الوضوء ثلاث
الفصل على الفصل واليتم على التيمم يكون عيشا وبعد كلام غيبة
بذكر اخاك بالكره في غيبة وكذب اختلاف عالم يكن ولا يجوز الا في
خوا الحرب واصلاح ذات البين وارضاء الامل وبهمة التمام المضرب
والنعم والنيمة السعاية بنقل الحديث من قوم الى قوم على جهة الافشاء
وبعد كل خطبة واثاء شعر قبيل لان الوضوء يحجز للذنوب الضغائر
وقهقهة خارج الصلوة لانها محدث شحوت وغسل ميت وحمله لقوله
من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليستوضاء ولو قتل صلوة لانه
اكمل شادتها وقبل غسل الجنابة لورود السنة وللحنيفة عنه
ارادة اكل وشرب ونوم ومعاودة وطبخ والغضب لانه يطفئ
ولقراءة قرآن وحديث ورواية تعظيما لشرفها ووراسة علم شرع
واذا قام وخطبة ولو حطبت نخاع ولزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف عرفة
لشرف المكان ومباهاة الله تعالى الملائكة بالواقفين لها والنسي بين الصلوات
والمرودة لاداء العبادة وشرف المكانين وتبعد اكل لحم حزة وللقوي
بالوضوء من فروجهم الخلاف ولنا نعلمه فقال والفرج من خلاف

لزوال القوة الماسكة بظلمة الصدر وعدم استغفار القلب بالعقل وينتقض
 قهره متصل بالغمد الواسع وهو ما يكون مسموعا لجيرانه والفتك
 ما يسمع هو دونه جيرانه ان يبطل الصلاة خاصة والتبسم لا يبطل
 شيئا وهو ما لا صوت فيه ولو بدت به اللابت وقهره الصبي لا يبطل
 وضوءه لانه ليس من اهل الزجر وقيل يبطله بغيره لانهم على الاصح
 في صلوة كاملة ذات ركوع وسجود بالاضالة ولو وجدت بالاياء سواد
 كاه متوضا او ميمتها او غسلا في الصبح لكونها عقوبة فلا يلزم
 القول بتجربة الطهارة واحترزنا بالمخالفة في صلوة الجنازة وسجدة
 التلاوة لمورد النقص فلا ينقض فيها وان بطلنا وتنقض التيممة
 في الكاملة ولو تعد فاعلها الخروج بها في الصلوة بعد المجلس الاخير
 ولم يبق الا السلام لوجوبها في صفة الصلوة كما في سجود السهو والصلوة
 صحيحة لتمام فروضها وترك واجب السلام لا يمنع وينتقض مباشرة
 فاحشة وهي من فروع لو ربر بركعتين بلا حائل يمنع حارة الجح
 وكذا مباشرة الرجلين او المراتين ناقصة والله اعلم **فصل**
 عشرة اشياء لا تنقض الوضوء منها ظهور دم لم يسيل عن محله لانه
 لا ينحس جامدا ولا مابعا على الصحيح فلا يكون ناقضا ومنها خشق
 لحم من غير سيلان دم لظهوره وانفصاله الطاهر لا يوجب الطهارة
 كالعرق الذي يقال له رشة بالفاكية كما في الفتاوى البنزانية
 ومنها خروج دودة من صرع واذن وانف لعدم نجاستها ولقلة اطلو
 به التي معها بخلاف الخارجة من الدبر ومنها من ذكر و ربر و فزع مطلقا
 وهو مذهب كبار الصحابة كعمر وعبد الله بن مسعود وابن عباس وزيد
 بن ثابت رضي الله تعالى عنهم اجمعين وصدر التابعين كالحن ومعه
 والنوادر منهم انه لانه رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كان قد
 بدوى فقال يا رسول الله ما تقول في رجل ستر ذكره في الصلوة فقال
 بل هو الا بضعه منك او مضغه منك وقال الترمذي وهذا الحديث

الحديث الحسن في هذا الباب ومنها من ارادة محرم فاقى التين
 الاربعة عن عائشة رضي الله عنها كما في النبي لم يقبل بعض الزواجر ثم يصلى
 ولا يتوضا والنس في الآية المراد به الجماع كقوله تعالى وان طلقتموهن من
 قبل ان تمسوهن ومنه اتي لا بلاء الفم لانه اعلاء المعدة ومنها
 في بلفم ولو كان كثيرا لكانت النجاسة فيه وهو ظاهر ومنها تأكل ايم
 احمل زوال مقعدته كما في سنن ابى داود وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظر
 العشاء حتى تخفق رؤسهم ثم يصلي ولا يتوضون ومنها انهم يتمكن
 من الاذن ولو كان مستند الى شيء كما يبط وسادة وسادة بحيث لو
 ازيل المستند اليه سقط الشخص فلا ينقض وضوءه على الظاهر من
 مذهب ابي قيسهما في المسكتين هذه والتي قبلها لاستقراره بالاذن
 في كونهما خروج ناقص منه وراه ابو يوسف عن ابى ج وهو الصحيح وبه اخذ
 عامة المشايخ وقال القدروري ينتقض وهو مروي عن العجاوي
 ومنها نوم معسل ولو نام ركعا او سجدا او كانا على جهة اي صفة
 السنة في ظاهر المذهب بان ليري ضعيه وجامنا بطنه عن تحذيره لقوام
 لاجب الوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه
 فاذا اضطجع استمرت مناصلة واذ نام كذلك خارج الصلوة لا
 ينقض وضوءه في الصحيح وان يكن على صفة السجود والركوع المسنون
 انتقض وضوءه **باب ما يوجب ان يلزم الاغتسال** عن الغسل
 وهو بالغتم اسم من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء الذي
 يغسل به ايضا والغتم هو الذي اصطلح عليه الفقهاء والشرع وان
 كان الفتح اقصى واشهر في اللغة وخصوه بغسل البدن من جنابة
 وحيض ونفاس والجنابة صفة تحصل بخروج النجاسة بشهوة يقال اجنب
 الرجل اذا قطن بشهوة من المرأة واعلم انه يحتاج لتفسير الغسل لغة
 وشرعية وسببه وشروطه وركنه وسنة وصفته وحكمه وعلمت تفسيره
 وسببه بان ارادة ما لا يحل مع الجنابة او وجوبه وله شروط وجوب

حديث رار حقيقة او حقيقة
 اذا اخذت سنة النفاس قال
 واسد ووز سار جوده
 مصاص
 سر

وسرور حجة تقدم في الوضوء وركن عموم الماء ما يمكن من الجرد من
غيره بلا الظهور وحكمه حل مكانه متعاقبا قبله والثواب بفعله تقربا
والصحة والسبق والاداب ياتي بيانها بفرض الغسل بواحد يحصل
لان ثلثه سبعة اشياء اولها خروج المني وهو ماء ابيض خفيف ينكسر
الذي يخرج وجهه يشبه ريحة الطلع وثاني المرأة رقيق اصفر في ظاهر
الجسد لانه مالم يظهر لاصح له اذا انفصل عن مفرة وهو القلب شهوة
وكانه فوجه من غير جماع كاحتلام ولو باول مرة ببلوغ في الاصح وفكر
ونظر وعبت بذكره وله ذلك ان كان اعزب وبنيجور اسبراس
لتكثير شهوة بخش منها لا يجلبها واغنى اشتراط الشهوة عن الدفق
لما لا ممة لها فاذا لم ترجع الشهوة عن المني فلا غسل كما اذا حمل ثقيل
او ضرب على صلبه فنزل منه بلا شهوة والشرط وجودها عند انفصاله من
الصلب لا ولها حتى يخرج الى الظاهر فالابي يوسف سواء المرأة
الرجل لقوله عم وقد سئل عن المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال
نعم اذا رايت الماء وثمرة الخلاف تظهر فيما لو امك ذكره حتى سكنت
شهوة فارسل الماء يلزمه الغسل عند ابي حمزة ولا عند ابي يوسف ورفيقي
يقول ابي يوسف يضيف خلع خشي الغفلة واذ لم يتدارك سك
يتستر باهام صفة المصية من غير تحرمة وقراءة وتطهير الثمرة بما اذا
اعتزل في مكانه وصلى ثم خرج ببقية المني عليه الغسل عندها لا عنده
وصلاته صحيحة اتفاقا ولو خرج بعد ما بال وانحن ذكره او نام او شى
خطوات كثيرة لا يوجب الغسل اتفاقا وجعل المني وما عطف عليه سبب
للفعل محاذ السهولة في التعليم لانها شروط ومنها توارى حشفة
هي رأس ذكر آدمي مشتبه في احتراز به من ذكر البهائم والميت
والمقطوع والمصنوع من قبله والاصبع وذكر صبي لا يشتهى
والبالغة يوجب عليها توارى حشفة المراهق الغسل او توارى
قربا او الحشفة من مقطوعها اذا كانت التوارى في احد سبيلين

ادنى حتى فيلزمها الغسل لو مكلفين ويومر به المراهق خلفا ويلزم
بوطى صغيرة لا تشتهى ولم يفيضها لانها صارت بمنزلة نجاسة في الصحيح
ولو لم يذكره بخبرته ولو لم ينزل فالاصح انه ان وجد عورة الفرج
واللثة وجب الغسل ولا فلا ولا الا حوط وجوب الغسل في الوجهين
لقوله عم اذا التقى الختانان وغاية الحشفة واجب الغسل انزل
او لم ينزل ومنها انزال المني بوطى ميتة او بهيمة شرط الانزال لان خبره
وطشها لا يوجب الغسل لقصور الشهوة ومنها وجد ماء رقيق بعد الا
نشاء من النوم ولم يتذكر احتلاما عند ما خلا فالابي يوسف ويقوله اخذ
خلف بن ابيوب وابو الليث لانه مذني وهو الاقصر ولهما ما روي انه
صلى انه عليه وسلم سئل عن الرجل يجد البليل ولا يذكر احتلاما قال يغتسل
ولان النوم واحد تهيج الشهوة وقد يرق المني لعارض والاحتياط لازم
في باب العبادات وهذا اذا لم يكن ذكره منشر او وقت النوم لان الانتشار
سبب للمذني فيحال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون ذكره
بمبنة يغتسل ورقة وبياض وصفرة وطول وعرض لزمهما الغسل في الصحيح
احتياطاً ومنها وجود بطل طنة منيا بعد افاقة من سكر وبعد افاقة
من اتمام احتياطاً ويفرض بعض للنس وتكفى بعد الطهر من نجاستها
بالانقطاع اجماعا ويفرض الغسل بالموجبات ولو حصلت الاشياء
المذكورة قبل الاسلام في الاصح لبقاء صفة اجنبية ونحوها بعد الاسلام
ولا يمكن اداء الشروط من الصلوة ونحوها بزل الاجنبية وما في معناها الآية
يفرض عليه لكونه مسلما مكلفا بالطهارة عند اداء الصلوة ونحوها
باية الوضوء ويفرض غسل الميت المسلم الذي لا اجنبية عنه سقطه
لغسله كفاية وسند كونه في محله انه ثلث الله تعالى **فصل**
عشرة اشياء لا يغتسل منها مذني تنجس اليه وسكونه الذل المجنة وكسرها وهو
ماء ابيض رقيق يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دفق ولا بعقبه فتور
ربما لا لا يحس بخروجه وهو غلب في النساء من الرجال ويسمي في جانب

النساء قد ينفق العفاف والذال المحجوبة ومنها ووسى باستحسان الدال
 المهمة وتخصيف الباء وهو ماء ابيض كدر تخين لا اريته لم يمتب
 البول وسبقه اجمع العلماء على انه لا يجب الغسل بخروج المذي والودي
 ومنها احتلام بلا بطل والبراءة فيه كالرجل في ظاهر الرواية لمحدث
 ام سليم كما قدمناه ومنها ولادة من غير روية دم بعد ما في الصحيح
 وهو قولها لعدم النفاس وقال الامام عليها الغسل احتياطاً
 لعدم خلوها من قليل دم ظاهر كما تقدم ومنها ايلاج بحرقة مانعة
 من وجود اللذة على الاصح وقد مر لزوم الغسل به احتياطاً ومنها
 حقنة لانها لا تخرج الفضلات عن قضاة الشهوة ومنها ادخال
 اصبع وخزعة كسبه ذكر مصنوع من نحو حلة في احد السبلين
 على الختان لقصور الشهوة ومنها وطئ بهيمة وامرأة ميتة من غير انزال
 متى اعدم كالسبي ولا يغلب نزوله بها ليقام مقامه ومنها اصابة يركم
 نزل الاصابة بكارة هل ينزل لان البكارة تمنع النقاء المختارين ولو
 ولو دخل ميتة فزجها بلا ايلاج فيه لا يغسل عليها ما لم تحبل منه والله اعلم
فصل في بيان ما يغسل بغسل ينقض في الاغتسال من حيض او جنابة
 او غفلت احد عشر شيئاً وكلها ترجع لو احدث هو عموم الماء ما لم يكن من اجده
 بلا فرج ولكن عدد التعليم منها غسل الفم والاذن وهو فرض اجتهادي لقوله
 تعالى فاطهروا بخلها في الوضوء لانه الوجه لا يتناولها ان المواجهة لا
 تكون بدخل الانف والفم وضيفة المبالغة في قوله تعالى فاطهروا واتقوا ولها
 والاخر فيهما والبدن عطف على خاص ومنه الفرج الخارج لانه كغيرها
 لا الدخول لانه كالحلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشمع
 وعجين لا يصح بظفر صلب ولا ما بين الاظفار ولو لم يكن في الصحيح
 كثره برغوث ووسم ذباب كما تقدم والفرغ الغسل مرة واحدة مستو
 عبث لانه الامر لا يقتضي التكرار ويفترض داخل قلعة لا قلعة لو عثر في
 قسرها على الصحيح وان تعمرا لا يكتفى به كسب لانه انضم للرجوع ويفترض

وفيه الذباب يسمي من باب وعد
 ويتاخم تسمى من باب
 بالمصدر مضارع

ويفترض غسل ثوب غير منضم لعدم الرجوع ويفترض غسل داخل المضموم من
 شعر الرجل ويلزم حله مطلقاً على الصحيح سواء سري الماء في اصوله او لا
 لكونه ليس زينة له فلا فرج فيه ولا يفترض نقض المضموم من شعر المرأة
 ان سري الماء في اصوله اتفاقاً الحديث ام سلمة رضي الله عنها انها قالت قلت
 يا رسول الله اني اراد ان اغتسل فوجدت في راسي افا فافقته لغسل الجنابة قال انما
 يكفيك ان تحشي على راسك ثلاث حشيات من ماء ثم تفيضين على سائر
 جسدك الماء فتطهرين ولما اياه كما شعره ملتبداً او غير ذلك لا بد من نقضه
 ولا يفترض اتصال الماء الى اثناء ذواتها على الصحيح بخلاف الرجل فانه
 يفترض عليه بل ذواته كلها والصفيرة بالصفاء المحجوبة والذوابة وهي الحفلة
 من الشعر والصفرة من الشعر وادخل بعضه في بعض ومنه الماء على الزوج
 وان كانت غنية ولو انقطع جيبها العشرة ويفترض غسل بشرة الحية
 او شروها ولو كانت كشيعة لقوله تعالى فاطهروا ويفترض غسل بشرة
 الشارب وبشرة الحاجب وشعرهما والفرج الخارج فانه كالماء لا الدخول
 لانه كالحلق كما تقدم **فصل في سن الغسل في الاغتسال**
 اثني عشر شيئاً الاول الابتداء بالتسمية لعموم الحديث كذا امر ديني بالابتداء
 بالنية ليكون فعله تقريباً بالنيات عليه كالوضوء والابتداء بالتسمية تصح
 النية لتعلق التسمية بالنية والنية بالقلب ويكون نام مع غسل اليدين
 الى الرسغين ابتداء كقطع صلته عليه ولم ويسن غسل نجاسة لو كانت
 على بدنه بافرادها في الابتداء يطهين يرواها قبل ان تشيع على جسد
 وكذا غسل فرجه وان لم يكن به نجاسة تمحاضه النسيء يطهين بوصول
 الماء الى الجرد الذي ينضم الى فرجه حال القيام وينزع حال الجلوس
 ثم يتوضاء كوضوء المصلاة فينثث الغسل ويسمى الرأس في
 ظاهر الرواية وقبل لا يسميها لانه يصيب عليها الماء والاول اصح
 لانه عدم توضاء قبل الاغتسال وضوءه المصلاة وهو اسم للفصل
 والسمح ولكنه يؤخر غسل الرجلين ان كان يقف حال الاغتسال

واتصال الماء الى اثناء الحية
 وان شعره من كحافة النية
 ولا يكتفى بالوضوء الى وصول
 الشعر الى ابر حاجب

وفيه الذباب يسمي من باب وعد
 ويتاخم تسمى من باب
 بالمصدر مضارع

ثم ان يتوضاء ان يتم سائر الاعمال
 الوضوء عن المسحبات والسنن
 والفرغين كما مر فينبغي الغسل
 ويسمى ويسمى على الصحيح كما هو
 ظاهر الرواية وعنه انه لم يسم كما
 في الحديث وفيه رمز الى ان نية الغسل
 سنة في الجملة فاستأنه فيه

في كل جمعة في الماء لا يحتاج لغيرها ثانياً في الصلاة تتم
 ينفض الماء على يديه ثلاثاً يستوعب الجسد كل واحدة منها وضوءة
 للحدث ولو انفس للفصل في الماء الجاري أو انفس في ماء هو
 في حكمه أي الجاري كالعشر في العشر ومكث من غير انفس وضوءة
 أو في الطرقة مكث ولو للوضوء فقد اكمل السنة لحصول المبالغة بذلك
 كالثلث ويتبدل في حال صب الماء برأيه كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد ما أي الرأس مكثه إلا من ثم لا يستحب الاستنجاب التيمام وهو
 قول ثمس الأئمة المكلون ويستحب أن يدلك كل أعضاء جسده ويوالي
 عقبه في المرأة الأولى أيهم الماء في المرتين الأخيرتين وليس ذلك
 بواجب في الفصل الأخر في رواية عن أبي يوسف مخصوص صيغة فاطمة و
 فيه خلاف الوضوء لأنه يلفظ اغسلوا والله أعلم **فصل** في أداب
 الاغتسال في مثل أداب الوضوء وقدينا لأنه لا يستقبل
 القبلة حال الاغتسال لأنه يكون غالباً مع كشف العورة فإن كان
 مستورا فلا بأس به ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولو دعاء لأنه في
 مصب الاقدار ويكره مع كشف العورت ويستحب أن يغسل
 بكاه لا يراه أحد لا يحل له النظر لعورته لاحتمال ظهورها في حال
 الغسل وليس الشباب لقوله من أن الله حي يستريح الحييا
 والستر فاذا اغتسل احكم فليستر رءاه ابو داود وادالم
 بعد ستره عند الرجال يغسل ويختار ما هو أستر والمرأة بين
 النساء كذلك وبين الرجال توضع غلها والائم على الناظر لا على
 من كشف أذنه لتطهيره وقيل بحذر أن يتجرّد للفصل وحده و
 يجرد زوجته للجماع إذا كان البيت صغيراً بعد عشرة أذرع و
 يستحب صلاة ركعتين سجدة بعده كالوضوء لأنه يشمله وكمره
 فيه ما كره في الوضوء ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تقير للماء
 الذي يظهر به في الفصل والوضوء لاختلاف احوال الناس ويرى

وذكر بعضنا أن الغسل في الماء الجاري لا يستقبل
 القبلة فيها في غير المني
 وذكر الاستقبال
 أبو أمير حاج

ويستحب أن يمسح بمنديل بعد
 الغسل وأن يغسل يديه
 بعد اللبس مائة

في سنة ١١١٠
 في سنة ١١١١

ظاهره لا يغسل في الوضوء
 الغسل في الوضوء
 وعلى القدر

في سنة ١١١٠
 في سنة ١١١١
 في سنة ١١١٢

ويراعى حاله وسلامه غير اسراف ولا تغير والله أعلم **فصل** في
 الاغتسال لاربعة اشياء منها وضوء الجمعة على الصحيح لأنها افضل
 من الوقت وقيل أنه لليوم وثمرة أنه لو حدث بعد غسله ثم توشاء
 لا يكون له فضل على الصحيح ولا الفضل على المرجوح وفي معراج الدراية
 لو اغتسل يوم الخميس وليمة الجمعة استثنى بالسنة لحصول المقصود
 وهو قطع الريجة ومنها وضوء العيدين لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل
 يوم الفطر والاضحى وعرفة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توشاء يوم الجمعة
 فيها ونعمة ومن اغتسل فيها افضل وهو ناسخ لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم
 الجمعة واجب على كل محتلم والغسل سنة للصلوة في قول أبي يوسف
 كما في الجمعة ويستحب للأحرار الحج أو العمرة بفعله عدم وهو للتنظيف
 لا للتطهير في غسل المرأة ولو بها حيض ونفاس ولهذا لا يتيمن مكانه
 بعد الماء ويستحب الاغتسال للحاج لا لغيره وينبغي له الحج في عرفة
 للخارجها ويكون فعله بعد الزوال لفضل زمانه الوقوف وما فرغ
 من الغسل المسنون خرج في الغدوب فقال ويندب الاغتسال في سبعة
 عشر شيئاً تقريباً لأنه يزيد عن اسم طاهر أي خبابة وحيض ونفاس
 للتنظيف عن انزما كان معه ولم يبلغ بالنس وهو خمسة عشر سنة
 على المفتي به في العلाम والجارية فليأفق من جنونه وسكر وغدا
 وعند العرج من نهجامة وغسل ميت فخرجت الخلق من لزوم
 الغسل بها ويندب في ليلة براءة وهو ليلة النصف من شعبان لا
 جياها وعظم شأنها إذ فيها تقسم الأرزاق والآجال وفي
 ليلة القدر إذا ما يقينا أو علما باتباع ما ورد في وقتها لأجبارها
 وتندب الغسل لدخول مكة ومدينة منوره ثم تقضيها لموتها و
 قد ورد على حضرت المصطفى صلى الله عليه وسلم وتندب للوقوف بمزدلفة لأنه ثاني
 الجميعة ومحل اجابة دعاء سيد الكونين بغفران الذماء والمظالم
 لائمة غداة يوم النحر بعد طلوع فجره لأن به يدخل وقت الوقوف

قالوا ثمرة الخلاف تظهر من الغسل
 يوم الجمعة ثم أحدث فتوشاء وصلى
 الجمعة وقيل يغسل بعد صلاة الجمعة
 قبل غروب الشمس فإنه لا ينال فضل
 غسل الجمعة على الصحيح وقيل لا يجب
 عليه صلاة الجمعة كما هو البر والمساخر
 والعبد والمرأة إذا لم يحضر وصلاة
 الجمعة فإنه لا يسن الغسل لها ولا
 على الصحيح وفي الخلاصة والكتاب في الو
 افضل قبل الصبح والواغسل بعد الظهر
 قبل طلوع الشمس فقد اتى بالسنة ابن حنبل
 في كتابه شرح الحديث لابن أمير حاج

ولا تقطع من جفائهم الغسل في
 الاغتسال في الماء الجاري لا يستقبل
 القبلة فيها في غير المني
 وذكر الاستقبال
 أبو أمير حاج

في سنة ١١١٠
 في سنة ١١١١

بالزوجة ويخرج قبل طلوع الشمس وعند دخول مكة خروفاً إلى الطواف
 الزيارة فيؤدي الطواف بكل الطهارتين ويقوم بتكبير حرة البيت
 الشريف ويندب لصلاة كشوف الشمس وحضور الفجر لأن السنة صلواتها
 تمام واستقامه استئصال الغيث رحمة للخلق بالاستغفار والتضرع
 والصلاة بكل الطهارتين والصلاة من فزع من مخوف النجاء لا التمتع
 وكره لكشف الكعب منه ومن طلمة خصلت نهاراً ومن رجع شريفاً
 في ليل أو نهار لأن الله تعالى أهلك به من طلع يقوم عاد فيلتجئ للطهر
 إليه ويندب لأفضل الثياب من ذنب والقارم من سفر والمحتاج
 إذا انقطع دمه ولم يرد قتله ولربى ليجار ولحق أصابة نجاسة وحق
 مكانها فيفضل جميع بدنه وكذا جميع ثوبه احتياطاً بتبعية عظيم لا تنفع
 الطهارة الظاهرة إلا مع الطهارة الباطنة بالاخلاص والفرادة
 من الغل والغش والحد واحد وتطهير القلب عما سوى الله تعالى
 من الكونيين فيبعد لذة الله لا الصلة مفتقراً إليه وهو يفضل لمن
 بتضاء حواجه المضطربة أعطى عليه فيكون عبداً فرد المالك الواحد
 الفرد لا يستتر بشيء من الأشياء سواء ولا يستتر بشيء من
 عني خدمتك إياه قال الحسن البصري رحمه الله وتصور سبعة شهوة
 قد عري من سره وانهم كما صاحب الشهوة عبداً فاذمك الشهوة الغنى
 ملكها فاذمك الشهوة والملك فاذمك الشهوة فاذمك الشهوة
 حيث ما قرجه ويتم وعلم ما لم يكن يعلم والله أعلم **باب التيمم** هو
 من خصائص هذه الأمة وهو القصد مطلقاً لغةً وأصح لغةً القصد
 إلى معظم وشرعاً مسح الوجه واليدين بماء طهر والقصد
 شرط لآلة النية وله سبب وشرط وحكم وركن وكيفية وسبب
 يتك فيه كاحله أو دونه ما لا يحل إلا به وشرط قدمها بقوله
 يفتح التيمم بشرط ثمانية الأولى منها النية لأن التراب ملوث
 فلا يصير مطهراً إلا بالنية والماء خلق مطهراً والنية حقيقة

حقيقة شرعاً عقد القلب على إجمار العمل خفاً ووقفاً عند ضرب يده
 على ما يتيمم به أو عند مسح أعضائه بتراب أصابها والنية في هذا شرط
 لصحتها بيقينها بقوله شروط ففتح النية ثلاثة الأسلام ليسير الفحص سبباً
 للشواب والكافر موم منه والثاني التيمم لهم ما يتكلم به والثالث
 العلم بما يؤتيه بصرف حقيقة النوى والنية معنى ورد العلم الذي سبقها
 ونية التيمم لها شروط خاص بها بنية بقوله يشترط لصحة نية التيمم
 يكون متقناً للصلاة فتفتح به أحد ثلاثة أشياء أمانة الطهارة من
 الحدث القائم به ولا يشترط تعيين الجنب من الحدث فتكفي نية الطهارة
 رة لأنها شرعت للصلاة وشرطت لصحتها وأباحها فكانت نيتها
 نية إباحة الصلاة فلذا قال أبو نية استحالة الصلاة لأن إباحتها
 برفع الحدث فيفتح بالطلاق النية وبنية رفع الحدث لأن التيمم رافع له
 كالوضوء وأما إذا قيد النية بشيء فلا بد أن يكون خاصاً بنية في
 الشرط الثالث بقوله أو نية عبادة مقصورة وهي التي لا تجب
 في ضمن شيء آخر بطريق التبعية فيكون قد شرعت ابتداءً تصرفاً إلى
 الترفع فتكون أيضاً لا تفتح بدونه طهارة فيكون المنوى أما صلاة
 أو جزء للصلاة في حد ذاته كقول نويت التيمم أو الصلاة الجبارة
 أو سجدة التلاوة أو القراءة القرآن وهو جيب أو نية لقراءة
 بعد انقطاع حيفها أو ناسها لأن كلامها لا بد له من الطهارة
 وهو عبادة فلا يصح أن يكون التيمم أو نوى التيمم فقط أي مجرداً
 من غير ملاحظة شيء مما تقدم أو نواه أي التيمم لقراءة القرآن
 وهو محدث حدثاً أصغر ولم يكن جنباً وكذا المرأة إذا نوت
 للقراءة ولم يكن مخاطبة بالتطهير من جيف ونفاس لجوارق ارت
 الحدث لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس المصحف ودخول المسجد أو
 تعليم الغير لا يجوز به صلوة في الأصح وكذا الزيارة القبورية والأذان
 والاقامة والسلام ورده أو للاسلام عند عامة المشايخ وقد

قال ابو يوسف تقع صلوة له خوله في الاسلام لانه رأس القرب وقال ابو
 وهب رحمه الله لا يصح ولو يتيم بسجدة الشكر فهو على خلاف كما سنده وفي
 رواية النوار والحسن جواره بحج رتبة الثاني من شروط صحة التيمم
 العذر المبيح للتيمم وهو على النوع لبعده اي الشخص بيلا وهو ثلث
 فرسخ بغلبة الظن هو المختار للخروج بالذهب اي هذه المسافة
 وما روي التيمم الا لدفع الحجر وثلث الفرسخ اربعة آلاف خطوة في
 ذراع ونصف بذراع العانة فتيمم بعده بيلا عن ماء ظهور ولو
 كان بعده عند الضرورة المصير على الصحيح للحرج ومن العذر حصول مرض يخاف
 منه اشتداد المرض او بطلان البرء او يحرم كالمجمود والمبطون ومن
 الاعداء كبر وخاف منه لغلبة الظن التلطف لبعض الاعضاء او
 المرض او كانه خارج المصير يعني العريان ولو القرى التي يوجد بها
 الماء المسخن او ما يستحق به سواء كان جنباً او محلاً او اذا كان
 عدم الماء المسخن او ما يستحق به في المصير في البصرة وما جعل
 عليكم في الدين من حرج ومن خوف عدو او اذى او غيره سوا رخانه
 على نفسه او ماله او اعانته او خاف فاستعان عند الماء او خاف المديون
 المجلس المحبس ولا اعادة عليهم ولا على من حبس في السفر بخلاف
 المكروه على ترك الوضوء فتيمم فانه يبيد صلوة ومنه عطش سواء
 خاف حالاً او مالا على نفسه او رفيق في اتفاقية او رتبة ولو كلباً لانه
 المعتد للحاجة كالممدوم ومن احتيج للحج الفروقة لا يطعم مرق
 لا ضرورة اليه ويتيمم لفقدانه كحبل ودلولانه يصير بغير كعبها
 والماء الموضوء للشرب في القلوة او نحوها لا يمنع التيمم الا ان
 يكون كثيراً يستدل بكثرة على اطلاق استعماله ولا يشبهه فاقدم الماء
 والشرب الطهور المحبس عندها وقال ابو يوسف يشبهه بالماء والعاء
 جزى الذي لا يجد من يوظفه يتيمم اتفاقاً ولو وجد من يمينه فلا
 قدس له عند الامام بقدره الغير فلا فالها ومن العذر خوف مرض

فوت صلاة جنازة ولو جنباً لانها تنفوت بلا خلف فان كان يدركه
 تكبيرة منها تنقضه والولي لا يخاف الفتوت هو الصحيح فلا يتيمم واذا
 حضرت جنازة اخرون قبل القدرة وعلى الوضوء صلى عليها يتيمم الاول
 عندها وقال محمد عليه الاعادة كما لو قد رثم حجر او خوف فوت
 صلوة عبد لو اشتغل بالوضوء لما ابن عباس ومن عندهما انه قال
 اذا فاجأك صلاة جنازة تخشى فوتها ففعل عليها بالتيمم
 ومن ابن عمر انه اذا نسي الجنازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها
 وفعل عنها في صلوة العيدين كذلك والوجه فواتها لا بدل ذلك كان
 بناء فيها بان سبق حدث في صلوة الجنازة او العيدين يتيمم ويتم صلوة
 الحجرة عنه بالماء برفع الجنازة وطرده المفد للزحام في العيد وليس
 من العذر خوف فوت الجمعة وخوف فوت الوقت لو اشتغل بالوضوء
 لان الظاهر يعطى بقوت الجمعة وتعفى الغائبة فلها خلف الثالث
 من الشروط ان يكون بالتيمم به طاهر اطمياً وهو الذي لم يمس نجاسة
 ولو زالت بذهاب اثرها من جنس الارض وهو كالتراب المنبت وغيره
 والحجر اللامس والرمل عندها خلا قال ابو يوسف فيجوز عندهما
 بالذريع والنفرة والمرة والكحل والكبريت والغير وزج والعقيق
 وسائر احوار المعادن وبالماء الجلي في الصحيح وبالأرض المحترقة ان لم
 يغط عليه الرقاد وبالتراب الغالب على الخا طم غير جنس الارض
 لانه لا يصح التيمم بخواخيل والفضة والذهب والنحاس و
 الحديد وصنابطه ان كل شئ هو بصير ما او ينطبع بالاحراق
 لا يجوز به التيمم والا جاز لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا والصعيد
 اسم لوجه الارض ترابا كان او غيره وتفسيره بالتراب لكونه
 اغلب لقوله تعالى صعيدا زلقا اي حجر الطمس الرابع من الشروط
 استيعاب الحبل والوجه واليدين الى المرفقين بالمسح في ظاهر
 الرواية وهو الصحيح المعنى به فيسرع الحاتم وتخليل الاصابع ومسح

الامس الله لاني عليه نسي

جميع البشرة الوجه والشعر على الصحيح وما بين العذار والاذن
 الحاقاله باصله وقيل يكفي مسح اكثر الوجه واليدين ومسح وروي
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الشرطين وجه ظاهر الزاوية قوله
 عم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين
 وكذا فعله لم لانه سئل كيف مسح فغضب بكيفية الارض ثم رفعها
 بوجه ثم ضرب مرفقه فمسح ذراعيه باطنهما وظاهرهما حتى مسح
 يديه المرفقين الخامس من الشروط ان يمسح بجميع اليد او بكنزها
 او بما يقوم مقامه حتى لو مسح باصبعين لا يجوز كما في الخلاصة
 ولو كثر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس كذا في الشرح والواجب
 من الايضاح السادس من الشروط ان يكون التيمم بغيرتين يلاطن
 الكفين لما روينا فان نوى التيمم ولم يرب غيره فتيمم صح ولو كان
 الضربتان في مكان واحد على الاصح لعدم صيرورة مستحلا
 لان التيمم بما في اليد ويقوم مقام الضربتين اصابة التراب جبهه
 او اسحبه يمينه التيمم حتى لو احدث بعد الغرض لو اصابه التراب
 غسيه يجوز على ما قاله الاسعدي كذا حدث وفي كفيه ما يجوز
 به الطهارة وعلى ما اختاره شمس الابنة لا يجوز لجعله الغرض كذا
 كما احدث بعد غسل عضو وقال المحقق الامام ابن الهمام الذي
 يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من معنى التيمم شرعا لان المأمور
 به في الكتاب ليس الا المسح وقوله عم ضربتان خرج مخرج الغالب العلم
 استيعوم الشروط انقطاع ما ينافيه حالة يعلمه من جفن او غشا او حدث
 كما هو شرط اصله الثامن منها ان لا يمسح على بشرة كشمس وشمس
 لانه يصير المسح عليه لا على الجسد وسببه اداة مال بكل الآباطال
 وشرط وجوب ثمانية كما ذكر بيانها في الوضوء فانما عاودتها
 وركناها مسح اليدين والوجه ولم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف
 في كون الضرب من معنى التيمم وكيفية قد علمتها من فعله عم

عم وسن التيمم سبعة التسمية في اوله كاصلة والترتيب كما فعله
 النبي عم والمولات كحكاية فعله النبي عم واقبال اليدين بعد وضعهما
 في التراب او باربعهما ونفضهما اتقاء عن تلوين الوجه والثلاثة ولذا لا
 يتيمم بطين رطب خش بجفت الا اذا خاف فروع الوقت وبين الامام
 الاعظم لما سأل ابو يوسف عن كيفية بان مال على الصعيد فاقبل يديه
 وادبر ثم نفضهما ثم مسح وجهه ثم اعاد كيفية جميعا فاقبل بهما وادبر ثم
 رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع الاخرى وباطنهما الى المرفقين
 ونزع الاصابع حالة الغرض مبالغة بالتطهير ونزول تأخير التيمم و
 ومنه ان من اذ حتم لمن يرجو ادراك الماء بغلبة الظن قبل فروع الوقت
 المستحب اذا فائدة في التأخير سوى الاداء بكل الطهارة بين كما فعله
 الامام الاعظم فصلة المغرب مخالف لاستاده حماد وصدره فيه
 وهي اول هادئة خالفة فيها وكان خروجها التشبيح الامم من حماد
 ويجب ان يلزم التأخير بالبعد بالماء ولو خاف القضاء اتقاها اذا
 كان الماء موجودا او قريبا اذا لم يكن في جوار التيمم ومنع التأخير
 لخروج الوقت مع بعده ميلا ويجب التأخير عند ابي في الوجود بالشوب
 على العادي والستاء كميل ودلوا لم يخف القضاء وان خافه تيمم
 لهجونه والظنفة لهما وقالوا يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعد
 بالماء لظهور العدة بوقا الود ظاهر او يجب طلب الماء فلو غلبه
 او رسوله وهي ثمانية خطوة له مقدار اربع مائة خطوة من جانب ظنه
 ان ظن قربة برؤية طير او خضرة او خمر مع الامن والا بان لم يظن
 او خاف عدوا فلا يطلبه ويجب ان يلزم طلبه ابي الماء فمن هو معه
 لانه معذور عادة فلا ذل في طلبه ان كان في كل لا تسبح به النفس
 وان لم يعطه الا بمن مثله لزم شرؤه به زيادة يسيرة لا بغين فاش
 وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل خطر القيمة ان كان الثمن
 معه وكان فاضلا عن ثمنه واجر عمله فلهذا شروط ثلاثة للزوم

الشراء فلا يلزم الشراء لو طلب العين الفاحش او طلب ثمن المثل وليس
 معه فلا يستدين الماء او احتاجه لنفقة ويجوز ان يصلى بالتيتم الواحد
 ماشاء من الرايض كالوضوء للامر كونه وقوله مع الشراء طهر المسلم
 ولو الى عشرة حج ما لم يجد الماء ولا دوى اعادته لكل فرض وجبته الخلاف
 ويصلى بالتيتم الواحد ماشاء من النوافل اتفاقا ووجه تقديمه على الوقت
 لانه مشروط ليسبق المشروط والا رادة سبب وقد فصلت ولو
 كان اكثر البدن جرحا يشتم والكثرة تعتبر في حيث عدد الاعضاء في
 المختار فاذا كان بالراس والوجه واليدين جرحا ولو قلت وليس
 بالرجلين جرحا يتيم ومنهم من اعتبر ما في نفس كل عضو فان كان
 اكثر كل عضو منها جرحا يتيم والا فلا او كان نصفه من البدن جرحا
 يتيم في الاصح ولو جبالا لان اعدام يقبل بغسل ما بين كل جرحين
 وان كان اكثر ما يصح غسله من القبيح ومسح الجرح بمروءه على
 الجسد وان لم يستطع فعلى فرق وان ضربه تركه وادامه الجرحا
 قليلة ببطنة او ظهره وبغضه الماء منار كغالب الجرحا حكما
 للمضروبة ولا يصح التذمج بين الفسل واليتيم اذ لا نظير للشرع
 للجمع بين البدل والبدل والجمع بين اليتيم وسوء الحمار لاداء الفرض
 باحد حالهما كما لا يجتمع قطع حنظل وضمان وجد ومهر وصية
 وميراث لا يفر ذلك من المعدادات ومنها مائة نفها ابن الشحنة
 بقوله وبسط مسح الراس عن برأسه من الداء ان يبله يتضرر به
 اثنى قاري الهداية قلت وكذلك يسقط غسله في الجنابة والحيف
 والنفاس للمساواة في العذر وينتقنه اي يتيم ناقض الوضوء
 لان ناقض الاصل ناقض فخلفه وينتقنه زوال العذر الميسر له بذهاب
 العذر والمرض والبرد وجود الآلة وقد شمل هذا قوله وينتقنه
 العذر على استعمال الماء للمحاذي ولو مرة مرة فلو ثلث الفسل
 وفي الماء قبل اكمال الوضوء بطل يتيمه في المختار لانتهاء ظهورية الشراء

وفي التعلق بالعين للجهنم يديه ورجل
 يغضه الماء دون سائر جسده يتيم
 اذ المكيه يغسل وجهه وقيل يتيم
 مطلقا من زرع المسه

ولو استوى العتق والحج قبل يتيم
 فاله الاختيار وهو احسن وفي الخلاصة
 اصح وقيل ففصل فصل العتق وحج
 على الجرح قال رضي الدين في المحقق وهو
 الاصح وفي الفتاوى الخاتمة وهو العتق
 لانه احوط ونقله في البدائع
 عن النوادر ابن ابي رافع

الشراء بحيث يقطع اليد والرجلين او يجرهما جرحا يصلين
 بغضه الماء ولا يصح وهو الاصح وقال بعضهم سقطت عنه القلوة ويسح
 الاسل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك القلوة ويسح الاقطع
 ما يغني عن المفروض كغسله ويسقطه تجاوز القطع لكل الفرض
 باب المسح على الخفين ثبت بالسنة قوله لا فعله والخف **السا** تر
 الكعبين مأخوذة من الخفة لان الحكم به خفف من الغسل الى المسح وبسبب
 لبس الخف وشرط كونه سايرا محل الفرض صالحا للمسح مع بقاء المدة
 وحكم حل الصلوة به في مدته وركنه مسح القدمين ووضعه شرع
 رخصته وكيفيةه لا يتبدل من الاصابع القدم خطوطا باصابع اليد
 الى انقاص اصابع اي جاز للمسح على الخفين في الطهارة من الحدث الاصغر
 لاورد فيه الاجزاء المستفيضة فيحشى على منكره الكفر واذا اعتقد
 جوارحه وتكلف خلعه ثياب بالفرية لانه الغسل اسق والمافر
 اذا يتيم نجاسة ثم احدث حدثا اصغرا وجده ماء كافيا لاعضاء الوضوء
 يلزمه خلعه الخف وغسل رجلين رجلية ولا يصح له مسح
 للجنازة لوجه الرجال والنساء سفر او حضر الحاجة وبدونها الاطلاق
 النصوص الشامل للنساء ولو كانا من الخفين متخذين من شئ و
 خفين غير الجلد كلبد وجوج وكريل يستحك على الشاق من غير
 شد ولا ينشف الماء وهو قولهما واليه يرجع الامام وعليه الفتوى
 لانه في معنى المتخذ من الجلد سواء كان لهما نعل من جلد ويقال له
 جدر ب منعل بوضع الجلد اسفله كالنعل للمقدم واذا جعل اعلاه
 واسفله يقال له جلد او لاجلدهما اصلا وهو الخفين ويشتهر لجواز
 المسح على الخفين سبعة شرائط الاول منها لبسها بعد غسل الرجلين
 ولو كانا كجيرة بالرجلين او باحدها مسحها وبس الخف مسح
 خفه لان مسح الجيرة كالغسل ولو كان اللبس قبل اكمال الوضوء
 اذا اتمه اي الوضوء قبل حصول ناقض للوضوء لوجود الشرط والخف

مانع سرية الحدث لا دافع واذا انقضاء العذر وليس مع القطع
 عذره فسد مثل غير العذر والا تقيده بوقت فلا يصح خفة يده
والشرط الثاني مسترح اي الخفيف للكعبين من اليد ان لا يضرب
 الكعبين من الخلف خف قصير الساق والذي لا يغطي الكعبين اذا
 خبط به تخمين كجوخ ينعى للمسح عليه والشرط الثالث امكان متابعة
 المشي فانهما اي الخفيف تقدم الرخصة لا تقدم شرطها وهو متتابع
 المشي فلا يجزئ المسح على خف صنع من زجاج او خطب او حديد
 لما قلنا والشرط الرابع خلوك منها اي الخفيف عن خرق قدر ثلاث
 اصابع من اصغر اصابع القدم لانه محل المشي واختلف في اعتبارها
 مضبوطة او مفرجة واذا اكتشف الاصابع اعتبر ذواتها فلا يضرب
 كشف الابهام مع جاره وان بلغ قدر ثلث في اصغر اصابع الاصح
 والفرق طويل لا يدخل فيه ثلاثة اصابع ولا يري شي من القدم عند
 المشي لصلاية لا يمنع ولا ينعى ما دون ثلث من رجل المشي
 الاخرى واقل فرق جميع هو ما يدخل فيه مسحة ولا يعتبر ما دون
والشرط الخامس استسكانهما على الرجلين من غير شد للتحانة اذا
 الرقيق لا يصلح لقطع المسافة والشرط السادس شعنها وصور
 الماء الى الجدة فلا يشقان الماء والشرط السابع ان يسقى
 بكل رجل من مقدم القدم قدر ثلث اصابع من اصغر اصابع اليد
 يوجد المقدار المفروض من كل المسح فاذا قطعت رجل فوق
 الكعب جاز مسح خف الباقية وان بقي من دونه الكعب اقل من
 ثلاثة اصابع لا يصح لافتراف غسل الباقي وهو لا يجزئ مع مسح
 خف الصحيح فلو كان فاقد مقدم قدمه لا يصح على خفه ولو
 كان عقب القدم موجودا لانه لا يسى محلا لغرض المسح
 ويغرض غسله فيمسح المقيم يوما وليلة ومسح المسافر ثلاثة ايام
 بليلاتها كما دوى التوقيت عن رسول الله صم وابتداء المدة للمقيم

للمقيم والمسافر من وقت الحدث كما صل بعد لبس الخفين على طهر صو
 الصحيح لانه ابتداء منع الخف سرية الحدث وما قبله طهارة غسل و
 قبل من وقت اللبس وقيل من وقت المسح وان مسح مقيم ثم سافر
 قبل تمام مدة اتم مدة المسافر لان العبرة بالوقت ما قبله وان
 اقام المسافر بعد ما مسح يوما وليلة نزع خفيه لان رخصته السفر
 لا تبقى بدونه والا بان مسح يومين ليلا نزع خفيه لانها مدة
 للمقيم وفرض المسح قدر ثلث اصابع من اصغر اصابع اليد هو الاصح
 لانها آلة المسح والثلاث اكثر ما يبرر ردت السنة فان قيل قد يبرر
 بحرارة او صب جاز والاصح حد كروم وحدث وتحمل المسح على ظاهر
 مقدم كل رجل مرة واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا عقبه وجوابه
 وساقه ولا يستكراره وسنة مد الاصابع مفرجة بيده من
 زؤس اصابع القدم الى الساق لان رسول الله صم من رجل يتوضأ
 وهو يفضل خفيه فتمح بيده وقال امرنا بالمسح هكذا واداره من
 مقدم الخفين الى اصل الساق مرة وخرج بين اصابعه فان بدا ان
 او مسح بوضوح وخالف السنة وينقض مسح الخف احد اربعه جهات
 اولها كل شيء نقص الوضوء لانه بول فينقضه ناقض الاصل وقد
 علمه والثاني نزع خف سرية حدث السابق الى القدم وهو ناقض
 في الحقيقة واقاضة النقص الى النزع مجاز وينزع خف يلزم قلع
 الاخر لسرية الحديث ولزوم غسلها ولو كان النزع يخرج اكثر
 القدم الى ساق الخف في الصحيح لمخارفة محل المسح مكانه ولا اكثر
 حكم الكل في الصحيح والثالث اصابة الماء اكثر احدي القدمين في
 الخف على الصحيح كما لو ابتل جميع القدم فوجب خلع الخف وغسلها
 ثم زاع جميع الخف والمسح ولو خلف رجله من غير نزع الخف
 اغراه عن غسله فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة والاربع مضي
 المدة للمقيم والمسافر واصله النقص مجاز هنا وناقض حقيقة

الحديث السابق لظهوره الآن فان تمت وهو في الصلوة بطلت ويستتم
 لفقد الماء ان لم يخف زهاب رجله او بعضها او عظمها ثم البرد فيجوز
 له المسح حتى يامد ذهابه المتون بماء صفة المسح وفيه ما لا يرى في غيره
 بالمسح كالجبار وبعد الثلاثة الاخيرة وهي ترعى الخف واستلال الكثر القدم
 والغنى المدة غسل رجله فقط وليس بعادة بقية او كان متوضعا للكلول
 الحديث السابق بغيره ولا يجوز ان لا يصح المسح على عمامة ولبسوة
 وبرقع وقناديل لانه المسح ثبت بخلاف القياس فلا يجوز بغيره والفقهاء
 بالضم والتشديد يعمل للدين محشوا بقطن لا ازرار يزعمه الساعدين
 من البرد يلبس النساء ويتخذ الصناديق جلد اقناء محالب السقود
 المنسوجة بنوع القاف وضم السين المهملة مكانة الجوزة والبرقع بضم
 الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وضم القاف وفقرها خرقه تنقب
 للعينين تلبسها الدواب ونساء الاعراب على وجههن وانه اعلم
فصل في الجيرة ونحوها اذا اقتصد او جرح او كسر عضوه فشدته
 بخرقه او من جرحه من جرحه تنقب بورق وتربط على العضو المنكسر
 وكما لا يستطيع غسل العضو بماء بارد ولا حار وقبله للجرح استعمال
 الحمال ولا يستطيع مسحه وجب المسح على الجرح والغسل على الصحيح
 مرة واحدة في الصحيح وقيل بكرة الا في التراب والتجابه رواية وقيل
 فرض لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على عصابة وما كسر زيد على ربه يوم احدا
 ويوم خبيرة النبي صلى الله عليه وسلم ان يمسح على الجيرة ويمسح على اكثر ما شدة العضو
 هو الصحيح لئلا يؤذي ان فشا الجراحة بالاستيعاب وتسمى المسح على ما
 ظهر من الجرح بين عصابة للفتحة ونحوه ان ضره فلهما تبعا للضرورة
 سلايسر الماء فيض الجراحة وان لم يضر اكل فلهما وغسل الصحيح ومع الجرح
 وان ضره المسح بركه والمسح على الجيرة ونحوها كما غسل لما تخنها وليس
 بدلا بخلاف الخف لانه بدل محض فلا يتوقف مسحه الجيرة بمدت
 لكونه اصلا ولا يشترط لصحة المسح شدة الجيرة ونحوها على كل رداء

رداء الحجج ويجوز مسحه جيرة احدي الرجلين مع غسل الاخرى لكونه اصلا
 ولا يبطل المسح بسقوطها قبل البرق للقيام العذر والنجاسة والحديث سواء
 فيها ويجوز مسحه العصابة العليا بعد مسحه السفلى ولا يمسح السفلى بعد نزول العليا
 ولا يبطل مسحه باستئصال ما تحتها بخلاف الخف ويجوز تبديلها بغيرها بغير مسحه
 ولا يجب إعادة المسح عليها اي الموضوعة بدلا والا فضل عادة على الثانية
 لشبهة البدلية واذا رد فامر اي امره طيب لم ان لا يفضل عينه وغلب
 على ظنه ضرر الغسل تركه وكسر ظفره او حصل به داء وجعل عليه دواء
 او علكا به دواء وجعل له من ضرر الماء ونحوها وجعل عليه جلد مرارة
 ونحوها وضره ترعه جاز له المسح للضرورة وان ضره المسح تركه لانت
 الضرورة فقد ربهما ولا ينتشر البنية في مسحه الخف في الاظهر وقيل
 بشرط فيه كالتيتم للبدلية ومسحه الجيرة ومسح الرأس فهو سواء
 في عدم اشتراط البنية لانه طهارة بالماء والله اعلم **باب الحيض والنفساء**
والاستحاضة يخرج من الفرج اي المروضة ثمانية دماء حيض وثلاث
 ومقرها الرحم والاستحاضة وقسمها بقول فللحيض من غوامض الابواب
 واعظم المهمات الاحكام كثيرة كالطلاق والعناق والاستبراء والعدة
 والنسب والحكم وحل الوطى والصلوة والصوم وقراءة القرآن ومسته
 والاعتكاف ودخول المسجد وطواف الحج والبلوغ وحقيقته دم يتقضمه
 اي يدفعه بقوة رحم هو محل تسمية الولد من نطفة بالغة بنت ثمانين
 لا داء بها ينقض خروج دم سببه ولا جيل لان الله تعالى اجري عادته بافد
 او لم الرحم بالجيل فلا يخرج منه شيء حتى يخرج الولد واكثره ولم تبلغ سن الابان
 وهي خمس وخمسون سنة على التقدير وهذا تعريفه شرعا واما لغة فاصلة
 السيلان يقال خاض الوادي اي سال واتقل الحيض ثلاثة ايام بلباسها او
 هذه شروطه وركنه بروز الدم للخصوص وصفته دم الى السواد اقرب
 اقرب للزاج كره الراية واوسطه غيرة ايام واكثره عشرة بلباسها النقي
 في عدده وقيل غيرة عشر يوما وليس الشرط واما فاقطاعه في مدته كثره

والنفس لغة مصدر نفس المرادة بضم النون وقصها اذا ولدت فهي
نفسا وشرعها هو الدم الخارج عقب الولادة او خرج اكثر الولد ولو سقط
استنقذ بعض خلقه فان نزل مستقيما فالعبرة بصدره وان نزل منكوسا
برجله فالعبرة لسرته فاجده نفسا وتنقض بوضعه العدة وتصرم ولد
ويجث في بيمنه بولادة ولكن لا يرث ولا يصلي عليه الا اذا خرج اكثره جثا
واذا لم يزد ما بعده ولا يكون نفسا في الصحيح فلا يلزمها الا الوضوء
عندها وقد مضى لزوم غسلها احتياطا عند الامام واكثره ان النفس
اربعون يوما لان النبي عم وقت النفس اربعين يوما الا ان ترى
الطهر قبل ذلك ولا حد لقله ان النفس اذا احتاجت الى اعادة
زائدة على الولادة ولابد ليل الحين سوى امتداد ثلثة ايام في
الاستحاضة دم نقص عن ثلثة ايام او ازيد عشرة في الحيض لما رويناه
ودم زاد على اربعين في النفس او زاد على عاداتها وتجاوز اكثر الحين
والنفس لما قد مضى واطل الطهر الفاصل بين الحيضتين خمسة عشر
يوما ولا حد لاكثره لانه قديمه الا اكثر من سنة الا ان بلغت استحاضة
فيقدر حوضها بعشرة وطهرها بخمسة عشر وتفاضلها باربعين واما اذا
كان لها عادة وتجاوز عاداتها حتى زاد على اكثر الحين والنفس
فانها تبقى على عاداتها والزائد استحاضة واما اذا نسبت عاداتها في
المنحرفة فحرم بالحيض والنفس ثمانية اشياء الصلوة والصوم ولا
يعتقان كفران شرط العفة ويحرم زادة اية من القرآن الا بقصد الكفر
اشتملت عليه لا على حكم او خبر وقال الهندي والى لا افي بحوازه على
قصد الذكرو روي عن ابي حنيفة واختلف الصحاح فيما دونه الالية
واطلاق اللع هو المختار لقوله عم ولا يبرأ الحايض ولا الجنب شيئا
من الزنا والنفس كالحايض ويحرم منها اية الالية لقوله تعالى لا يمس
الا المطهرون وتزني من رب العالمين الالية سواء كت على وطاس
او دهم او هانظ الا بلفظ متخالف يخاف من القراء كالحريطة في الصحيح

في العمية ويكره بالكم تحريما التبعية للباس ويرخص للمركب الشرعية
اخذها بالكم وبالبه للضرورة الا التفسير فانه يجب الوضوء له والسقي
ان لا يأخذها الا بالوضوء ويجوز تعقيب راق المصحف نحو قلم القراءة و
امر الصبي بحمله ودفعه للضرورة التعلم والابحوز ولف شيء في كانه كتب
فيه فقه او اسم الله تعالى او النبي عم ونهى عن محو اسم الله بالبراق ومثله النبي
تعظيما وبسر المصحف لو طوى زوجته استحياء وتعظيما ولا يرمى برأيه القلم
ولا حشيش المسجد في محل ممتلئ ويحرم بالحيض والنفس دخول المسجد
فقوله دم لا حل للمسح بالجنب ولا حايض وحكم النفس كالحايض ويحرم
بهما الطواف بالكعبة وان صح لان الطهارة فيه شرط كمال وتحل به منه
الا حرام ويلزمها بدنة في طواف الكعبة وعلى الحديث شاة لان يعاد
على الطهارة لشرف البيت ولان الطواف به مثل الصلوة كما وردت
به السنة ويحرم بالحيض والنفس الجماع والاستنجاء بما تحته السرة
للمسح الركبة لقوله تع ولا تقربوهن من يطهرن وقوله دم لك ما فوق
الاذا رانان وطها غير كل له يسحب انه يصدق بدينار ونصفه وبنصف
ولا يعوز ويحرم في البسوط وغيره يكفر مستحذاً وصح في الخلاصة عدم
كفره لانه حرم لغيره وعرفه وطى النفساء مصرح به ولم ار الحكم
في كفره وعنده واذا انقطع الدم لاكثر الحين والنفس حل الوطئ
بلا غسل لقوله تع ولا تقربوهن من يطهرن بتخفيف الطهارة فانه
جعل الطهر غاية للحرمة وسحب ان لا يطأ حتى تغسل لقروته
الشديد فزوجاته الخلاف والنفس بالحين ولا يحل الوطئ ان
انقطع الحيض والنفس من السنة لدونه اية دونه الاكثر ولو لم ينام
عاداتها الا باحد ثلاثة اشياء اما ان تغسل لانه زمانه الفصل في الا
قل محسوب من الحيض وبالفصل خلصت منه واذا انقطع لدونه عا
دتها لا يقربها حتى تغسل عاداتها لان عودها فيها غائب فلا اثر لنفسها
قبل تمام عاداتها او شيمت لعذر ونقصت به على الاصح ليتأكد التيمم بصلابة

ولو نزلنا بخلاف الغسل فانه لا يحتاج بمؤكد وانما ذكره بقوله وتفسير الصلاة
 وينافي معها وذلك بان تجد بعد الانقطاع لتام عبادتها في الوقت الذي انقطع
 الدم فيه زمانا يسع الغسل والتجديف في فوقها ولكن لم تغسل فيه ولم ينتم
 حتى خرج الوقت فيجوز فوجه بكل وطئها للترتيب صلاة ذلك الوقت
 في وقتها وهو حكم من احكام الطاهرات فانما كانا الوقت بسبب الاسباع الغسل
 والتجديف لا يحكم بطهارتها بخروج وجه مجرد لا غير الطهارة بالاداء والنيتم حتى
 يلزمها العشاء ولا يقع صوم اليوم كانتا اجبت وبها الحيف في تلك المسئلة
 لان الكساية بكل وطئها بنفس انقطاع دمها لتام عبادتها قبل العشرة
 لعدم خطاياها بالغسل وانما اشتراطنا المؤكد للانقطاع لدونه الاكثر توفيقا
 بين القراءتين ونقص الحائض والنفس الصوم ووجه العتلة لحدث عتلة
 مديونة في غير ابيها كما يصيبنا ذلك فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر
 بقضاء الصلوة وعليه الاجماع ويجوز بالجناية على خمسة اشياء الصلوة
 للامر بالطهارة في الآية وقراءة آية كبر القرآن تنبيه عنه فستبها الا بطلان
 الشرع عنه بالنقص ودخول المسجد والطواف للغير المتقدم فيجوز على الحدث
 ثمة اشياء الصلوة والطواف لما تقدم ومن القرآن ولو اية الا بخلاف
 للفتي عنه في الآية ودم الاستحاضة فهو دم عرق انما ليس من الدم وعلامة
 انه لا راحة له وحكم كرماف دائم لا يمنع الصلوة ايلا بسط الخطاب بها
 ولا يمنع صحتها اذا استمر نازلا وقتا كاملا كما سنذكره ولا يمنع ادائها
 مع ما فرضا كان او نكلا ولا يحرم وطئها لانه ليس اذى وطئها وطهارة
 وذوي الاعذار ضرورية بشربها بقوله وتوضاء المستحاضة ومن ذات دم نقص
 عن اقل الحيف او زاد على اكثره او اكثر النفس او زاد على عادتها في اقلها و
 تجاوز اكثرها والجبل والى لم يبلغ سبع سنين ومنه به عذر كسريول و
 استطلاق بطن وانفلات يجر ورعاف دائم وجوج لا يرقاء فلا يمكن
 حبه بل جشمه غير مشته ولا يجلس ولا بالاياء في الصلوة فبهذا
 يتوضون وقت كل فرض لا لكل فرض ولا نزل لعدله المستحاضة تتوضاء

الحائض وجب في وقتها وقيل في وقتها
 وقراءة الدعوات والقيم انما تنبئ
 في الصلاة
 والعادل اسم لوقت الذي يسيل منه دم
 المستحاضة قال فيه ان العتلة هي
 العادل بعد ان يسيل غدا
 الماء من غدا العرق
 ابراهيم دعا لقطع

وقيل لا يجب غسله او غسله في وقتها
 وفي الشبهة انما تنبئ في وقتها
 من الحدث الذي يشبهه فعليه ان يغسل
 ان كان يقيد بان لا يجب مرة اخرى
 حتى لو لم يغسل وهو اكثر من مرة الدم
 لم يجز صلوته وانما كان غير مقيد بان
 كان يجزى مرة بعد اخرى او انة
 ولا يجب غسله ما دام العتلة
 قائما وقيل وتامه في خواتم
 صدر الشريعة ابي
 وانما لا يجب ان لا يغسل ان كان
 لو غسل فليس له جاز ان لا يغسل ان كان
 فلا يجوز ان لا يغسل في وقتها
 هو الخفاء للمعدة كذا في

منه سلس البول لا ينقطع في وقتها
 لانه من جنس البول وقال بعضهم
 لانه حدث آخر تداءى العتلة

توضاء الوقت كصلوة رواء بسط ابن جوزي عن ابي ج وسائر ذوي الاعذار
 في حكم المستحاضة فانه يسيل شملهم ويصلون به اي بوضوئهم في الوقت
 ماشا وانه العرائض اداء للوقتية وقضاء بغيره ولو لم يزم الدماء زمانا العتلة
 وما شا وانه السواقل والواجبات كالوتر والعبد وصلوة الجنازة وطواف
 ومنه محض وبطلان ومنه المعذرين اذ لم يطردوا في غير العتلة بخروج الوقت
 لطلع الشمس في فجره عن ابي ج ومحمد فقط وعنه زفر بدخوله فقط وقال
 ابن يوسف رحمه بهما واقاضة النقص للخروج مجاز وفي الحقيقة ظهور الحديث
 استبق فيصلي الظهر بوضوء الغني والعبد على الصحيح خلافا لابن يوسف
 وزفر رحمه ولا يصلي العبد بوضوء الغني خلافا لغيره ولا يصلي في ابتلى بياض
 فعذر راحتي يستوعبه العذر وقتا كاملا ليس فيه انقطاع لعذره
 بقدر الوضوء والصلوة اذ لو وجد لا يكون معذورا وهذا الاستيعاب
 الحكمي بالانقطاع القليل الذي لا يسع الطهارة والصلوة شرط ثبوت
 او العذر بشرط دوامه او بقائه وجوده في كل وقت بعد ذلك للتبني
 الحقيقي او الحكمي ولو كان وجوده مرة واحدة يعلم بها بقاؤه وشرط
 انقطاعه وخروج صاحبه بكونه معذورا اخلو كل وقت كامل عنه
 بانتظامه حقيقة فهذه الثلاثة شرط الثبوت والدوام والا
 انقطاع سأل الله تع العفو والعافية منه ذكره **باب الانحلال**
 والطهارة عنها الما فرغ من بيان النجاسة الحكمية والطهارة عنها
 شرع في بيان الحقيقية ومزيلها وتقسيمها ومقدار العفو
 منها وكيفية تطهير محلها وقدمه الاولى لبقاء المنع في المشروط
 بزوالها ببقاء لبعض المحل وان قل من غير اصابة مزيلها فلا
 الثانية فان قليلها عفو بل الكثير للضرورة والاحكام مع نجس
 بفتحين اسم لعين مستغذرة شرعا واصلة مصدر ثم استعمل
 اسما انما المشركون نجس ويطلق على الحكمي والحقيقي ونجس نجس
 بالحقيقي ويخص الحدث بالحكمي فالنجس بالفتح اسم ولا يلحقه

النساء والكسرة وتلحق النار والتطهير اما اثبات الطهارة بالمحل
او ازالة النجاسة عنه ويفرض فيما لا يعنى منها وقد روي ان اول شيء
يسأل عنه العبد في قبره الطهارة وان عادة عذاب القبر من عدم الاعتناء
بشائها والتحرر من النجاسة خصوصا البول وقد شرع في بيان حقيقتها
فقال تنقسم النجاسة الحقيقية الى قسمين احدها نجاسة غليظة باعتبار
قلة المعفو عنها منها لا في كيفية تطهيرها لانه لا يختلف بالغلظ والخفة
والقسم الثاني نجاسة خفيفة باعتبار كثرة المعفو عنها بما ليس
في الغلظة لانه التطهير واصابة الماء والماء لانه لا يختلف بتنجسها
بها فالغليظة كالحجر وقى النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف
بالتراب وكانت غليظة لعدم معارضة نقص نجاستها كالدّم المسفوح
عند الامام والخفيفة لثبوت المعارض كقوله عم هو ماء البول مع
جزء العرميين الدال على طهارة الاصل البول والدّم المسفوح للآية الشريفة
او دما مسفوحا لا الباقي في اللحم المهزول والسمين والباقي في عروق
المدى ودم الكبد والفحاح والقلب وما لا ينقض الوضوء في الصحيح
ودم البق والبراغيث والعقل وان كثر ودم السمك في الصحيح ودم
الشهيد في حق ولحم الميتة ذات الدم كالسمك والجرام وما لا ينقض
سائلة واهابها اي جلد الميتة قبل دمه ونول ما لا يؤكل لحمه كالادوي
ولو ربيعا والذئب وبول الفارة نجس الماء لا مكان الاحتراز
لانه نجس ويعنى عن القليل منه ومنه فروعها في الطعام والشراب
للضرورة ونحو الكلب بالجمجمة وجميع السباع من كالفهد
والسبع والخنزير واعاها اي سباع البهائم لتولد من لحم نجس
وفروع الدجاجة بنشيد الدال والبطة والاوز لثبوتها وما ينقض
الوضوء بخرجه من بدن الانسان كالدّم السائل والحقن والودي
والمدى والاحتضاضة والحيض والنفاس والقيء والماء الغمر ونجاستها
غليظة بالاتفاق لعدم معارضة دليل نجاستها عنده وعدم مساع

مساع الاجتهاد وفي طهارتها عندها ولما انقسم النجاسة الى قسمين
أخففة فكسول النفس على الفتى لانه ما كثر ولا كره له وعند محمد ظاهر
وكذا قول كل ما كثر لحمه النجس الا اهلية والوحشية كالغنم والقرال فيند
ببولها لان دوش الخيل والبغال والحمير وحش البقر وبعير الغنم نجاسة
مغلظة عند الامام لعدم تعارض نصين وعندها خفيفة لا خلاف
العلماء فهو الاظهر لعدم البول وطهر ما لم ينجس او قال لا يمنع ازوش
وان نجس ببول النمل باستلاء الطرف والفتحات بها ووجرة البعير
كسرفينه وهي ما يصعد من جوفه اليه فكذلك جرة البقر والغنم واما دم
السمك ولعاب البغل ولحم فطاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح
ومن الخفيفة نحو طير لا يؤكل كالصفر والحدادة في الاصح لعدم الضرورة
وفي رواية ظاهر وصح الشيخ ولما بين القسمين بين القدر المعفو
عنه فقال وعفى قدر الدّم وزنا في المنجس وهو عشرة دراهم او اطا
ومساحة في المايعات وهو قدر حرق الكف داخل فواصل الاصاب
كما وفي الهندوان وهو الصحيح فذلك معفو من النجاسة المغلظة فلا
يعنى عنها اذا زادت على الدرهم مع الضرورة على الازالة وعرف قدر
مادون ربع الثوب كالحامل او البدن كله على الصحيح لقيام الزرع مقام
الكلى كسج ربع الرأس وحلقه وطهارة ربع الشاة وربع الامام
ربع اذ في ثوب تجوز فيه الصلوة كالميز وقال الامام الباقون المشهور
بالا قطع هذا هو اصح ما دوى فيه لك قاصرة على الثوب وقيل ربع
الموضع المصنوع كالزبل والكم قال في التحفة هو الاصح وفي الحقايق و
عليه الفتوى وقيل غير ذلك وعلى ريشا شربول ولو مغلظا كروى
الابر ولو في محل ادخل الخيط للضرورة وان امتد من الثوب والبدن
ولا يجب غسله لو اصابه ماء من وقعها لا ينجس ما لم يظهر اثر النجاسة
وعنى عما لا يمكن الاحترار عنه من غسالة الميت مادام في علاج
لعموم البول وبعد اجتماعها نجس ما اصابته واذا انبسط الدفن

النجس فراد على القدر المعقود لا يمنع في اختيار المرفضا في وجماة بالنظر
 لوقت اصابته ومختار غيرهم للنجس فان صلى قبل ان يمسح بوجوهه لا يوب
 اخذ الاكثر من كما في الشرايع الوضوء ولو شق في السوق فابتل قدماه تما
 رثن فيه لم يجر صلاته لعلية النجاسة فيه وقيل بخبره وروضة العين والو
 صل الذي فيه نجاسة عفو الا اذا علم عين النجاسة للضرورة ولو ابتل
 فواش او تراب نجسان وكان ابتلاهما من عرق يابم عليهما او كان
 من ببل قدم وظهر اثر النجاسة هو طعم اولون او ريح في البدن والقدم
 نجسا لوجودها بالاثروالا لا بيب وان لم يظهر اثرها فيها فلا ينجس
 كما لا ينجس ثوب جاف طارئا في ثوب نجس رطب للينصهر
 الرطب لو عصر لعدم انفصال جرم النجاسة اليه واختلف المشايخ
 فيما لو كان الثوب والحياف الطاهر بحيث لو عصر لا ينقطر فذكر الحلوان
 انه لا ينجس في الاصح وفيه نظر لان كثرة اثار النجاسة يتشرب اجاف
 ولا ينقطر بالعصر كما هو مشاهد عنه ابتداء غسله فلا يكون المنفصل
 اليه مجرد ندوة الا اذا كان النجس لا ينقطر بالعصر فتعين ان
 يغتنى بخلاف ما صححه الحلوان ولا ينجس ثوب رطب ينشدة
 على ارض نجسة ببول او سرقين لكنها بابسة فتنته اارض
 منه ايم الثوب الرطب ولم يظهر اثرها فيه ولا ينجس الثوب بريح
 خست على نجاسة فاصابة الريح الثوب الا ان يظهر اثرها ايم
 النجاسة فيه ايم في الثوب وقيل ينجس ان كان مبلولا لا اتصالها
 به ولو خرج منه ربح ومقدرة مبلولة حكم شمس الائمة بتنجس
 وغيره بعده وتقدم ان الصبي طهارة الريح الخارجة فلا ينجس
 الثياب المبتلة ويظهر من نجس سوار كان بدنا او ثوبا او ائنة
 بنجاسة ولو غليظة مربية لعم نذوال عينها ولو كان بكرة ايم
 غسلة واحدة على الصبي ولا يشتط التفكير لان النجاسة
 فيه باعتبار عينها فتزول بزوالها وعنه الفقيه ابن جعفر انه

عرق مدم الغر خارج نجس وكل
 خارج نجس ينقض الوضوء فمرفق
 مدم الغر ينقض الوضوء وما
 اسجد مكان عرقه كمن يطالب
 شح والخضير كذا في الملح
 عم الزخاير

ان يفصل مرتين بعد زوال العين كما قالها بغير مربية غسلت مرة
 وعنه غير الاسلام ثلثا بعده كغير مربية لم تغسل مسح محل النجاسة ثلاثا
 خرق رطبات قطا ور تجزى عن الغسل لانه يعمل عمله ولا يعثر بقاء اثر
 كلون او ريح في محلها شق زواله والشفة ان يحتاج في ازالته لغير
 الماء او غير الماء كحرض وضابونه لان الة للعدة لتطهيره بالماء والثوب
 المصبوغ ينجس بطهر اذ صار الماء صافيا مع بقاء اللون وقيل غسل
 بعده ثلاثا ولا يعثر اثره من متنجس على الاصح لزوال النجاسة والسمن
 والدهن المتنجس يطهر بصب الماء عليه ويرفعه عنه ثلاثا والغسل
 يغسل عليه الماء ويغلبه حتى يعود كما كان ثلاثا والنجار الجديد يغسل
 ثلاثا بانقطاع تقاطره في كل منها وقيل يحرق الجديد وبغسل القديم
 والاواني الصبغة تطهر بالمسح والخشب الجديد ينجس والقديم
 بغسل والكم المطبوع ينجس حتى يبيع لا يطهر وقيل يغسل ثلاثا بالماء
 الطاهر ومرفقة تغتسل لا خير فيها وعلى هذا الدجاج المغلي قبل
 اخراجه اعمائها واما وضعها بلقعة الخلاء المسام لتنف رشتها
 فيطهر بالغسل وتمويه الحديد بعد سقبة بالنجس مرات ورنجسه
 مرة بحرقه وقيل القوي يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا والقوي يطهر
 باطنها عند ابي يوسف وعليه الفتوى والاحتياط تطهر الاعيان
 النجسة كما المنية اذا صارت ملحا والعذرة ترابا او رما كما سجد
 كره والبلية النجسة في التنوير بالاحراق ورأس الشاة اذا زال
 عنها الدم به واخر اذا غلقت كما لو تخللت والزيت النجس
 صابونه ويظهر محل النجاسة غير المربية بغسلها ثلاثا وجوبا
 مع الترتيب ندبا في نجاسة الكلب فزوجا من الخلف والعصر بكل مرة
 فقدير الغلبة الظن في استخراجها في ظاهر الزواية وفي رواية يكفي بالعصر
 مرة وهو اوفق ووضع في الماء الجاري يعني عن التشيث والعصر
 ثلاثا اذا وضع فيه فامتلاء وخرج منه طهر واذا غسله في اوان في والياه

متفاوتة قالوا في ظهورها قصبه الفل ثلاثا والثانية بشنين والثالثة
 بواحدة واذا انشئ محل النجاسة فقل طرفا من الشوب بدون تحرك بطلها
 رة على المختار ولكن اذا ظهرت في محل آخر اعاد القتلوة ويظهر النجاسة حقيقة
 من رية كانت لو غير رية غير الشوب والبدن بالماء المطلق انما كان المستعمل
 على الصحيح لقوة الازالة به وكذا اظهره الشوب والبدن في الصحيح بكل ما يقع
 ظاهر على الاصح من قبل كونه اذا التزم به فلا يظهر من عدم فوجبه بنفسه
 ولا بالدين ولو لم يكن في الصحيح وروي من ابرهوس لو غسل الدم من الشوب
 بدنه او من اوزن حتى ذهب اخره جاز والمزيل كالخل وماء الورد
 والمستخرج من البقول لقوة ازالته لاجزاء النجاسة المتساوية كالماء بخلاف
 الحديث لانه حكمه في حق الماء بالنقص وهو اعم من موجود فلا يخرج ويظهر
 المشد في اذ ارضه الولد وقد تجسست بالثمن ثلاثا بريقه وفم شارب
 الحمر يترد بريقه وبلعه وحس الاصابع ثلاثا من النجاسة وحقن التطهير
 بماء وهو احدى الروايتين من ابي يوسف ويظهر الخف وقوة كالتعل
 بالماء وبالماء وبالكف بالارض او التراب من نجاسة لها جرم ولو مكسبا
 من غير ما على الصحيح كتراب او رما د وضع على الخف قبل خفاؤه من نجاسة ما يعة
 وكولات المتجدة من عملها او باكتساب الجرم من غير ما رطبة على
 المختار والفقوى وعليه اكثر المشايخ لقوله عم اذا وطئ احدكم الاذي
 خفيه فطهره من التراب وقوله عم اذا جاء احدكم المسح فليطهر فان راى
 في فعله اذى او قد فليمسحهما وليعمل فيهما قبة بالخف اخر اعم القصة
 والبسا و اخر اعم البدن في المني لما تقدم ويظهر السيف وقوة طهره
 كالمزاة والاواني الذهبية والخشب الخرايط والابنوس والظفر بالمسح
 بتراب او خرقه لانها لا تدخلها اجزاء او صرف الشاة المذبوحة فلا يبقى
 بعد المسح الا القليل وهو غير معتبر ويحصل بالمسح حقيقة التطهير في رواية
 فاذا قطع بها البطن يجل كل الكا واختاره الامام عيسى بن عيسى وروي على رواية
 التمسك واختاره القندوري ولا فرق بين الرطب والجاف والبول

ويظهر ما لا يصح من قوله
 طهارة منقذة مذكور شرعه
 ذكر او نفا مشدريه او ندي

والبول والعذرة على المختار لان النجاسة من كان في قتلان الكفارة يسوقهم
 ثم يسحونها ويصلون معها واذا ذهب اثر النجاسة عن الارض وقد جفت
 ولو بغير الشمس على الصحيح طهرت وجازة القتلوة عليها لقوله عم انما ارض
 جفت فقد ركت وروى الشيخ منها في الاظهر لاشترط الطيب نصا
 وروي جواز منها ويظهر ما بها اي الارض من شجر وكل ارض غيب
 قائم اي ثابت بها بما جاز من الارض من النجاسة لا يسب من رطوبة وزهيق
 اثرها تبعا للارض على المختار وقيل لا بد من غسله وتطهيره بجملة استحالة
 عنها سواء كان صارت على اوترايا او اطرونا او احترقت بالثابة فقصر
 رما واطهر اعم الصحيح لتبديل الحقيقة كالصبر بصبر عمر بن الخطاب ثم يصبر
 خلا فيطهر بخار الكيف والاصطبل والحمام لزا قتل لا يكون نجسا
 استعانا ولا لتقطر من النجاسة نجس كالمسح بالعرق وروى وبيض
 مالا ياكل من نجس كالحج وقيل طاهر ويظهر المني الى جافة ولو من امرأة على الصحيح
 بفرقه عن الشوب ولو جديا مبسوطا وعن البدن بفرقه في ظاهر الرواية
 ان لم يتنجس بمسح خارج المخرج كبول ويظهر المني الرطب يغسله لقوله عم
 اغسله وطبا واقر كيه ياب فان احسب الماء بعد الفرك فهو كنظا
 يره كالأرض اذا جفت وجلد الميتة الشمس والبيرة اذا غارت وقد اختلف
 الصحيح والاولى اعتبار الطهارة في الكل كما تقيده المتون وملاقاة
 الطاهر طاهر لانه لا تجب التجسس الا علم نص في طهر جلد الميتة
 ولو قيل لانه كسائر السباع في الاصح لانه عم بمسح بمسح عاج
 وهو عظم القيل ويظهر جلد الخيل لانه ليس بنجس العين في الصحيح بالذباغة
 الحقيقية كالفرقا وهو ورق ايسم او غر السط والعصر وقشور
 الرمان والشب وبالدباغة الحكيمة كالشريب والشميش
 والافناء في الهواء فيجوز القتلوة فيه وعليه والوضوء منه لقوله عم
 ان يتوضأ من سقاء فيقل له انه ميتة فقال دباغة مزيل خبثه او نجسه
 او رجه وقال عم استعملوا بجلو والميتة اذا هي وبغت ترابا كان

لو رماه او ملحا او مائة بعد ان يزيده صلاحه لا جلد اخره ليرتجله عليه
 والد باغ لا فراج الرطبة النجسة من الجلد الظاهر بالاصالة وهذا نجس العين
 وجلد الادنى حرمة صوناله كرامته وان حكم بطهارته لا يجوز استعماله
 كاي اجزاء الادنى وتطهره كرامة الشريعة فخرج بها ربح الجوزي شيئا
 ولحم صيد او تارك التسمية بعد جلد غير الكول سوى الخنزير لعل الله
 عمل الباغ في ازالة الرطوبات النجسة بل ادنى دون لجه فلا يطهر على اصح
 ما يقتضيه من المعصية في الجسد وكل شيء من اجزاء الحيوان غير خنزير لا يسرى فيه
 الشرعية للاحتياج الى الجلد وكل شيء من اجزاء الحيوان غير خنزير لا يسرى فيه
 الدم لا ينجس بالموت لان النجاسة باحتباس الدم وهو معدوم فيما هو
 كالشعر الريش المجذور لان الغسل جذره نجس القرن والحافرو
 العظم ما لم يكن به اي العظم وسم اي وركب لانه نجس من الميتة فاذا
 زال عن العظم زال عنه النجس العظم في ذاته ظاهر لما اخرج دار قطن
 انما حرم رسول الله ع من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر والعصف
 فلا بأس به والعصب نجس في الصحيح من الرواية لان فيه حياة بدليل
 التآلم بقطعه وقيل ظاهر لانه عظم غير صلب وتافه المك طاهرة
 مطلقا ولو كانت تنسد باصاغة الماء كانت دم في الباغ الحكيمة
 كالمك للاتفاق على طهارة وآكله اي المك حلال وفق على حل
 آكله لانه لا يلزم من طهارة الشيء حل آكله كالتراب ظاهر لا يحل آكله
 والزيادة موقوف ظاهر تفصح صلاة تطيب به التحاللة الطيبة كالمك
 فانه بعض دم الموال وقد اتفق على طهارته وليس بالاحتجاج الطيبة
 والاحتجاج طهارة والله الموفق بمن وكره كتاب **الصلوة** لانه من بيان
 معاني لغة وشرعية وقت اقراءها وعدد اوقاتها وبيانها وركعاتها
 وحكم اقراءها وسببها وشرطها وحكمها وركعاتها وصفها فهي في اللغة
 عبادة عز الله تعالى وفي الشرعية عبارة عن الاداء والافعال المخصوصة
 ووضعت ليله المراج وعدا اوقاتها خمس للحديث والاجماع والورث واليب

واجب ليس منها ووضعت في الاصل ركعتين لا للركب فاقوت في السفر
 وزيدت الركعة الاخيرة وحكمة اقراءها شكر النعم وسببها الاصل في خطاب
 الله الازلي والاوقات والاسباب ظاهر اسير او شر وطهاستعلمها
 وحكمها معقود الواجب ونيل الثواب وان كانها تعلمها وصفاتها اما
 فرض او واجب او سنة تعلمها مفصلة ان شاء الله تعالى يشترط لفرضها
 اي تكليف الشخص بها لانه اشياء الاسلام لانه شرط للخطاب
 بفروع الشريعة والبلوغ اذ لا خطاب على صغير والعقل لانعدام التكليف
 دونه ولكن قولهم بها الاول والاذا وصلوا في السن سبع سنين وتقرب
 عليها العشر بيد لا بحسبة اي عصى بكبرية رفقاه وزجر احب طاقته
 والزيادة على ثلاث فريضة بيده قال ثم مروا اولادكم بالصلوة سبع واضربوا
 هم لعشر وفوقوا بينهم في الضاجع واسبابها ووقاتها ويجب اي يقتض
 فعلها باول الوقت وجبر ما عوقف فلا يخرج حتى يتيق من الاداء فيترجمه
 الخطاب حقا ويأثم بالتأخير عنه والاقاات للصلوة المفروضة خمس اولها
 وقت الصلوة الصبح الوقت متدارم الزم معروف لامر امام ابدا طلوع الفجر
 لامامة جبريل ثم حين طلوع الفجر الصادق وهو الذي يطلع غضا منتشرا والكتاب
 يظهر طلائع يغب وقد اجتمعت الامة على ان اول الصبح الصادق واخره الى
 قبل طلوع الشمس لقوله ثم وقت صلوة الفجر عالم يطلع قوس الشمس الا ان ياترها
 وقت الظهور من زوال الشمس عن بطن السماء بالاتفاق وبعد الا وقت العصر
 وفيه روايات عن الامام في رواية الا قبيل ان يصير كل شيء ومثله سوى في
 الزوال التقاض الاناء وهو الصحيح وعليه حل الشاي والمثون والرواية
 الثانية اشار اليها بقوله او مشدرة واحدة سوى ظل الاستواء فانه
 مستثنى عن الروايتين والقي بالهزة يوزن الشيء ما نسخ الشمس بالشمس
 والظل ما نسخته الشمس بالعداة واختار الثاني الطحاوي وهو قول
 الصحابين ابو يوسف ومحمد لامامة جبريل للعصر فيه ولكن علمت ان اكثر
 الشاي على الشريعة بلوغ الظل مثليه والاخذ به احوط لبراءة الامة بينين

ويجب الصلوة باول الوقت وجبر ما عوقف
 فله ان يفعلها في اي جزء كان من اجزاء
 الوقت للحدود وشرعا حتى ادانق
 من الوقت متدارم الزم معروف لامر امام
 مضيوع في البحر التأخير مصباح في

اذ تقسم الصلاة عن وقتها لا يمتنع ويصح اذا خرج وقتها فكيف والوقت
بان اتفاقا وفي رواية اسد اخبر وقت الظهر بصيرورة الظل مثله
لا يدخل وقت العصر حتى يصير كل شيء مثليه فبينهما وقت مهمل لا احتيا
طانه يصل الظهر قبل ان يصير الظل مثله والعصر بعد مثليه فيكون ٥٥
موقفا بالاتفاق كذا في المبسوط واول وقت العصر من ابتداء الزيادة
على المثال والمثلية لما قد بيناه من الخلاف الى غروب الشمس على المشهور لقولهم
م ادرك ركعة من العصر قبل ان يغرب الشمس فقد ادرك العصر وقال الحسن
بن زياد اذا اصفر الشمس خرج وقت العصر وحل على وقت الاختيار
واول وقت المغرب منه اي من غروب الشمس قبل غروب الشمس لا من
على المعنى به وهو رواية عن الامام وعليها الفتوى وبها قال القول
ابن عمر رضي الله عنهما الشفق الحمر وهو مروي عنهما بر الصواب وعليه طباق
اهل الثقات ونقل رجوع الامام اليه وابتداء وقت العشاء والوتر منه
اي من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقوم الى قبيل طلوع الصبح
الصالح اجماعا السلف وحديث امامه جبريل عم لا ينفي ما وراء
الوقت امامه وقال عم ان الله تعالى زادكم صلاة صلاة الا وهي الوتر
فصلوها ما بين العشاء الاخر الى طلوع الفجر ولا تقوم صلاة الوتر على
صلاة العشاء لهذا الحديث المستريب اللازم بين فرض العشاء
واجب الوتر عند الامام ومن لم يجد وقتها اي العشاء والوتر لم يجبا
عليه بان كان في بلد كبلخا باقص المشرق يطلع فيها الفجر قبل مغيب
الشفق في اقصى السنة كعدم وجوب السب وهو الوقت وليس
مثله اليوم الذي كسفته ايام الرجال لا امر بتقدير الاوقات فيه وكذا الا
جال في البيع والابارة والعقود والنج والعدة كما بسطناه في اصل هذا
المختصر والله الموفق ولا يجمع بين فرضين وفي وقت اذا لا تقع التي قد تمت
عن وقتها ولا يحل تأخير الوقتية الى دخول وقت اخر بعد كسر ومطر وحل
المروي في الجمع على تأخير الاولى الى قبيل اخر وقتها وعند ذلك دخل وقت

وقت الثانية فصلا ما فيه الا في عرفه للحاج لا يصير شرط ان يحل الحاج
مع الامام الاعظم ان السلطان او نائبه كلام الظاهر والعصر ولو سبق
فيهما وبشرط الاحرام بحج لا عمرة حال صلوة كرامة الظاهر والعصر ولو اصرم
بعد الزوال في الصبح وبشرط صحة الظاهر فلو تبين فساد وعاوده بعينه
اذا دخل وقت المعتاد فلهذا اربعة شروط لصحة الجمع عند الامام وعند
الحاج ولو سافر وقال في البرهان وهو لا يفرق بين الجمع بين الظاهر والعصر
جمع تقديم في ابتداء وقت الظاهر بسجدة كراهة العادة فيه باذنه وحده
واقامتين ليتنبه الجمع ولا يفصل بينهما بناقلة ولا سنة الظاهر ويجمع
الحاج بين المغرب والعشاء جمع تأخير محليهما بمنزلة واحدة باذنه واحد
واقامة واحدة لعدم الحاجة للتنبيه بدخول الوقتين ولا يشترط بنا
سوى المكان والاحرام ولم تجز المغرب في طريق من دلت على الطريق للعتا
لقوله من الذي رآه يصلي المغرب في الطريق الصلاة امامك فان فعل
ولم يعده حتى طلع الفجر او خاف طلوعه صح ولما بين اصل الوقت بين المستحب
منه بقوله ويستحب الاسفار وهو التأخير للاضاعة بالجمع بحيث
لو ظهر فسادها اعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله من سافروا
بالفرازة اعظم الاجر وقال عم نوروا بالفجر ببارك لكم ولان في الا
سفار تكثير الجماعة وفي التعليل تقليلها وما يؤدى الى التكثير افضل
وسهل تحصيل ما روي عن النبي قال رسول الله عم من صلى الفجر جماعة ثم
قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمره
ثلاثة حديث حسن وقال عم من قال برب صلاة الصبح وهو نائم رجليه قبل ان
يتكلم لا الا الا الله وحده لا شريك له الا ان كان له الحمد عجب ويمت وهو على
كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له
عشر درجات وكابوه ذلك في حرم كل مكروه وحرس من الشيطان
ولم يتبع بذنب ان يذكر في ذلك اليوم الا الشكر بانه قد قال النبي
هذا حديث حسن وفي بعض النسخ صحيح ذكره النووي وقال عم

من مكث في مصلاه بعد الفجر إلى طلوع الشمس كان كمن اعتق أربع رقاب
من ولد اسمعيل وقال من مكث في مصلاه بعد العصر إلى غروب الشمس
كان كمن اعتق ثمان رقاب من ولد اسمعيل وزاد الثواب لا انتظار من
الاول لظلمة والاسفار بالبحر مستحب حضر أو سافر الرجال الآتي من مكة
للحج فان التعليل لهم افضل لو اجب الوقوف بعده بها كما في حق
النساء وانما لانه اوجب للستر وغيره في الانتظار الى فراغ الرجال
عن الجماعة ويستحب الابرار بالظلمة في الضيف في كل البلاد لقوله
ارددوا بالظلمة فان شدة الحر من في جحيمهم كالظلمة ويستحب تحييده
اي الظلمة في الشتاء وفي الربيع والخريف لا ادم كان يجل الظلمة بالبرد
الا في يوم عيم خشية وقوعه قبل وقت يومه استحبابا في اي في الغيم
اولا كراهية في وقت فلا يضر تأخير ويستحب تأخير صلاة العصر صيفا وشتاء
لانه لم كان يؤخر العصر اذ ان الشمس ينضأ نية وليتمكن من النقل
قبله فام تغير الشمس يذهب ضوءها فلا يتجزئ فيه البصر هو الصحيح والتأخير
الى التغيير كروه كروما قال النبي صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين ثلثا يتركس
احدكم حتى اصفره الشمس كانت بين فرق الشيطان ينقر كنفه الديك
لا يذكر الله تعالى الا قليلا اولاد الساع التأخير لمريض ومغف ويستحب
تحييده اي العصر في يوم الغيم مع يقين دخولها خشية الوقت المذكور
ويستحب تحييده صلاة المغرب صيفا وشتاء ولا يفصل بين الاذان و
الاقامة فيه الا بقدر ثلاث ايات او جلوسه خفيفة لصلاة جبريل
عدم باول الوقت في يومين وقال من ان امتي لا يزال بخير ما لم يؤخر وبالغروب
الى اشتباك الغيوم مضاهاة للبهو فكان تأخيرها مكره الا في
يوم الغيم والامن عند سفر ومريض وحضور مائدة والتأخير قليل للمكره
وقدم المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم
عدم تحييدها خشية وقوعها قبل الغروب لشدته الا ان يفتن فيؤخر عنه
حتى يتيقن الغروب ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل الاول

واشتباك الغيوم ان يظهر مناديا او رجا
حتى لا يفتن منها شي فهو عبادة من كبرها
والضلع بعضها الى بعض ولا يخفى ان
المراد التأخير الى ان تشاهد على هذه
الحالة انما لم يكن ما من مشاهدتها
كذلك والى الوقت الذي يظن فيه مشاهدتها
كذلك لو لا المانع في شرف
النية لا يبرح

الاول في رواية الكشي وفي القدر الى ما قبل الثلث قال النبي صلى الله عليه وسلم
لو ان اشق على امتي لافترت العشاء الى ثلث الليل ونصفه وفي مجمع
الروايات التأخير الى التصرف صباح في الشتاء لمعارضه وبيل الله
وهو قطع السمر للنهي عنه وبيل الكراهية وهو تقبيل الجماعة لانه قل ما يقوم
الناس نصف الليل فتعارضوا فثبت الاجابة والتأخير الى ما بعد
مكروه سلامة وبيل الكراهية في المعارض والكراهية تحريمية ويستحب تحييده
اي العشاء في وقت الغيم في ظاهر الرواية لافي التأخير من تقبيل الجماعة
لمظنة الطر والظلمة وقيدنا السمر بالنهي عنه وهو ما فيه لغوا ويثبت
قيام الليل او يؤدي الى تقويت الجمع وانما اذا كان السمر نية او قرا
قوان وذكر حكايات الصالحين ومذكره فقه وحديث مع ضيف فلا
باس في النهي ليكون ضمن التحفة كعبادة كابدية بها يلحق ما بينهما
من الاوقات ان الحسنات يذهبن السيئات ويستحب تأخير صلاة الوتر
صدا الشفع بسكونه التاد وفيه الواد وكسر الى قبل اخر الليل لانه يشق
بالانتباه والايوتر قبل النوم لقوله من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر
اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل شريفة
وذلك فقبل وسند اختلافه وتر رمضان والله اعلم **فصل في الاوقات**
المكروهات ثلاثة اوقات لا يقع فيها شي من الفرائض والواجبات التي لزمت
في الذمة قبل دخولها اي الاوقات المكروهة اولها عند طلوع الشمس الى ان
ترفع وتبين قديم او رحين والثاني عند استوائها في بطن السماء
الحان نزول اي قبل الاجتهاد للمغرب والثالث عند صفرها وضعفها حتى
تقدر العين على مقابلتها الى ان تقرب لقوله عقيب عام رمضان ثلاث اوقات
نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقبل فيها وان تقبل موتانا عند طلوع الشمس حتى
حتى ترفع وعند زوالها حتى تزول وبين نصف للغروب حتى تغرب
رواه مسلم والمراد بقوله ان تقبل صلاة الجنازة اذ الدفن غير مكروه
فكني بعينها للملازمة بينهما وقد فسرها ستة نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان تقضى على موتانا عند طلوع الشمس واذا اشرقت الشمس وهو في صلاة
 الجهر بطلت فلا يستقض وضوءه بالقرقرة بعده وعلى انها تنقلب نفلا
 يبطل ولا تنهي كسائر العوام عن صلاة الجهر وقت الطلوع لانهم قد شرع
 كونها بالمرءة والعقبة على قول مجتهد اوله من الترك ويقع اداء ما وجب
 فيها اي في الاوقات الثلاثة لكن مع الكراهة في ظاهر الرواية كخاذا حفرة
 وسجدة آية تليق فيها وناقلة شرعت فيها او نذر ان يصلي فيها فيقطع
 ويقضي في وقت كامل في ظاهر الرواية فان مضى عليها صح كجامع عصر اليوم
 بادائه عند المغرب يستغفر سبب وهو بحجزة المنقل فان الحجة المنقل به الاداء
 من الوقت مع الكراهة للتأخير المفترق عنه لالذات الوقت بخلاف مقتضى
 لزومه كاملا بخروج وقت ولا يوردي في ناقض والاوقات الثلاثة
 المذكورة بكرة فيها النافذة كراهة تحريم ولو كان له سبب المندور و
 ركعتي الطواف وركعتي الرضوء وتحتية المسجد والسنة التراب
 وفي مكة وقيل لا يورث لانه النافذة حال الاستعداد يوم الجمعة لانه
 استثنى في حديث عقبة ويكره التنفل بعد طلوع الجهر بكثر من سنة
 قبل اداء الفرض لقوله عم ليس بلغ من غائبكم الا الاصلوة بعد الفجر
 الا ركعتين وليكون جميع الوقت مشغولا بالفرض حكما ولذا يخفف
 فلاة سنة الفجر ويكره التنفل بعد صلاة اي فرض الفجر ويكره التنفل
 بعد صلاة فرض العصر وان لم يتغير الشمس لقوله عم لا صلاة بعد صلاة
 الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان والتهنيسي يعني في غير الوقت وهو محل
 كالمشغول فيه بفرض الوقت حكما وهو افضل من التنفل الحقيقي فلا يطهر
 في حق فرض يقضي به المضاف منهم المتن ويكره التنفل قبل صلاة المغرب
 لقوله عم بين كل اذانين صلاة ان شاء الا المغرب قال الخطابي يعني
 الاذان والاقامة ويكره التنفل عند خروج الخطيب من خطبة وظهوره
 حتى يرفع من الصلاة انتهى عن سواه في خطبة الجمعة والعيد والجمعة والكسوف
 والختم والكسوف والاستسقاء ويكره عند الاقامة ككل فريضة الائمة

الائمة الجهر اذا اتممت الجماعة ويكره التنفل قبل صلاة العبد ولو تنفل في
 المنزل وكذا بعد اي العبد للسجدة اي معقل العبد لا في المنزل في اختيار
 الجمهور كانت صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العبد شيئا فاذا رجع الي
 منزله صلى ركعتين ويكره التنفل بين الجمعين في جمع عرفة ولرسنة الظهر و
 جميع مزدلفة ولوبسنة المغرب على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم لم يتطوع بينهما
 ويكره عند ضيق وقت المكتوبة لتفوت الفرض عن وقت ويكره التنفل كالقصر
 حال مدافعة احد الاجنتين البول والغائط وكذا الزرع وقت حضور طعام
 نتاة نفسه وعند حضور كل ما يشغل البال عن استحضار عظمة الله تعالى
 والقيام بحج خدمته ويحفل بالخشوع في الصلوة بلا ضرورة لادخال النقص
 في المودي والله الموفق باب الاذان لما ذكر الاوقات التي هي الاسباب
 الظاهرة واعلام على نعم سبحانه واجابة الغيب ذكر الاذان الذي هو اعلام
 بدخولها وقدم السبب على العلامة لقربه ولان الاوقات اعلام في حق
 الخواص والاذان واعلام في حق العوام والكلام فيه من جهة ثبوت وتسميته
 وتفضيلته وتفسيره لغة وشريعة وسبب شروعيته وسبب شرطه وحكمه
 وركنه وصفته وكيفيةه ومحل شرعه فيه ووقته وما يطلب من سامعه وما
 اعظم الثواب لفاعله فثبوت بالكتاب والسنة وتسميته اذ ان الله عز وجل
 التفصيل واختلف في افضليته عندنا الامامة افضل منه ومعناه لغة
 الاعلام وشبهة اعلام مخصوص وسبب شروعيته مشاورة العقابة
 في علامة يعرفونها وقت الصلوة مع النبي قدم وشرع في السنة الاولى من
 الهجرة وقيل في الثانية في المدينة المنورة وسببه دخول الوقت وهو
 شرط له ومنه كونه باللفظ العربي على الصحيح من عاقل وشرط كما لو كان
 المؤذن صالحا عالما بالوقت ظاهر امتضى احوال الناس زاجرا لم يخلف
 عن الجماعة حيثما كان مرتفع مستقبلا وحكم لزوم اجابته بالفعل
 والقول ولكن الفاطمة المحصورة وصفة سنة مؤكدة وكيفية الرسل
 وقت اوقات الصلوة ولو قضاها رمضان يطلب من سامعه الاجابة بالقول

بكرة لرجال داو الكسوف بالجماعة بغير اذان
 واقامة ولا يكره في البيوت والادوم
 والضياع من جوار الله

في الصلاة
في وقتها
في وقتها
في وقتها

الاذان والاقامة سنة الصلاة لثبوت الوقت
فقد كانت صلاة تقضى بالاذان والاقامة
كقراءة الحمد وغيرها من اجزاء الصلاة

في وقتها
في وقتها
في وقتها
في وقتها

كقراءة الحمد والثناء والتمجيد المندرج
فانها تقضى بالاذان والاقامة
انها لا تقضى بغيرهما
كما في الصلاة

ينبغي ان يفصل قبل الاذان والاقامة
التي هي مستحبة
وقال الحنفية ان الاذان والاقامة
كأنهما في الصلاة

ويجوز للصلاة في وقتها
لانها احد الاذانين

كما انفصل في ذكر بيان الفاظ ومعانيها وقرابة سنن الاذان فليس يجب
على الاصح عدم تعليم الاعراب وكذا الاقامة سنة مؤكدة في قوة التواتر
لعدم عدم اذا حضرت القبلة فليؤذن احدكم وليؤتمكم اكبركم وللمدح
عليها للفرافيق ومنها الجملة فلا يؤذن لعبد ولا لشيء وجازت
ووتر فلا يقع اذانه العشاء للوتر على الاصح ولو صلى الفرائض
منفردا بطلاة فانه يصلي خلفه جند من جنوده تعالى اداء ما كان
او قضاء سفر او حضر كما فعله النبي عم للرجال وكذا اية الاذان
والاقامة للثناء لما عن ابن عمر من ذكر احتهما لمن واسار الى ضبط
الفاظه بقوله يكبر في اوله اربعاً في ظاهر الرواية وروى الحسن مرفوعاً
ويجزم الزيد في التكبير ويسكن كلامه الاذان والاقامة في الاذان متبقة
ويؤتى الوقت في الاقامة لعدم عدم الاذان بجزء والاقامة بجزء و
التكبير بجزء اية لا فتتاح الصلاة وشي تكبير اخره عود الله عليهم
ببقاء الفاظه وحكمة التكرير تعظيم شأن الصلاة في نفس السامعين
ولا ترجيح في كمالتي الشهادتين لان بلال رضي الله عنه لم يرجع وهو
ان يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفع بهما والاقامة مثله
افعل الملك النازل ويؤذن المؤذن بعد اذانه الفجر قوله الصلاة خير من النوم
يكبرها مرتين لان النبي عم امر به بلال رضي الله عنه في الفجر ان يقرأ
وغفلة ويؤذن بعد فلاح الاقامة قد قامت القبلة ويكبرها مرتين كما فعل
الملك ويقتل من يرسل في الاذان بالفصل بسنة بين كل كلمتين وسبع
اي يحذف في الاقامة للامر بها في السنة ولا يجوز في الاذان بلغة فارسية المراد بغير
العربي وان علم انه اذان في الاصح الاظهر لو روده بلان في اذان
الملك النازل ويستحب ان يكون المؤذن صالحاً اي متقياً لانه يبين في
الدين علماً بالسنة في الاذان وما لا بد من اوقات الصلاة لتفصيل العباد
ولن يكون على وضوء لقوله عدم لا يؤذن الا متوضئاً ومستقبل القبلة
كما فعل الملك النازل الا ان يكون ذاك بالضرورة سفر ووجع ويكره في

ويكره في المحضر والكنافة ظاهر الرواية ويستحب ان يجعل اصبعه في اذنيه لقوله
بلال رضي الله عنه اصبعك في اذنيك فانه ارفع لصوتك وقال عم لا يسمع
مدح صوت المؤذن من الجن والانس ولا شيء الا شهد له يوم القيمة ويستغفر له كل
رطب ورأس سمه ويستحب ان يحول وجهه بمنا بالصلوة ويسار بالافلاح
ولو كان وحده في الصحيح لانه سنة الاذان ويستند يرفع صوته ان لم يتم الاعلام
بحول وجهه ويفصل بين الاذان والاقامة كراهه وصلها بقوله ما يحضر القوم
الملازمة للصلاة لا امر به مع طرعات الوقت السجدة ويفصل بينهما في
المغرب سكينة هي قدر قراءة ثلاث ايات قصار واية طويلة او قدر ثلث
خطوات او اربع ويستحب بعد الاذان في جميع الاوقات لظهور التواني
في الامر الدينية في الاصح وتوجب كل يد يجب ما تعارفه أهلها لقوله
ان المؤذن بعد الاذان الصلاة للصلاة يا معصليين فموا الى الصلاة ويكره
التلحين وهو التطريب والمخاطب في الاعراب والافحش من القوة بدونه
فهو مطلوب ويكره اقامة الحديث واذانه لما رويناه ولما في من الدعاء طلالا
يجب بنفسه واتبعت هذه الرواية لموافقها نفس الحديث وان صحح
عدم كراهة اذانه الحديث ويكره اذانه الحجب واية واحدة كاقامة ويكره
بل لا يقع اذانه ضيق لا يعقل وقيل والذين لا يعقل لما رويناه ويجوز ومعه
وسكران لفسقه وعدم فهمه بالحقيقة واذان امرأة لانها ان خفت
صوتها اخلت بالاعلام وان رفعت ارتكبت محبة لانه عورة واذان فاسق
لان خبره لا يقبل في الديانات واذانه قاعد لمخالفة صفة الملك النازل الا
لنفسه ويكره الكلام في خلال الاذان ولو رد السلام ويكره الكلام في
الاقامة لتفويت سنة الموالات ويستحب اعادة اية الاذان بالكلام فيه
لان تكرارها مشروع كافي للجمعة دونها اية الاقامة ويكره اية الاذان
والاقامة لظهور يوم الجمعة في المقرات فات جمعة لجماعتهم مثل المسجونين
ويؤذن للفاضة ويقسم كما فعله النبي عم في الفجر الذي قضاه غداة ليلة
التعريس وكذا يؤذن ويقسم لاوي الفواش والاكل فعلها في كل منها

ويجوز وجهه بمنا في جميع الاوقات
سنة في الاذان والاقامة
ولا يجوز في الاذان والاقامة
يستند يرفع صوته ان لم يتم الاعلام

ولا يجوز في الاذان والاقامة
يستند يرفع صوته ان لم يتم الاعلام
ولا يجوز في الاذان والاقامة
يستند يرفع صوته ان لم يتم الاعلام

لا صلاة النبي عام حين شعله الكفار يوم الاحزاب من اربع صلوات الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء ففصّل من مرتبة على الاول والعربا ان يؤذن ويقيم مكان
 واحدة ههنا وذكر ترك الاقامة وكون الاذان في البواقي من الصلوات فلا يذكر
 ترك الاذان في غير الاولى انه اتحد مجلس القضاء لمخالفة فعل النبي عام لاقتضا
 الروايات على انه ايق بالاقامة في جميع التي تضاهى وفي بعض الروايات اقتصر على
 ذكر الاقامة فيما بعد الاولى واذا سمع المسنون منه اي الاذان وهو لا يحسن
 فيه ولا ينجس امسك حتى غم السكادة ليجب المؤذن ولو في المسجد وهو الا
 فضل وفي الواو بمعنى على فواته ان كان في المسجد وان كان في بيته فكذا ترك
 ان لم يكن اذانه في مسجده فاذا كان يتكلم في الفقه او الاصول يجب عليه الا
 اجابة واذا سمعه وهو ينشئ فالاول ان يقف ويجب واذا اقتعدوا
 الاذان يجب الاول والواجب في الصلوة ولو جازاة وخطبة وجماعها
 وتعاليم العلم وتعليمه والاكل والجماع وقضاء الحاجة ويجب الجنب
 لا الخائف والنفس ليجزها عن الاجابة بالنقل ومنه الاجابة ان يقول
 كما قال بحسب ما يكون قوله مثله اي مثل الفاظ المؤذن ولكن حوّل
 اي لا حول ولا قوة الا بالله او لا حول لنا معصيته ولا قوة لنا
 على طاعة الا بفضل الله تعالى في سماعه المستعطين حاجي على الصلوة
 في على الصلاة ما ورد لانه لو قال مثلها صار كالمتستزوه فان من
 على لفظ الامر بشي كان مستهزئا به بخلاف باقي الكلمات لانه شاء
 والدعاء مستجاب بعد اجابته بمثل ما قال وفي الاذان العجز قال الجيب صدقة
 وبررت بفتح الراء الاولى وكسر ما او يقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم
 يكن عند قول المؤذن في اذان العجز الصلوة خير من النوم تحاشا عما يشبه
 الاستهزاء واختلف الثمنا في حكم الاجابة بعضهم منعه بوجوبها وصرح
 بعضهم باستجابتها ثم دعا الجيب والمؤذن بالوسيلة بعد صلوة على النبي عام
 عقيب الاجابة فيقول كما رواه جابر رضي الله عنه عن النبي عام من قال حين يسمع
 الحمد اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة ات محمد الوسيلة و

والفضيلة والدرجة الرفيعة وابيتم متاعا محمود الذي وعدته حلت
 له شفاعتي يوم القيمة وعنه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي عام اذا سمعتم المؤذن
 فتقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على النبي صلى الله عليه وآله بها عشر ثم صلوا على
 الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد مؤمن من عباد الله تعالى وارجوا
 ان يكون انما هو من مثل الوسيلة حلت لاشاعة اعلم ان من هذه المنزلة
 تتفرع جميع الجنات وهي الجنة عدن دار لقمان ودار الجنة في كل جهة
 من الجنات من تلك الشجرة يظهر محمد عليه السلام لاهل تلك الجنة وهي في
 كل جهة اعظم منزلة فيها جعلنا الله تعالى في القايين بشفاعته وبجاءه
 في دار كرامته امين باب شروط الصلوة واركانها جمعنا بينهما للتقيد
 لما يقع به الصلوة الشروط مع شرط يسكنه الراء والاشراط مع شرط ينتمى وهما
 الصلوة في الشريعة هو ما يتوقف على وجوده الشيء وهو خارج عن ماهيته
 والاركان مع ركن وهو في اللغة الجانب الاقوي وفي الاصطلاح الجود الذي
 التي تركت الماهية منه ومن غيره وقد اردنا تبيين العايد فقلنا لا بد لعقبة
 للصلوة من تسعة وعشرين شيئا والاحصوها ومن اقتصر على ذكر الشروط
 الستة الخارجة عن الصلوة وعلى الستة الاككان الداخلية فيها اراد التعريب
 والا فالصلي يحتاج لما ذكرناه بزيادة فاردنا به بيان ما اليه الحاجة من
 شرط الشروع والاداء على صحتها وكلها فرض وغيره بلفظ الشيء والعراق
 بالشرط والركن في الشروط الطهارة من الحدث الا الصغير والكبير والحيض و
 النكس لاية الوضوء وحدث لغة الشيء الحادث وشرعا ما هي شرعية تقدم
 بالاعضاء الى غاية وصول الزيل لها ومنها طهارة الجسد والشراب والمكان
 الذي يصلي عليه فلو بسط شيئا رقيقا يصلح سائر اللعنة وهو ما لا يورس
 من الجسد جازت صلاته وان كانت النجاسة رطبة فالتي عليها لبد او شيء
 نجسا او كسرها بالتراب فلم يجز بيع النجاسة جازت صلاته واذا امسك جبلا
 مربوطة نجاسة او بقى من عاتق طرف ظاهر ولم يتحرك الطرف النجس تحركه
 صوت والا فلا كما لو اصاب رأسه خيمة نجسة وجلس صغير يمسك في

قلت وتحتاج نفسه في شروط الصلوة قال
 في القنية شذرا بسط على الاشياء الخائبة
 في الصلوة عليه وتجزئ على طهارة الجسد
 لا يجزئ الصلوة من النجاسة
 في التبريد وقال بعضهم في بعض
 في التبريد في النجاسة
 الرقش الجار في الجسد نجاسة
 الوقت في نجاسة الجسد
 بعض ويركب في الجسد والجمع اوقات
 ملقط

في المصلحة طبعه على ذلك لا يبطل الصلوة اذ لم تنفصل من نجاسة مانعة لان
الشرط الطهارة من جنس غير معفو عنه وتتم بياض حتى انه يشترط طهارته
موضع اليدين مبطل الصلوة نجس مانع تحت احداهما او جميعهما فبما اقتدرا
في الاصح وقيامه على قدم صحيح مع الكراهة وانتقاله من مكان طاهر نجس لم يكن
به مقدار ركن لا يبطل به وان مكث قدره بطلت على المختار ومنها طهارة
موضع اليدين والركبتين على الصحيح لان فرض السجود وعلى سبعة اعظم واختار
الغنية ابو الليث وانكر ما قيل من اقرار طهارة موضعها ولان رواية جواز
الصلوة مع نجاسة مع الكفين شاذة ومنها طهارة موضع الجبهة على
الاصح من الروايتين ثم اني قد ورد قولها رجم يستحق السجود وعليها لان
الفرض وان كان يتأذى بمقدار لا يثبت على القول المرجح يصير الوضع معدوما
حكما لوجده على التنجيس ولذا اعاده على طاهر في ظاهر الرواية ولا يمنع نجاسة
في محل انفع مع طهارة بالجملة في الحال بالاتفاق لان الانف اقل من الذراعين
ويصير كانه افقر على الجبهة مع الكراهة وطهارة المكان الزم من الثوب
المشروط نصا بالدلالة لولا وجود الصلوة بدونه مكانه وقد قد جدد
ثوب ولا يضر وقوع ثوبه على نجاسة لا تتعلق بمعال السجود ومنها ستر
العورة للاجماع على اقرانه ولو قللة والشرط ستر حائض جاز على الصحيح
ولا يضر نظرها جيبية في قول عامة الشافعي ولا يضر لو نظر احد من اسفل
ونكته لان التكليف بمنعه فيه خروج الثوب المحير والمفصوب وارض الغير تصح
فيها الصلوة مع الكراهة ومذكوره المستحب ان يصير في ثوبه ثياب من احسن
ثيابه قبض وازار وعامة ويكره اذا روى القدرة عليها ومنها استقبال
القبلة الاستقبال من قبله في المنيعة الواوي بمعنى قابلية وليست الشين
المطلب لانه الشرط المقابل لا طلبها وهو شرط بالكتاب والسنة والاجماع والفراد
ومنها بعقبتها لا البناء حتى لو نوى بناء الكعبة لا يجزئ الا ان يريده الكعبة
وان نوى الجواب لا يجزئ فلكي المشاهدة للكعبة وقصد اصابته عنها اتفاقا
لمعدرة عليه يقينا والفرق بين المشاهدة اصباية جهتها اي الكعبة هو الصحيح

الجميع وبنية القبلة ليست بشرط والتوجه اليها يغني عن البنية هو الاصح وجنسا
هي التي اذ توجه اليها الانسان يكون مسامتا للكعبة ولو هو انها تحيقا او
تقربا ومعنى التحقيق انه لو فرض خط من لقاء وجهه على زاوية قائمة الى الاذن
يكون ماداة الكعبة وهو انها ومعنى التقريب ان يكون ذلك فوقه الكعبة
لو هو انها اخرها لا يزول به المقابلة بالكلية بان يسبق من سطح الوجه مسامتا لها
او لو هو انها وغير ذلك البعيد والقريب سواء ولو بركة وعال بينه وبين
الكعبة بناء او جبل على الصحيح كما في الدراية او التنجيس وفي الشرط الوقت
للمرايض الخمس بالكتاب والسنة والاجماع وقد فرض على شرط في عدة من المعقدات
ولا اعلم من عدم ذكرهم لوان كان ينصف بالاسباب لا اداء وظرف للمؤدين
وشرط الوجوب كما هو مقرر في المحلة وشرط اعتقاد دخوله ليكون عبارة
بنية جازمة لان الشك ليس بجازم حتى لو صلى وعنده وان الوقت لم يدخل
فظهر انه كان قد دخل لا يجزئ لانه لما حكم بفاد معلومة بناء على دليل شرعي
وهو تحريم الاستغلب جازما اذ اظهر خلافه ويخاف عليه في دينه ويشترط البنية
في الارادة الجازمة للتخيير العبادة عن العادة ويتحقق الاطلاق في ثبانه سبحانه
ونفسا ويشترط التحريم وليست وكنا وعليه عامة المشايخ المحققين وهو الا
صح والتحريم جعل الشيء محرما والهاء لتحقيق الاسمية وسمي التكليف للاقتناع
او مقام مقابلة تحريم التحريم الاشياء المبادة خارج الصلوة وشرطت
بالكتاب والسنة والاجماع ويشترط لصحة التحريم اشتراط ما ذكرت
منها سبعة متنا والباقي شرعا فالاول من شروط صحة التحريم ان توجه
مقارنة للنية حقيقة او حكما بلا فاصل بينهما وبين النية باجنبي يمنع
الاتصال للاجماع عليه كالكل والشرب والكلام فاما المشي للصلوة والوضوء
فليس مانعين والثاني من شروط صحة التحريم الايمان بالتحريم قايما
او متفقا قبل او بعد ايمانه بما هو اقرب للركوع قال البرهان لو
ادرك الامام ركعا في ظهره ثم كبر ان كان الى القيام اقرب صح السجود
ولو ادا به تكبير الركوع وتلفو بنية لان مدرك الامام في الركوع للاجماع

رواية في تمام البحث في خمسة عشر

الثاني عشر ان لا يكون بلبس كما يأتي الثالث عشر ان لا يجد في الهاء في
 الجملة الرابع عشر ان يأتي بالهاوي وهو الالف في اللام الثانية فاذا
 خذ في لم تقع الحاش عشر ان لا يقرن التكبير ما يفسد فلا يصح شروعه لوقال
 الله اكبر بالمعروف والموجود والعالم باحوال الخلق ولان لا يشبه كلام الناس
 ذكر هذه الاجرة في البنية وهدى القامة الله سبحانه بالانسان لم يله اده
 قبله بموجاهة له لحد وانما وفصله ليس محصورا ولا مضموعا ولا يشترط
 التعيين في النقل ولان سنة الجهر في الاصح وكذا التراجع عند عاتية الشايخ
 وهو الصحيح والاحتياط التعيين فيسرى مراعيها صفتها بالترادف او
 سنة الوقت وينتفي عن القيام وهو ركن متفق عليه في الفرائض والواجبات
 وحذ القيام ان يكون بحيث اذا مديده لا ينال ركبتيه وقوله في غير النقل
 متعلق بالقيام فلا يلزم في النقل كما سذكره ان شاء الله تعالى فاقروا
 ما ينسره القرآن وحسب ركن زائد على قول الجمهور سقطها بلا ضرورة عن
 المقتضى عندنا وعن الدرك في الركوع اجماعا وبالنسبة كانت القراءة
 فضا وكو قراية قصيرة مركبة من كلمتين كقوله تعالى ثم نظروا ظاهرا
 الرواية وانما الآية التي هي كلمة كدها متان او حرف من نون او حرفا
 هم طس او حرفا جمع كسبعت فقد اختلف الشايخ والاصح انه
 لا يجد بها الصلوة وقال القندوري الصحيح الجواز وقال ابو يوسف
 ومحمد الغرض قراءة اية طويلة او ثلاث ايات قصار وحفظ ما تجزئ الصلوة
 من القرآن ومن عين وحفظ جميع الفاتحة وسورة واجب على كل مسلم وحفظ
 جميع القرآن فرض كفاية واذا علمت ذلك فالقراءة فرض في ركعتي الفرض
 اية ركعتين كما شئت ولا تقع بترانه في ركعة واحدة فقط خلافا للزفر وحسن
 البصري لان الامر لا يقتضي التكرار قلنا نعم لكن زمت في الثانية لتث
 كلها من كل وجه فالاولى بعبارة النص والثانية بدلالة والقراءة
 فرض في كل ركعات النقل لان كل شفع من صلوة على عدة والقراءة فرض
 في كل ركعات الوتر اذ على كونه سنة فظروا وجوبه للاحتياط ولم

ولم يتعين بشي من القرآن لقوله الصلوة لا تطلق ما تلوها وقلنا يتعين
 الفاتحة وجوبها ما سذكره ولا يقر المؤتم بل يستمع حال جهر الامام ويتص
 حال سراره لقوله تعالى واذقوا القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بكنيتك قراءة الامام جهرا خافت وانفق الامام الاعظم واصحابه
 والامام مالك والامام احمد بن حنبل رحمهم الله على صفة صلوة المأموم من غير
 قراءة بشي وقد بسطنا بالاصل وقلنا ان قراءة المأموم الفاتحة او غيرها
 كره ذلك تحريا للنهي وبغض عن الركوع لقوله تعالى واركعوا وهو الاختفاء بالركوع
 والنظر جميعا وكما لا تسوية الرأس بالجهر وانما التقدير فقال ابو يوسف والشافعي
 يفرضونه وقال ابو مطيع البجلي تليد الامام ارجح لو تنفق ثم ثلاث تسبيحا للركوع
 والسجدة لم يجز صلوة والاحدب والملت حد وبته الركوع بشي رأسه للركوع
 لانه عاينها هو على ويقضي السجدة وقوله تعالى واسجدوا واباسه والاجماع
 والسجدة انما يتحقق بوضع الجبهة لال لالف وحده مع وضع احد يدي
 واحد الركبتين وشي ثم اطراف اصابع احدى القدمين على طاهر من الارض والآن
 فلا وجود لها ومع ذلك البعض تقع على الفناء مع الكراهة وتام السجدة باتيانها
 بالواجب منه ويحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة و
 الالف كما ذكره الكمال وغيره وممثلة صفة السجود كونه على ما ياتي
 شين يجد السجدة جبر حيث لو بالغ لا يسفل رأسه ابلغ مما كان حال الوضع
 فلا ينج السجود على القطن والشايخ والدين والارز والذرة وبند الكتان والحظنة
 والشعر وتسفر جبهة تقع السجود لان جبينها يستقر بنصفها على بعض
 خشونة ورفاة والجبهة اسم لما يصب الارض مما فوق الحاجبين الى
 قصاص الشعر حالة السجود ويضع السجود ولو كان على كفة اي الساجد في
 الصحيح او كان السجود على طرف ثوبه اي الساجد وبكفره بغيره كالسجود
 وعلى كفة رعايته ان ظهر على وجهه اي الكفة او الطرف على الاصح لانصاله به
 وسجود وجوبا بما صلب من انفة لان اذنية ليست محل السجود ولما كان
 شرط كمال لا شرط صحة قال في سجدة بجهته ولا يصح الاقتصار على الالف في الاصح

والمؤتم لا يقرأ الصلوة ولا الفاتحة في السنة
 وانما السجدة ضعيف كما بسط الكمال فان
 قد اكره تحريا ونقض الاصح وفي الجهر
 عن بسط خواهر زاده انها تنفذ وكذا
 واستاويهم في عدة من العواصم
 فالصحاح في مختار

الامام عند سجدة لان الاصح ان الامام رجع الى واقفة صائبة في عدم
 جواز الشروع في الصلوة بالتأدية لغير العاجزة العربية وعدم جواز القراءة
 فيها بالفارسية وغيره ما في اي سائر غير عربي العاجزة العربية وعدم جواز
 الاقتصار في السجود وعلى الانف بلا حذر في الجهة للحيث امرت ان السجود
 على سبعة اعظم على الجهة الحديث ومن شرط صحة السجود عدم ارتفاع محل
 السجود عن موضع القدمين بالشرط نصف ذراع لتحقق صفة السجود والارتفاع
 ارتفاع القليل لا يعثر وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود ولو لم يتبع معناه
 به فان فعل غيره معتبر اصحت وان انصرف بصلاته ولم يعبده بطلت الا ان يكون
 ذلك نزحاً سجد فيها على ظهر متصل صلاته للمفردة فان لم يكن السجود عليه
 مصلياً او كان في صلات اخرى لا يقع السجود ومن شرط صحة السجود وضع احد
 اليدين واحدى الركبتين في الصحيح كما قد مضاه ووضع شئ من اصابع الر
 جلين موجهاً بباطنه نحو القبلة فالتة السجود على الارض ولا يجزى السجود
 وضع ظاهر القدم لانه ليس بمحل لشد له امرت ان السجود على سبعة اعظم على
 الجهة واليد والركبتين والظاهر القدمين متفق عليه وهو اختيار النقيب
 واختلف في الجواز مع وضع القدم واحدة ويشتط في صحة السجود والركوع
 والسجود وتقدم الركوع على السجود كما يشترط تقديم القراءة على ركوع لم يبق
 بعده قيام يعجز به فرض القراءة ويشترط الرفع من السجود الى قرب القعدة
 على الاصح ثم الامام لانه بعد جالس بقربه من القعود فتحقق السجدة
 بالظهور بعده اليها والافلا وذكر بعض المشايخ انه اذا راى وجهه من
 الارض ثم اعادها جازت ولم يعلم له نصيب وذكر القدرى انه قد رما
 يطلق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام اصح او ما يسميه الناظر ارفعاً
 ويفترض القعود لا السجود لان السجود الثاني محال اول فرض باجماع
 الامة ولا يتحقق كونه محال اول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجد
 التكرار وبورود السنة كان النبي عم اذا سجد ورفع راسه في السجود
 الاول رفع يديه من الارض ووضعها على فخذيه وقال النبي يوم صلوا كما

كما رايتوني اصلي وقال عم ان اليدين يسجدان كما يسجد الوجه
 فاذا وضع احدكم وجهه فليضعهما واذا رفعه فليرفعهما وحكي تكرار
 السجود قبل تعبدتي وقيل ترغيباً للشيطان حيث لم يسجد مرة وقيل
 امر الله بنبي آدم بالسجود عند اخذ الميثاق رفع اليدين رؤسهم و
 نظروا الكفار لم يسجدوا واخروا سجداً ثانياً شكر النعمة التوفيق والتشالا
 لاعمه ويفترض القعود الاخر باجماع العلماء وان اختلفوا في قدره والمفروض
 عندنا الجلوس قدر قرولة التشهد في الاصح حديث ابن مسعود ومن حين
 علم التشهد اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد خفيتك صلواتك ان
 شئت ان تقدم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد على تمام الصلوة
 وما لا يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا ان المفروض في
 القعدة ما ياتي فيه بكلمة الشهادتين فكان فرضاً علينا ويشترط تأخير
 اي القعود الاخر في الاركان لانه شرع لحتمها في عادية سجدة صليته تذ
 كرها ويشترط لصحة الاركان وغيرها ادائها مستيقظاً فاذا ركع
 او قلم او سجد نائماً لم يعتد به وان طرأ فيه النوم صح بما قبله منه وفي القعدة
 الاخرة خلاف قلنا في النية اذ لم يعبدها بطلت وفي جامع الفتاوى
 يعتد بها نائماً لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة فيلزمها النوم
 قلت وهو مرة الخلاف في شرطها ويشترط اوله المفروض اما معرفة كيفية
 بعض صفة الصلوة وذلك بمعرفة حقيقة ما فيها اي ما في جملة الصلوة من
 الخصال اي الصفات الثابتة يعني كونها فرضاً يعتد اقرض وكفى العجز
 وارجع الظاهر وحكاية الصلوة المفروضة فيكون ذلك على وجه يميزه عام الخصال
 اي الصفات المستمرة كالسنة الزاوية وغيرها باعتقاد سنة ما قبل
 الظاهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط ان يميز ما اشتملت عليه
 صلوة العجم من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضيت القيام وسنة الشاء
 والتسبيح واعتقاد الصلوة انها اي ان ذات الصلوة التي يفعلها كلهم او
 كاعتقاده ان الاربع في الفرض وبمعرفة كعتين بانفرادها وباتى بثلاث

في السجدة الثالثة راي النبي صلى الله عليه وسلم في سجدة السجدة
 لم يرفع يديه في السجدة الاولى والى الله في السجدة الثانية والى الله في السجدة الثالثة
 في السجدة الاولى والى الله في السجدة الثانية والى الله في السجدة الثالثة
 في السجدة الاولى والى الله في السجدة الثانية والى الله في السجدة الثالثة

ثم ركعتين في المغرب معتقدا فرضية الخمس حتى لا يتنفل بمفروض لأن النفل
يتأدى بنية الفرض أما الفرض فلا يتأدى بنية النفل كما في التجنيس والمزج
والخلاصة ثم بنية الأركان وغيرها فقال والأركان المتفق عليها من المذ
كورات التي علمها فيما قدمناه بأكثر من سبعة وعشرين أربعة وهي القيام
والقراءة والركوع والسجود وقبل القعود الأخيرة مقدار التشهد ركن أيضا
وقيل شرط وقد بينا ثمره الخلاف فيه وقيل التحريم ركن أيضا وباقيها
أي المذكورات شرائط بعضها شرط للصحة الشرع في الصلاة وهو ما كان
خارجا وهو الطهارة من الحدث والخبث وسر العورة واستقبال القبلة
والنية والتحريم وغيره شرط لدولم صحتها وقد علمت ذلك بفضل الله تعالى
ومنه قوله الشكر على التوفيق بجمعها بعد التفرق فكل في متعلقاته
الشرط وفروضها تجوز الصلاة أي يقع عليه لبد بكسر اللام وسكون الباء
الموقوفة وجهه الأعلى ظاهر وجهه الأسفل نجس نجاسة مانعة لأنه
نجاسة كنفية وكلمة نجس يمكن فصله لو حيز واستعمل نجس نجاسة الصلاة
على الظاهر من عند ما خلا فالإي يرفع لأنه كشيئين فوق بعضها أو
تفح الصلاة على ثوب ظاهر وباطن نجاسة إذا كان غير مغرب لأنه
كنفيين فوق بعضها وتقع على طرف ظاهر من باط أو حيز أو ثوب
وإن تحرك الطرف النجس حركته لأنه ليس متلبا به على الصحيح ولو
نجس أحد طرفي عمامة أو ملحفته فالعامة أي الطرف النجس والبق الظاهر
على رأسه ولم يتحرك النجس حركته جازت صلاة لعدم تلبسه به وإن تحرك
الطرف النجس حركته لا تجوز صلاة لأنه حائل لها حكما إلا إذا لم يجد غيره
للضرورة وفاقده ما يزيل به النجاسة المانعة يصلي معها ولا إعادة عليها
لأن التكليف بحسب الوضوء وكذا إعادة على فاقده ما يستعذ به ولو
فاز أن وجد الحجر لزمه الصلاة فيه لأن فرض الستة أقوى من منع لبس
في هذه الحالة أو كان خشب أو طينا أو ماء كذا يصلي داخله
بالإيمان لأنه سائر في الجملة فإن وجده أي التراب ولو بالاباحة والحال

والحال أن ربه طاهر لا تقع صلوة عاريا على الأصح كالماء الذي يسبح للتيتم
اذ لا يلحقه المالة وربيع السبي بيقوم مقام كماله للزوم الستة وسقط
حكم النجاسة بطهارة الربيع وخبر أن طهر أقل من ربة والصلاة فيه افضل
للسنة وإتيانها بالركوع والسجود وإن صلى عاريا بالأيام عاريا وهو
دون الأول أو قائما جاز وهو دونها في الفصل لأن من استلم يدين بخمار
أصونها وإن شأنا تجوز وصلوة في ثوب نجس محل أحب من صلواته
عريانا لما قلنا بتبينه قال في الدراية لو ستر عورته بجلد ميتة غير مدبوغة
وصلى معه لا تجوز بخلاف المتنجس لأن نجاسة الجلد اغلظ بدليل أنها لا تنزل
بالفصل ثانيا بخلاف نجاسة الثوب انتهى قلت فيه نظر لأنه يظهر بما هو
أهون من فله التشييب أو جفافه بالهواء ولو وجد ما يستتر بعض
العورت وجب بعض لزم استعمال أي الاستتار به وليس القبل
والدبر إذا لم يستتر الأقدام فإن لم يستتر الأقدام قبل يستتر الدبر لأنه
أفحش في حالة الركوع والسجود وقيل يستتر القبل لأنه يستقبل القبلة
ولأنه لا يستتر بغيره والدبر يستتر باليدين وفيه نافر لأنه يستتر
بالخدين ووضع اليدين فوقهما وندب صلوة العاري جالس بالأيام
ماذا رجليه نحو القبلة لما فيه من الستة فإن صلى العاريا بالأيام أو
قائما أتيانها بالركوع والسجود صح لا ياتيه بالأركان فيميل إلى أيهما شاء
والأفضل الأول ولو صلى عاريا سائر الاختلاف في محبتها وعودت
الرجل مكان أو يد رقب ما بين الستة ومنتهى الركبة في ظاهر الرواية سميت
عورة يصح ظهورها وغض الأبصار عنها في اللغة واشتد ما افترض
ستره والشارع صلى الله عليه وسلم يقول عورة الرجل ما بين سترته إلى
ركبته ويقول عمة الركبة عمة العورت وتريد عليه أي على الرجل من الأمانة
القنعة وأم الولد والمدةرة والمخابة والمستحاة عند أبي جعفر لوجود الرق
والبطن والظهر لأن لهما مزية فسد رها وثوبها ليس من العورت للمحج
وتجميع به في العورة الأوجهها وكثيرها باطنها ظاهرها في الأصح

وهو المختار وزدراج الحق عورة في ظاهر الرواية وهو الصحيح وعمد في ليس عورة
ولا قدسها في اصح الروايتين باطنها وظاهرها العموم المفردة لتمام العورة
فمن الحوت حتى المسترسل عورة في الاصح وعليه الفتوى فكشف ربعه يمنع
صحة الصلوة ولا يحمل النظر اليه مطلقا عما فيها في الاصح كشرع عافته وذكره
المقطع وتقدم في الادان ان صوتها عورة وليس المراد يجر وكلامها بل
ما يحصل من تلبس وتخطيط ولا يحمل سماعه وكشف ربع عضوه اعضاء
العورة الفليضة او الخفيفة من الرجل والمرأة يمنع صحة الصلوة مع وجود
الستر لما دون ربعه والركبة مع النحر عضو واحد في الاصح وكعب
المرأة مع ساقها واذنها بانفرادها عن راسها ونحوها المكشوف فان كانت تاهو
فمنع لصدرها والذكر بانفراده والناشئين بلا ضيقها اليه في الصحيح وما
بين السترة والعمامة عضو كامل بجواب البدن وكل اليه عورة والذئير
تأثيرهما في الصحيح ولو تفرق الانكشاف على اعضاء من العورة وكانت جملة
ما تفرق يبلغ ربع اصغر الاعضاء المكشوفة يعني التي تكشف بعضها منع
صحة الصلوة ان طال زمن الانكشاف بقدر اركان والآي وان لم يبلغ
ربع اصغرها او بلغ ولم يطل زمن الانكشاف فلا يمنع الصحة للمفردة
سواء الفتي والفقيرومن عجزه استقبال القبلة بنفسه مرض اي خشية
عرق وهو على خشية او عجز عن النزول بنفسه عجز دليته وهي سائرة او كانت
جموحا او شخا كبيرا لا يمكن الركوب الا بمعين او خاف عدوا او ميا او سبعا
على نفسه او دابة او ماله او امانته او اشتد الخوف لقتال او حرب من عدو
راكبا فقبلته جهة قدرته للمفردة وقبله الخائف جهة امانته ولو قال
ان يراه العدو انه قد صدق مضطجعا بالاياء الى جهة امانته والقادر بعدة
الغير ليس قادرا عند الامام فلا قالها واذ لم يجد احدا فلا خلاف في
الصحة ومن اشتبهته عليه جهة القبلة ولم يكن عنده مخيرته لاهل المكان ولا
ممن له علم او سأل في مخبره ولا خراب تخري اي اجتهده وهم يجهلون
لنيل المقصود ولو سجدة تلاوة ولا يجزئ التحري مع الحارث لان وضعها

وضعها في الاصل بحق ومن ليس من اهل المكان والعلم لا يلتفت الى قوله
وان اخره اثنان هم هو مسافر مثله لانهما يجزانه عن اجتهاده ولا يترك
اجتهاده باجتهاد غيره وليس عليه قرع الابواب للسؤال عن القبلة ولا
مس الجدران خشية الهوام واللاستنباط بطلاء غير الحارث اذا
صلى الماعى ركعة لغير القبلة فجاد رجل واقام اليها واقضى به فان لم
يكن حال افتتاح هذه مخير فصدان الماعى صحيحة لانه لا يترك مس الجدران
والا فني فاسدة ولا يصح اقتداء الرجل به في الصورتين لقدرته في الاول
وعلم خطايه في الثانية ولا عادة عليه اي على التحري لو علم بعد ذلك انه
اخطأ الجهة لقول عامر بن عقبة روى كناع وسول الله عدم في ليلة مظلمة
فلم يدر اين القبلة فصلى رجل مناع حيا له فلما اصبحنا ذكرنا ذلك
لرسول الله فنبذت فابنما تلو انتم وجه الله وليس التحري القبلة
مثل التحري للتوضي وان ترفاه اذا ظهر بخيلة الماء او الثوب اعاد
لانه امر لا يحمل الانتقال والقبلة تحمله كما حوت من بيت المقدس
الى الكعبة وان علم بخطئه او تبدل اجتهاده في صلاة استداره جهة
اليمين لا اليسار وبني على ما اراه بالتحري لان تبدل الاجتهاد ما يمنع
واهل قبا استدراوا في الصلوة الى الكعبة حين بلغهم النسخ والنسخ
البيني عدم وان تذكر سجدة صليبة بطلت صلاة وان نسخ من يشبهه
عليه بلا تحرك كان فعلة موقفا فلما تمها فعلم بعد فراقه من الصلوة انه
اصاب صحة لانه تبين الصواب فبطل الحكم بالاستصحاب وثبت
اجواز من الاصل وان علم بالاصابة فيها ولو بغالب الظن فسدت
لان حاله قويت به فلا يبني قوته على ضعفه فلا قال لا يبرهن كما
فسد فيما نولم يعلم اصباة اصلا لان الفاد ثابته بالتحصا
الحال ولم يرتفع بدليل فتقرر الفاد لان الشرط لم يحصل حقيقة
ولا احكاما واذ وقع تحريه لاجتهاد فضله الى غير هذا لا يجزئ تركه الكعبة
حكما في حقه وهي الجهة التي غراها ولو اصاب خلافا لا يبرهن في ظهور

اصابة هو يجعله كالمحرى في الاواني اذا عدل عن تحريم وظهر طهارة ما توشا
به صحة صلاته على هذا الوجه في ثوب وهو يعتقد انه نجس وانه محدث او عدم
دخول الوقت فظهر خلافه لا يجزى وان وجد الشرط لعدم شرط اخر وهو
فعله ابتداء الحزم وانما في الماء فقد وجد طهارة حقيقة والنية ولو حرى
قوم جهالة في ظلمة وجهه او حال امامهم في توجهم بحريم صلاتهم الا من
تقدم على امامه كافي جوف الكعبة لما قدمناه **فصل** في بيان وجوب
الصلوة الواجب في اللغة يجزى بمعنى الزم وبمعنى السقوط وبمعنى
الاضطراب وفي الشرع اسم لما زاد بدليل فيه شبهة قال في الاسلام وانما
سمى به لما لكونه ساقطاً عن اعلا او لكونه مضطرباً بين الفرض والنية او
بين الزم وعدمه فانه يلزمنا علماً لا علماً انتهى وشرعت الواجبات لا
كمال التواضع والسنن لا كمال الواجبات ولا ادب لا كمال السنن ليكون
كل منها حصناً لما شرع لتكميله وحكم الواجب استحباب بركة عمدا
او عدم الكفا جاحده والثواب بفعله ولزوم سجود السجود لنقص
الصلاة بركه سهوا واعادتها بركه عمدا وسقوط الفرض ناقصا ان لم
يسجد ولم يعد وهو اي الواجب ثمانية عشر شيئا الاول قراءة الفاتحة
لقوله عم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهي لنفي الكمال لانه
خير احاد لا ينسخ قوله تعالى فاقروا ما يتسرفون به العمل به والثاني
قراءة سورة قصيرة او ثلاث ايات قصار لقوله عم لا صلاة لمن لم يقرأ
بالحمد وسورة في فضيلة او غيرها في ركعتين غير متعقبات من الفرض غير
الثاني وفي جميع الثنائي ويجب القم في جميع ركعات الوتر لمساواة
السنن في جميع ركعات النفل لما روينا لان كل شفع من النافلة صلاة
على عدة ويجب تعيين القراءة الواجبة في الاوليين من الفرض لموا
ظبة النبي عم على القراءة فيها ويجب تقديم الفاتحة على قراءة السورة
للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر بقراءة الفاتحة ثم يقرأ بالسورة
ويسجد لسواها لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة ويجب فتم الا نفي اي ما صلب

ما صلب منه للجبهة في السجدة والمواظبة عليه ولا يجوز الصلوة بالا
قتصار على الا نفي في السجدة على الصحيح ويجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدين
وهو الا يتيان بالسجدة الثانية في كل ركعة من الفرض وغيره قبل الانتقال
ليقرأ اي ليعبر السجدة من باقى افعال الصلوة للمواظبة فان فات بسجدا
ولو بعد القعود الاخرة ثم يعيد القعود ويجب الاطمينان وهو التمدد
في الاركان بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تقلع من مفاصله في الفم
لانه لتكامل الركن لاسننه كما قال الجرجاني ولا فرض كما قال ابو يوسف ومتفق
الذي قبل وجوب الاطمينان ايضا في القعدة والجلوس والرفع من الركوع للامر
في حديث المشين صلاته والمواظبة على ذلك كله واليه ذهب المحقق الكمال
ابن الزهراء وتلميذه ابن ابي عمير وقال انه القواب ويجب القعود الاول
في الصحيح ولو كان فكما هو بعد قعود المسبوق كما يقتضيه ولو جلس الاول
تبعاً للام للمواظبة النبي دم عليه وسجوده للسجود لما تركه وقام ساهيا
ويجب قراءة التشهد في اي في الاول وقوله في الصحيح متعلق بكمل
من القعود وتشهده وهو احتراز عن القول بسننها او سننية التشهد
وحده للمواظبة ويجب قراءة اي التشهد في المجلس الاخير ايضا
للمواظبة ويجب القيام الى الركعة الثالثة من غير تراخ بعد قراوة
التشهد حتى لو زاد عليه بمقدار اداء ركن سائيا يسجد للسجود
لتأخير واجب القيام الى الثالثة ويجب لفظ السلام مرتين في اليمين
واليسار للمواظبة ولم يكن فضائل الحديث ابن مسعود وروى عليكم
لحصول المقصود بل يظن دونه متعلقة بوجه الوجوب بالمواظبة
عليه ايضا ويجب قراءة فذات الوتر عند ابي ج وتكبيرات القنوت
كما في الجواهر وعند هامة كذا كذا لترسنة ويجب تكبيرات العيدين وكل
تكبيرة منها واجبة يجب بركتها بسجودا وسجودا ويجب تعيين لفظ
التكبير لافتتاح كل صلوة للمواظبة عليه وقال في الزخيرة ويكره
الشروع بغيره في الاصح وقال السرخسي الاصح انه لا يكره كما في التبيين

فلما لا يخفى وجوب الافتتاح بالتكبير في صلاة العبد من حاشية فلا فافا
من خفية بهما ووجه العموم مواظبة النبي عم على التكبير عند افتتاح كل
صلوة ويجب تكبيرة الركوع في الثانية أي الركوع الثانية من العبدين تبعاً
لتكبيرات الزوايد فيها لا انفصالها بها بخلاف تكبيرة الركوع في الأولى ويجب
جهر الإمام بقراءة دعاء التمجيد وقراءة آي الفاتحة من المغرب ولو قفنا
لفصله عم ويجب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة والعبدين والشرائع والوتر
ومعناه على الإمام للمواظبة والجهر اسماء العبد ويجب للأسرار هو اسماء
النفس في الصحيح وتقدم في جميع ركعات الظهر والعصر ولو جهرها بعرفة
والأسرار فيما بعد أولى العاشية الثانية من المغرب وهي والرابعة
من العشاء والأسرار في مثل الكهف للمواظبة على ذلك والمنفرد بغرض
مخبر فلهما الجهر الإمام فيه وقد بيناه وفيما يقضيه مما سبق به في الجمعة
والعبدين كمنفصل بالليل فانه مخبر ويكتفى بأدنى الجهر فلا يفتقر دائماً لأنه
على أنه عم جهر في التهجد بالليل وكان يونس اليقضان ولا يدقظ
الوسيلة ولو تركت في ركعة من أولى المغرب أو في جميع أولى العشاء
وأما أي السورة وجدها على الأصح في الآخرين من العشاء والثالثة
من المغرب مع الفاتحة جهرتها على الأصح ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة
وهذا لا شبهة إلا نسب وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك
الفاتحة لأنها غير واجبة ولو تذكر الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع
بأنها واجب السورة في ظاهر المذهب كما لو تذكر السورة في الركوع
بأنها واجب وبعد ولو ترك الفاتحة في الأولين لا يكره في الآخرين عند
وسجد للسهل لأن قراءة الفاتحة في الشفع الثانية مشروعة مثلاً وقيل
وتها مرة وقع عم الاداء القومة بكسامة إذا كرر ما خالفه المشروع إلا
في النفل بخلاف السورة فانها مشروعة مثلاً في الآخرين ولم يكره
في بيان سنن أي الصلاة وهي إحدى وخمسون تقريباً فيسن رفع
أيدين للتحريم هذا الذي لا بد من رسول الله عم كان إذا فتح الصلاة

الشرعية

الصلوة كبر ثم رفع يديه حتى يجاوز بها يديه أو يديه ثم يقول سبحانك اللهم
الآخره وهذا الذي لا بد من الأمانة لأنها كالركعة في الرفع والخفض في الركوع والسنن
لأن في ذرايعها يسا بعورة ورفع اليدين خذرا المنكبين للحرث
على الصحيح لأن ذرايعها عورت ومبناها على السرور وحسن انهما ترفع
هذا إذا فيها ويسن نشر الأصابع وكيفية ان لا يفتح كف القدم ولا يرفع
كل الترفع بل يتركها على حالها مشورة لأنه عم كان إذا كبر ورفع يديه
تأشراً صابغة ويسن معارضة احرام للمقتدى للاحرام امامة عند الامام
لعمركم إذا كبر فليكن والآن إذا لوقت حقيقة وعند ما بعد احرام الامام و
جعل القاء للتحقيب والاحداث في الجوز على الصحيح بل في الأولى مع
التيقن بحال الامام ويسن وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت شدة
الحديث على رء ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت الشرة وضع لوض
ان يجعل باطن كفة اليمنى على ظهر كفة اليسرى مختلفاً بالخفض والابهام على السطح
لأنه لما ورد ان يضع الكف على الكف وورد الاخذ فاستحسن
كبر ثم للشيخ تلك الصفة عملاً بالحدِيثين وقيل ان مخالف بالسنة و
المذهب فيجب ان يفعل بصفة احد الحدِيثين مرة وبالآخرى اخرون فيأتي
بالحقيقة فيها ويسن وضع المراءة يديها على صدرها غير تحديق لأنه
يسر لها ويسن الشاء لما روينا ولقد كرم اذا قمتم الى الصلاة فارموا
أيديكم ولا تخالفوا انكم ثم قولوا سبحانك اللهم الى آخره ان لم تزيدوا
على التكبير اضراءكم وسند كرمانيها ان شاء الله تعالى ويسن استعوذ
بقول بعد ذلك من الشيطان الرجيم وهذا ظاهر المذهب او استعذ به
واختاره الهندوان القراءة فيأتى به المبوق كالامام والمنفرد
كالمتكبر كانه تبع للقراءة عندهما وقال ابو يوسف تبع للشاء
سنة للشاء للصلاة لدفع وسوسة الشيطان وفي الخلاصة والخرقة
قول ابو يوسف الصحيح ويسن التسمية أول كل ركعة في الفاتحة لأنه عم
كان يفتتح الصلاة بسم الرحمن الرحيم والقول بوجوبها ضعيف وان

صحيح لعدم ثبوتها المؤقتة عليها وليس التامين للامام والمأموم والمنفرد
والقاري خارج الصلوة للامام في الصلوة وقال عدم لقيني غير المأموم عند
والنهي من النافذة آتية وقال انه لا يهتم على الكتاب وليس من القرآن واضمح
لغة الله والتخفيف والمعنى استجب دعاءنا ويسن التحميد كل يوم و
المنفرد اتفاقا والامام عندها ايضا ويسن الاسرار بها بالشاء وما بعده
للاشارة لوردة بذلك ويسن الاعتدال عند من ابتداء التوبة واشتارها
بان يكون اتيانها من غير طاعة الرأس كما ورد ويسن ومن جهر الامام
بالتكبير والتسبيح لحاجة الاعلام بالشرع والانتقال ولا حاجة للمنفرد
كالمأموم ويسن تخرج القديين في القيام قدر اربع اصابع لانه اقرب الى
المشروع والتراويح افضل من نصب القديين وتفسير التراويح ان يستمد على
قدم مرة وعلى الاخر مرة لانه ايسر وامكن الطول القيام ويسن
ان يكون السورة المنفردة للنافذة من طول المفضل الطول والقصار كبير
اولها ما جمع طويلا وقصيرة والطول بالقيم الرقب ويسم المفضل بكثرة
فصول وقيل ثلثة المنسوج فيه وهذا في صلوة الفجر والظهر ومن اوسط
جمع وسط بين ما بين القصار والطول في العصر والعشاء ومن قصارة
في المغرب وهذا التقسيم لتمام المصلي فيها المنفرد والامام سواء ولم ينقل
على المصلي بقراءة كذلك والمفضل هو التسبيح التسبيح قيل اوله عند
الاكثر من سورة المجزة وقيل من سورة محمد او من سورة الفتح او من
فالطوال من صمدية الى البرزخ واوسط منها الى لم يكن وقصاره منها
الى اقصره وقيل طوال من الهجرة الى العيس واوسط طوله كورت الى الفتح
والباقي قصاره كادوي من ان يقرأ في المغرب بقصار المفضل وفي
العشاء بوسط المفضل وبالعبج بطول والظهر كالفجر واتهما في
سعة الوقت دور ولا كالعصر كاشتغال الناس بهما منهم وروي
عن ابن حريرة روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ثم ينزل مكة
وهل لي على الانشا وقد ترك المنفعة الا انما رزقهم هذه السنة ولا

ولا اذم عليها الشافعية الا لتقليل فطن جبرلة المذهبين بطلان الصلوة
بالفصل والركن فلا يثبت الركعت والملازمة والجماع والصلوة بقرارة اي
سورة شاء لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم المعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا او خرت قال
سمعت بكاء حين فحسب ان تعني امه كما لو كان فساوا لانه صلى الله عليه وسلم
قراء بالمعوذتين في صلوة الفجر في السفر واذا اثنى في سقوط شرط الصلوة
في تخفيف القرآن اولى ويسن اطالة الاولى في العجرات اتفاقا للتوارث
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بالتسنيين في الاولى والثالث في الثانية
استحبوا وان كثر التفاوت لا بأس به وقوله فقط اشارة الى قول محمد
احب الي ان يطول الاولى في كل الصلوة ويكره الحال الثانية على الاولى
اتفاقا بما فوق آيتين وفي النوافل الامر اسهل ويسن تكبير الركوع لان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه ويسن
تسبيح اي الركوع ثلاثا لقوله صلى الله عليه وسلم اذ ركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان
ربي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربي الاربعة ثلاث مرات
وذلك ادناه كما قاله المنصوي وصح جميع المحصل للمنة لا المنوي والامر
للاستحباب فيكون ان ينقص عنها ولو رفع الامام قبل اتمام المصلي
ثلاثا فاصح ان يتابعه ولا يزيد الامام قبل اتمام المصلي على وجه يحل
القوم وكما زاد المنفرد فهو افضل بعد الختم على وتر وقيل تسبيحات
الركوع والسجود تكبيرها واجبات والايات في الركوع والسجود غير
التسبيح وقال الشافعي يزيد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعة
ولك تسليمة وعليك توكلت وفي السجود ويسجد للذين خلقوا
صورة وشق سمع وبصر فبارك الله احسن الخالقين كما روي
على رضى قلنا هو محمول على حالة التمجيد ويسن اخذ ركبتيه بيديه
حال الركوع ويسن تخرج اصابع القدم لانه لا بأس به اذا ركعت فضع
كفيك على ركبتيك ورفق بين اصابعك وارفع يديك على جنبيك
ولا يطلب تخرج الاصابع الا انها ليست من وسط الظهر والارادة لا تخرج

لان مبنى جالها على السرة وتبين نصبها فيه لانه المتوارث وانحنا
 وهما شبه القوس مكدود وتبين بسط ظهره حال ركوعه لان النبي عم كان
 اذا ركع يسوي ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر ودروي لانه كان اذا
 ركع لو كان قدح ماء على ظهره لا يتحرك للاستواء ظهره وتبين تسوية
 راسه بمجزة بوزن رجل من كل شيء مؤخره ويذكره ويؤث والهجيزة
 للمرأة عاتقة وقد تشمل للرجل واما العجز فمقام وهو ما بين الرجلين
 الموركين من الرجل والمرأة لان النبي عم كان اذا ركع لم يشخص
 راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك اي لم يرفع راسه ولم يخفقه وتبين
 الرفع من الركوع على الصحيح ودروي عم لان الرفع من وضوء وتبين
 القيام بعده اي بعد الرفع من الركوع مطمئنا للتوارث وتبين وضع
 ركبتيه ابتداء على الارض ثم يديه ثم وجهه عند نزوله للسجود ويسجد
 منها وتبين عنك الشهور للقيام بان يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه
 اذا لم يكن به عذر واما اذا كان ضعيفا او لا بس خف فينقل ما استطاع
 ويسجد الجسود باليمين والتهنؤن باليسار لان رسول الله عم كان
 اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا رفع نهض رفع يديه قبل ركبتيه
 وتبين تكبير السجود لما روينا وتبين تكبير الرفع منه للمروي وتبين كونه
 السجود اي جل السجود بين كفيه وذلك لان النبي عم سجد ووضع
 وجهه بين كفيه رواه مسلم وفي البخاري لما سجد وضع كفيه خذوا
 منكبيه وبه قال الشافعي رحمه وقال بعض المحققين بالجمع وهو ان ينقل
 يدا امره وبالاخرمة وان كان بين الكفين افضل وهو حسن وتبين
 تسبيحه اي السجود بان يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا لما روينا وتبين
 مخافات الرجل اي مباداة بطنه عن خذيه ومخافة رفقته عن جنيته
 مخافة ذراعيه عن الارض في غير رجة خذرا عن الاثر المحرم لانه عليه عم
 كان اذا سجد جافا حتى لو شاءة بهيمة ان تمر بين يديه لم تزل وكان عم
 يحج حتى يرى نفع بطيه اي يياضها وقال عم لا تبسط بسط السبع

السبع وادعم على راحتيك وابضعيك فانك اذا فعلت ذلك
 سجد كل عضو منك وتبين انخفاض المرأة ولزمتها بطنها بمخذيها
 لانه عم مر على امرأتين تفتيان فقال اذا سجدتما فضا بعض اللحم
 الي بعض فان المرأة ليست في ذلك كالرجل لانها عذرة مستورة
 وتبين القومة يعني اتمامها لان الرفع من السجود وضوء في وقت العود
 فاما سنة وتبين الجلوس بين السجدين وتبين وضع اليدين
 على الفخذين حال الجلوس فيما بين السجدين فيكون لحالة التشهد
 كما فعل النبي عم ولا يافقه الركبة هو الراح وتبين افتراش الرجل رجله
 اليسرى ونصب اليمنى وتوجيه اصابعها نحو القبلة كما روي عن ابن عمر رضي
 وتبين نورك المرأة بان تجلس على اليسرى وتضع الفخذ على الفخذ
 تخم وجعلها من ركنها اليمنى لانه استلها وتبين الاشارة في الصحيح
 لان النبي عم رفع اصبعه اليسرى وقد احناها شيئا ومن قال انه لا يشير
 اصلا فهو خلاف الرواية ولله راية يكون بالمسجدة اي السبابة من اليمنى فقط
 يشير بها عند انتهائه الى الشهادة في التشهد لقول ابن عمر رضي ان
 رجلا كان يدعو باصبعه فقال له رسول الله عم احدا يدبرها اي
 المسجدة عند التقى اي تقى اللوحية عما سوى الله بقوله لا اله الا الله
 عند الاثبات اي اثبات اللوحية لله وحده بقوله الا الله ليكون
 الرفع اشارة الى التقى والوضع الى الاثبات وتبين الاسرار بقراءة
 التشهد واشترانا الى انه لا يعقد شيئا من اصابعه وقبل عند الاشارة
 بالمسجدة فيما روي عنهما وتبين قراءة الفاتحة فيما بعد الاولين
 في الصحيح وروي عن الامام وجوبها وروي عنه التحسين بقراءة
 الفاتحة والشيع والسكر وتبين الصلوة على النبي دم في المجلس
 الاخير فيقول ما قال محمد دم لما سئل عن كيفيتها فقال يقول
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم

وذكر في المتن في سجدة النبي في التشهد عند التشهد
 وذكر في المتن في سجدة النبي في التشهد عند التشهد
 وذكر في المتن في سجدة النبي في التشهد عند التشهد
 وذكر في المتن في سجدة النبي في التشهد عند التشهد

في العالمين انك حميد مجيد وزياده في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره
فالمنع منها ضعيف والصلوة على النبي عم فمن في العمرة ابتداء ونقص
كلما ذكر اسر لوجود سببه ويسن الدعاء بعد الصلوة على النبي عم لقوله
عليه الصلوة والسلام اذ امكن احكم فليبدأ بحمده الله تعالى عز وجل و
الثناء عليه ثم ليصل على النبي عم ثم ليقرأ بعبده ما شاء لكن لما ورد
عنه عليه الصلوة ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
قدم هذه المانع على اباحة الدعاء بما يحجب في الصلوة فلا يدعوا فيها الا
بما يشبه الفاظ القرآن ربنا لا تزغ قلوبنا و بما يشبه الفاظ السنة ومنها
ما دوي عن ابي بكر انه قال عم علمني يا رسول الله دعاء او عوابه في
صلوتي فقل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا
انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم وكما
ابن مسعود روى دعوات كلمات منها اللهم اني استلكت من الخير كله
ما علمت منه ومالم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه ومالم اعلم
ولا يجوز ان يدعوا في صلاته بما يشبه كلام الناس لانه يطلها ان وجد
قبل المقصود قدر الشاهد وينفذ الواجب بوجوده بعده قبل السلام
بخروج وجهه دون السلام وهو مثله قوله اللهم ذروني فلا يسلط علي كذا
من الذهب والفضة والمناسبات لانه لا يستحيل حصوله من العبادة وما
يستحيل مثل العفو والعافية ويسن التقاتيمين ثم يقرأ
بالتسليمين لانه عم كان يستعمل عزمينه فيقول السلام عليكم
ورحمته الله حتى يرى بياض حده الا يسرف فان نقص فقال اللهم عليه
السلام عليكم او السلام او سلام عليكم اساء بترك السلام
وصح فوضه ولا يزيد وبركاته لانه بدعة وليس فيه شيء ثابت وان
بداه يبارك ناسيا او عامدا يستعمل عزمينه ولان بيده على يده
ولا شيء عليه سوى الاشارة في العمد ولم يستعمل تلقاه وجهه يستعمل
يساره ولو نسي يساره وقام يعود مالم يخرج من المسجد او يستكمل مجلس

فيجلس ويسلم ويسن نية الامام او قال والنساء والرجال والخنثى
والملأكة الحفظة تجمع حافظا سموا به لحفظهم ما يصدر عن الان ثم قول
وعمل لحفظهم اياه من الجن واسباب المعاطب ولا يمين عدد الا
خلافه فيروى عن ابن عباس رضى الله عنه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد
عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وآخر امامه
يلقنه الخيرات وآخر وراءه يدفع عنه المفارقه وآخر عن يمينه يكتب
ما يصل على النبي عم ويبلغه الى الرسول وقيل معه ستون وقيل مائة و
ستون يدعون عنه الشياطين قالوا يا ربهم كالايمان بالانبياء من غير
حصر بعدد ونيت صالح الجن المقتدين بهم فينبوي الامام الجميع
بالتسليمين في الصبح لانه يحاط بهم وقيل ينويهم بالتسليم الاول
وقيل تكفيهم الاشارة اليهم ويسن نية المأموم امامه في جهة اي
اليمين ان كان فيها او اليسار ان كان فيها وان ما داه فواه في
التسليمين لان له خطاه كل جهة وهو احق من الحاضرين لانه
احسن الى المأموم بالترام صلوة مع القوم والحفظة وصالح الجن
ويسن نية السفر للملائكة فقط اي ليس معه غيرهم وينبغي التنبية
لهذا افان قل يثبته له اهل العلم فضلا عن غيرهم ويسن حقيق
صوته بالتسليم الثانية عن الاولى ويسن مقارنته اي سلام
سلام الامام عند الامام موافقة له وبعد تسليمه عندها السلام
يسرع بامور الدنيا ويسن البعداء بالمؤمنين وقد بيناه ويسن انتظار
المسبوق ولحق الامام لوجوب المتابعة حتى يعلم ان لا سهو عليه
فصل في ادائها الادب ما فعله الرسول عم مرة او مرتين ولم
يواظب عليه كزيادة التسميت في الركوع والسجود والزيادة على
القراءة المسنون وقد شرع لاكمال السنة فمنها افراغ الرجل كفيه
من كفيه عند التكبير للاعرام لقرب من التواضع الا لضرورة كبره والمروءة
تستر كفيه هذا ثم كشف ذراعها ومثلها الخنثى ومنها نظر الصلوة

سواء كان رجلاً وامراًة الى موضع سجده قائماً حفاظاً عن المظهر المائتلف
عن الخشوع ونظرة الى ظاهر القدم ركعاً والارنية انفساً سجداً والهجرة
كلها جات ملاحظاً قول النبي عم اجد الله كائنك تراه فان لم يكن تراه
فانه يراك فلا يستغل سواه ومنها نظره الى التكبيرين مسلماً واذا
كان من غير السجدة بر الوفي فلهما يلاحظ عظمته الله عز وجل الارباب دفع
التحل ما استطاع عزز امر المفسر فحاشا اذا كان بغيره عن ريبه
وكذا النساء ومن الارباب كظم فم عند الثواب فان لم يقدر عطاه
بيده او لم تقدر عم الشاق في الصلوة من الشيطان فان تشارب
احدكم فليكظم ما استطاع ومن الارباب القيام اي قيام القدم
والامام ان حاضراً يقرب المحراب حين يقبل اي وقت قول المقيم حتى يحل
الصلوة لانه امر به بنجاء وان لم يكن حاضراً يقدم كل صف حين ينتهي
اليه الامام ومن الارباب شروع الامام اي اجرائه منه قبل اي قول المقيم
قد قامة الصلوة عندهما وقال ابو يوسف يشرح اذا فرغ من الاقامة
فلما فرغ حتى يفرغ من الاقامة لا بأس به في قولهم جميعاً والله اعلم
فصل في تركيب في كيفية تركيب افعال الصلوة من الابداء الى
الانتهاء من غير بيان اوصافها التقديم لها اذا اداها الرقيل الدخول في الصلوة
اي صلوة كانت اخرج كيفية من كيفية تختلف المرأة وحال الضرورة كما
بيناه ثم رفعها خذ اذنية حتى يجازي بها لهاية شحنت اذنية ويجعل
باطن كيفية نحو القبلة ولا يفرغ اصابعه ولا يفتحها واذا كان به عذر
يرفع بقدر الامكان والمرأة المحرمة خذ ويكبتها والامة كالرقيلا كما
تقدم ثم كبر هو الاصح فاذا لم يرفع يديه حتى يفرغ من التكبير لا ياتي به
كفوات محله وان ذكره في انشائه رفع يديه فان مدحه لا يكون
شادعاً في الصلوة ونفسه في انشائه وقوله ناوياً شرط لقوله التكبير
ويصح الشروع بكل ذكر فالصلاة فتعني عن اقلها طم بجاية الطاب
وان كره الترك الواجب وهو لفظ التكبير وفيه اشارة الى انه لابد

لا بد لصحة الشروع من جملة ثمانية وهو ظاهر الرواية كسبحان الله ولا
اله الا الله او الحمد لله ويصح الشروع ايضا بالفارسية وغيرهما من الال
لسن ان يخرج عن العربية كالقراءة بها للعاجز عن العربية وان قدر على
العربية لا يصح شروعه بالفارسية ونحوها ولا قراءة بها في الاصح من قول
الامام الاعظم موافقة لها لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا واما
التلبية في الحج والسلام من الصلوة والتسمية على الذبيحة والابحان
فخايز بغير العربية مع القدرة عليها اجماعا ثم وضع يمينه على يار
وقدم صفته تحت مرتبة عقب التحريم بلاهله لانه سنة القيام في ظاهر
الذهب وعند محمد سنة القراءة فيرسل حال الشاء وعندهما يعتمد
في كل قيام فيه ذكر مسنون لحالة الشاء والقنوت وصلوة الجنازة
ويرسل بين تكبيرات العيد اذ ليس فيه ذكر مسنون فستغفرا وهوان
يقول بحمك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اغيرك
وان قال وجل ثناؤك لم يمنع وان سكت لا يؤمر ولا ياتي بعباد التوجيه
لا قبل الشراء ولا بعده وبغية في التهجيد للاستفتاح ومعنى سبحانك
اللهم وبحمدك نزهتك عن صفات النقص والتسبيح واثبت صناعك الكمال
لذلك بالتهجيد وتبارك اي دام وثبت وتنزه اسمك وتعالى جدك اي ارتفع
سلطانك وعظمتك وغناك بكمالك ولا اغيرك في الوجه ومعبود
بحق بدله بالتنزيه الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوسيد ترقيبا في
الشاء على انه من ذكر المنقوت السلبية والصفات الثبوتية الى غايت
الكمال في الجلال والجمال وسائر احوال الافعال وهو الافراد بالادوية
وما يخفى به من العبدية والضعفية ويستغنى كل مصل سواء القدي وغيره
عالم بده الاما للقراءة ثم تعوذ بانه من الشيطان الرجيم لانه مطرود من صفات
الله تعالى او يريد جعلك كبريالا في المقام وانت لا تراه فتقسم عزيراه و
ليحفظك من التعوذ من القراءة مع ما عليها فباني به المسبوق في
ابتداء ما ينقصه بعد الشاء فانه يشي حال اقتدائه ولو في سكات الاما

منزهة الزبانية من التفتيش ان السمع اذا تحرك
 في الصفة ودرج فيه لا يدرسه ما بل
 يتبع من غير رسل في غايه
 الغنى وكماله ان في
 ام التكميل رسله ان لا
 يتبع في الزيادة وكماله
 منزهة جهل التكميل
 طاهر ان العالم لا ينعى وركب في جميع ان الحكمة
 بالقيام ما هو الا علم لا ان العالم لا ينعى
 كذا في العلم المتكامل في العلم لا ينعى
 في جميع طلائع لا ينعى
 ان العلم لا ينعى

على ما قبل ولا يأتي به في الركوع ويأتي فيه تكبيرات العيد لوجوبها لا المصلحة لانه
للقراءة ولا يقرأ القنوي وقال ابو يوسف هو تبع للشافعي في ان يقرأ في الركعة
التعددية تكبيرات الزيادة في العيدين لانه لقراءة ومن بعد التكبيرات في
الركعة الاولى ثم سمي سراً كما تقدم وتسمى كل من يقرأ في صلوة في كل ركعة
سواء صلى دفناً او نفلاً قبل الفاتحة بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وانما
في الوضوء والركعة فلا يفتن بمحرم البسمة بل كل ذكر له يكون فقط
فلا يسن السجدة التسمية بين الفاتحة والسورة والركعة فيها ان
فعلها اتفاقاً للسورة سواء جهرا وخاف بالسورة وغلط من قال لا يسن
الا في الركعة الاولى ثم قرأ الفاتحة وانما الام والمأموم سراً وحقيقة اسماع
النفس كما تقدم ثم قرأ سورة من الفصل على ما تقدم او قرأ ثلاث ايات
فصار اوية طوية وجوز ان يكثر كل مصل ركعة فيبدأ بالتكبير مع ابتداء
الاستهارة ويختم بختم ليشيع في التسبيح فلا يخلو حاله من حالات الصلوة
عن ذكر مطمئناً مستوياداً مستحجزة اخذ ركعتيه يديه ويكون الركعتين
فخرها اصابعها ناصباً سابقه واخاها شبيه القوس مكرره والمراة
ولا يفرج اصابعها ويجمع كبري اي الركوع كل مصل فيقول سبحان ربّي العظيم مرة
ثلاث وذلك العدد اذناه اي اذنا حال الجمع المسنون ويكره قراءة القرآن
في الركوع والسجود والشهد باجماع الاثمة لقوله وم نهيت ان اقرأ
راكعاً او ساجداً ثم رفع راسه والطمأن فليأتم قابلاً واسع انه لم يعمده اي
قبل انه حمد من حمده لان السماع يذكر ويراد بالقبول مجازاً كما يقال سمع
الامير كلام فلان وفي الحديث انه ذكرك من دعاء لا يسمع ابن لا تخاب
والهاء للسكينة والاستراحة لا الكتابة ربنا لك الحمد فجمع بين
التسبيح والتحميد لانه اعم من قولها وهو رواية عن الامام
واختارها في الحاوي القنوي وكما انفرد الطحاوي وجماعة من
المؤلفين المتأخرين بملونه في الجمع وهو قول اهل المدينة وقوله او منقروا
مستوفى عليه على الاصح عن الامام سوافقه لهما وعند يفتي بالتسبيح

بالتسبيح والقنوي يفتي بالتحميد اتفاقاً للامام في الحديث اذ قال الامام
سمع ابن عمر في صلاة فمروا بالركعة الحمد والحمد والحمد والحمد والحمد
اللهم ربنا الحمد الحمد ثم كبر كل مصل فارق السجود ويختمه عند وضع
جبهته للسجود ثم وضع ركبتيه ثم يديه ان لم يكن به عذر عنه من هذه الصفة
ثم وضع فخره بين كفيه لادونيا وسجد بانفة وجبهته وتقدم حكمه
مطمئناً سبحان بان يقول سبحان ربّي الاعلى مرات ثلاثاً وذلك اذناه لا تقدم
وجافاً اي باعد الرجل بطنه عن فخذه وعضويه عن ابطيه لانه المبلغ في السجود
بالاعضاء في غير ركعة وينضم فيها حذر امة اضرار الجار فوجها اصابع
يديه ويضمها كل الضم لا يندب الا هذا لان الركعة تنزل عليه في السجود
وبالضم ينال الاكثر ويكون موجها اصابع رجليه نحو القبلة والمراة تحقظ
فضم مفنديها بجنبها وتلقي بطنها بفخذيها ثم رفع راسه مكبراً
لانه استلها وجلس كل مصل بين السجدين واضعا يديه على فخذه
مطمئناً وليس فيه ذكر مسنون والوارد في محمول على التماسك ثم كبر
للسجود وسجد بعده مطمئناً وسبح فيه اي السجود وثلاثاً وجافاً بطنه
عن فخذه وايدي عضديه وهي ضبعاه والضم بسكينة الباء لا غير
العضد ثم رفع راسه مكبراً المشهور في اي القيام للركعة الثانية بلا اعتماد
على الارض يديه ان لم يكن به عذر وبلا تعود قبل القيام بسبحي جلسة لا
سراحة عند الشافعي سنة والركعة الثانية يفعل فيها كالاولى وعملت
ما شملت الا انه اي المصلي لا يسن لانه لا يستفتح فقط ولا بتعود
لعدم تبدل المجلس ولا يرفع يديه او لا يسن رفع اليدين في حالة الركوع
وقيامه ولا تنفذ الصلوة في الضم فلا يسن الا عند افتتاح كل صلوة
وعند تكبير القنوت في الوتر وتكبيرات الزواجر في العيدين لاتفاق الاخبار
وصفة لرفع حذاء الازنين ويسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء حين
بري الكعبة المشرفة اي وقت معاينتها مشكوة العين في نقص للعيدين
ومعاينة البيت للذلة وهو سجد ويسن رفعهما حين يسلم نحو الامام

مستقبلا ياتونها الحجر ويسن رفعها مبسوطين في السجدة داعيا
فيهم يقوم على الصلوة والروية وكذلك عند الوقوف يعرفون وقوف مزدلفة
وفي الوقوف بعد رمي الجمرتين الاولى والى الجمرتين الوسطى لما ورد بذلك السنة
الشرعية وترفع وترفع في دعاء الاستقاء ونحوه لان رفع اليد في الدعاء
سنة وكذلك عند دعائه بعد فراغه من التسبيح والتحميد والتكبير الذي
سند كونه عقيب الصلوة عليه السلام في سائر البلدان وازا وقع الرقل
من سجدة الركعة الثانية افرش رجله اليسرى وجلس عليها وينصب يمينه
ووجه اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذيه وبسط اصابعه وجعلها
منتهية الى ايسر كتفه والراية تتحرك وقد مناصفة وقرأ المصلي
ولو مقعد يا شهاد ابن مسعود ويقصد معانيه مرادة له على انه ينشدها
تحت وسلاما منه رات بالسجدة من اصابع اليمن في الشهادة على الصحيح
يرفعها عند التقى وبعضها عند الاثبات ولا يزيد على التشهد في المقعد
الا ان لو جوب القيام للثالثة وهو كما قال علمي وسواله عم التشهد
كما يعلم في السورة من القرآن فقال اذا قعد احدكم في الصلوة فليقل التحية
الله والصلوات والطيبات جميع تحية من حي فان فلانا اذا دعاه عند ملا
قائه كقولهم حيّاك الله اي ابتك والمراونا اعز الالفاظ التي تدل على
الملك والعلوية وعلو عبادة قولية لله والمراد بالصلوة هنا العبادة لا
ليته وهي الصلوة منه ليلة الاسرى فلما قال ذلك النبي عم بالهام
من الله سبحانه ردا له تعالى عليه وحياء بقوله السلام عليك ايها النبي
ورحمته الله وبركاته فتأمل التحية بالسلام الذي هم تحية الاسلام وقائل
الصلوات بالترجمة التي هي بمعناها وقائل التحية الطيبة بالبركات
المناسبة لمناسبة للمال كقولها التمدد والكثرة فلما افاض الله سبحانه بانيها
على النبي عم بالثلاثة مقابل الثلاثة والنبي اكرم خلق الله تعالى واجورهم
عطفت باحسانه من ذلك الفيض الاخوة الانبياء والملائكة وصالح
المؤمنين من الناس والجن فقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

حين فهمهم كما قال النبي عم انكم اذا سلمتموها اصابكم بكل عبد صالح في السماء
والارض وليس شرف من العبودية في صفات المخلوقين وهي الرضاء بما ينعمل
الرب والعبادة ما يرصده العبودية اقوى من العبادة لبقاء ما في العقب
بخلاف العبادة والصالح العالم بحقوق الله وحقوق العباد فلما ان قال
ذلك صلى عليه وسلم احسانا منه لشهد اصل المكتوب الاعم والسموات وجبريل
يوحي والهام بان قال كل منهن شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
ابن اعلم ولين اشرف اسمائه وجمع بين اسمائه وبين اشرف وصف المخلوقين
واون وصف مستلزم للنبوة لمقام الجمع فيقصد المصلحة ان شاء هذه الا
لفاظ مرادة له قاصدة معناها الموضوع له من عنده كانه يحكي الله سبحانه
وقد صلى وسلم النبي عم وعلى نفسه وعلى اولياء الله تعالى فلما قال بعضهم
انه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلي وقرأ الفاتحة فيما بعد
الركعتين الاولى من الفرائض فيشتمل المغرب ثم جلس فقرأ
رجل اليسرى ناصيا اليمنى وتتورك المرأة وقرأ التشهد فقدم
ثم صلى على النبي عم ثم دعا ليكون مقبولا بعد الصلوة على النبي عم بما ينبغي
الفاظ القرآن والسنة ثم سلم بحسين ابتداء ويسار انتهاء فيقول السلام
عليكم ورحمة الله وناوياً من معكم القوم والحفظة كما تقدم بيان بحمد الله
سبحانه والله اعلم **باب الامامة** قد مناشيا يد على فصل الاذان
وعندنا هي اي الامامة افضل من الازمنة لمواظبة النبي عم والخلفاء الرا
شدين عليها والافضل كون الامام المودع وهذا من ههنا وكان
عليه ابرج والصلوة بالجماعة سنة في الاصح موكدة يشبه الواجب في
القنوت للرجال للمواظبة والعمامة صلوة الجماعة افضل من صلوة
احدكم وحده بخمسة وعشرين جزءا وفي رواية درجة فلا يصح تركها
الا بعدد ولو تركها اهل مصر بلا عذر يؤمرون بها فان قبلوا فيها
والا فمواظبة عليها لانها من شعائر الاسلام ومن خصائص هذا
الدين ويحصل فضل الجماعة بواحد ولو صينا يعقل والمرأة ولو في

المختار وان كان على رتبة امامه صح الاقناع والاحتياط وان لا يكون
المقتدى في سبيلته والامام في سبيلته اخرى غير مقتدر بها لانها كالتبيين
اقتناعا للاحتياط والاحتياط في الرابع عشر من شروط صحة الاقناع وان لا يعلم
المقتدى من حال امامه الخالف لذهبه فسادا في زعم المأموم يعني في مذهب
المأموم الخروج من سبيل او في مذهب او في مذهب او في مذهب او في مذهب او في مذهب
ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الاقناع مع الكراهة كما لو جهل حاله بالمرادة و
اذا علم من انه لا احتياط في مواضع الخلاف فلا يقع الاقناع به سواء علم
حاله في خصوص ما يقتضيه فيه او لا وان علم انه يحتياط في مواضع الخلاف
بصح الاقناع على الاصح ويكره كما في المجتبى وقال الديلمي في شرحه لا يكره اذا
علم من الاحتياط في مذهب الحق الا علم ولما اذا علم للمقتدى من الامام
ما يفرض الصلوة على زعم الامام كسر المرأة او الذكر او حمل بخلافه فله ان يكره
والامام لا يدري بذلك فانه يجوز اقتداؤه على قول الاكثر وقال بعضهم لا يجوز
منهم المخذولان لان الامام يرى بطلان هذه الصلوة فيبطل صلوات
المقتدى بطلان وجه الاول وهو الاصح ان مقتضى يرى جواز صلوة العامة
والمعتبر في حق راي نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين وفتح القدر
وانما يقتضيه بطلان الامام لا يدري بذلك ليكره جاز ما بالنية وامكن حمل
صحة صلوة على معتقد امامه ولما اذا علم به وهو على اعتقاد مذهب
صار كالمستلعب ولا يثبت له لائنة فلا وجه لحمل صحة صلوة وفتح اقتدى
متوهمي بمقتضى عندها وقال محمد لا يقع والخلاف مبني على ان الخليفة
بين الاثنين التراب والهاء او الطهارة بين الوضوء واليتم فمقتضاها
بين اليتم وظاهر النص يدل عليه فاستوى الطهارة فيهما وان وعند محمد
بين الطهارة بين اليتم والوضوء فيصير بناء القوي على الضعيف
وهو لا يجوز ولا خلاف في صحة الاقناع باليتم في صلوة الجماعة
ومع اقتداء غاسل بكاسح على خف او جيرة او امرأة فرجة لا سبيل
منها شيء ومع اقتداء قائم بقلعة لان النبي صلى الله عليه وسلم السبب

السبب او الواحد في عرض مدته بابا والثاس خلفه قياما وهي آخر
صلوة صلاها اماما صلى خلفه اي بكر رطل ان عن الركعة الثانية مع يوم
الاشين مأموم ثم انتم لنفسه ذكره البيهقي في المعرفة ومع الاقناع باحدة
لم يبلغ حده حد الركوع اتفاقا على الاصح واذا بلغ وهو يتخفف للركوع
قليلا يجوز عندهما اخذ عامة العلماء وهو الاصح بخبره الاقناع بالقاعد
لاستواء نصفه الاسفل ولا يجوز عندهما قال الزيلعي في الظهيرية هو الاصح
انتهى فقد اختلف الجميع فيه وفتح اقتداء موم بمثله بان كانا قاعدين او
مضطجعين او المأموم مضطجعا والامام قاعد القوة حاله المستقل
بمقتضى لانه ضعيف على قوتي وصار يتبع الامام في القراءة وان
ظهر بطلان صلوة امامه بنوات شرط او ركن اعاد لزم ما يعني اقرض
عليه الاتيان بالنقض وليس له الاعادة الجارية لنقض المؤدى لقوله
وم اذا فسد صلوة الامام فسد صلوة من خلفه واذا خله المبطل
لاعادة على المأموم كادته الامام وسعيه للجمعة بعد ظهره دونهم
وعوده لسجود تلاوة بعد تفرغهم ويلزم الامام الذي تبين فاد
صلوة اعلام القوم باعادة صلواتهم بالقدرة الممكن ولو بكتاب
او رسول في المختار لانه عم صلى الله عليه وسلم ثم تجاوز رأسه يقطع اعادتهم وعلى
رضي الله عنه بالناس ثم تبين انه كان محدثا فاعادوا وهم ان يعيدوا
وفي معراج الدراية لا يلزم الامام الاعلام اذا كان اوقا غير معينين
وفي خزانة الاكمل لانه سكت عن مضطاع معفو عنه وعم الوبري يخرجهم
وكان مختلفا فيه ونظيره اذا راي غيره يتوضأ من ماء نجس او غير نجس
نجاسة والله اعلم **فصل** يسقط حضور الجماعة بواحدة من ثمانية
عشر شيئا منها مطر وبر وشديد وخوف ظالم وظلمة شديدة في الحج
وجس معر او مظلوم وعي وفلج وقطع يد ورجل وسقام واقعد
ووجع بعد انقطاع مطر قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال فالصلوة
في الرجال وزمانه وشيخوخة وتكدر رقة لا نحو وفقة جماعة تنفوت

ولم يدوم على تركها وحضور طعام شوقه نفسه لثقله بالكد لافعة لحد
الخشين او الزبح وارادة سفره ميتا له وقبانه بمريض يستقر بغيره
وشدة ربح ليل الا نهارة للخرج واذا انقطع عن الجماعة لعذر من اعدا
رها المبيحة للتحاف وكانت نيته حضورها كولا العذر الحاصل كحل
يحصل لها ثوابها لقوله عدم انما الاعمال بالنيات وانما اكل امرء ما شوى
والله اعلم **فصل** في بيان الحق بالامامة وفي بيان ترتيب الصفات
اذا اجتمع قوم ولم يكن بين الحاضرين صاحب منزل اجتمعوا فيه ولا فيهم
ذو خليفة وهو امام المحلة ولا ذو سلطان كلام ووال وقاض فالاعلم
باحكام السلوة كحافظ بابه سنة القراءة ويجب الفواحش الظاهرة
وان كان غير محير في بيعة العلوم الحق بالامامة واذا اجتمعوا يقدم
والامير والقاض وصاحب المنزل ولو مستأجر يقدم على الكاف ويقدم
القاض على امام المسمى لما ورد في الحديث ولا يؤمر الرجل في سلطنة
ولا يتعد في بيعة على تكريمه باذنه ثم الاقرام اي الاعلم باحكام القراءة
لا مجرد كثرة وحفظ دون ثم الاقرام الورع اجتناب الشبهات ارق
به النقوى لانها اجتناب المحرمات ثم الاسن لقوله عم وليؤمكما
ثم الاحسن فلقا بعضهم الحاء واللام اي اللغة بين الناس ثم الاحسن
وجها اي اصبحهم لان حسن الصورة يدل على حسن السيرة لانه
تمايز بين الناس رغبة في الجماعة ثم الاشرف نسباً لا حرامه وتعظيمه ثم
الاحسن صوتاً لا رغبة في معامه للخصوع ثم الانظف ثوباً بالبعد عن
الدنس ترغيباً فيه فالاحسن زوجة لشدة عفة فاكبرهم راساً
واصغرهم عضواً فاكبرهم مالاً فاكبرهم جاهاً واختلف في المسافر
مع المقيم قبلها سواء وقيل المقيم اولى فان استوا وافتقر بينهم فمن
خرجت قوعته قدم او ايجار الى القوم فان اختلفوا فالعبرة بالاختار
الاكثر وان قدموا غير الاولى فقد اساءوا لكن لا يأتون كذا في التخييس
وفيه لو لم قوما وهم له كارهون فهو على ثلاثة اوجه ان كانت الكراهة

الكرامة لنفسه وفيه وكانوا الحق بالامامة منه يكره وان كان هو الحق
بها منهم ولا فاد فيه مع هذا يكرهونه لا يكره المتقدم لان الجاهل والخلق
يكره العالم والصالح وقال عم ان سرهم ان يقبل صلواتكم فاليومكم علماؤكم
فانه وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي رواية فليؤمكم خيادكم وكره امامة
العبد ان لم يكن عالما تقيا والاعلمى لعدم الهداية الي القبلة وصوت
ثيابه عن الدنس وان لم يوجد افضل منه فلا كرامة والاعرابي الجاهل
او ي المعسر الجاهل لولد الزنا الذي لا علم عنده ولا تقوى فلذا يقبذه مع
ما قبله بقوله لجاهل اذ لو كان عالما تقيا لا يكره امامته لان الكرامة للنقا
بصحت اذ كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر ولد الزنا
امن ولد الرشد والاعلمى اتم البصر فلكم بالفتنة كذا في الاختيار وكذا
كره امامة الملتقى العالم لعدم اهتمامه بالدين ووجوب اهانة شرعا
فلا يعظم شرعا بتقديمه الامامة واذ اعتذر منه يستقل عنه لا غير مجده
للجمعة وغيره اذ ان لم يتم الجمعة الا هو يصلي معه والمبتدع باتباعه
ما حدث على خلاف الحق الملتقى عن رسول الله عم من علم ادخل احوال
بنوع شبيهة او سحرنا وروى محمد بن ابي جريح وابي يوسف ان الصلح
حلف اهل الاهواء لا يجوز والصلح انما تنفع مع الكرامة خلف من لا
تكفر به عنه لقوله عم صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر
جوزوا وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني كما في البرهان
وقال في مجمع الروايات واذ ائني خلف فاسق او مبتدع يكون محررا
نواب الجماعة لكن لا ينال نواب من يصلي خلف تقى وكره للامام تطويل
الصلوة لما فيه من تشييع الجماعة ثم انما فيلخص في جماعة العروة لما فيها
من الاطلاع على عورات بعضهم وكره جماعة النساء بواحدة منهن
ولا يحضرن الجماعة لما فيه من الفتنة والمخالفة فان فعلن يجب ان
ينصف الامام وسطين مع تقدم عقبها فلو تقدمت سارا قال تمت
وصحة الصلوة والامام من يؤتم به ذكر كان او انثى والوسط بالتميز

ما بين طرفي الشيء كما هنا وبالكثرة لا بين بعضه عن بعض كجلب وسط
الذراية الشكرية كالأمام العلوي بالمرأة يكون وسطهم كمن جالس
يذكر من وجليته يستمرهما أكن ويصفونه بالإيماء وهو الأفضل
ويقف الواحد رجلا كان أو جثيا يميز عن بين الإمام ساوياً
متأخراً بعقبه ويكره أن يقف على ياره وكذا خلفه في المصحح حديث ابن
عيسى أنه قام عن يسار النبي ثم تقدم عن اليسار واليمين صليهما
وهو دليل الانفصالية وما ورد عن القيام بينهما فهو دليل الإباحة ويصف
الرجال لقوله ثم ليقترب منكم أو الاطعام والنهي فيأمرهم الإمام بذلك
وقال النبي ثم اقموا الصلوات وحاذوا بين النكيب وسدوا الخلل و
ليستوا بأيديكم أفعالكم لا تترزوا وجات الشيطان من وصل منا وصلته
فعل ومن قطع صفنا قطعه الله وهذا يعلم من قوله ثم يركب عند دخول
بجنبه في الصف بطلان أنه رياء بل هو إغارة على ما أمر به النبي ثم إذا وجد
رجل في الصف الأول دونه الثاني فله خروجه لتركهم سداً للآخر ولو كان الضيق
منظماً ينظر حتى آخر فان خافت فوت الركعة جذب علماً بالهكم لا يتأذى
والإقام وحده وهذا تردد القول بفساد فسخ يأم داخل الجنبه وأفضل
الصفوف أو إقام الأقرب فالأقرب لما روي أن الله تعالى ينزل الرحمة
أولاً على الإمام ثم يجاوز عنه إلى من يجازيه في الصف الأول ثم إلى الميام
ثم إلى الميام ثم الصف الثاني ورور عن النبي ثم إلى الصف الثاني خلف
الإمام بخدائيه مائة صلوة والذي يعني في جانب اليمين خمسة وسبعون
صلوة والذي في جانب اليسار خمسون صلوة والذي في يسار الصفوف
خمس وعشرون صلوة ثم يصف الصبيان لقول أبي مالك الأشعري
أن النبي ثم صلى وأقام الرجال يركبوا وأقام الصبيان خلف ذلك وأقام
النساء خلف ذلك وإن لم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبي بين الرجال
ثم الخشاع خشي والمراد به المشكل احتياطاً لله أن كان رجلاً فقيام
خلف الصبيان لا يعززه وإن كان امرأة فهو متأخر ويلزم جعل الخشاع

الخشاع صفواً واحداً متفرقا اقتامه القيام خلف وعن المجازي
لاحتمال الذكورة واللاتفة وهو متامل بالأخرة أحده ثم يصف
النساء أن حضرن والآف من منوعات عن حضور الجماعة كما تقدم
فصل فيما ينهيه المقدس بعد فراغ إمامه من واجب وغيره
لوسم الإمام أو تكلم قبل فراغ المقتدي من قراءة التشهد يمتد لانه
منه الواجبات ثم يسلم لبعد صرة الصلوة وأمكن الجمع باللاتيان
بهما وإن بقيت الصلوة والدعوات يتركها ويسلم مع الإمام لأن ترك
السنة دون الواجب وأما إن أحدث الإمام عمداً ولو بغيره فمعه السلام
لا يقرأ المقتدي التشهد ولا يسلم لخروجه من الصلوة يبطلان الجزاء الذي
لأقام حدث الإمام فله يني عليه فاسد ولا يصح في صحة الصلوة لكن
يجب إعادتها بحجر نقصانها بترك السلام وأذا لم يجلس قد تشهد
بطلب الحديث العهد ولو قام الإمام إلى الثالثة ولم يتم المقتدي التشهد
تمته وإن لم يتم جاز وف الفضل والتجسير يتم ولا يتبع الإمام وإن
خاف فوت الركوع لأن قراءة بعض التشهد لم تعرف قرينة والركوع
لا ينفوته في الحقيقة لانه لا يدرك فكان خلف الإمام ومعه ركنه واجب
أخر لا يمنع اللاتيان بمكان فيه من واجب غيره اللاتيان له بعد تأخير
حد الواجبين مع اللاتيان بهما الوي من ترك أحدهما بالكلية بخلاف
ما إذا عارضه سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب أشار إليه بقوله
ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً في الركوع أو السجدة وبتأ
بعده في الصحيح ومنهم من قال يتم ثلاثاً لأن من أهل العلم من قال بعدم جواز
الصلوة بتفصيلها عن الثلاث ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد
القعده لا خيرة له إلا لا يتبعه المقتدي بل يركب فان عاد الإمام
قبل تقييده الزايد بسجدة سلم معه فيما ليس من صلوة فان جلس
عن قيام سلم معه ولا يفتد ما أي الإمام الركعة الزائدة بسجدة سلم
المقتدي وعده ولا ينتظره لخروجه إلى غير صلوة وإن أقام الإمام قبل

العمود الأخير ما بين ان تضرع المأموم وسبح ليثنية فان سلم المقتدي
قبل ان يقيده امام الزائفة بسجدة فقد خففت لانه ان تضرعه بركن العمود
حال الاقدار كما قد يتقيد الامام الزائفة بسجدة لتركه للعمود
الاخير في هذه ذكره سلام المقتدي بعد تشهد الامام بوجود فرض العمود
قبل سلام لتركه المتابعة وصحت صلوة حتى لا تبطل بطول الشمس
في البحر ووجد ان الماء وبطلت صلوة الامام على المرجع وعلى الصحيح
صحت كما سنده وانه اعلم **فصل** في صفة الصلاة الواردة
بعد صلوة الفرض وقفلها وغيره القيام الى اداء السنة التي تلي الفرض
متصلا بالفرض مسنون غير انه يستحب الفصل بينهما كما كان عمدا
سلم يكث قدر ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك
يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثم يقدم الى السنة قال
الكمال هذا هو الذي ثبت عنه عليه الصلوة والسلام من الاداء التي تؤثر
عند السنة ويفصل بينهما وبين الفرض انتهى قلت ولعل المراد غير
ما ثبت ايضا بعد المغرب وهو ثمانية ركعات لا الا اثني عشر او بعد الجمعة
قراءة الفاتحة والمعوذات سبعين سبعا انتهى وقال الكمال ثم تشر الى السنة
المطلوبة ان قال لا بأس بقراءة الاوراد بين العريضة والسنة
قالا ولي تأخير الاوراد عن السنة فهذا ينبغي انكره ويخالف ما قال
في الاخبار كل صلوة بعد صلاة يكون العمود بعدها والاداء بل يستغفر
بالسنة كمالا يفصل بين السنة والكتابة ومن عايشه روى ان النبي عم
كان يقعد مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام كما تقدم فلا
يزيد عليه او على قدره ثم قال الكمال ولم يثبت عنه عم الفصل بالاداء
التي يراغب عليها في المساجد في عصر ثمانية ركعات آية الكرسي والستين
واخواتها ثلاثا وثلاثين وغيرها وقوله عم لقراء المهاجرين تسجود
وتكبرون ويحمدون ويركعون للصلوة لا يقتضي وصلتها بالفرض بل كونها
عقب للسنة من غير اشتغال بما ليس من تواريع الصلوة فصح كونها ادرا

دورها وقد انشأنا الى ان اوتعلم بكلام كثير او كله او شرب بين الفرض والسنة
لا تبطل وهو لا يخفى بل نفس ثوابها والافضل في السنن ان يؤخرا عما هو بعد
من الزيادة ويجوز للكل من سواه ليت او غيره ويستحب للامام بعد لانه ان
يتعلم يحول الى عين القبلة وهو الجانب للجهة يساره او يار المستقبل
لان عين المقابل جهة يسار المستقبل فيتحول اليه لتطوع بعد الفرض لان
اليمين فضلا ولرفع الاشياء بطلت في الفرض فيقتدى به وكذلك للقوم و
لتكثر شهوده لما روي ان مكان الصلاة يشهد له يوم القيامة ويستحب
ان يستقبل بعده الناس او بعد التطوع وعقب الفرض ان لم يكن بعده صلاة
يستقبل الناس ان شاء ان لم يكن في مقابلة فصل لما في الصحيحين كان
البنو دم اذا صلى قبل علينا بوجهه وان شاء للامام ان يتركه يساره و
جعل القبلة عن يمينه وان شاء ان يتركه عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذه
اولى لما في مسلم كذا اذا صلى خلف رسول الله اجبت ان تكون عن
يمينه حتى يقبل علينا بوجهه وان شاء ذهب لوجهه قال الله تعالى فاذا
قضيت الصلوة فانشر واخي الارض والامر للاجتهاد بوجهه وفي صحيح الترمذي
اذا فرغ من صلوة ان شاء قراءه ورده جالس وان شاء قراءه قائما و
يستغفر من الله العظيم ثلاثا لقول ثوابه كان رسول الله عم اذا صرف
من صلوة استغفر الله ثلاثا قال اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم وقال عم من استغفر في ركعة صلوة ثلاث
مرات فقال استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه غفرت ذنوبه
وان كان قرا من الزحف ويقرأ آية الكرسي لقول النبي عم من قرا آية الكرسي
في ركعة صلوة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قراء صاحبين ياخذ
مضجهم امنه الله تعالى على داره ودار جاره واهل دياره وداره ويقرؤن
المعوذات لقول عتبة بن عامر رضي الله عنه ان رسول الله عم ان قراء المعوذات
في ركعة صلوة ويستغفر الله ثلاثا وثلاثين ويحمدون ذلك ثلاث
وثلاثين ويكبرون ذلك ثلاث وثلاثين ثم يقولون تمام المائة لا اله الا الله

وحده لا تترك له الملك ولا الجسد وهو على كل شيء قدير لقوله نعم من سجد له
تعالى ما توشقون وكبرائه على ما توشقون فذلك شدة وسعوه وقيل تمام
الامة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك ولا اله الا الله وهو على كل شيء قدير
عزوت عطاياه وان كانت مثل زبد البحر دواه مسلم وفيها قدماه اشارة
الى مشروعه وحديت الهامون ثم يدعو لانفسهم والمسلمين بالادعية
الى ثورة الهامة لقول ابي امامة قيل يا رسول الله اني الدقاء اسمع قال جوف
الليل الاجير ودير الصلوة المكروبات ولقوله نعم والله اني لا احبك
اذا اوصيتك يا معاذ لا بد من دبر كل صلوة ان تقول اللهم اعني على
ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رافع ايديهم خذوا العذر ويطرونها
محايل الوجه يخشوع وسكون ثم يختمون بقوله مع سبحان ربك ربنا العزة
الاية لقول علي رضي الله عنه ما احب ان يكمل بالمكيا لالا وفي من الاجر
يدم القيمة فليكن آخر كلامه اذا قلم من مجلس سبحان ربك رب العزت
الاية وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دبر كل صلوة سبحان ربك الاية ثلاث مرات
فقد اكمل بالمكيا لالا وفي ثم يسبحون بها اي بايديهم وجوعهم في آخر
لعله نعم اذا دعوه الله فادع بياطين كفتك ولان دعوا بظهورها فاذا
فرغت فامسح بها وجهك وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يخطمها
وفي رواية لم يرد بها حتى يسبح بها وجهه والله الموفق باب ما يفيد الصلوة
الفساد في الصلح والفساد والبطلان في العبادة سيات وفي
المعاملات كالبيع مغترقان وحصر المفسد بالعد تقريرا لا تحديد افعال
وهو ثمانية وسورة شيئا من الحكمة وان كان مقيده كيا وتوكل بها
سواء يظن كونه ليس في الصلوة او تعلق بها خطاه كالواراد ان يقول
يا ايها الشكر فقال يا ربك ولو جهل كونه مفيدا ولو نائم في الخمار لقول النبي
ان هذه الصلوات لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والعمل القليل مع
لعدم الاحراز منه ويفيد ما الدعاء بما يشبه كلامنا اللهم البسني
توبيا كذا او اطعن كذا او اقضي ديني او ارزقني فلانة على الصحيح

يكن تحصيله من العباد بخلاف قوله اللهم عافني واعف عني وارزقني ويفيد ما
السلام بينة للجنة وان لم يقبل عليكم ولو كان ساجدا لانه خطاب ونفسه ما
روى السلام بلسانه ولو سجد الامة من كلام الناس او روى السلام بالمصافحة
لانه كلام معني ويفيد العمل الكثير لا القليل والفاسل بينهما ان الكثير هو
الذي لا يشك انما نظر لما عدا لانه ليس في الصلوة وان اشبهه فهو قليل على
الاصح وقيل في تفسيره غير هذا كما في الحركات الثلاثة المتواليات كثير ودونها
قليل وبكره رفع اليدين عند اعادة التمجيع والرفع عند لا يفيد على الصحيح
ويفيد ما يحول العذر عن القبلة لتكره فرض التوجه السابق حدث اوللا
صطفاف حواشي بازاء العدو في صلوة الخوف ويفيد ما يمل في من خارج
فيه ولو قل كسيسة لا مكان الاخر اذ عنة ويفيد ما اكل اسنانه ان كان
كثيرا وهو اي الكثير قد رخصه ولو عمل قليل لا مكان الاخر اذ عنة بخلاف
القليل يعمل قليل لانه يقع لينة وان كان يعمل كثيرا فسد بالعمل ويفيد ما شربه
لاذ بناء الصلوة ولو رفع راسه القاء فوقع في خلعة به او مطر وصل الى
جوده قد صلوة ويفيد ما التمسح بلا عذر كما في من الخوف وان كان
لعذر كمنعه البلغم من القراءة لا يفيد التاقيف كمنع التراب والتخبر
والاثنين وهو ان يسكن الهاء مقصور يوزن دوع والساوة وهو ان يقول
اوه وفيها كفات كثيرة تمد لا تمد مع تشديد الواو المحقق المفتوحة وسكون
الهاء وكرها وارتفاع بحاية وهو ان يحصل به حروف مسبوقة من وجع
بحسده او مصيبة بتعقد جيب او مال قيد الاثنين وما بعده لانه كلام معني
لا تفيد حصولها ثم ذكر جنة او نار اتفاقا لانه لا لها على الخشوع ويفيد ما
نسميت بالشين المحجمة افصح من الهمزة الدعاء بالخير خطاب جواب عا طرس
بغير حركات عند ما خلا لا بالي يوف وجواب مستقيم عن يد الله سبحانه
ونعت اي قال ارفع الله الاله اخر فاجابه الصلي بلاء الاله الله يفيد عشره عند
هما خلا لا بالي يوف هو يقول انه تناء لا يتغير بعزيمة وهما ينة لان الله
صار جوابا فيكون متكهما بالمعاني في جبر سوء بالا مسترجاع آتانه وانما الاله

ببواب والافضل الاستيفاء فوجاهة الاختلاف عملا بالاجماع
ويشبه ما تقدم اي المعنى على غير امامة لتعليمه بالضرورة وفقه على امامه
جائز ولو قراء المفروض وانتقل الى اية اخرى على الصحيح لاصلاح صلاتهما
ويشبه حال التكبير بنية الانتقال لصلوة اخرى غير صلوة تعميل ماله
وخروجهما كان فيه المنفعة اذا انزل الاقداء وهكذا كمن انتقل بالتكبير
بالتكبير من فرض الى فرض او نقل وعكسه بنية واستمر الى انه لو كبر به يستأنف
غير ماهر فيه غير تعلق بالنية لانفسه ان يكون مسبوقا للاختلاف حكم المنفرد
والمسبوق واذا لم يفسد مطلقا بغيره بالجلوس في مأوى أو صلوة به فان تركه
معتبرا على ما ظنه بطلت صلوة ولا يفسد الجلوس في المأوى انما انتفع به
وفيه اشارة الى ان الصلوات من قضاء فرض لو نوى بعد شروع في الشروع في
غيره لا يفسد ثم يفسد بطلان الصلوة فيما ذكره بما اذا حصلت واحدة من
هذه الصور المذكورة قبل الجلوس الاخير من التشهد فتبطل بالاتفاق
واما اذا فرض النافي قبل السلام بعد القعود قد تشهد فالتحاشي صحة
الصلوة لان الخروج منها بفعل المعنى واجب على الصحيح وقيل تشاء
على ما قيل انه فرض عند الامام ولانص من الامام بل يخرج ابي سعيد البردعي
من الاثنى عشرية لان الامام لما قال بفساد الصلوة فيها لا يكون الا بترك
فرض ولم يبق الا الخروج بالصنع فحكم بانه فرض لذلك وعندنا ليس
بفرض لانه لو كان كذلك لتعين باهتة ولم يتعين به لصحة الخروج
بالكلام والحدث العهد فدل على انه واجب لا فرض فاذا عرضت هذه العوارض
ولم يبق عليه فرض صار كما بعد السلام وغلب الكرخي البردعي في تحريمه
لعدم تعيين مأوى قربة وهو السلام وانما الوجه فيه وجود الغير وفيه
بحث ويشبهها ايضا من المنة في التكبير وقد مناه الكلام عليه وقراءة
مالا يحفظه من مصحف وان لم يحمله للتلقي من غيره ولما اذا كان حافظا
ولم يحمله فلا تشبه العمل والتلقي ويشبه ما اذا ركن ركوع
او امكنه اي مضى زمني يسع اداء ركن مع كشف العورة او مع نجاسة

نجاسة مانعة لوجود النافي فان دفع النجاسة بجزء دفعها ولا اثر لها او ستر
معد رتبة بجزء كشفا فلا يفسد ويشبه ما سبقت للمفتي بركن لم يشترك
فيه امامه كالركوع ورفع راسه قبل الامام ولم يعبه معه او بعده وسلم
واذا لم يسلم مع الامام وسبقت بالركوع والسجود في كل اركعات ففني
ركعة بلا قراءة الامام وقد حاشته فائتة اركعة الاولى بتركه متابعة الامام
في الركوع والسجود فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الاولى وفي
الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة فيقفن بعده ركعة بغير قراءة
وتمام نفسه مع بالاصل ويشبه ما عدم متابعة الامام في سجدة
الشهو للمسبوق اذا تاكد انفراد به بان قام بعد سلام الامام او قبله
بعد قعوده قد تشهد ويقتد ركعة بسجدة فقد ذكر الامام بسجوده
سجودا متباعدة فتد صلوة لانه اقتدى بعد وجود الانفراد ووجوبه
فقد صلاة وقته تا قيام المسبوق يكون بعد قعود الامام قد تشهد
لانه ان كان قبله لم يجز لان الامام بقي عليه فرض لما ينزله المسبوق
فقد صلوة ويشبه ما عدم اعادة الجلوس الاخير بعد ادائه سجدة
صلبية او سجدة تلاوة بتركها بعد الجلوس لانه لا يفتد بالجلوس الا
بعد تمام الاركان لانه لختمها ولا يرتفع الاخير بسجدة التلاوة على
المختار ويشبه ما عدم اعادة ركن ادائه نائما لان شرطه صحة ادائه
مستقظا كما تقدم وتقدم ما تقدمه امام المسبوق وان لم يعتمد ما
وحدة الحمد الحاصل بغير التهمة اذا وجد بعد جلوس الاخير قد تشهد
واكله بعد جلوسه الاخير عند الامام لنفسه والجزء الذي حصلت
فيه ويشبه ما السلام على راسي ركعتين في غير التناشئة المغرب
وربما يفتي المقيم طائفا انه مسافر وهو مقيم او طائفا انها الجمعة او طائفا
انها الشروع وصح العشاء او كان قريب عهد بالسلام او نشاء
سلما جاهلا فظن الفرض ركعتين في غير التناشئة لانه سلام
عند غلبة القطع قبل اوانه فيفسد الصلوة والله اعلم **فصل**

فيما لا يفسد الصلوة لو نظر المصلي الى مكتوب وفهمه سواء كان قرآنا
او غيره قصد الاستفهام ام لا اساءه الادب ولم تغد صلوة لعدم الخلق
بالكلام او لم يل ما بين اسنانه وكان دون المحضة بلا عمل كثير ثم ولا
تفد لعمره الاخر ازمنة واذا ابتلع ما ذاب من سكره في فم فسد ولو
ابتلع قبل الصلوة ووجد حلاوته فيها لا تفد او قمر ما مر في موضع
سجوده لا تفد سواء ما استطعتم كانه هو شيطان وان اتم المارة
المكلف بتفد لقوله عم لو يعلم المارني بين يدي المصلي ماذا عليه
لكان ان يقف اربعين خيرا منه ان يمر بين يديه وواه الشجيات
وفي رواية ابن ازار اربعين خريفا والكروه الموزع يحمل السجود على الاصح
في المسجد الكبير والفقراء وفي الصغير مطلقا وما دونه فاقه يعطى عليها
لا يفاد ربه ذلك في شارع لما فيه من التضييق على المارة ولا تفد
صلوة بنظرة الى فرع المطلقه او الاجنبية يعني فرجها الداخل شهوة
في المختار لانه عمل قليل وان ثبت به الرجعة ولو قبلها والمسهلة
صلوة لانه في معنى الجماع والجماع عمل كثير ولو كانت يصلي فاولج بين فخذي
وان لم ينزل او قبلها ولو بدو شهوة او لمسه شهوة فسد صلاته
وان قبلته ولم يستمر بها لم تفد صلوة وانه علم ~~فقد~~ في المكروه
المكروه عند المحبوب المحبوب ومكان انتهى فيه ظني اكرهية
تحريمية الا لصارت وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للشرك
الغير الجازم فهي تنزيهية والمكروه تنزيها الى الحل اقرب والمكروه
تحريما الى الحرمة اقرب وتعاد الصلوة مع كونها صحيحة تركت ولجب
وجوبها وتعاد استجبابا بترك غيره قال في التجنيس كل صلوة
اذيت مع الكراهة فانها تعاد لا على وجه الكراهة وقوله عم لا يصلي
بعد صلوة مثلها تاويله انتهى عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا
يتناول الاعادة بسبب الكراهية ذكر صدر الاسلام البرزوي وفي
الجامع الصغير تركه للمصلي سبعة وسبعون شيئا تقربا لا تحديدا ترك

ترك واجب وسنة عمد بهذه الالة لما بعده كالامر الكلي المنطبق
على جزئيات كثيرة تركت الاطمينان في الامكان ومكسبة الامام
لما فيها من الوعيد على ما في الصحيحين لما يخشى احكام ارفع قبل الامام
الذي جعل الله له رأس الحمار او جعل الله صورته صورة حمار وكذا كفا وزرة
اليدين الا يدين وجعلها تحت المالكين وسنة القديين في السجود وغير ذلك
كعبية بنوبة وبدن الالة بنا في الخشوع الذي هو روح الصلوة فكان تركها
لقلوبهم قد افلح المؤمنون الذين هم في صلواتهم خاشعون وقوله عم ان
الله كره لكم البعث في الصلوة والرفق في القيام والفتك عند القابر
وراي عليه عم رجلا يبعث بلحية في الصلوة فقال لو وضع قلبه خشية
جوارحه والبعث عمل الفائدة فيه ولا حكمه تقتضيه المراد بالبعث جفا
فعل ما ليس من فعل الصلوة لانه ينافيها وقلب الخصال لا للسجود مرة
قال جابر بن عبد الله سأل النبي عن من مسح اخصر فقال واحدة ولان تمسكه
عنهما خير لك من حانة ناقة سودا احرق ورفقة الاصابيح ولو مرة وهو
عمرها او مدح حتى تصرة لقوله النبي عم لا تفرق اصابعك وانت في
الصلوة وتشبكها تقول ان عمر في تلك صلوة المفضة عليهم والنحصر
لانه نهى عنه في الصلوة وهو ان يضع يده على خصره وهو شهر واضح
تاويلها لما فيه من ترك سنة اخذ اليدين والتشبه بالجبابرة
والالتفات بعنقه لقول عائشة رضى سالت رسول الله عن من التفات
الرجل في الصلوة فقال هو اخلاص يخل الشيطان من صلوة العبد رواه
البخاري وقوله عم لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في صلوة ما لم يفت
فاذا التفت انصرف عنه ويكره ان يمر بين يديه الا ان يضطر فيأخذه
بنوبة او يلقنها تحت رجله اليسرى اذ صلى خارج المسجد لما في البخاري
انه عليه الصلوة والسلام قال اذا قام احكم الى الصلوة فلا يصح امامه
فاغاي بناحي الله ما دام في صلوة ولا يغني يمينه فان عن يمينه ملكين و
ليصق عن يساره او تحت قدميه وفي رواية او تحت قدمه اليسرى

كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان ويكره الانتقال اليه من سورتهما ولو
فصل بآيات ولجمع بين سورتين بينهما سور او سورة وفي الخلاصة
لا يكره هذا في النقل ويكره ثم طيب قصه المآلة ليس من فعل القلق
ويكره تركه اي جلب الروح بنوع الزاد ونسيم الروح بنوع او موجه
بكره الميم وفتح الواو مرة او مرتين لانه ينافي الخشوع وان كان عملا قليلا
ويكره تحويل اصابع يديه وجعلها على القبلة في السجود ولو لم يعلم فليوجه
عن اعضائه الى القبلة ما استطاع وفي غيره اي السجود لما في من ازال يديه
عن المواضع المسنون ويكره ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع
وترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدةتين وفي حال التشهد
وترك وضع اليمنى على اليسار في حال القيام لشركه السنة ويكره التشاوب
لانه من التكاسل والامتلاء فان غلبه فليكنظم ما استطاع ولو باخذ
شفقة سنة ويوضع ظهر يمينه او كفيه في القيام وساره في غيره لقوله
ان الذي يحب العطاس ويكره التشاوب فاذا تشاوب احكم فليرده
ما استطاع ولا يقول هاه هاه فانما ذلك من الشيطان يعني كونه
وفي رواية فليكن يده على فم فان الشيطان يدخل فيه فيكن يغمض
عينيه الا المصلحة لتدبر النبي عم اذا قام احكم في الصلوة فلا يغمض
عينيه لانه يفتت النظر للجل المنسوب وكل عضو من اعضاء خطمة العبادة
وبرؤية ما يغتر الخشوع ويترك الخاطر بما يكون التعويض اوله من
النظر ويكره رفعها الى السماء لانه ما بال اقوام يرفعون ابصارهم الى
السماء لينتبهين او ليعطفن ابصارهم والتعطف لانه من التكاسل
والعمل القليل للناس في الصلوة وافراده كثرة كسوف شعرة ومنه الرمية
من القوس مرة في صلوة الخوف كالشي في صلوة ومنه اخذ قملة وقتها
من غير غدر فان شعله بالعض كملة وبرغوث لا يكون الاخذ ويجوز
عزدها بالقدم الا انما في نجاسة قشرها ولا يجوز عند التمام
قشرها في المسجد وتعطية الفم وفيه لما دونها ويكره وضع شيء لا

لا يزوب في قعره ويمنع القراءة المسنونة او يشغل باله كذهب وجيره
السجود على كور عاصمة من غير ضرورة حر او برد او خشونة ارض و
الكور دورم او دارها يمنع الكفاف اذا كان على الجبهة لانه حال لا يمنع
السجود واما اذا كان على الرأس وسجد عليه ولم تعجب جبهته المأذون
لا تمنع صلوة ويكره العوام يفعل ويكره السجود على صورة ذي
روح لانه يشبه عبادتها ويكره الاقتصار على الجبهة في السجود بلا عذر
بالانف تركه واجب ثم الانف تحريما ويكره الصلوة في الطريق لشدة
عن العامة موضعهم من المرور وفي الحمام وفي المخرج اي الكنيف وفي
المقبرة وامثالها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي في شقة مواطن
في الذبلة والمجذرة والمقبرة وقاعة الطريق وفي الحمام ومواطن الابل
وفوق ظهر بيت الله ولا يصلي في الحمام الا ضرورة خوف فدت الوقت
لاطلاق الحديث والاباس بالصلوة في موضع خلق الثياب وجلوس
الحمام ويكره في ارض الغير بلا رضاه واذا التلى بالصلوة في ارض
الغير وليست مزدوعة او الطريق ان كانت مسلم صلى فيها وان كانت
لغير مسلم في الطريق واداءها قريبا من طهارة لان ما قرب من الشيء
له حكم وقد امرنا بتجنب النجاسة ومكانها ومدة افعالها احد الاخشين
البول والغائط او الزنج ولوحدها فيها القول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لاحد
يومه بانه واليوم الاخر ان يصلي وهو حاق حتى يتخفف ومع نجاسة
غير مانعة بقدوم بياضها سواء كانت بنوية او بدنية او مكانة خروجها
من الخلط الا اذا حافت فدت الوقت او فدت الجماعة في موضع تلك
الحالة لان اخرج الصلوة من وقتها حرام والجماعة مؤكدة او واجبة
والا اي وان لم يخف الفتنة نذب قطعها وقصبتها فلو لم لا يحل
وجوب القطع للاكمال ويكره الصلوة في ثياب البذلة بكسر الباء و
سكونه الذال المحبة بنوب لا يصحان عن الدنس محترمين وقبل ما لا يذ
به الي الكبراء وراي عمر رضي الله عنه لا يفعل ذلك فقال ارايت لو كنت

ارسلت الي بعض الناس اكتب في ثيابك هذه فقال لا فقال عمر
 رضى الله عنه ان تترنم له وتكره وهو مكشوف الرأس تكاسلا لترك
 الوقار للتذلل والتفجع وقال في الغضب وسبح له ذلك قال الجلال
 السيوطي رحمه الله اختلفوا في الخشوع هل هو من اعمال القلب الخوف او من
 اعمال الجوارح كالسكينة او هو عبارة عن الخشوع وقال الرازي الثالث الاول
 وهو الخشوع في القلب عن جملة الشغف الخشوع في الصلوة السكون
 فيها وقال البيهقي الخشوع قريب من الخضوع الا ان الخضوع في البدن
 والبصر والصوت وتكره بحضرة طعام ميل طبعه اليه لقوله عم لا
 صلوة بحضرة طعام ولا هو يدافع الاختان رواه مسلم رواه
 ابى داود لا تؤخر والصلوة لطعام ولا غيره يحمل على تأخيرها
 عن وقتها الصحيح قوله عم عتار احكم واقمت الصلوة فابعدوا المشا
 ولا يعمل حتى يفرغ من رواء الشيطان وانما امر بتعديمه لتلايد صب
 الخشوع باشتغال فكره به وتكره بحضرة طعام يشغل البال كزينة و
 بحضرة ما يخل بالخشوع كالمهو ولعب ولذا نهى النبي عم عن الاشتغال
 للصلوة سيما بالهرولة ولم يكن ذلك مراد في الامر بالسكينة
 بل الزهاج بالسكينة والوقار وكذا يكره عند الاية جمع اية وهي الجملة
 الممتدة من القرآن وتطلق بمعنى العلاقة وعند التسبيح وقوله باليد في
 الكراهة عند الاية او التسبيح من ابي حنيفة خلافا لهما بان يكون يقبض
 الاصابع ولا يكره الغمز بالانامل في موضعها ولا احصاء بالقلب
 اتفاقا كعدم تسبيحة في صلوة التسبيح وهي معلومة وبالثان
 مفدا اتفاقا ولا يكره خارج الصلوة في التسبيح وتكره قيام الامام
 بجملته في الجواب لا قيامه خارجة وسجوده فيه سمي سجودا بالالة
 يحارب النفس والشیطان بالقيام اليه والكراهة لاشتغاله
 الحال على القوم بقدر ذراع على المعتمد وروي عن ابى يوسف قامة
 الرجل الوسط واختاره نفس الايمه العلواني او على وكان او الارض

وحده في المسائلتين فينتفي الكراهة بقيام واحد معه للغير
 عنهما به ورد الائر ويكره القيام خلف صف فيه وجبة للامر بسد
 وجبات الشيطان وتقول النبي عم من سد فرجة من الصف كتب له
 عشر حسنة وهي عشر سيئات ورفع له عشر درجات و
 ليس يقب فيه تصاوير يروى روح لانه يشبه حامل الصنم ويكره ان يكون
 فوق راسه او خلفه او بين يديه او خلفه صورة حيوان لانه يشبه عبادتها
 واشتهر كراهة لعامة ثم فقهه ثم بينه ثم بساده ثم خلفه الا ان يكون صغيرة
 بحيث لا يبعد للقيام الا يتامل ما في على الديار لانها لا تعبد عادة
 ولو صغر وعمد راعى عليها تاويل ملك للباس به لان هذا يصغر عن
 البصر وتكون كبيرة مقطوعة الرأس لانها لا تعبد بل الرأس او تكون لغير
 دين وروح كالشجر كانه لا تعبد ما اذا راي صورة في بيت غيره له محو
 وتغييرها ويكره ان يكون بين يديه اي المصلي شجرة او كانون فيه حجر لانه
 يشبه الجوس في حال عبادتهم لها شمع وقنديل وسراج في الصلوة لانه يشبه
 لتغيير او تكون بين يديه قوم ينام بخشي فزوج ما يفتك او تجمل
 ويؤدي او يتقابل وجهها والافلا كراهة لان عاتشة رضى قالت كان
 النبي عم يصلي صلوة الليل يقرأها وانا مصترضة بين يديه وبين القبلة
 باذرا اذ يوتر ايقظني فاورت ويكره مسح الجبهة من تراب لا يضر
 في خلال الصلوة لانه يرفع عينه واذا مضى فلا بأس به في الصلوة وبعد
 الغرض وكذا مسح العرق ويكره تعيين سورة غير الفاتحة لانها
 متعينة وجوبا وكذا اللسئون المعين وهذه ايجبت لا يقرأ غيرها
 لما فيه من هجران الباقي الا ليس عليه او تركت بقراءة النبي عم فلا يكره
 وسبقت اقتداؤه بقراءة النبي عم كالسجدة وهل في سجدة الجمعة
 احيانا وقد ذكرنا في الاصل جمل من السورة التي قراءها النبي عم
 مسندة وهذه اصولها فما جاز في العتيق كان يقرأ في العتيق يس
 كان يقرأ في العتيق بالواقعة ونحوها من السور قراء في العتيق سورة الروم

كان في السجدة على العدة فقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس
على هم الجوز بقسورين من القرآن وأوحى فلي فقلني الصلوة قال له معاذ
يا رسول الله صلوت صلوته ما صلوت مثلها قط قال أما سمعت بكاء الصبي خلق
في نصف النهار أدت أن أفرغ له الله فقرأ في الصبح إذا زلزلت صلوت الصبح
بمكة ما سمعت سورة المؤمنين حتى جاء ذكر هارون وموسى فركع مكان
يقراء في المغرب والقرآن المجيد قال لا يقرأ في الصبح بدونه عشرين آية ولا يقرأ
في العشاء عشرين آية وما جاء في صلوة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
في الظهر والفيل إذا يغشى وفي العصر ونحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كما
يقراء في الظهر سبع اسم ربك الأعلى الذي وفي الصبح بأطول من ذلك كان يقرأ
في الظهر والعصر بالشاء ذات البرق والسماء والطارق ونحوها من السجرات
كان يصلي بناء الظهر فسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات
صلوات الظهر فسجد ففتت الله فقرأ تنزيل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر
سبع اسم ربك الأعلى وصلاتك صلواتهم الحاضرة فرفع صوته وقرأ الشمس
ومجها والفيل إذا يغشى فقال له أبي ابن كعب يا رسول الله أمة في هذه
الصلوة بشي فقال لا ولكن أدت في المغرب بالأوقات كان يقرأ في المغرب
سورة الانشال كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وحدها على سبيل الله
أخر صلوة صلواتها رسول الله صلى الله عليه وسلم في المغرب فقرأ في الركعة الأولى سبع اسم
ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وقرأ في المغرب بالتيق والزيوت
وأن في المغرب حم الدخان صلوات المغرب فقرأ بالماء كان يقرأ في صلوة
المغرب ليلة الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل صواته أحد وكان يقرأ في
صلوة العشاء الأخيرة ليلة الجمعة سورة الجمعة والمناجيتين وما جاء
في العشاء من هذا الترتيب وعمر جبير بن مطعم سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
في العشاء واليتين والزيوت عمر أبي رافع قال صلوت مع أبي هريرة العتمة
فقرأ إذا السماء انشقت فسجد ففتت له فقال سجدة خلعت أبي القاسم
ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء الأخيرة بأذان السماء ذات البرق

البرق والسماء والطارق كان يأمر بالتخفيف ويومنا بالصافات
عن ابن عمر قال ما من فصل سورة صغيرة ولا كبيرة إلا إذا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الناس بها في الصلوة المكتوبة انتهى ما نقلناه عن الجلال السيوطي
ليست في يوم من أيامه ما يلفه من السنة الشريفة وقد علمت التفصيل
في القراءة من المفصل في الأوقات عندنا والله الموفق ويكره اتخاذ ستر
في محل يظن المرو فيه بين يدي المصلّي لقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليحضر إلى
ستره فلا يدع أحدًا يمر بين يديه وسواء كان في الفجر أو غيره فلا يحضر
منه وقيل في المار في الأثم ولذا اعتينا بسببنا ففتنا **فصل**
في اتخاذ ستر ورفع المار بين يدي المصلّي إذا غلبت أي مريد الصلوة ضرورة
أي المار يستحب له أي حر الصلوة أن يفر ستره لما دونه ولقوله صلى الله عليه وسلم
أحكم ولو بسهم وإن تكون طول ذراع فصاعد آية سنل عن النبي صلى الله عليه وسلم عن
ستره المصلّي فقال مثل مؤخرة الرجل بعن اليم ومهنة سكتة وكسر الحاء
العود الذي في آخر الرجل يجاذي رأس الركاب على البصرة وتشديد الحاء
خطاء وفترت بأننا ذراع فما فرقة في غلط الأصح وذلك أدناه لأن
مادونه ربما لا يظهر المناظرة فلا يحمل الحق منها والسنة أن يقرب منها
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان
عليه صلوة ويجعلها على جهة أحد حاجبيه ولا يصعد إليها أحد المار
عن المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إلى عود ولا شجر إلا
جعل على حاجبيه اليمين أو اليسر لا يصعد أحد إلى لا يتقابل مستويا
مستقيما بل كان يميل عنده وإن لم يجد ما ينصبه منع جماعة من
المعتدين الخط وأجادة المتأخرون لأن السنة الأولى بالاتباع لما
روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن لم يكن معي عصا فليخط خطا فطره
في الجملة إذا لم يجمع الخط ربط الخيال كيلا ينتشر ويجعل أطول بمنزلة
خشبة المعروفة أمامه وأما كما قالوا أيضا يجعله بالعرض مثل الهلال
وإذا كانت الأرض صلبة يلقى ما معه طولاً كأنه غرز ثم سقط هكذا

اختاره الفقيه جعفر رحمه وقال هشام حجت مع ابي يوسف
 وكما طرح بين يديه الشروط وسيرة الامام لم تخله ولان النبي صلى
 بالابح للعبادة وكنت له ولم يكن للقدم سيرة العبادة معصاة نزع حديد
 في اسفلها واذا اتخذها ولم يتخذ كان المستحب ترك رفع الماركان مني
 الصلوة على السكوة والامر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة كما تقبل
 الاسودين في الصلوة وكذا رخص دفع اي المار بالاشارة بالراس
 والعين او غيرها كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم او دفعه بالتبسم
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا تابت تائبة في الصلوة فليسج وكره الجمع بينهما
 اي بين الاشارة والتبسم كان باحدها كفاية ويدفع الرجل برفع
 الصلوة بالمرأة ولو زيادة على جهه الاصلى وتدفع المرأة بالاشارة
 او بالتبسم يظهر اصابع يدها اليمنى على صفحة كتفه اليسرى
 لان لهن التصفيق ولا ترفع صوتها بالمرأة والتبسم لانه فتنه
 فلا يطلب منهن الدرة ولا يقا تل المصلي المار بين يديه وما ورد به في
 من قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احد يمر بين يديه وليدعه ما
 استطاع فان ابي فليقاتل انما هو شيطان مول بان كان جوارمقا
 تلمه في ابتداء الاسلام والعمل المناه للصلوة مناج فيها اذا كانت
 وقد نسخ بما قدمناه والله اعلم **فصل** فيما لا يكره للمصلي من الاطفال
 لا يكره له ان يمشي في حوض الموت والتسليم للعبادة حتى لو كان
 يصلي في قباء غير مشدود الوسط فهو سبي وفي غير القباء قيل يكره لانه
 صنع اهل الكتاب ولا يكره نقله اي المصلي سيف ونحوه اذا لم يشغل
 بركته وان شغل في غير حلال القتال ولا يكره عدم ادخال يديه في
 فرجة وشعة على المختار لعدم شغل البال ولا يكره التوجه لمحض او سيف
 معلق لانما لا يبعد ان وقال تعالى وليأخذوا حذرهم وسلمتهم او ظهر
 فاعيد يتحدث في المختار لعدم التشبيه بعبادة الصلوة وصلى ابي عمر
 الى ظهر نافع او شمع لوراج على الصلوة لا يشبه عبادة المجوس ولا يكون

حجة

يكره على بساط فيه تعاوير وروح لم يسجد عليها الاهانتها
 بالوطى ولا يكره قتل حية بجميع انواعها لذات الصلوة ولما بالنظر الخشية
 الجان فيسكن عن الحية البسطة التي تمشي مستديرة لانها تقضت
 عند النبي صلى الله عليه وسلم الذي عاصده الجان ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم
 وناقض العهد خائن فيخشي منه او من مثله من اهل الضر يقتله او ضربه وقتل
 النبي صلى الله عليه وسلم اقلوا الطمحين والاتيروا ياكم والحية البيضاء فانها من الحي ولا
 يكره قتل عقرب خاف للمصلي اذا اصاب الحية والعقرب ولو قتلهما بضربة
 واخراف عن القبلة في الاظهر فيد بخوف الاول لانه مع الامة ويكره العمل
 الكثير وفي التبعيات لابي الليث بسعة اذا راحها المصلي لا بأس بتبسمها
 الحية والعقرب والوزغة والزبور والقراو والبرغيث والقمل ويزاد
 البق والبعوض والنحل الموزي بالعنق ولكن التحرز عن الحية دم النمل
 اولى للابح لانه نجاسة تمنع عند الامام الشافعي شرح وفيه نكراهة
 اخذ القملة وقتلها في الصلوة عند الامام وقال دفعها احب من قتلها و
 قال محمد بن خلفه وقال ابو يوسف بكر ارضها ولا بأس بنقض ثوبه بعمل
 قليل كيلا يلتصق بحده في الركوع فحاشيا من ظهور صورة الاعضاء
 ولا بأس بصوته عن التراب ولا بأس بجمع جهته من التراب والخشيش
 بعد الصلوة ووجه الفراغ في الصلوة تنظيها من صفة المثلثة والندوث
 ولا بأس بجمع قبل الفراغ في الصلوة اذا ضرة او شغل في خشوع
 الصلوة مثل العرق ولا بأس بالنظر بموق عينيه يمنة ويسرة من غير
 تحويل الوجه والاولى تركه لغير حاجة لما فيه ترك الادب بالنظر الى
 محل السجود ونحوه كما تقدم ولا بأس بالصلوة على الفرش والبسط
 والنبود اذا وجد حجم الارض ولا يوضع خرقة بسجد عليها اقتداء
 الحر والبرد والخشونة الضارة في الافضل الصلوة على الارض بلا ما يكره
 او على منبته كالحصى والخشيش في المأجد وهو اولى من البسط
 لقربه من التواضع ولا بأس بذكر السورة في الركعتين من النفل

لأن باب النفل أوسع وقد روي أنه عم قام بآية واحدة يكره في تحجده
وقتنا الله تعالى لمصلحة غيره وكره والله أعلم **فصل في ما يجب قطع**
الصلوة وما يجزئها وغير ذلك من غير تأخير الصلوة وتركها يجب قطع
الصلوة ولو فرضنا باستغناء شخص ظهروا لهم أصابه كما لو تعلق
به ظالم أو وقع في ماء أو حال عليه حيوان فاستغناه بالمصلحة أو غيره
وقد روي أن من لا يجب الصلوة بقاءه أحد بوجه من غير استغناء
لأن قطع الصلوة لا يجوز إلا للضرورة وقال الطحاوي هذا في الغرض وإن
كان في نافلة إن علم أحد بوجه أنه في الصلوة وناداه لأبأس بأن لا
يجيبه ويجوز قطعها ولو كان فرضاً بسرية تخشى على ما يبايها
لأنه مال وقال عم قاتل دونه مالك وكذا في ما دونه في الأصح لأنه يجب
زاد في وكذا لو نادت قهرها أو خافت على ولدها أو طلب منه كافر
عوض الإسلام عليه ولو كان المسروق لغيره أي غير المصلحة لدفع الظلم
والنهي عن التكرار ويجوز قطعها خشية خوف من ديب ونحوها على غم
ونحوها أو خوف تردى أي سقوط أعني أو غيره ممن لا علم عنده
في بيته ونحوه كخضرة وسطح وإذا غلب على الفتن بسقوطه وجب قطع
الصلوة وهو كما إذا خافت القابلة وهو المرأة التي يقال لها دابة تلتقي
الولد حال حروجه من بطن أمه إن غلب على ظنهما موت الولد أو تلف
عضو منه أو أمه بتركها وجب عليها تأخير الصلوة عن وقتها وقطعها
لو كانت فيها والأب لأبأس بتأخيرها الصلوة وقبول على الولد للعذر
كما أخر النبي عم الصلوة عن وقتها يوم الخندق وكذا لما فرأى السائر
في قضاء أو خافت من اللصوص أو قطاع الطريق أو من سبع أو سيل
جاءه تأخير الوقتة ثم التائبين أو المبتدروا على الإمام وكذا إذا
للعذر وكذا يجوز تأخير قضاء الغزاة للعذر كما سأل عن العيال وإن
وجب قضاؤها على الفور لما قضاها الصوم فعل الترخي ما لم يقرب
رمضان الثاني ولما سجدت السلاوة والنذر المطلق فيها الخلاف

الخلاف قبل مواسم قبل مضيق تارك الصلوة عمدًا كسلا يضرب
ضرباً شديداً حتى يسيل منه الدم وبعده يجلس ولا يترك عملاً
بل يتفقد حاله بالوعظ والزجر والضرب أيضاً حتى يصلها أو يموت
بجسه وهذا جزاؤه الدينون وإنما في الآخرة إذا مات على الإسلام عامياً
بتركها فله عذاب طويل بواجبهم أشد عاصراً أو بعد صاعقاً فيه بشر يقال
الهمسب وباريسيل إليها العسديد والقيح أعدت لتارك الصلوة
وحدث جابر في صفة يقول بين الرجل والكفر ترك الصلوة رواه
أحمد ومسلم وكذا تارك الصوم رمضان كسلا يضرب كذلك ويجلس
حتى يصوم ولا يقبل بمجرّد ترك الصلوة والصوم مع الأقرار بفرضتها
الأب أحمد أقضى الصلوة أو الصوم لا تكاره ما كان معلوماً من الدين
أجماعاً أو استخف بأحدهما كما لو أظفر الأظفار في نهار رمضان بلا
عذر لها أو نطق بما يدل عليه فيكون حكمه حكم المرتد فتكشف
شبهته ويجلس ثم يقتل إن أحترق الله أعلم **باب الوتر والحكام**
لما روي في بيان فرض العلم وشرع في العلم وهو في اللغة الفرد خلاف
الشفع بالفتح والكسر في الشرع صلاة مخصوصة وصفة الوتر واجب
وهو إقرار الإمام وروى عنه أنه سنة وهو قولها وروى عنه أنه
فرض وروى المشايخ بين الروايات بأنه فرض عمل وهو الذي لما ترك
واجب اعتقاداً فلا يكفر بأحد سنة دليل النبوة بها وجه الوجوب
قول النبي عم الوتر حق فمن لم يؤتر فليس مني رواه أبو داود والحاكم
وصححه والامر وكلمة حق وعلى الوجوب وكيفية هو أي الوتر ثلاث ركعات
بشرط فعلها بتسليم لأن رسول الله عم كان يؤتر ثلاثاً لا يسلم إلا
في آخر من صحته الحاكم وقال على شرط الشيخين ويقراء وجوباً في كل ركعة
من الفاتحة وسورة الحمد أو أي عليه السلام قراء في الأولى من أي بعد
الفاتحة يسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية يقول يا أيها الكافرون وفي
الثالث قبل هو الله أحد والمعوذتين فيعمل به في بعض الأوقات عملاً

او تقدم المفعول للحجر ولك تصلي افوت الصلوة بالذكر لشرها بقضائها
جميع العبادات ونسوة تخصيص بعد تخصيص فهو اقرب حالات
المبدء من العبود واليك تسبي وهو شادة الى قوله في الحديث فكانت
عنه فتحة من اتاني سبياتيته مروية والمعنى تجهد في العمل لتحقيق
ما يقربنا اليك وكفد تسرع في تحقيق عبادتك لان اخذ بمعنى السيرة
ولذا سميت الخدم حفدة لخدمتهم في خدمة ساداتهم وهو مخرج النون
ويجوز ضمها وهاء الملهة وكسر الفاء وبالدال الملهة يقال حفدة و
أخذ لغة فيه ولو ابدل الدال ذالا معجمة فسهة صلوة لانه كلام اجنبي
لا معنى له زجوا اي تؤمل رحمتك اي دولتها وامدادها واسعة عطائك
بالقيام لخدمتك والعمل في طاعتك وانت كريم فلا تحجب راجيك في
خشيتك مع اجتنابها ما لم يستأنع فلا تأمر مكره فمن بين الراجيا
والخوف وهو اشارة المذهب الحق فان الكفر كالفتنة من الرجب
وجمع بين الرجاء والخوف لان شان القادر ان يرجي نواله ويخاف
نكاله وفي الحديث لا يجتمع في قلب عبد مؤمنة الا عطاء الله تعالى ما يرجوه
وامنه مما يخاف فلا تمنعك علينا بالايان وتوفيقك للعمل بالاركان
مستئين لأمرك لا مقتصرين على القليل الكسان اذ هو طبع الكاذبين
بين ذوي البرهان نستقد ونقول ان عذبتك الجذابي الحق وهو بكسر
الهمزة اتفاقا بمعنى الحق وهو ثابت في مراسيل اي داود فلا يلتفت له قال
انه لا يقول الجذ بالكفار ملحق اي للاحق بهم بكسر الكاء افعج وقيل
بفتحها بمعنى ان سبحانه وتعالى ملحقهم ولما روي الثاني بلفظ
حسن ان في حديث القنوت وصلى الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وعلى آله وسلم كما اختار النقيب ابو الليث انه يصلي في القنوت
على النبي عم والمؤمن يقرأ القنوت كالامام على الاصح ويحق للامام والقوم
هو الصريح خلافا لمن استحب للامام الجهرية في بلاد الجهم ليتعلموه كما
جهرهم بالشاء حين قدم عليه وفد العراق ولذا افعل بعضهم بانه

بانه ان لم يعلم القوم فالافضل للامام الجهر ليتعلموا والا فالاخفاء افضل
واذا شرع الامام في الدعاء وهو اللهم اهدنا اه كما سذكره بعد ما تقدم
من قوله اللهم اناستعينك الى قال ابو يوسف يتابعونه ويقرأوه معه ايضا
وقال محمد لا يتابعونه فيه ولا في القنوت الذي هو اللهم اناستعينك
ولكن يؤمنون على دعائه والدعاء قال ملائكة من المشايخ انه لا توقيت
فيه والاولى ان يقرأ بعد التقدم فتوة الحسن بن علي رضي الله عنهما رسول الله
عم كلمات اقول الحق في اللوترو في لفظ قنوت اللوترواه الحاكم وقال فيه
اذا رفعت راسي ولم يبق الا السجود اللهم اهدني فمن صديقت
وعافني فمن عافيت وتولني فمن توليت وبورك لي فيما اعطيت وتبين
شر ما قفيت ككف تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يزل من واليت
ولا يقر من عاديت وزاد النسخي بعد وصية الله تعالى على النبي فهو كما
تري بخصه الافراد فيه وفي المروي عن صلى الله عليه وسلم حال دعائه
في قنوت الجهر لما كان يفعل قال الكمال ان الهمام ككفرهم اي المشايخ
لقنوه من حديث في حق الامام عام لا يخفى القنوة فقالوا الجمع
انتهى قلت ومنهم صاحب الدرر والفرح والبرهان والدعاء اي
اللهم اهدنا وعافنا وتولنا الى الخ هو هذا اللهم اهدنا ورواية الحسن
واهدني كما ينسبنا عليها اصل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى
وانك لتهدي من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء فمن الله التوفيق
والاوشلو فغلبه المؤمنون مع كونهم من تدن بمعنى طلب التثبيت عليها
ومعنى المزيد منها بفضلك لا ابو جرب عليك وهذه الزيادة ليست
في قنوت الحسن اللهم اهدني فمن صديقت اي مع من صديقت وعافنا
المعافاة السلامة من الاستقام والبلايا والمحن والمعافاة ان يعا
فيك الله من الناس وبما فيهم منك فمن عافيت اي مع عافيت وتولنا
توليت الشيء اذا اعفيت به ونظرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي في حال
الهمم لانه سبحانه ينظر في امور من تولاه بالعناية فمن توليت اي مع

من تولى امره من عبادك المومنين وبارك لنا فيما اعطيت البركة الربا
وهذا من الخير فطنته ترقى علم للعالمين السابقين ثم رجع الى مقام الخشية والجلال
فقال وقسم الوفاة ياربنا وهي الحفظ بالعناية بدفع شر ما قضيت للتجاسر
ايك انك تقضي بامتنان ولا يقضي عليك لانك المالك الواحد لا شريك
لك في الملك فطلب موالاتك انه لا يذل من واليه لعزتك وسلطانك
وقهرتك ولا يعز من عاويت ذلك بان الله مولى الذين امنوا وان الكافرين
لا مولى لهم ومن بين الله قاله مكرم تباركت تعدت ونسخت فهو صفة
خاصة لا تستعمل الا لله ربنا اي سيدنا وملكنا ومعبودنا ومصالحنا وقال
البيضاوي تبارك الله تعالى في قدرته وحكمته فهو معنى وتعالى ووجه
تقديم تبارك الاختصاص بسجادة وصلة الله على النبي سيدنا محمد وال ووجه
وسلم لادويناهم لم يحسن دعاء القنوت للمقدم قال الفقيه ابو الليث
يقول اللهم اغفر لي ويكره ثالث مرات ويقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار قال في التبيين وهو اختيارنا
بخنا او يقول يارب ما دلت يارب ثلاثا ذكره صدر الشهيد فائدة ثلاثة
اقول مختارة واذا اقتدى بمن يقتد في الخيرات ففي اقامه مع في
حال قنوته ساكتا كدعي الاظهر لوجوب متابعتة في القيام ولكن عند هذا
يعوم ساكتا وقال ابو يوسف يقرأ مع الله تبع للامام والقنوت مجتهد
فصار كالكلمات العبيد والقنوت في الوتر بعد الركوع ويرسل يديه في
جنبته لانه ذكر ليس سنونا واذا نسي القنوت في ثلاثة الوتر وتذكر في
الركوع او في الوقوف من أي من الركوع لا يفت على الصحيح لانه الركوع الذي
تذكر فيه ولا في الوقوف منه ويسجد للسهو ولو قنت بعد رفع راسه
ثم الركوع لا يعيد الركوع ويسجد للسهو ولو القنوت من سجدة الاصل
وتأخيره الواجب ولو ركع الامام قبل فراغ المصلي من قراءة القنوت
او قبل شروعه فيه وخاف فوت الركوع مع الامام تابع امامه لان اشتغالا
بذلك يفت واجب المتابعة فلكونه اول وان لم يخف فوت المشاركة في

في الركوع يقت جميعا بين الواجبين ولو ترك الامام القنوت ياتي به المومنون
ان امكنه مشاركة الامام في الركوع بجميع بين الواجبين بحسب الامكان والا
يمكنه المشاركة تابعه كان متابعتة اولى لو ادرك الامام في ركوع الثالثة
ثم الوتر كان مدرسا للقنوت حكما فلا ياتي به فيما سبق به كما لو قنت السجود
مع في الثالثة اجمعوا انه لا يفت مرة اخرى فيما يقضيه لانه غير مشروع ومن
ابي الفضل التسوية بانك وسيأتي في سجود السهو ويوتر جماعة يستجابا
في رمضان فقط عليه اجماع المسلمين لانه نفل من وجوب الجماعة في النفل في
غير التراويح مكروهة فلا احتياط تركها في الوتر خارج رمضان وغيره من صلاة
ان هذا فيما كان على سبيل التداخي اما لو اقتدى واحد بواحد او اثنان بواحد
لا يكره واذا اقتدى ثلثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى اربعة واحد كره
اتفقا وصلاة أي الوتر مع الجماعة في رمضان افضل من ادائه منفردا اخر
الليل في اختيار قاضيهان قال قاضيهان هو الصحيح لانه لما جازت
الجماعة كانت افضل ولان عمره كان يومهم في الوتر وصح غيره اي غير
قاضيهان خلافا قال في النهاية بعد حكاية هذا واختار علما اذ ان يوتر
في منزله لا الجماعة لعدم اجتماع الجماعة على الوتر بجماعة في رمضان لان
عمره كان يومهم فيه وابن كعب كان لا يوترهم وفي الفتح والبرهان
ما يعيد اما قول قاضيهان ارجح لان النبي عم او ترهم فيه ثم بين عذر التردد
وهو خشية ان يكتب علينا قيام رمضان وكذا الخلفاء الراشدين صلاة
بجماعة ومن تأخر عن الجماعة فيه احت صلاة آخر الليل والجماعة اذ ذلك
مستحذرة فلا يدل على ان الفضل فيه ترك الجماعة بآخر الليل انتهى واذا صلى
الوتر قبل النوم ثم تحي لا يعيد الوتر لقوله عم لا وتران في ليلة والله اعلم
ملاحظ في بيان النوافل ومنه ان النفل اعم اذ كل سنة نافلة
ولا عكس النفل لغة الزيادة في الشريعة فعل ما ليس بفرض ولا بواجب
ولا يسنون من العبادة والسنة لغة مطلق الطريقة مرضية وغير مرضية
وفي الشريعة الطريقة المسكوكة في الدين من غير فرض ولا وجوب وقال

انها بتسليمين وفي الدرر يسلمه وقد عطينا المندوبات على
المؤكدات كما في الكنز وغيره من المعينات وظاهرة الممارسة فتكون
الست في المغرب غير ركعتين المؤكدين وكذا في الاربع بعد الظهر وقبل
بها في الزيادة انه عدم من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعد
حرمة الله تعالى على النار ومثله في الاختيار وينتصر التفضل في الجلوس
الاول من السنة ارباعية المؤكدة وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعد صا
على قراءة التشهد فيقف على قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
واذا تشهد في الاخر يصلي على النبي عم واذ اقام للشفع الثاني من الربا
عية المؤكدة لا ياتي في ابتداء الثالثة بدعاء الاستفتاح كما في فتح
القدير وهو الاصح كما في شرح المينة لانها التأكيد كذا اشبهه الفرائض
فلا تبطل شفعته ولا اخبار المحررات ولا يلزمه كمال المهر بالاستقبال
الى الشفع الثاني منها لعدم صحة الخلوة بدخولها في الشفع الاول
ثم اتم الاربع كما في صلاة ظهر بخلاف الرباعيات المندوبة فيستفتح
ويتعوز ويصلي عم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المينة مسئلة
الاستفتاح وغيره ليست مروية عن المتقدمين وانما هي اختيار
بعض المتأخرين واذا صلي نافلة اكثر من ركعتين كما روي فاتها ولم
يقعد الا في اخرها فالقياس فادها وبه قال زفر وصور واية
عن محمد في الاستحسان لا تعيد وهو قوله مع فائدة استحسانا لانها
صارت صلاة واحدة لان القطوع كما شرع ركعتين شرع اربعا ايضا
وفيها الفرق الجلوس اخرها لانها صارت من زوات الاربع ويجوز ترك
الوقوف على الركعتين ساهيا بالسجود ويجب العود اليه بتدكير بعد
القيام عالم بسجد كذا في الفتح وروي سلم انه يوم صلي قع ركعات لم يجلس
الا في الثانية ثم نهض فصلى التاسعة واذا لم يقعد الا في الثالثة
وسلم اختلف في صحتها وصحح الفاضل في الخلاصة وكوه الزيادة
على الاربع بتسليم في نفل النهار والزيادة على ثمان ليلا بتسليم واحدة

واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم هو اختيار اكثر المشايخ وفي المعراج والاصح
انه لا يكره لما فيه من وصل العباد وكذا فتح الشرحي عدم كراهة الزيادة
عليها لما في صحيح البخاري عن عائشة روت ان كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل
ثلاثة عشر ركعة ثم يصلي اذ اسمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فبقية
العشر نفل اي والثلاثة وتر كما في البرهان والافضل لهما اي الليل
والنهار رباعي عند الامام الاعظم اي صح روت لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
بالليل اربع ركعات لا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي اربعا لا تسئل
عن حسنهن وطولهن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي اربعا ولا يفعل بينهن يسلم
وثبت موافقة النبي صلى الله عليه وسلم على الاربع في الفجر وعند هاتين اي ابي يوسف ومحمد
الافضل في النهار كما قال الامام وفي الليل مشي قال في الدراية وفي العيون
وبه اي يتولها يعني اتباع الحديث وهو قوله عم صلاة الليل مشي مشي
وصلاة الليل خصوصا في الثلث الاخير منه افضل من صلاة النهار لانه
اشق على النفس وقال انه تع تجافا جنودهم عن المضاجع وطول القيام
في العتلة ليلا او نهارا احب كثرة السجود وقوله عم افضل الصلوة
طول القنوت اي القيام ولان القراءة افضل منه ونقل في الجنبى محمد
فلاذ وهو ان كثرة الركوع والسجود افضل وفضل ابو يوسف فقال اذا
كان له روم الليل بقراءة من القرآن فالافضل ان يكثر عدد الركعات
والا طول القيام افضل لان القيام في الاول لا يختلف ويضم اليه زيادة
الركوع والسجود والله اعلم **فصل** في تحية المسجد وصلاة الفجر
واجبا للرباني وغيره حسن تحية المسجد ركعتين يصليها في غير وقت
مكروه قبل الجلوس لقوله عم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع
ركعتين واذا في الفرض ينوب عنها قاله الزيلعي وكذا اهل صلاة اذاها
اي فعلها عند الدخول بلاية التحية لانها التعظيم وحرمة وقد حصل ذلك
باصلا ولا يفوتها الجلوس عندنا وان كان الافضل فعلها قبله واذا تكرر
دخوله يكفيه ركعتان في اليوم ونزب انه يقول عند دخوله المسجد اللهم

افتح لي ابواب رحمتك وعند خروجه اللهم اني اسئلك من فضلك لا امر
 النبي عم وندب ركعتاه بعد الوضوء قبل جفاته لقوله عم ما من مسلم
 يتوضا فيحسن الوضوء ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بقبله الا
 وجبت له الجنة رواه مسلم وندب صلاة الفجر على الركوع وهي اربع ركعات
 لما دويها قريبا عن عائشة رضي الله عنها انه عم كان يصلي الفجر اربع ركعات
 ويريد ما شاء فلما نذرت اربع فصاعدا في وقت الفجر وابداؤه
 من ارتفاع الشمس الي قبيل زوالها فيزيد على الاربع الى اثني عشرة ركعة
 لما دوي الطبراني في الكبير عن ابي الدرداء قال قال رسول الله عم ما يصلي
 الفجر ركعتين لم يكتب له العاقبة ومن صلى اربع ركعات لم يكتب له العاقبة ومن
 صلى ستا في ذلك اليوم ومن صلى ثانيا كتب الله له العاقبة ومن صلى اثني
 عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة وندب صلاة الليل خصوصا اخرها كما
 ذكرناه واقل ما ينبغي ان يستعمل بالليل ثمان ركعات كذا في الجملة وفضلها
 لا يحصى قال الله تعالى فلا تعلم نفس الاخرى لهم من قوة اعين وفي صحيح مسلم
 قال عم عليكم بصلات الليل فانه باب الصالحين قبلكم وقربة لا يمحى و
 مكفرة للسيئات ومنهاة عن الاثم وندب صلاة الاستخارة وقد اقصت
 السنة عن بيانها قال جابر رضي الله عنه كان رسول الله عم يعلمنا الاستخارة
 في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذهم احدكم بالامر فليركع
 ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استجيرك بعلمك واستغفر
 بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا تقدر وتعلم ولا اعلم
 وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي
 وعاقبة امري او قال عاجل امري واجل فاقدره ويسره لي ثم بارك لي فيه فان
 كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري
 واجل فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به
 قال ويسئ حاجته رواه الجماعة الا مسليما وينبغي ان يجمع بين التوسل
 فيقول وعاقبة امري وعاجله واجله والاستخارة في الحج والجهاد وجميع الامور

ابواب الخير تحمل على تعيين الوقت لانفس الفعل واذا استخار معنى لما يخرج
 له صدره وينبغي ان يكرر ما سجد مرات لما دوي عن النبي صلى الله عليه قال
 قال رسول الله عم يا انس اذا همت بامر فاستخر ربك فيه مرات ثم انظر الذي
 يسبق الي قلبك فان الخير فيه وندب صلاة الحاجة وهي ركعتان عن عبد الله
 بن ابي اوفى قال قال رسول الله عم ما كانت له حاجة الي الله الا الي احد من بني آدم
 فليستوخاه وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم يثنى على الله وليصل على النبي
 عم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم والحمد لله
 رب العالمين اسئلك موجبات رحمتك وغفران مغفرتك والغنيمة من كل
 بذر السلامة من كل اثم لا تزعجني ذنبيك الا غفرتي ولا همي الا فرجتني
 ولا حاجتي هي لك فيها رضا الا قبضتها يا ارحم الراحمين ومن دعا به اللهم
 اني اسئلك واتوجه اليك بنبيك محمد بنى الرحمة صل عليه يا محمد اني
 توجهت بك الي ربك في حاجتي هذه فتقضى لي اللهم فشفعه في
 وندب احياء ليالي العشر الاخير من رمضان لما عاتته رضى الله عنها
 ان النبي عم كان اذا دخل العشر الاخير من الليل والى ثلث اهل بيته
 والعصاة احياء ليلة القدر فان العمل فيها خير من العمل في الف شهر خالية
 منها ودوي احمد من مقام ليلة القدر انما واحتسب ما غفر له ما تقدم من ذنبه
 وما تأخر وقال عم تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان تتقوا عليه
 وقال ابن مسعود رضي الله عنه في كل سنة وبه قال الامام الاعظم وفي الشهر
 عنه انها تدور في السنة فقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره قاله قاضيان
 في الميسر ان الله يحب عبد ياتي بها تكون في رمضان لكن تتقدم وتتاخر
 عندها لا تتقدم ولا تتاخر وندب احياء ليلة العيد من الفطر والاخرى لحديث
 من احب ليلة العيد احيى الله تعالى قلبه يوم توت القلوب ويسحب الاكثار من
 الاستغفار بالاسحار ويسئ للاستغفار اللهم انت ديني لا اله الا انت
 خلقتني وانا عبدك وانا على عهدك ووعدك ما استطعت اعوذ بك
 من شر ما صنعت ابوء لك بنعمتك علي وابوء بذنبي فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت

دور
 في صحيح مسلم
 في صحيح البخاري
 في صحيح الترمذي
 في صحيح ابن ماجه
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن الاثير
 في صحيح ابن الجوزي
 في صحيح ابن القيم
 في صحيح ابن كثير
 في صحيح ابن رجب
 في صحيح ابن عثيمين
 في صحيح ابن باز
 في صحيح ابن زبير
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن الاثير
 في صحيح ابن الجوزي
 في صحيح ابن القيم
 في صحيح ابن كثير
 في صحيح ابن رجب
 في صحيح ابن عثيمين
 في صحيح ابن باز
 في صحيح ابن زبير

الا انت والدعاء فيها مستجاب وتندب احياء ليالي عشرين في الحج لبقوله
 عدم ما من ايام احب الي الله تعالى ان يقصد فيها عشرين في الحج بعد صيام
 كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر وقال النبي
 صوم يوم عرفه يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم عاشوراء يكفر سنة
 ماضية وتندب احياء ليلة النصف شعبان لانها تكفر ذنوب السنة وليلة
 الجمعة تكفر ذنوب الايام وليلة القدر تكفر ذنوب العمر ولانها ليلة تقدر
 فيها الرزاق والاحمال والاعفاء والافعال والاعزاز والاذلال والاحياء و
 الاموات وعدد الحاج وفيها يسبح الله الحسنا وخمس ليال لا يرد فيها
 الدعاء ليلة الجمعة واول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان فقوموا
 ليلتها وصوموا نهارها فان الله عز وجل ينزل فيها الغزير الشمس الي
 السماء فيقول الامن مستغفر فاغفر له الامن مستزرق فادركه
 حتى يطلع فجره وقال النبي وم من احب ليالي الخمس وحبب له اجرة ليلة
 التروية وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر وليلة النصف من شعبان
 وقال عم من قام ليلة من شعبان وليلة العيد لم يميت قلبه يوم تمت القلوة
 ومعنا القيام اي يكون مشتغلا معظم الليل بطاعة وقيل بعبادة من
 يقرأ او يستمع القرآن او الحديث او يسبح او يصلي على النبي وم وعمر بن عبد
 بنجلوة العشاء جماعة والغرم على صلوة الصبح جماعة كما في احياء ليالي العتمة
 وقال عم من صلى العشاء في جماعة فكانت له صلاة الفيل كثر رواه مسلم ويكره
 اجتماع على احياء ليلة من هذه الليالي المقدم ذكرها في المساجد وغيرها
 لم يفعل النبي وم ولا الصحابة فأكبره اكثر العلماء من اهل الجاهل منهم
 عطاء ابن ابي مليكة وقرناء اهل المدينة واموياب مالك وغيرهم وقالوا
 ذلك كله بدعة ولم ينقل عن النبي وم ولا من اصحابه احياء ليلة القدر
 جماعة واختلف علماء الشام في صفة احياء ليلة النصف من شعبان
 على قولين احدهما انه يستحب احياءها جماعة في المسجد وهذا قول طائفة
 من اعيان التابعين كالحسين بن معدان وعلقان بن عامر ووافقه الحسن بن

ويزل ان شهر شعبان شهر الصلوات على
 النبي وم لان ليلة الصلاة يعني ان الله
 وملائكة الالهة تركت فيه مواهب
 وتندري اي ليلة هذه ليلة النصف
 من شعبان ان الله تعالى يطالع على عباده
 فيها فيغفر للمستغفرين ويرحم المست
 حزين ويؤخر اهل الحق كما هم ص
 عن عائشة سنة جيد مجموع ما يثق

بن داود وبه والقول الثاني انه يكره الاجتماع فيها في المساجد للصلوة و
 هذا قول الاوزاعي امام اهل الشام وفقههم وعالمهم والله اعلم **فصل**
 في صلاة النفل جالس وفي الصلوة على الدابة وصلوة الماشي تحية النفل
 انه يجزئ له بشتمل السنة المؤكدة وغيرها فتصح اذا صلها قاعدا
 مع القدرة على القيام وقد حكى فيه اجماع العلماء او على غير المعتمد يقال
 الائمة النفل لما قيل بوجوبها وقوت توكيدها والا الترويح على غير الصحيح
 لان الاصح جوازها قاعدا من غير عذر فلا يستثنى من جواز النفل جالس
 بلا عذر شئ على الصحيح لانه عم كان يصلي بعد الوتر قاعدا او كان يجلس
 في عامة صلواته بالليل خفيفا وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها ان ابا
 قام فقرأ ايات ثم ركب وسجد وعاد الى القعود وقال في مراجع الدراية
 وهو المستحب في كل تطوع يصليها قاعدا موافقة السنة ولو لم يقرأ حين
 استوى قائما وركب وسجد اجزأه ولو لم يستوي قائما وركب لا يجزئ له لا يكون ركوعا
 قائما ولا ركوعا قاعدا كما في التجنيس ولكن له ان يمتثل جالس نصف
 اجر القيام لقول النبي وم من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف
 اجر القيام ومن صلى قائما فله نصف اجر القاعدا لانهم قالوا هذا حق
 القادر اما لما جزمه عذر فصلاته بالايام افضل من صلاة القيام الراكع
 الساجد لانه جهد النفل والاجماع منعقد على ان صلاة القاعدا بعقد
 مساوية لصلاة القيام في الاجر كذا في الدراية قلت بل هو ارفق منه لانه
 جهة النفل ونية للرؤخه من عمله ويقعد المتفضل جالس كالشاهد
 اذا لم يكن به عذر فيفتش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب يمينه
 في المختار وعليه الفتوى ولكن ذكره شيخ الاسلام الافضل ان يقعد
 في موضع القيام محتسبا لان صلاة رسول الله وم في آخر عمره كان محتسبا
 اي في النفل ولان الحسين اكثر ترجيحها لاعتناء القبلة لتوجه القاي بالقيام
 وم النبي وم يقعد كيف شاء لانه لما جازله ترك اصل القيام فترك صفة القعود
 اولى ولما لم يرض فلا يثبت منه جلوسه شئ وجاز انما ان يقيم القادر فله قاعدا

في صلاة النفل جالس وفي الصلوة على الدابة وصلوة الماشي تحية النفل
 انه يجزئ له بشتمل السنة المؤكدة وغيرها فتصح اذا صلها قاعدا
 مع القدرة على القيام وقد حكى فيه اجماع العلماء او على غير المعتمد يقال
 الائمة النفل لما قيل بوجوبها وقوت توكيدها والا الترويح على غير الصحيح
 لان الاصح جوازها قاعدا من غير عذر فلا يستثنى من جواز النفل جالس
 بلا عذر شئ على الصحيح لانه عم كان يصلي بعد الوتر قاعدا او كان يجلس
 في عامة صلواته بالليل خفيفا وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها ان ابا
 قام فقرأ ايات ثم ركب وسجد وعاد الى القعود وقال في مراجع الدراية
 وهو المستحب في كل تطوع يصليها قاعدا موافقة السنة ولو لم يقرأ حين
 استوى قائما وركب وسجد اجزأه ولو لم يستوي قائما وركب لا يجزئ له لا يكون ركوعا
 قائما ولا ركوعا قاعدا كما في التجنيس ولكن له ان يمتثل جالس نصف
 اجر القيام لقول النبي وم من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف
 اجر القيام ومن صلى قائما فله نصف اجر القاعدا لانهم قالوا هذا حق
 القادر اما لما جزمه عذر فصلاته بالايام افضل من صلاة القيام الراكع
 الساجد لانه جهد النفل والاجماع منعقد على ان صلاة القاعدا بعقد
 مساوية لصلاة القيام في الاجر كذا في الدراية قلت بل هو ارفق منه لانه
 جهة النفل ونية للرؤخه من عمله ويقعد المتفضل جالس كالشاهد
 اذا لم يكن به عذر فيفتش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب يمينه
 في المختار وعليه الفتوى ولكن ذكره شيخ الاسلام الافضل ان يقعد
 في موضع القيام محتسبا لان صلاة رسول الله وم في آخر عمره كان محتسبا
 اي في النفل ولان الحسين اكثر ترجيحها لاعتناء القبلة لتوجه القاي بالقيام
 وم النبي وم يقعد كيف شاء لانه لما جازله ترك اصل القيام فترك صفة القعود
 اولى ولما لم يرض فلا يثبت منه جلوسه شئ وجاز انما ان يقيم القادر فله قاعدا

سواء كان الاولى او الثانية بعد افتتاحه قائما عند اي موضع لانه القيام ليس ركنا
في النفل فجاز تركه عند الحاجة لا يجوز لان الشرع ملزم فاشبه النذر ولا يبيح
لان نذره ملزم صلوة مطلقة وهي الصلوة بالقيام مع جميع الركبان والشرع
لا يلزم الاصلية النفل كابتدائه وهي لا تجب القيام فيتمه جاز بلكراهة على
الاصح لان البقاء اسهل من الابتداء وابتدائه جاز لا يكره فالبقاء اول ركعة
التي لم يفتح الطلوع ثم ينتقل من القيام الى السجود ومن السجود الى القيام
روية عائشة رضى الله عنه وتسنن في هذا النفل بل يذب ركبا خارج المصلي فخرج
الركبان ليشمل خارج القرية والاخيرة يحمل اذا دخلها وقصر الفرض وسواء
كان ما واخرج الحاجة في بعض النواحي على الاصح وقيل اذا خرج قد ركب وقيل
اذا خرج قد ركب حتى جازله والافلا ومن ابى يوسف جوازها في المصلي ايضا على
الدابة موصيا الى اي جهة ويفتح الصلاة حيث توجهت به دابة كان الحاجة
ولا يشترط محو عن ايمانها للفرقة في ظاهرها الرواية لقول جابر رضى الله عنه
لم يعمل النوافل على دابة في كل وجه يومى ايمان ولكنه يخفض السجدين من
الركعتين ورواه ابن حبان في صحيحه واذا ركعت رجلا او مريضا دابة فلا بأس به
اذا لم يصنع شيئا كثيرا وبنى بنزوله على ماضى اذا لم يحصل منه عمل كثير كما اذا
يشي رجلا فاحذر لان احرامه انفسد بجوز الدكوع والسجود وحرمة بنزوله
بعده فكان له الايمان بجوار كبا حصة وهذا يفرق بين جواز بنائه وعدم
بناء المريض بالركوع والسجود وكان موصيا كان احرام المريض لم يتناولها
لعدم قدرته عليها فلذلك لا يجوز له البناء بعد ركوبه على ماضى من
صلاته نازل في الظاهر الرواية عنهم لان افتتاحه على الارض استلزم
جميع الشروط وفي الركوب يفوت شرط الاستقبال واتجاه المكان
وطهارته وحقيقة الركوع والسجود جاز لا يمان على الدابة ولو كان
بالنوافل الرتبة الموكدة وغيرها حتى سنة الفجر وروى غيره ان من نزل
او ركب سنة الفجر لانه لا يمان من غيرها قال ابن شجاع رحمه الله يجوز ان يكون هذا
البيان الاول بمعنى ان الاول ان ينزل ركعتي الفجر كذا في العناية وقد منا

وقد منا ان هذا على رواية وجوبها وجاز للمستطوع الاتكاء على شيء
كمصلى وحائط وخادم ان تجب لانه عذر كما جاز ان يتعذر الكراهة
وان كان الاتكاء بغير عذر كره في الاظهر لاساءة الادب بخلاف
المعمود بغير عذر بعدم القيام كما قد مناه لا يمنع صحة الصلاة على الدابة
بجدة كثيرة عليها اي الدابة ولو كانت التي ترتد على الذم في الشرع
والركابين في الاصح وهو قول اكثر المشايخ للضرورة ولا تمنع صلوات
الاصح بالاجماع اي اجماع ائمتنا للاختلاف المكان **فصل**
في صلاة الفرض والواجب على الدابة وللحمل لا يصح على الدابة صلوات
الربيع والواجبات كالوتر والمندور والعبد والافناء ما شرع فيه
نفلا فافده ولا صلاة الجفارة ولا سجدة تلاوة قد تليت ايتمها
على الارض لا ضرورة نص عليها في الفرض بقوله مع فان ختمت فرجالا
او ركباناً والواجب ملحق به خوفاً من نفسه او دابته او ثيابه لو نزل
ولم يقف له رفقة وخوف سبع على نفسه ودابته ووجود مطر
وطين في المكان يغيب فيه الوجه او يخلط او يبلط ما يسط عليه
بحر دنوة فلا يصح ذلك والذي لا دابة له يجعله قائما في الطين بالائتم
وجميع الدابة وعدم وجدان من يركبه دابته ولو كانت غير مجموع للحج
بالانفاق ولا تلزم الامادة بزوال العذر والمريض الذي يحصل له بالنزول
والركوب زيادة مرض او بطو دبره ويجوز له الايمان بالفرض على الدابة
واقفة مستقبل القبلة اذا امكن والافلا وكذا الطين المكان وان
وجوه العابر عن الركوب معناه في مسألة العادر بقدره الغير
عابر عنده فلا قالها كالمراة اذا لم تقدر على النزول لا يحج او زوجه
ومعادل زوجة او محرمه اذا لم يتم ولده محله كالمراة والصلوة للحمل
هو على الدابة كالصلوة عليها في الحكم الذي علمته سواء كانت سائرة
او واقفة ولو واقفها وجعل تحت الحمل خشبة او نحوها حتى يقر قراره
اي الحمل على الارض كان بمنزلة على الارض قطع الفريضة فيه قائما لا قاعدا

بالركوع والسجود والله اعلم **فصل** في القبلة في السجدة
 صلوة الغرض والواجب فيها وهي طرية حاله كونه قاعدا بل عذره
 وهو يقدر على الخروج منها صححة عند الامام الاعظم ابي جعفر لكن
 بالركوع والسجود لا بالايامه لان في القيام الغالب دونه الواسع الغالب
 كما تحقق لكن القيام فيها والخروج افضل ان لم يكن لانه بعد من شدة
 الخلاف واسكن لقلبه وقالا اي ابو يوسف ومحمد ولا تقع جبال الا
 من عذر وهو الاظهر لحديث ابن عمر ان النبي عم سئل عن الصلوة في السجدة
 فقال صل فيها الا ان تخاف الفرق وقال مثله جعفر ولان القيام ركن
 فلا يترك الا من عذر محقق لا موصوم ودليل الامام اقوي فيتبع لان
 ابن سيرين قال صلنا مع انس رضي الله عنه في السجدة فعودا ولو شئنا
 لخرجنا الى الحد وقال مجاهد صلنا مع جنادة رضي الله عنه في السجدة
 فعودا ولو شئنا القينا وقال الزاهد بن وحيث ابن عمر وجعفر محمول
 على العذر فظهر قوت دليله لموافقة تابعين ابن سيرين ومجاهد و
 صحابين انس وجنادة رضي الله عنهم قول الامام والعذر كدوران الرأس
 وعدم القدرة على الخروج ولا يجوز اي لا يقع الصلوة فيها بالايامه لمن
 يقدر على الركوع والسجود وانما القيد المبيح حقيقة وحكما والمربطة
 في طية البحر بالمراي والجبال ومع ذلك تحريكها الزرع تحريكها يداهي
 كانت ابرة في اللحم الذي قد علمته والخلاف فيه والا اي وان لم يحركها
 شذبا فكما لو افقه بالشط على الاصح والواقعة ذكرها مع حكمها
 بقوله ان كانت مربطة بالشط لا يجوز صلاة فيها قاعدا مع قدرته
 على القيام لانتهاء المقضى للصحة بالاجماع على الصحيح وهو اجتزاء
 من قول بعضهم انها ايضا على الخلاف فان مصلية في المربطة بالشط
 قائما وكان شئ من السجدة على قرار الارض صحة الصلوة بمنزلة
 الصلوة على السرير والا اي وان لم يستقر منها شئ على الارض فلا تصح
 الصلوة فيها على المختار كما في المحيط والبدائع لانهما كالعادة وظاهر

وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلوة في المربطة بالشط قائما مطلقا
 اي سواء استقرت بالارض او لا الا اذا لم يمكن الخروج بلا ضرر فصلى
 للخروج واذا كانت يتوجه المصلية فيها الى القبلة لغرضه على فرض الا
 استقبال عند افتتاح الصلوة وكلما استدارت السجدة عنها
 ان القبلة يتوجه المصلية باستدارتها اليها اي القبلة في خلال الصلوة وان
 يجزى مكن من الصلوة حتى يقدر على ان يتمها مستقبلا ولو ترك الا
 استقبال لا تجزى في قولهم جميعا والله اعلم **فصل** في صلاة
 التراويح الترويحية المبلغة في الاصل ثم سميت بها لادراج ركعات التي اخرها
 الترويحة روي الحسن بن علي بن صفته بقوله التراويح سنة كما في الخلاصة
 وهي مؤكدة كما في الاختيار وروي اسد بن عمر عن ابي يوسف قال سألت
 ابا حنيفة عن التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه فقال التراويح سنة مؤكدة ولم يحرر منه
 عمر نفع نفسه ولم يكن فيه مبتدع عا ولم يامر به الا بهل ليدبر وعمره من رسول الله
 ومحي سنة عين مؤكدة على ارجال وانما ثبت سنيتها بفعل النبي عم
 وقوله عليكم سنتي وسنة خلفاء الراشدين من بعدي وقد اطلب عليها
 عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم اذ قال عمر في حديث اخر رضي الله عنهم حينما
 رسته لكم قباله وفيه رديقول بعض الروافض هي سنة للرجال دون النساء
 وقول بعضهم سنة عمر لان الصحيح انها سنة النبي عم والجماعة سنة فيها ايضا
 لكن على الكفاية بينة بقوله وصلاتها بالجماعة سنة كفاية لما ثبت انه عم
 صلى بالجماعة احدى عشرة ركعة بالوتر على سبيل التداوي ولم يحرها بحري
 سائر النوافل ثم بين العذر في الترتيب وهو خشية النبي عم اقرضها و
 قال صدر الشريد بالجماعة سنة كفاية فيها حتى لو اقامها البعض في المسجد
 بجماعة وباقي اهل الجماعة اقامها منفردا في بيته لا يكون تأديا للسنة لانه يروي
 عن ائمة الصحابة المتخلف وقال في البسوط لو صلى ان في بيته لا يأتهم
 فقد فعل ابن عمر ومروية وسالم والقاسم وابراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء
 ان الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن بان عمر ومن تبعه

والله اعلم بالصواب
 في سنة التراويح
 ورواها في سنة التراويح

ترك الستة انتهى وان صلاها جماعة في بيته فالصحيح انه قال احدى الفضيلتين
 فان الاول في المسجد لفضل ليس للاول في البيت ذلك كذا الحكم في الغرض
 ووقتها ما بعد صلاة العشاء على الصحيح الى طلوع الفجر وتبعية العشاء
 يقع تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها وهو افضل حتى لو تيقن فساد
 العشاء دون التراويح والوتر عند ابي حنيفة لو قوتها نافلة مطلقة لو قوتها في غير
 محلها هو الصحيح وقال جماعة من اصحابنا منهم اسمعيل بن ابي ابيدان الليل كله
 لها قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لانها قيام الليل وسحب تأخير
 التراويح الى قبل تلك الليل وقيل نصفه واختلفوا في اواخرها بعد النصف
 فقال بعضهم بكرة لانه تبع للعشاء فصارت كسنة العشاء وقال بعضهم
 لا يكره تأخيرها الى ما بعد ما ابي بديع نصف الليل على الصحيح لانه افضل صلاة الليل
 اقرب في مذهبها ولكن الاجب ان لا يؤخر التراويح الى حشية الفوات وهي عشرون
 ركعة باجماع الصحابة بعشر ثلثات كما هو المتوارث يسلم على رأس كل ركعتين
 فاذا وصلها وجلس على كل شفع فلا يصح ان لا تعد ذلك وكره وصحت و
 اجزائه فاذا لم يجلس الا في آخر اربع ركعات ثم تسلمة فتكون بمنزلة ركعتين
 في الصحيح ويستحب الجلوس بعد صلاة كل اربع ركعات بقدرها وكذا
 يستحب الجلوس بقدرها بين الترويحة الخامسة والوتر لانه المتوارث
 عن السلف وكذلك روى عن ابي حنيفة ولان اسم التراويح بيني عن ذلك وهم يجيزون
 في الجلوس بين التسبيح والقراءة والصلاة فادى وانكوت وسن قسم القرآن
 فيها التراويح مرة في الشهر على الصحيح وهو قول الاكثر رواه الحسن بن ابي حنيفة
 يقرأ في كل ركعة عشر ايات او نحوها وروى ابي حنيفة ان كان يختم احدى وستين
 ختمه وفي كل يوم ختمه وفي كل ليلة ختمه وفي كل التراويح ختمه وصلى بالقرآن
 في ركعتين وصلى الفجر يومئذ العشاء اربعين سنة وان مل به ابي حنيفة
 القرآن في الشهر القوم قراء قدر ما لا يؤدي الى تفسيرهم في المختار لان
 الافضل في زماننا ان يقرأ بما لا يؤدي الى تفسير القوم عن الجماعة لان
 تكثير القوم افضل من تطويل القرآن وبه يفتي وقال الزاهد يقرأ كما في

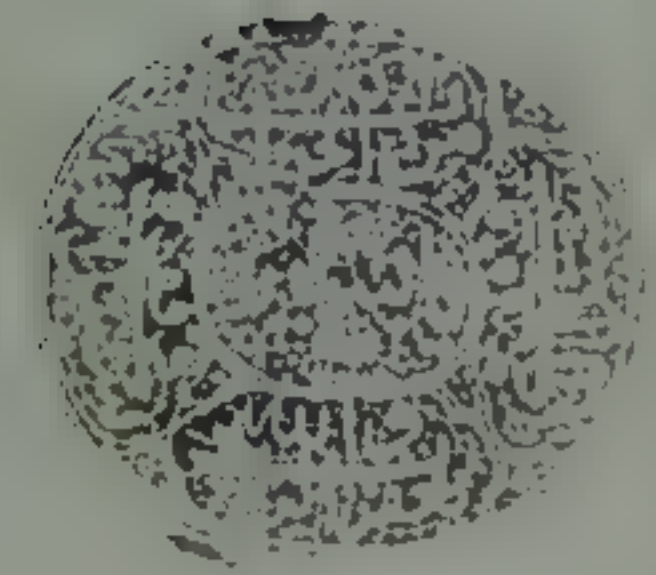
في المغرب ابي بقصار الفصل بعد الفاتحة ويكره الاقتصار على ما دون
 ثلاث ايات او اية طويلة لترك الواجب ولا يترك الفصول على النبي عم
 في كل تشهد منها لانه سنة مؤكدة عندنا وروى عن قول المجتهدين فلا
 بد منها ومحمد بن الحنفية وركب الترتيل وركب تعديل الاركان وغيرها
 كما لا يفعله الا خشية له ولو لم يلزم القوم كذا على المختار لانه عين الكل منهم على
 بلقت اليهم فيه وكذلك لا يترك العشاء في افتتاح كل شفع وكذا تسبيح الركوع
 والسجود ولا يترك الاقرضه عند البعض وتأكيده سنة عندنا ولا تأتي الا امام
 بالدعاء عند السلام ان مل القوم به ولا يترك بالمره فيدعوا بما قصر حصل
 السنة ولا تقضى للتراويح اصلا بقوتها من وقتها لا منقروا ولا بجماعة
 على الاصح لان القضاء من خصائص الواجبات وان قضاها كانت نفلا
 مستحبا لا تراويح وهي سنة الوقت لاسنة الصوم في الاصح فمن صار اصلا
 للصلاة في آخر اليوم يسن له التراويح كالحائض اذا طهرت والمساكين
 والمريض للفطر والله اعلم **باب الصلوة في الكعبة** قد مناهم شرط الصلوة
 استقبال القبلة اسم للقبلة الكعبة المحدودة وهو اهلها الى اعنان السماء
 فندنا كما في العناية وليس بناؤها قبله ولذا حين اذيل البناء يصلي
 الصحابة رضى الى القبلة ولم ينقل عنهم انهم اتخذوا سيرة فلذا صح
 فرض ونقل ابي في داخلها اي في جوفها من العود فمما ان طهرها يستد اذ لا
 لان الامر بالنظر للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه وكذا اصح فرض ونقل فوقها
 وان لم يتخذ مصليها سيرة لما ذكرنا لكنه مكروه لم الصلوة فوقها البناء
 لاوب يستعلاء عليها وركب تقطيعها وركب جعل ظهره الى غير وجه امامها
 وقومها بان كان وجهه الى ظهر امامه او الى جنب امامه وظهره الى جنب امامه هو
 مستحبها لغير حكمة او وجهه الى وجه امامه صح اقتداؤه في هذه الصورة السبع
 ان اذ يكره اذا قال بل وجهه الى وجه امامه وليس بينهما حائل لما تقدم ذكره
 لشبهه بعبادة الصورت وكل جانب قبله والتقدم والتأخر انما يظهر
 عند اتخاذ الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقدره وان جعل ظهره الى وجه

وذكر صاحب الفقيه في كتابه في فوائده ان
 الدين سئل عن رجل سجد في البيت
 الفاتحة فقال لا بأس به سجد في البيت
 الكبرياء في الكعبة جدير بالقبلة وان كانت
 او اثنين لا تقضى بجماعة وهل تقضى
 التراويح لا تقضى بالجمع ولا بالفرق
 جماعة قال بعضهم لا تقضى بالجمع
 رمضان وقال بعضهم لا تقضى بالفرق
 كذا ذكره في التراويح لا تقضى بالفرق
 واذ افاضت التراويح لا تقضى بالفرق
 قبل ما لم يات تراويح السنة المقبلة
 سجد الباطل على الاشياء

امام لا يفتح اقتداه يصح ما علم المترامم السابق لا يصح الحكم وذلك لتقدم
على امامه ومع الاقتداء لمن كان خارجا امامه فيها اي في جوفها سواء كانت
مع جماعة فيها او لم يكن والباب مفتوح لانه كقيامه في الحراب في غير حاله
والقيد فتح الباب اتفاق فاذا سمع التبليغ والباب متعلق لا مانع من صحة
الاقتداء كما تقدم وان تخلقوا حولها والامام يصلي خارجا يصح اقتداه
جميعهم الا انه لا يصح لمن كان اقرب اليها امامه وهو في جهة امامه لتقدمه
على امامه وامامه كان اقرب اليها امامه وليس في جهة فاقته او صح
لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجانب المتوجه اليه كل منهما وانه اعلم
باب في صلاة السفر باب اضاف الشيء الى شرطه ويقال الى محله او الفعل
الى فاعله والتفرع في اللغة قطع المسافة وفي الشرع مسافة مقدرة يسير
مخصوص بينه بقوله اقل مدة سفر مخيرة اي السفر الاحكام وهي لزوم قصر
الصلوة ركعة الاسقاط واعلم ان الركعة على قسمين ركعة حقيقة
وركعة كاذبة ويسمى ركعة ترفية مثل الفطر واجرا كلمة الكفر بالاكراه
الثانية مثل الكفر على شرب الخمر وقصر الصلوة في السفر فالاولى العبد مخيرة بين ارتكاب
الركعة والعمل بالركعة فيشأب والثانية لا تخير بين التبعين الفصل فيها بالركعة
وسقوط الركعة فلا يتحقق اكمال الصلوة ثوبا لان الثواب في فعل العبد عليه
ولو بالتخيير بينه وبين ما هو ايسر كلابس الخف فانه مخيرة بين ايقاعه والمسح
وبين قلعه الفصل واما الصلوة في السفر فليست الا ركعتين من الرباعية
فاذا صلها لم يبق عليه شيء فلا ثواب له في الاكمال اربعا الخ الفقه المعروف عليه
عليها واساءته بتأخير السلام وظنه فرضية الزايتين ولا ثواب له بالمسح
على القتل وعدم شربه الخمر بالاكراه بل ياتى بصبره وتسمية القصر في السفر ركعة
مجازا لان الركعة الحقيقية ثبت معها الخيار للعبد بين الاقدام على الركعة
وبين الاتيان بالركعة كالمسح على الخف كما ذكرنا والفطر مضاعف وسقوط
وجوب الجمعة والعيدين والاضحية والتخيير بين شرب الخمر مكرها وصبره على
قتله والابتن اكمال الصلوة الرباعية وقصره بالسفر يسيرة ملا لايام من



من اقصر ايام السنة ومدة بالايام ومدة الرحل والفراسخ وهو الاصح يسير وسط
نهذا لان الليل ليس محلا للسيرة للاستراحة ولا بد ان يكون السيرة بها اوسع الا
استراحات فينزل المسافر فيه الكلال والشرب وقضاء الضرورة والصلوات
ولاكثر النهار حكم كذا فاذا خرج قاصدا محلا وبكره في اليوم الاول وسار الى وقت
الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل باللا استراحة وبات بها ثم بكر في اليوم الثاني
وسار الى بعد الزوال ونزل ثم بكر في الثالث وسار الى الزوال فبلغ المقصد قاله
الايمه الشريفة الصريح في مسافر واعتبر السيرة الوسط وهو يسير الليل والاقدم
في البر ويعتبر في الجبل ما يناسب لانه يكون صعودا وصوبوطا ومضيقا
ووعرا فيكون مشى الليل والاقدم فيه دور يسيرهما في السهل فاذا قطع بذلك
السيرة سافده لبيت ببيعة من ابتداء اليوم ونزل بعد الزوال احتجب به
على نحو ما قدمناه يوما فاذا بات ثم اصبح وفعل ذلك الى ما بعد الزوال ثم نزل
وكان يوما ثانيا ولا يعتبر بحمل السيرة وهو يسير البرية ولا ابطاء السيرة وهو
مشى العجالة التي تجرها الدواب فان حيز الامور واساطرها وهو هنا
يسير الليل والاقدم كما ذكرناه وفي البحر يعتبر عند الارتفاع على المعنى به فاذا
سار اكثر اليوم بثمان كلته وان كانت المسافة دونه ما في السهل فيقصر
المسافر الفرض العملي الرباعي فلا قصر للثلاثي الثاني والوتر فانه فرض
عملي ولا خلاف ان كان في حال نزول وقدر وامن وبات بالحق وان
كان سائر اوقاتا فلا يات بها هو الخمار قال عائشة رضي فرضت
الصلوة ركعتين فزديت في المحضر واوقت في السفر الا المغرب فانها
وتر النهار والجمعة كسائر ايام الخطبة والصبح لطول قراءتها وعندنا
يقصر في النوى السفر ولو كان عاصيا بسفرة كان من سببه وقاطع
طريقه لا اطلاق نقص الركعة اذا جاوز بيوت مقامه ولو بسيرة لا خيبة
من الجانب الذي خرج منه ولو جازاه في احد جانبيه فقط لا يقصر ويشترط
ان يكون قد جاوز ايضا ما اتصل به اي بمقامه في ثيابه كما يشترط بجازاة
ركعة وهو ما حول المدينة من بيوت وساكن فانه في حكم المحضر وكذا القرى



القرن المتصلة برضى المصير بشرط مجاوزتها في الصحيح وان انفصل الفناء
بمزرعة او قضاء قدر غلوة وتقدم انما ثلثمائة خطوة الى اربع مائة لا
بشرط مجاوزة أي الفناء وكذا الواصلة القرية بالفناء الاباربعين
لا بشرط مجاوزتها بل مجاوزة الفناء كما في قايصخان وبخالفة ما في النهاية
والفتاوى والواجبة والتجسس والمزيد ونصها بقصر بخروج عن عمر
ان المصير في حق السفر ويحقق الفناء بالمصير لصحة صلاة الجمعة لا يحقق فناء
المصير بالفرق ان الجمعة من مصالح المصير وفناء المصير لمحق بالمصير فيما هو
من حوائج المصير واداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج اهل فلا يحقق
فناء المصير في حق هذا الحكم ان قصر الصلاة والفناء لكان المعد لمصالح
البلد كرفض الدواب ورفض الموتى والقاء التراب ولا يعقبه البائتين من عمر
ان المدينة وان كانت متصلة ببنائها ولو سكنها اهل البلدة في جميع
السنة وبعضها ولا يعتبر سكني الحفظ والاكوه اتفاقا وبشرط القوة
بنية السفر في اثناء الاستقلال بالحكم والبلوغ والثالث عدم نقصان مدة
السفر في ثلثة ايام فلا يقصر لم يجاوز عمران مقامه او جاوز عمران ناويا
ولكن كان هيبا او باعالم بنومتيه السفر والتابع كالمراة مع زوجها وقد
او فانها جعل مهرها وان لم يوفها لم يكن تبعا له ولو دخل بها لانها يجوز لها منه
من الوطى او الاضراح للمهر عند ابي حنيفة والعبد غير المكاتب فيستعمل المولى والمدر
مع مولاه والجندى مع لعيه اذ كان يرتزق منه والابير مع المستاجر والتلميذ
مع استاذة والاسير والمكروه مع من اكراهه على السفر والاعمى مع المسيوع يعوده
وان كان ابيرا فالبيرة بنية الاعمى او كان ناويا ووجه الثلاثة الايام كما
ما دونها لا يصير مسافرا شرعا وتعتبر بنية الاقامة والسفر من الاصل كالزوج
والمولى والامير ووجه التسع كالمراة والعبد والجندى ان علم التسع بنية التسع
في الاصح فلا يلزم الاقامة بنية الاصل الاقامة حتى يعلم كافي توجبه الخطاب
الشرعي وعزل الوكيل حتى لو صلى مخالفا له قبل علمه صح في الاصح والقصر غيرية
عندنا لما قدمناه فاذا اتم الرباعية والحال انه قد تقدم القول الاول قد تقدم

التشهد صحة الصلاة لوجود الوقت في محله وهو المجلس على الركعتين وتقصير
الاخريه نافله مع الكراهة لتأخير الواجب وهو السلام عن محله ان كان عامدا
وان كان سهيا بسجد للسهر واللا اى وان لم يكن قد جلس قد تشهد
على رأس الركعتين الاوليتين فلا تنقض صلاته تركه فرض المجلس في محله ولا تنقض
النقل الوقت قبل كمال الاذان والاقامة لما قام للثالثة في محل تنقض الاقامة
فيه لانه صار مقبلا بالنية فانقلب ففنه اربعا وترك واجب القعود الاول
لا يفسد وكذا الوقوف في ركعة لانه امكنه تركه في الركعة والاضحين بنية
الاقامة ولا يران المسافر الذي استحكم سفره بمعنى ثلثة ايام مسافرا يقصر
حتى يدخل مصره يعني وطنه الاصل او ينوي اقامة نصف شهر ببلد او قرية
قدرة ابن عباس وابن عمر واذا لم يستحكم سفره بان اراد الرجوع لوطنه
قبل مضي ثلثة ايام يتم بمجرد الرجوع وان لم يصل لوطنه لنقصه السفر لانه تركه
خلاف السفر لا يوجد بنية حتى يسير لانه فصل وقصر ان نوى اقل منه أي منه
نصف شهر ولم ينو شيئا او بقي على ذلك سنتين وهو ينوي الخروج في غدا او بعد
بعضه لان علي بن قيس روى ذلك بخوارزم سنتين يقصر الصلاة ولا تنقض بنية
الاقامة ببلدين لم يعين المبيت باحدهما وكل واحدة اصل بنفسها واذا كانت
بعدة كقرية يجب على مسكنها الجمعة تنقض الاقامة بدخول ايتها وكذا تنقض اذا
من المبيت ببلدة من البلدتين لان الاقامة تقتضي ليل المبيت ولا تنقض بنية
الاقامة في مفارقة لغير اهل الاخية لعدم صلاحية المكان في حقه والاخية
مع خبا بغير من مثلكا وكسيت بيت من براوصوف والبراد هو لم من ذلك
ان اهل الاخية فتصح بنية الاقامة في الاصح في مفارقة ولا تنقض بنية الاقامة
لسكران بالحرث ولو حاضروا مصر مخالفة حالهم بالتردد بين القوار والقرار
ولا تنقض بنية الاقامة لسكران بدارنا في حال محاصرة اهل البقي للتردد
كما ذكرنا ولو كانت الشوك ظاهرة لنا عليهم وان اقتدى مسافرا بغيرهم
يصح رباعية ولو في التشهد الاخير في الوقت صح اقتداؤه وانما اربعا
بها لاقامة وانصال الغير بالسبب الذي هو وقت ولو خرج الوقت

ويؤيد ذلك ما رواه ابن عباس في مسندنا اقتضى بالمعنى في الوقت فغني
ركعتين لان الزمان لا يربط كان التاخير وقتا والثلث بخلاف
ما لا يقتضيه بنية النقل ثم اقتضى حيث يصلح اربعا
في النوع اقتضى في الجملة

قل تمامه وترك الامام المقود الاول في الصحيح وبعده ان بعد خروج الوقت
لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان اقل المقيم قبل فروع الوقت لان فرضه
لا يتغير بعد خروجه وبعبارة بان اقتداء مقيم بما فرضه الاقراء فيها اوفي
الوقت وفيما بعد خروجه لانه عم باهل مكة وهو مسافر وقال اتواصلناكم فانا
قمم سفره وقوده فرض اقوي من الاول في حق المقيم ويتم المقيمون منفردين
بالاقراء ولا يجوز وهو وانما يصح الاقتداء بهم ونزب للامام بعد التسليمتين
في الاصح وقيل بعد التسليم الاولى ان يقول اتواصلناكم فاني مسافر لما دونها
ان كان مندوباً لانه لم يتعين معرفته الى الامام لاجل السؤال قبل الصلوة
او بعد تمامهم صلواتهم وينبغي ان يقول لهم السلام ذلك قبل شروعه في الصلوة
لدفع الاشتباه ابتداء ولا يقرأ الموتر المقيم فيما يتبعه بعد فراغ امامه المسافر
في الاصح لانه ادرك مع الامام واصلاته وفرض القراءة قوتا في خلاف
وقائفة السفر وقائفة الحضر تعني ركعتين واربعاً فيه لف ونشرمت
لان القضاء بحسب الاداء بخلاف قائفة المربعين والقوى فان المربعين اذ ابرء
يقض بالركوع والسجود فاذا مضى يقضي بالاياء قائفة الفحة لسقوط الركوع
والسجود وبالعذر ولزومها بالقدرة حال القضاء والمعتبر فيه لزوم الايج
بالحضر والركعتين بالاقامة آخر الوقت فان كان في آخره ما فاصلته
ركعتين وان كان مقيماً صلى اربعاً لانه المعتبر في البيت عند عدم الاداء
فيما قبله في الوقت فتلزم الصلاة لو صار اصلها في الوقت ببلوغه والاصل
واقامة جنون وانحاء وطهره فيض ونفاس وتسقط بفقد الاهلية فيه
بحسب ان انحاء ممتدة ونفاس وحيض ويبطل الوطن الاصل بمثل فقط اي
لا يبطل بوطن الاقامة ولا بالسفر لان الشيء لا يبطل بمادونه بل بما هو مثله
او فروع ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن الاصل لاجتماعه والوطن الاقامة
في ظاهر الرواية واذ لم ينقل اهل بل استحدث اهلاً وايضا ببلدة اخرى فلا
يبطل وطنه الاول وكل منهما وطن الاصل له ويبطل بطن الاقامة بمثل
يبطل ايضا بان شدة السفر بعده وبالمود للوطن الاصل لما ذكرنا والوطن

وهو الاصح في الرواية
وقد بينا في

والوطن الاصل هو الذي ولد فيه الانسان او تزوج فيه ولم يتزوج ولم يولد فيه
وكن قصد القبح لا الادخال عنه ووطن الاقامة موضع صالح لها على
ما قدمناه وقد نوي الاقامة فيه نصف شهر فما فوقه وقائفة هذا انه يتم
الصلوة اذ دخله وهو مسافر قبل بطلانه ولم يغتفر المحققون ووطن السكنى
وهو ما ابي موضع نوي الاقامة فيه دونه نصف شهر وكان مسافراً لا يبطل
به ووطن الاقامة ولا يبطل السفر والله اعلم **باب صلاة المريض** من اعتذر
الفصل في الفاعل والمرضى حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعي اذا اعتذر
على المريض بمحل القيام وهو الحقيقي ومثله الحكمي ذكره فقال وتعتبر كل القيام به
جود الم شديد او خاف بان غلب على طمته بجملة سابقة او اخبار طبيب
مسلم حاذق او ظهور الحال زيادة للرض او خاف بطله اي طول المرض به ان القيا
فصله فاعداً بركوع وسجود لما دوى من عمران بن حصين كانت بي بواسير قالت
النبي عم عن العذرة فقال صل قائماً فان لم تستطع فاعداً فان لم تستطع
فصل جنب زاد الثاني فان لم تستطع لا يكلف ان تنكح الا ادسرها ويقعد
كيف شاء اي كيف تيسر له بغير ضرر من ترجع او غيره في الاصح من غير كراهة
لذا روي عن الامام للعذر ولا بان قد روي عن بعض القيام فلم يقدر ما يمكنه
لا زيادة مشقة ولو بانتهز به وقراءة آية وان حصل به الم شديد يقعد
ابتداء كما لو تجرد وقد ابتداء وهو المذهب الصحيح لان الطامة بحسب الطاقت
وان تعذر الركوع والسجود وقد روي عن المقود صلى قاعداً بالاياء للركوع
والسجود برأسه ولا يجزئ مضطجماً وجعل ايماء برأسه للسجود والخض
من ايماء برأسه للركوع وكذا الوجه من السجود وقد روي عن الركوع يرمي بهما
لان النبي عم عاد مريضاً فراه يصلي على وسادة فاخذ صافراً من بها فاخذ
عوداً يصلي فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت والا فاقوم ايماء
واجعل سجودك اخفض من ركوعك فان لم تحفظه ان الايماء للسجود
عنه اي عن الايماء للركوع بان جعلها على حد سواء لا تفصح صلته لتفقد
السجود حقيقة وحكام مع القدرة ولا يرفع بالبناء المجهول لوجه شئ

كجهر وحشية يسجد عليه لما قد تناول القول النبي ع م من استطاع منكم ان يسجد
فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع اليه وجهه شيئا يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده
يومي برأسه رواه الطبراني وقال في الحديث ان كيفية الايماء بالركوع والسجود
ومشيتها على ان يكون بعض الانحناء لم يقضي ما يمكن فظفرت على الرواية فاذا ذكر
شيخ الاسلام النووي اذا خفض رأسه للركوع شيئا ثم السجود شيئا جاز انتهى
في شرح المقدسي من بعض عجزه الايماء فحرك رأسه الى يمينه وقال ان الفضل
لا يجزئ لانه لم يوجد من الفعل انتهى فحقيقة الايماء طاء طاءه الرأس انتهى عبارة
وقال النووي ان كان يجتهد في ان يرضى بالاياء ولا يرضى بتقريب الجبهة الى الارض باقعة
ما يمكنه وهذا نفع في الباب كما في العراج الدرية فان فعل اي وضع شيئا فجد
عليه وخفض رأسه للسجود ولم يماه للركوع صح اي صحة صلواته لوجود الايماء
ولكن مع الاساءة لما دونا وقيل هو سجود كذا في الغاية وينقل المرفيع في
صلواته العرواية والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان عجز عن ذلك تركه في
اقام التنازل خاتمة عن التجريد والا وان لم يخفض رأسه للسجود وانزل عن الركوع
بان جعلها سواء فلا تقع صلواته ترك فرض الايماء للسجود كما فعل ذلك
من غير دفع شيئا كما تقدم بيانه وان نعت المصروف فلم يقدر عليه شيئا ولا
مستند الى حائط او غيره بلا ضرر او ما مستلقيا على قفاه او على جنبه والا
يمن افضل من الايسر ورد به الاثر والاول هو الاستلقاء على قفاه واول من
الجنب الايمن ان تيسر لما شئت حديث فان لم يستطع فعلى قفاه ولان
التوجه للقبلة فيه اكثر ولو قد رجع المقعود مستندا فتركه لم تجز على المختار
وقد مناجوز التوجه لما قد عليه بلا عسر وسقوط التوجه الى القبلة بعد الركوع
ونحوه والمستلق يجعل تحت رأسه وسائر ارجله ليسير وجهه الى القبلة
لا الى السماء وليتمكن من الايماء اذ حقيقة الاستلقاء تمنع للاصحاء عن الا
يما بهما فكيف بالمرضى وينبغي للمريض نصب ركبتيه ان قدر حتى لا يدهما
ينمى برجليه الى القبلة وهو مكره للعاد على الامتناع عنه وان تعذر الا
برأسه فقرة عن الصلاة القبلة صلاة يوم وليلة فادونها اتفاقا وانما اذا

اذا زادت على صلاة يوم وليلة ما دام بهم معذور الخطاب فانه يعفيها في
رواية قال في الهداية والمستصحب هو المعنى وقد حرم صاحب الهداية مخالفا لها
في كتاب التيميم والمزيد يسقط القضاء اذ ادم عجزه عن الايماء برأسه اكثر
من خمس صلوات وان كان فيهم معذور الخطاب كالمعتن عليه انتهى وصحة قاضي غني
وقا صبحان قال هو الاصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب انتهى وقال الكمال
ومثله اي مثل تعميم قاضي صبحان في الخط واختاره شيخ الاسلام فواصر زاده وغيره
الاسلام السري انتهى وقال في الظهيرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى
كذا في معراج الدرية في الخلاصة هو المختار وصحة في السابعة قال هو الصحيح
كافي التنازل خاتمة والبدائع وحرم به الولوالج والفتوى الصغرى وفي شرح
طحاوي لو عجز عن الايماء وتحريك الرأس سقطت عنه الصلوة والعبرة في
اختلاف الترجيح بما عليه الاكثر وهم القائلون بالسقوط صناديهم انتهى
اجمعيين واعاد علينا من بركاتهم وصدد هم ومن عجز عن الايماء برأسه
لم يوم اي لم يصح ايماءه بعينه ولا قلبه ولا حاجبه لان السجود وتعلق
بالرأس رتبة العين والحاجب والقلب فلا يستقل اليها خلفه كاليه لقول
النبي مع يصلي المريض قائما فان لم يستطع فتعاضدا فان لم يستطع فانه احق
بقبول العذر منه وقد اختلفوا في معنى قوله مع فانه احق بقبول العذر
منه فمنهم من فسره بقبول عذر الاسقاط فقال يبدد القضاء وهم الاكثر
وقد علمت وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالاياء
وهو افضل من ايمائه قائما وسقط الركوع لم عجز عن السجود وان قدر على الركوع
فان القيام وسيلة الى السجود فاذا فات المقصود بالذات لا يجب ما دونه او يستحب
عذره بالمقصود يسيل بالقيام او يستحب بالاياء ويسيل بالسجود وترك
القيام والسجود وصلى قاعدا وموينا ولو عجز عن القيام بخروجه للجماعة وقد
يتم في بيت اختلف الترجيح الترجيح وان افترق صلواته صحى وعرض لمرق فيها
ينتهي بما قد ولو اتمها بالاياء في المشهور وهو الصحيح لانه اذا بعثها بالركوع و
السجود ولو لم لا يبطال وادائها كلها بعدة بالاياء في المشهور ولو صلى المريض

يقعد في الوعر من عا نفسه في علة
الموسى لم يجز ذلك من الميت وما رواه
ما جبر من وصايا القنية المصححة
لا بد من الابداء سجدة التلاوة
من القنية

كل يوم نصف صاع من ثلث ماله وان كان من ريفنا وقت الايجاب ولم يبرأ
من مات فلا شيء عليه فان لم ينف به الثلث توقف الزايد على اجابات الواث
فيعطى الصوم كل يوم طعام مسكين لقوله عم من مات وعليه صوم شهر
فليطعم عنه مكان يوم مسكين وكذا يخرج لصلوات كل يوم وقت من فروض
اليوم والليله حتى الوتر لانه فرض على عند الاطعام وقد ورد النسخ الصوم
والصلوة كالصيام يستحق المشايخ لكونها اهم واعتبار كل صلوة بصوم
يوم هو الفصح وقبل فيه جميع صلوة اليوم الواحد كفيه بصوم يوم والفصح
ان لكل صلوة فدية هي نصف صاع من زبد او دقيقه او سويق او صاع من
تمر او زبيب او شعير او قمحه وهي افضل لتسوي حاجات الفقير وان لم يوص
وتبرع عنه وليه او اجني جاز ان شاء الله تعالى لان محمد قال في تبرع الواث
بالاطعام في الصوم بحرية ان شاء الله تعالى من غير جرم وفي اعيانه به جرم بالاجزاء
او اتيه احد بالاعتاق عنه لا يبيع لافيته من القرام الولاء على الميت بغير رضاه
بخلاف وصيته به وفي الوصية بالبيع من ماله من ثلث ماله وللبيع به من حيث
شاء سواء الواث وغيره ولا يبيع ان يصوم الولي ولا غيره عن الميت ولا يبيع
ان يصلي احد عنه لقوله النبي عم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن
يطعم عنه وما ورد من قوله عم فصومي عنك وقال النبي عم من مات وعليه
صيام صم عنه وليه فتسوي كذا في البرطان وغيره فما ينفصل جملة الناس
لان من اعطاه درهم للفقير على ان يصوم او يصلي عن الميت او يعطيه شيئا
من صلوة او صوم ليس بشي وانما الله سبحانه وتعالى وزع الميت بواسطة
القدره التي قدره الشارع كما يشاهد وان قلنا بان العبد ان يجعل ثوب
طاعة لغيره فهي غير هذا الحكم فلينبه له وان لم ينف ما اوصى به الميت عما عليه
لم ينف ثلث ماله اولم يوص بشي واراد احد التبرع بتقليل لا يكتف فيجعله
لاراد منه الميت جميع ما عليه ان يدفع ذلك المقدار اليه بعد تقديره
لشي من صيام او صلاة او غيره ويعطيه للفقير لقصد اسقاط ما يريد
عن الميت فيسقط عن الميت بقدره ثم بعد قبضه به الفقير للولي والا

جني فملكه بقبضه لتتم الهبة وتلك ثم بدفع الموهب له للمفقر بحيث
 الاستحاطة بمرعاة الميت فيسقط عن الميت بدفعه ايضا ثم بدفعه للمفقر
 للموتى اولاً جني ويقبضه ثم بدفعه للموتى للمفقر ثم مرعاة الميت وصلى
 بفعل من ادعى سقط مكانه بثلثة على الميت صلاة وصلى ونحوها ما ذكرناه
 من الواجبات وهذا هو المخلص في ذلك ان شاء الله تعالى بذكره ويجوز اعطاء
 فدية حصوله او قيام ايام ونحوها الواحد من الفقهاء جملته بخلاف كفارة
 اليقين حيث لا يجوز ان يدفع للواحد اكثر من نصف صاع في يوم للنفس على
 المحذور فيها وكذا ما دفع على غيره في كفارة والله سبحانه وتعالى الموفق وذكره
 انتهى **باب قضاء الفرائض** القضاء في اللغة الاحكام وشيئة استقاما
 لواجب بمثل ما عده الترتيب بين الفاشية القليلة وهي ما دون سنة
 صلاة وبين الوقفية للفقير وقتها مع تذكر الفاشية لازم وكذا الترتيب
 بين نفس الفرائض القليلة مستحق ان لا يترك لانه فرض على نفوس الجواز
 بفوته والاصل في لزوم الترتيب قول النبي صلى الله عليه وسلم من مات من صلاة او نسيتها
 فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فيكمل التي هي فيها ثم ليقتضي التي
 تذكر ثم ليكمل التي مع الامام وهو في مشهور تلقف العلماء بالقبول
 فيثبت به الفرض على رتب النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الفرائض يوم الحذوق ويسقط
 الترتيب باحد ثلثة اشياء الاول ضيق الوقت ثم قضاء كل الفرائض
 واولا الحاضرة للزوم العمل بالموتى حيث لا بد من العمل المشهور يستلزم
 ابطال الجمع قطعي وذكره لا يعمل به الا مع امكان الجمع بينهما في وقت
 وليس من الحكمة ما ضاع للموجود في طلب المفقود بضيق الوقت المستحق
 لانه يلزم من مراتب الترتيب وقوع الحاضرة ناقصة فيتخير به حكم
 الكتاب فيسقط بضيق الوقت المستحب الترتيب ولا يعود بعد خروج
 في الاصح مثاله لو اشتغل بقضاء الظهر بيقع العصر وبمعة في وقت
 العصر التفسير يسقط الترتيب في الاصح والعبرة بالنية عند الشروع
 فلو شرع في الوقفية متذكرا للفاشية وطارها حتى ضاق الوقت لا يجوز

في قضاء الفرائض على الموتى والى ما لا يباح الا في خبر الامام
 وذكره الرازي في بعض الفصول وهو ظاهر في تركه
 في قضاء الفرائض على الموتى والى ما لا يباح الا في خبر الامام
 وذكره الرازي في بعض الفصول وهو ظاهر في تركه
 في قضاء الفرائض على الموتى والى ما لا يباح الا في خبر الامام
 وذكره الرازي في بعض الفصول وهو ظاهر في تركه

لا يجوز الا ان يقطعها ثم يسرع فيها ولو شرع ناسيا والسئلة بحالها قد ذكر
 عند ضيق الوقت جازت الوقفية ولو بعدت الفاشية والوقت يسرع بعضها
 مع الوقفية يسقط الترتيب في الاصح كما اشترنا اليه لانه ليس العرف في هذا
 البعض من الفرائض لولي منه الاخر كما في النسخ والثالث النسيان لانه لا يقدر
 على الاتيان بالفاشية مع النسيان لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولانه لم يصح
 وقتها موجودا لعدم تذكرها فلم يجمع مع الوقفية والثالث انما صارت
 الفرائض الحقيقة او الفكية مثالا للوجوب الترتيب فيها لوقوعه في خروج
 عظيم وهو مدفوع بالنفس والمقبر خروج وقت التاديب في الصحيح لان الكثرة
 بالدخول في هذا التكرار وروى بدخول الوقت التاديب لان الزائد على
 النفس في حكم التكرار ومثال الكثرة الحكيمة سنة كرها بصلة كما استذكرنا
 فاستسلم بقبضها حتى خرج وقت التاديب من اللوديات متذكرا وكما سقط
 الترتيب فيما بين الكثرة والحاضرة سقط فيما بين النفس على الاصح
 وقيدنا بما يكونها شاغرا لغير الترفاهة لا بعد سقطها في كثره الفرائض الا
 جماعا وانما عدها فظاهر لقولها بانه سنة ولانه فرض على غيره وهو يوم تملكه
 ليوم واليلة والكثرة لا يحصل بالزيادة عليها من حيث الاوقات ومن حيث
 ساعات ولا مدخل للموتى في ذلك بوجه وان لم ترتب مع الفناء والنحو
 غيرها كما بيناه ولم يعد الترتيب بين الفرائض التي كانت كثيرة يعود لها
 في القلة بقضاء بعضها لان الساقطة لا يعود في الاصح الرايين وعليه
 الفتوى وترجع عود الترتيب ترجيح طامع ولا يعود الترتيب ايضا بفوت
 صلاة جديدة اي جديدة تذكرها بعد نسيان سنة قديمة ثم تذكرها على الاصح
 فيهما اي العورتين لما ذكرنا وعليه الفتوى ثم فرع على لزوم الترتيب في اصل
 الباب بقوله فلو صلى وضاء اكرافاشية ولو كانت وتراف وفرضه قضا
 موقوفه على نقر الفناء يحتمل رفعه بينه بقوله فان صلى خمس صلاة
 متذكرا في كلها تلك المروكة وبقيت في ذمة حتى خرج وقت الخامسة
 فاصلاه بعد المروكة ذكرنا لها اي المروكة فمحت جميعها عند ان خفيته

لأن الحكم وهو الصلة مع العلة وهي الكثرة بمرتان والكثرة صفة هذا المجموع
لأن الفاسدة في حكم المتركات فكانت المتركات شاكها واستندت
الصفة إلى أولها فجازت كلها لتجمل الركعة يتوقف كونها فرضا على تمام الحول
وبقاء بعض النصاب فإذا تم على فائده كان التجمل فرضا والكان نقلا فلا يطل
الحشر الصلاة ما تذكر الفاشة بتقاء الفاشة المتركات بعده أي بعد
بعد خروج وقت الصلاة لسهولة الترتيب مستندا إلى أن قد صحت الفاشة
المتركات قبل خروج وقت الصلاة مما صلاها متذكراتها بطل وصفها لأصل
ما صلاها متذكراتها قبلها أي قبل قضائها ولا تنجز متقضا بانه فرض
برأيه الذي صلاها نقلا عن ابن عباس وابن يوسف رحمهما الله وهذه هي التي
يقال فيها واحدة تغد غدا واحدة تغد غدا فالمراد بركعة تغد غدا
بتقضائها في وقت الصلاة من المؤثرات تغد غدا قبلها وفي الحقيقة
خروج وقت الصلاة وهو المصحح لها ولكن كما كان من لازم الخروج دخول وقتها
وتأديتها فيه غالبا اقيم ذكرها مقام ذلك وإذا كثرت الفاشة محتاج
لتعيين كل صلاة بتعريفها التزام الفروض والافات كقولنا أصلي ظهر
الاشين ثمان عشرين جمادى الثاني سنة أربع وخمسين والف وهذا في كل
فان أراد تسهيل الأمر على من يؤخر ظهر عليه أدرك وقت ولم يصلي فاذنوه
كذلك فيما يصلي بهير ولا يفتح بثل ذلك وهكذا أو أن شاء من آخره فيغير
أصله آخر ظهر أدركته ولم أصل بعد فاذنوه كقولنا فيما يليه بهير آخر الظهر
لما قبله فحصل التعيين ومخالفت هذا ما قاله في الكثرة في مسائل شتى
أنه لا يحتاج لتعيين وهو الأصح على ما قلناه ما قاله في القضية من يقتضي
ليس عليه أن يؤخر أول صلاة كذا أو آخر فيؤخر ظهر على الأصح أو عصر
وغيرهما على انتهى وإن خالفه تعميح الزيلعي فتداسع الأمر باختلاف
التعصية فلا يرجع للكثرة فانه وسيع والله رؤف رحيم واسع عليم وكذا
القوم الذي عليه من رمضان إذا أراد قضاءه فيصلي مثل هذا الصلاة
تصحيحين مختلفين مع الزيلعي لزوم التعيين وفي الخاصة عدم لزوم

لزوم التعيين وإن كان من مضاه واحد لا يحتاج لتعيين ويعذر من لم
يدار الحرب فلم يصوم ولم يعمل ولم يركب هكذا يجمل الشرايع أي الأحكام
المشروعة مدة جملته لأن الخطاب إنما يلزم بالعلم به أو بدليله ولم يرجع
بذلك السهم بدار الحرب الاسلام والزم به إذ كان يلزمه الايمان قلنا دليل
وجوب الصانع ظاهر عقلا فلا يبعد بحمله ولا دليل عنه على وجود فرض
الصلاة وغيرها فيحذر به باب أو انك الفريضة مع الامام وغيره
أو اشرح المعنى في أدلة فرض أو قضاء منفردا أو في فغل وحضرت الجماعة
فأقمة الجماعة في محل أدلة لا في غيره بان اجم الامام لأن حقيقة إقامة
الغير قطع لا يجرى الشرع في الإقامة فإذا لم يتيقن بسجدة قطع بتسليمه
فأقاما بعده أقدم على الصبح وقيل لا يقطع حتى يتم ركعتين من رابعة
التي لا يخصص وقت جنازة قلنا القطع لا كمال وهو محل الفرض ولأنه لو قطع لا
يصح لا يخصص بما دونه الركعة والجماعة لا خلف لها وبالقضاء يجمع بين المصلحين
أن لم يسجد لما شرع فيه ولو رابعة أو سجدة للركعة الأولى في غير رابعة بان كان
في الخبر والغرب فيقطع بعد السجدة وتسليمه لأنه لو اضاق في الثانية ركعة
آخر بعد ما مطلقا ولا مع الجماعة في المغرب ثم الفرض وتفتونه الجماعة
في الخبر ولا تنقل بعد ما مطلقا وفي المغرب الأكثر لكل فتفتونه الجماعة ولا
يتنقل مع الامام فيها النع التنقل باليقين أو مخالفة الامام باضافة
رابعة وإن سجد وهو من رابعة كما ظهر ضم ركعة ثانية صيانة للمؤدوني
من البطالة وشهد وسلم لتيسر الركعتان له فافله ثم أقدم من ففرضنا
لأحرار فضل الجماعة وإن صدق ثلاثا من رابعة فاقمت أمتها أربعين منفردا
حكما لا كثر ومن محذوراتها جالب لتعقب نقلا يجمع بين ثواب النفل و
الفرض بالجماعة ثم بعد الامام أقدم من تنقل أن شار وهو أفضل لعدم الكثرة
الآن في العصر انتهى عن التنقل بعد جمادى في المغرب للجماعة لأن عليه الصلاة
والسلام قال إذا صليت في كهكثم أدركت الصلوة فصلتها الآخ للمغرب
والخبر وقوله فصلتها يعني نفل لأنه لم يركب فصلا ركعتين لم يصليا مع الظهر

واجزا بصلواتها في حالهما فقال نعم اذا صليتما في حالكما ثم اتيتما صلاة قوم
 لغيركما فصلتاهما معهما واجلا صلواتكما معهما اي تأخرا اي كما في العناية
 وان قام لثالثة رابعة تنفردا فاقبت الجماعة قبل سجود لثالثة قطع
 تأييدا لان القعود للتحلل وهذا قطع بسليمة واحدة او عاودة القعود في الا
 صح قال شمس الاثمة الشرحي ان لم يقعد للقعود فسدت لانة لا بد من القعود
 لان الموريات لم تقعد فضا وقال في الاسلام الاصح انه يكبر قايما في شروق
 في صلاة الامام فيحصل الختم في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاء
 رفع يديه وان كان قد شرع في سنة الجمعة فخرج الخطيب شرع في سنة الظهر
 فاقبت الجماعة سلم بعد الجلوس على راس ركعتين كذا في رواية عن النبي
 والامام وهو الاوجه لجمع بين المصلحين ثم قضى السنة اربعاً تمكنه
 منه بعد اداء الفرض ما بعده فلما تقوت فروع الاستماع والاداء على وجه
 اكمل ولا ابطال واليه حال شمس الاثمة الشرحي والبقالي ومجمع جماعة
 من المشايخ انه يتيها اربعاً لانها كصلاة واحدة قلت والاكمال حال
 اشتغال المرقى والمؤذين بالتكبيرين اولى لانه ليس حاله استماع
 خطبة والذين يرشد التعليل شمس الاثمة ومن حضر وكما في الامام في صلاة
 الفرض اقتدى به ولا يستغل عنه بالسنة في المسجد ولو لم يقف شي
 وان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى والا اصل السنة ثم
 اقتدى لامكان جمع بين الفضيلتين الا في الفرة فانه يصلي سنة ولو
 في المسجد بمسجد الصف ان امن فوتره وبأدراكه في التشهد وقوله
 نعم اذا اتيتهم القلوة فلا صلاة الا المكتوبة محمول على غير صلاة الفجر
 لما قد صاه في سنة الفجر ولا فصل فعلهما في البيت قال نعم من صلى ركعتين
 اي سنة في بيته يوسع له في زرقه ويقتل بالمفاتيح بيته وبين ابله ويختم
 بالايمان والاحب فعلهما اول طلوع الفجر وقيل بقرب الغريضة وقال هم
 صلاة المرء في بيته افضل من صلاة في مسجد في هذه المكتوبة وقال هم
 صلاة في مسجد في هذا افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد

قلت كذا في الرواية
 والله اعلم وصلى الله

احرم وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجد في هذا وفي
 بيت المقدس بخمسة صلاة ولان لم يامن فوت الامام بتشفاه سنة
 الفجر تركها اقتدى لان ثوب الجماعة اعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانهما افضل
 الفرض منفردا بسبع وعشرين شفعا لا يتبع ركعتي الفجر منفردا واحدا
 منها ولم تقض سنة الفجر الا بقوتها مع الفرض الي الزوال وقال محمد
 تقضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاها قبل الشمس ولا بعد
 الزوال اتفاقا وسواء صليته منفردا او بجماعة وقضى السنة التي قبل الظهر
 في الصبح في فرقة قبل صلاة شفعة على المعنى به كذا في الرابع وفي المبسوط
 شيخ الاسلام هو الاصح حديث عائشة رضى الله عنهما ان اقامته الرابع
 قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وحكم الرابع قبل الجمعة كالمالي قبل الظهر
 ولا مانع مما التي قبل العشاء من قضاها بعده ولم يصلي الظهر جماعة
 بأدراك ركعة او ركعتين اتفاقا حتى لا يبرز به في خلفه ليصليها جماعة
 بل ادرك فضليها اي فضل الجماعة اتفاقا ولو في التشهد واختلف في
 مدرك الثلاث من الرباعية او الشنيتين في الثلاثية فاذا خلفه لا يصلي
 الظهر جماعة او المغرب اختار شمس الاثمة انه يحث لان الاكثر حكم الكل
 وعلى ظاهر الجواب يحث لانه لم يصليها بل بعضها بجماعة وبعض الشيء
 ليس بشي وهو الظاهر الظاهر ولو قال بعد حران ادرك الظهر فانه يحث
 بأدراك ركعة لانه ادراك الشيء بأدراك اخره يقال ادرك امامه
 اي اجزه كذا في الكافي وفي الخلاصة يحث بأدراكه في التشهد ويتطوع
 قبل الفرض بمؤكد وغيره مقيما او مافرا ان امن فوتر الوقت ولو
 منفردا فانه شئت قبلها انقطع طمع الشيطان فانه يقتر من لم يطعن
 في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والمنفرد
 في ذلك اضر وهو اصح والاخذ به احوط التكميل نقضها في حقها اما
 في حق النبي عم فزيادة الدرجة اذ لا دخل في صلاة ولا طمع
 الشيطان فيها والا وان لم يلزم بان يفوت الوقت او الجماعة بالتشغل

في صلاة ركعتين

او ازالة بحسب قليل فلا يتطهر ولا يفسل لان الاشتغال بما يفوت الاداء
لا يجوز وان كان يدرك جماعة اخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال
الصلوة لتكون صحيحة اتفاقا ومن ادرك اماما ركعا فكبيرة وقفت حتى
رفع الامام واسم الكعبة ولم يقف بل انحط بجهد لحرمة رفع الامام واسم
قبل ركوع الموقوف لم يدرك الركعة كما ورد من ابن عمر رضي الله عنهما ان الشوط لاد
راك الركعة اماما شارك الامام في ركوعه القيام او جزء مما حكم القيام
وهو الركوع ولا يشترط تكبير ثان للاعرام والركوع ولو كبس شوي الركوع لا
الافتتاح جاز ولغة بيته واذا وجد الامام ساجدا يجب مشاركته فيه
في سجدة وان لم يجز له من صلاته فلو ركع وحده ثم شارك في السجدة
لا تعد صلاته ولا يجب له ذلك وان لم يشاركه الا في الثانية بطلت
صلاته والفرق انه في الاولى لم يرد الا ذكره وزيادته لا تغفر وفي الثانية
زاد ركعة وهي مفردة ولو ادركه جالس للتعبد الاخير واستمر قائما
وقرأ فيها وجد قبل قراء الامام في التشهد لا يكون معتبرا وان ركع
المقيد قبل امامه وكان بركوعه بعد قراءة الامام ما يجوز به الصلوة
وهي اية فادرك امامه فيه اي في ركوعه مع ركوعه وكبره لوجود المشاركة
والمشاركة والآي وان لم يدركه الامام او ادركه لكن لم يكن قراءة
المفروض قبل ركوع المقيد لا يصح ركوعه لكونه قبل اوانه فليزيمه ترك ركوع
بعده ثانيا وان لم يفعل وانصرف في صلاة بطلت ولو سجد قبل امامه
ان كان بعد رفع الامام من الركوع ثم شارك الامام في السجود صح وان
كان قبل رفع الامام من الركوع روي عن ابي جريح لا يجزئ له لأنه قبل اوانه
في حق الامام فكذلك حقه لأنه تبع له ولو طال الامام السجود ورفع
المقيد ثم سجد والامام ساجدا ان شوي الثانية والمتابعة تكون
في الاولى كما لو نزلها او لم يكن له بينه ترجيح للمتابعة وان شوي الثانية
لا غير كانت في الثانية فان ادرك الامام فيها صحته وعلى قبيل المروي
عن الامام في السجود قبل رفع الامام يجب ان لا يجوز لكونه قبل اوانه

اوله كما تقدم ذكره فوجه من مسجد اذن فيه او في غيره حتى يعتلي لغيره
لا يخرج من المسجد بعد النداء الا اذا فاق لورجل يخرج بما جاز يريه الرقيم الا اذا اتم
مقيم جماعة اخرى اماما ومؤذن لمسجد آخر لأنه يتكلم معنى وان خرج بعد
صلوة منفرد الا بركعة لأنه قد اجاب داع الزمعة فلا يجب ثانيا الا انه يكره
خروجه اذا اتم الجماعة قبل فوجه في الظاهر وفي الغناء لأنه يجوز التنقل
فيها مع الامام بينهم مخالفة الجماعة كالحج والبيعة وقضاء النسيء
من كان في موضع باله واليوم الآخر فلا يقف التهم فيقتدى فيها بما في الظاهر
الغناء مستقلا كرفع التهمة عنه ويكره جلوسه من غير اذنه لمخالفة الجماعة
بمخلاف الصبح والعصر والمغرب كركعة والحق انه في المغرب لأنه لا يتنقل
مع الامام بينهما في ظاهري الرواية وانما ادبها اولى من موافقة ورؤيتها
بالسلام معه فيقضي ادبها كما لو نذر ثوبا يلزمه اربع ولا يعتلي بعد صلاته
منها احد الغطاء الحديث قيل معناه لا يعتلي ركعتان بقراءة وركعتان
بغير قراءة وقيل هو اعاد الاعادة لطلب الاجر وقيل نهى عن الاعادة بخروج
توهم الغناء لرفع الوسوسة وقيل نهى عن تكرار الجملة على الهيئة الاولى
او عن اعادة الغناء مخافة الخلل في التلويح والله اعلم باب سجود التسوية
من لصاوة الحكم الى السبب والسهو الغفلة يجب لأنه ضمان فانت وهو
لا يكون الا واجبا وهو الصحيح وقيل يست وجب الصحيح انه يرفع الواجب
من قراءة التشهد والسلام لا يرفع القعدة لانها ركعتان حتى لو سلم
من غير اعادةها او لم يست صحته صلاته مع النقصان فاما السجدة
الصلبية والتلاوة فكل يرفع القعود فيقضي اعادة ويجب سجدة
لانه عم سجدة سجدتين للسهو وهو جالس بعد السجود وعمل في الايام
من الصلابة والتابعين بتشديد تسليم سلام لما ذكرنا وما في الصلوة
على البرعم والدعاء على المختار ترك واجب بتقديم او تأخير او زيادة او نقص
لا سنة لان الصلوة لا توصف بالنقصان على الاطلاق بترك سنة ولما
لنقص فيفوت بفوات الاصل لا اهل الوصف فلا يجزئ بغيره سهوا لما روي

لما دونا والمعتد لا يستحق إلا التعليل باعادته صلاته ليحس
خلتها وان تكرر بالاجماع كترك الفاتحة والاطمئنان في الركوع والسجود
والجلوس الاول وتأخير القيام الثانية بزيادة قدر دأركن ولو كانتا
وان كان ترك الواجب عمداً وجب عليه إعادة الصلوة تعليلاً عليه
بحسب تقصيرها فكلها وسقط الغرض بالاول وقيل يكون الثانية فضافي
المسقط ولا يسجد في الركعتين السهو لانه اقوى قيل لا في ثلث
سائر ترك التعمد الاول عمد او تأخير سجدة من الركعة الاولى عمد الى
آخر الصلوة والثالثة تذكره عمد حتى شغل عن مقدار ركعتين سئل فخر
الاسلام البيهقي كيف يجب بالعمد قال ذلك سجدة والعذر لا يسجد السهو
ويترك الاتيان بسجود السهو بعد السلام في ظاهر الرواية وقيل يجب فعله
بعد السلام وجه الظاهر ما دونا ويكتفي بتسليمة واحدة قال شيخ الاسلام
وعامة المشايخ وهو الاصح لا احتياطاً واحسن ويكون عن عينية لانه
المعهود به يحصل التعليل فلا حاجة الى غيره خصوصاً وقد قال شيخ
الاسلام خواهر زاده لا يأتي بسجود السهو بعد تسليمين لان ذلك
يمنزله الكلام في الاصح وقيل بقاء وجهه فرق بين سلام المقطوع وسلام السهو
ويأتي نسخ فلهذا في الاسلام وفي الهداية ولايات تسليميتين هذا الصحيح ولكن
علقت ان الاحوط بعد تسليمه والمنع من فعله بعد تسليميتين فكان الاصح
فان سجدة قبل السلام كره تنزيهاً ولا يعيده لانه مجتهد فيه فكان جائز اول
يقول احد تكراره وان كان امامه يراه قبل السلام تابع كما يتابع في قنوت
ومضاه بعد الركوع ويسقط سجود السهو بطلوع الشمس بعد السلام في صلاة
الجمعة ويخرج وقت الجمعة والعيد لغوات شرط العتمة وكذا مسقط
لو سلم قبيل احرارها ان تغير الشمس في العصر ويسقط بوجود ما يمنع
البناء بعد السلام كحدث عمد وعمل مناف لغوات الشرط ويلزم للمأموم
السجود مع الامام بسهو واحدة لانه عم سجدة وسجد التقدم مع وان اقتد
بعد سهو وان لم يدرك الا الثانية لا يقتضي الاولى كما لو تركها الامام او

او اقتدى به بعد حالاً يقتضيها لا سهو لانه لو سجد وحده كان مخالفاً
للامام ولو تابعه الامام ينقلب التبع اصلاً فلا يسجد اصلاً قال النبي مع
الامام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وفوائدهم وسجد المسبوق مع امامه
لا يلزم متابعة ثم يقوم لقضاء ما سبق به والاخر بعد اتمامه وينبغي
ان يكمل المسبوق بقدر ما يعلم انه لا سهو عليه وله ان يقوم قبل سلامه
بعد تقوده قدر التشهد في مواضع خوف من عتة المسح وخروج الوقت
لذي عذر وجمعة وعيد وفجر ومروءة الناس بعين يديه الى قضاء ما سبق
ولا ينتظر سلامه ولو سهو المسبوق فيما يقتضيه سجدة أي سهو
ايضاً ولا يجزيه عند سجوده مع الامام وتكراره وان لم يشرع في
صلوة واحدة باعتبار ان صلاته كصلاتين حكماً لانه منفرد فيما يقتضيه
ولو لم يكن تابع امامه كفاه سجدة واحدة وان ستم مع الامام مقارناً
او قبل سائياً فلا سهو عليه لانه في حال اقتدائه وان ستم بعده يلزم
السهو لانه منفرد لا اي لا يسجد الاخر وهو من ادرك اول صلاة
الامام وفاته باقياً بعد ركوعه وغفلة وسبق حدث وخوف
هو من الطائفة الاولى لانه كالمركب لا يسجد عليه السهو ولو سجد
مع الامام للسهو لم يجز لانه في غير اوانه في حقه فعلية اعادته اذا فرغ
من قضاء ما عليه والاخر صلاته لانه لم يزد الا سجدة بين حال اقتدائه
والقيام اذا سبه في باقي صلاة الاصح لزوم سجود السهو لانه صافراً
حكماً ويتصور الجلوس عشر مرات في ثلاث ركعات بالسهو وسجد الاخر
وهو ظاهر وبسطه بالاصل ولا يأتي الامام بسجود السهو في الجمعة
والعيدين دفعا للفتنة بكثرة الجماعة وبطلان صلاة من يركن لزوم
المتابعة وفساد الصلاة بتركه ومن سبه وكان اماماً او منفرداً
غير المقوم والاول من الغرض ولو علمنا وهو الوتر عاد اليه وجوباً ما لم
يستوقفاً في ظاهر الرواية وهو الاصح كما في التبيين والبرهان
والفتح لمصر قوله عدم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل ان

هذا هو الوجه في صحة ما ذهبنا اليه من ان السجدة الواحدة لا تكفي في قضاء الفرض في كل وقت من اوقات الصلاة بل لابد من تكرارها في كل وقت من اوقات الصلاة حتى يفي بالشرع في كل وقت من اوقات الصلاة

استوى قايما في السجدة وان استوى قايما في السجدة وسجد في السجدة ورواه
ابوداود وفي الحديث وان كان في القيام اقرب لا يعود والاعاد وان
سجد في السجدة في كل وقت من اوقات الصلاة ولو استقم قايما في كل وقت من اوقات الصلاة
صلاة على عدة وتعد ما فرض في السجدة واليه وقيل لا يعود ولا يفسد قال في التاتار
خاتمة هو الصحيح فان ما قدمه سجد في السجدة وهو ان القيام اقرب بان استوى
النصف الاسفل مع انحسار الظهر وهو الاصح في تفسير سجدة السهو لتركها الواجب
وان كان في السجدة اقرب بان قدم استواء النصف الاسفل لا سجدة السهو عليه
في الاصح وعليه اكثر وان عاد السجدة في السجدة الاولى اليه بعد ما استتم
قايما اختلف الصحيح في فساد صلاة واجتمعا عدم الفاء لان غاية ما في
الرجوع الى التعدة زيادة قيام في السجدة وهو ان كان لا يحل لكنه بالفتحة
لا يحل لان زيادة ما دون ركعة لا يفسد وقد قل ان تحقق الاكمال فهو
الكمال لانه لم يفعل الا الاكمام صلاة وقال صاحب البحر والحق عدم
الفساد وان سجد في السجدة في السجدة الاولى لم يفسد سجدة السهو لعدم استحكام
خروجهم من الفرض لاصلاح صلاة ورواه السنة عاصدا الله عم بعد
قيامه الى الخامسة وسجد للسهو ولو قد سجد سجد فقام ثم عاد وكذلك
فقام ثم عاد فتم به قد شهد من حق لو اني بخلاف صحة صلاة اذ لا ينقض
السجدة قدر الشهد بركة واحدة وسجد للسهو لتأخيره فرض السجود
فان لم يعد حتى يسجد للزيادة عن الفرض صادف منه نكالا برفع رأسه في السجود
عند محله وهو المختار للفتوى لاستحكام دخوله في النفل قبل اكمال الفرض
وقال ابو يوسف بوضع الجبهة لانه سجود كامل وجه المختار ان تمام
الركن بالانتقال عنه وثمرة اختلاف فقهاء سبق الحديث حال الوضع بين يديه
لا عند ابي يوسف وقدم سادسة ان شاء لانه لم يشرع في النفل قصد
يلزمه اتمامه بل يندب ولو في العصر لان النفل قبله قصد الايكراه في النفل
اول وقت رابع في الخبر وسكت عن المغرب لانه تفسير ايضا فلا حتم فيه
ولا كراهية في النفل فيها ان صلاة الفجر والمغرب لانه تعذر تكراره النفل

النفل بالتيسير او كراهية النفل للوقت فتسفلوه ما صار كالبيع
على الصحيح لعدم قصد حال الشروع كمن سجد ركعة ثم سجد فطلع الفجر ثم شفا
بلا كراهية لا يسجد للسهو لترك السجود في هذا النفل في الاصح لان النفل
بالفداء لا يجبر بالسجود ولو اقدم به احد حال النفل ثم قطع لزمه سجد ركعة
في التي كانت رباعية لانه المؤدى بهذه التحريم وسقط عنه الامام للنفل ولم
يوجد في حقه خلاف ما اذا عاد الامام الى السجود بعد اقله حيث يلزمه
اربع ركعات لانه لما عاد كان لم يتم وان قصد الجلوس الاخير قدر الشهد بدتم
قام ولو عاد وقرا وركع عاد للجهل لان ما دون الركعة يحل الفرض وسلم
فلو سلم قايما صح ويترك السنة لان السنة بالتسليم جالسا ثم يغير عادة
الشهد لعدم بطلان بالقيام وقال الناطق بعينه وان مضى على ما قلته
الزائدة فالصحيح ان يقوم لا يتبعونه لانه لا اتباع في البدعة وينظرونه
فعود فان عاد قبل تقييده الزائدة بسجدة يتبعونه في السلام فان سجد
سجد النفل لم يبطل فرضه لوجود الجلوس الاخير ويحكم استحبابا و
قيل وجوبا اليها اي الا الزائدة ركعة اخرى في المختار لتفسير الزائدة بان
لها نافلة ولا تنوب عن سنة الفرض في الصحيح لانه المواظبة عليها باجبرية
مستدانة ولو اقدم به احد يصح شفعته لانه المؤدى بهذه التحريم
عندهما ركعتين لانه الحكم خروجهم من الفرض ولا قضاء عليه لو اقدم
عند محله كاملا وقضاه ركعتين عندهما وعليه الفتوى لان السقوط
بعارض يفتق الامام ويجوز للسهو لتأخير السلام ولو سجد للسهو في شفع
القطع لم يبين شفعه اضر عليه استحبابا لان البناء يبطل سجوده
لستسهول ضرورة لوقوعه في وسط الضلوة فان بنى صح بقاء التحريم
واعاد سجود السهو في المختار وهو الاصح لبطان الاول بما طهر البناء
وقيل بانما التطوع لان المأثور المؤدى الاقامة بعد سجوده للسهو
بني تقصيرا الفرض ويبطل سجود السهو لبطان ذلك بالبناء ولو
سلم من عليه سجوده فهو فاقدي به غيره صح ان سجد السجدة للسهو

لعوده لحركة الصلوة لان خروجها كان موقفاً وشابها المقتدى في السجود
ولا يبيده في اخر صلاته وان وقع في خلالها لانه اخر صلاته وان وقع في خلالها
لانه اخر صلاته حكماً وحقيقة لا مائة كما تقدم ولا اي وان لم يسجد الساج
فلا يصح الاقتران به لتبين خروجها من الصلوة حين سلم عند السجود وان لم يسجد
خلال السجود وزفر وشرة اقتدر عند السجود لا عند السجود وان لم يسجد وان لم يسجد
الطهارة بغيره من سجود السجود وجوباً وان سلم عامداً مريداً للقطع لانه
مخبر فيه بتغيير المخرج لا بطله ولا بتغيير مع سلام غير مستحق وهو
ذكر في سجود السهو لبقاء حركة الصلوة مالم يتحول عن القبلة او يكتم لا
بطلها التحريم وقيل التحول لا يغير مالم يخرج من المسجد ويكتم وسلامه عليه
سجدة صليته او فرض عند كرا بطل بوجوده في حقيقة الصلوة وتوفيقاته
مبسوط في الاصل فيهم الوهم رجحاً جهة الخطاء والحق رجحان جهة
الصداب معني رابعة وثلاثة او ثمانية ولو وتراته انما فاسلم ثم علم قبل
ايتانه بناف انه صلى ركعتين ان علم انه ترك سجدة صليته او ثمانية او ثمانية
ينفعل ما تركه وسجد السهو لبقاء حركة الصلوة بخلاف السلام على ظهره انه
ما زاد وخوفاً كما تقدم وانطال شكه ليتقن المترك ولم يسلم
حتى استيقن المترك ان كان زمن التفكير زائداً عن التسليم قدر
اذا ركن وجب عليه سجود السهو لتأخيره واجب القيام للثانية والا
اي وان لم يكن تفكيره قد راد ركن لا يسجد لكونه **فصل في شك**
في الصلوة والطهارة بطل الصلوة بالشك وهو شاك في الامرين في
عدد ركعاتها كتردده بين ثلاث وستين او ثمان ذلك الشك
قبل اكمالها وكان ايضاً هو ان الشك اول ما عرض له من الشك بعد
بلوغه في صلاة ما وهذا قول اكثر الشايخ وقال غير الاسلام اول ما عرض
له في هذه الصلوة واختاره ابن المغنل وذهب الامام الشافعي الى
ان معناه ان السهو ليس عادة له وليس المراد انه لم يسجد قط فحكمه
حكم من ابتداء الشك فلذا قال او كان الشك غير عادة له فبطل به

به لقوله عم اذا شك احدكم في صلاته انكم صلى فليستقبل الصلوة
وقد حمل على ما اذا كان اول شكك عرض له لما تقدم من الرواية الاخرى
ولقد رت على استقاط ما عليه يقيين كما لو شك انه صلى اول ما بعد الوقت
باق يلزمه ان يصلي فلو شكك بعد سلامه وقعوده قدر التسليم على السلام
في عدد الركعات لا يعتبر شكك فلا شيء عليه حملاً على الصلوة الا ان كان
قد يتيقن بالترك فبأن يتركه ولو اخرجه عدل بعد السلام انه نقص ركعة
وعند المعنى انه ان لم لا يلتفت الى اخباره وان اخرجه لان لا يعتبر شكك
وعليه الاخذ بقوله ما ولو اختلف الامام والمؤمنون ان كان على اثنين لا يأخذ
لأياخذ بقوله ما والاخذ به وان كان معه بعضهم اخذ بقوله وان كثر الشك فتركت
وعمل اي اخذ بقوله ثم لقوله عم اذا شك احدكم فليستقبل الصلوة فلم يسلم عليه
وحمل على ما اذا كثر الشك للرواية السابقة فان لم يغلب له ظن اخذ بالقل
لقوله عم اذا شك احدكم في صلاته فلم يدروا واحدة صلى او ثنتين فليبين
على واحدة فان لم يدروا ثنتين صلى او ثلاثاً فليبين على ثنتين فان لم يدروا
ثلاثاً صلى او اربعاً فليبين على ثلث وسجد سجدين قبل ان يسلم يعني
للسهو فلما ثبت عندهم كل المرويات الثلاث التي رويناها في المسائل
الثلاث سلكتوا فيها طريق الجمع بحمل كل منها على حمل سجدة على كفاي
في القدير وتعد وثلاثة بعد ركعة ظنهم اخر صلاته لئلا يصير
تأديراً في القعدة مع تسير طريق يوصله الى تعيين عدم تركها
وكذا كل يعود ظنه واجبا يقوده بتم شك في الحدث وتيقن الى
طهارة فهو متطهر وبالقلب يحدث شك في بعض وضوئه وهو اول
ما عرض له غسل ذلك الوضع وان كثر شكك لا يلتفت اليه وكذا لو شك
انه كبر للافتتاح وهو في الصلاة او انه اصابت به نجاسة او احدث اوسخ
راسه لم لا فان كان اول ما عرض لم يستقبل وان كثر بعض وفي العتابة
لو شك هل كبر قبل ان كان في الركعة الاولى يصيده وان كان في الثانية
لا ينتهي باب سجود الصلاة من اجابة الحكم الى سببه وهو الاصل

في الاضافة لانها لا اختصاص واقوى وجدها اختصاص سبب السبب
حادث به وشروطها الظاهرة من الحدث والحدث ولا يجوز لها التسميم بلا عذر
واستقبال القبلة وسر العورة وركبتها وضع الجبهة على الارض وصفتها
الوجوب على الفور في الصلوة وعلى الترضي ان كانت غير صلاتية وحكمها
سقوط الواجب في الدنيا ونيل الثواب في العقبان شرع في بيان السبب
فقال سببه التلاوة على التالي اتفاقا وعلى السامع في الصبح التمتع شرط على
التلاوة وحده والاصح اذا تلاها ولم يسمع وجب عليه السجدة وهو ان
وسجد التلاوة واجب لانه لما امر صريح به او تضمن استكشاف الكفرة
عنه او امتثال الانبياء وكل منها واجب على التراضي عند محذور رواية
عن الامام وهو المختار وعند ابى يوسف وهو رواية عن الامام يجب على
الفور ان لم يكن وجبت بتلاوته في الصلوة لانها صارت جزءا من
الصلوة لا يقتضي خارجها فتجب فورية فيها وغيرهاتجب موسعا
ولكن كمن تأخره السجود عن وقت التلاوة في الاصح ان لم يكن مكروها
لانه يطول الزمان فدينها فتركها تأخيرها تنزيها وجب السجود على
من تلاوة مكلفا بالصلوة وليس متعديا في غير ركوع وسجود وشهد
للحج فيها في القراءة ولولا تلاها بالفارسية اتفاقا فمهم اولم يفرم كذا
قائما وجه وقراءة في السجدة مع كلمة قبله او بعده من آياتها
توجب السجود كلابية المعروفة بتمامها في الصبح وقيل لا يجب الا ان يقرأ
الكثيرة السجدة في محضر الجهر لو قرأ او سجد وسكت ولم يقرأ
اقرب يلزمه السجدة وابتها اربع عشرة في السجدة في الاعراف
عند قوله ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسجدون
والسجود في وقت الرعدة لله يسجد من في السموات والارض طوعا
وكرها وظلالهم بالغدو والاصال وفي النخل ولله يسجد من في السموات
وما من الاذن من ذابة واللائكة وهم لا يستكبرون عن عبادته فمهم في قوله
ويصطرون ما يأمرونه والاسرا ان الذين اوتوا العلم من قبله اذيتلى عليهم

عليهم خبر ولا زمان سجدا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعده ربنا
لمفعولا ويجزونه لاذ كان يكونه ويريدهم خشوعا ومريم اولئك الذين
انعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ومن ذرية
ابراهيم واسرائيل ومن هدينا واجتبتنا اذ اتلى عليهم آيات الرحمن خروا
سجدا وبكيا واولى الحج المبرور ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض
والشمس والقمر والنجوم والجن والانس والشجر والادواب وكثير من الناس وكثير حق عليه
العذاب ومن بين الله عالمه مكرم ان الله يفعل ما يشاء والفرقان وازاقل
لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن السجدة لما تأمرنا وراهم مغورا وغفلا
لا يسجدوا لله الذي يخرج الجبال من السموات والارض ويعلم ما تخفون وما
يعلمون الله الذي لا اله الا هو رب العرش العظيم وهذا على قراءة العامة و
عند قوله تعالى لا يسجدوا لله الكسائي بالتخفيف في الجنب قال
القرآن اما تجب السجدة في التلوة على قراءة الكسائي بالتخفيف وينبغي ان
لا تجب بالشديد لان معناها ان الشيطان ان لا يسجد واوالاصح
صواب على الفرائدين لانه كتب في مصحف عثمان روى كذا في الرواية
والسجدة انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسجوا
بجد وبهم وهم لا يستكبرون ومن نطقوا واداننا فتناء فاستغفره
وحررا كما واناب فغفرنا له ذلك وان له عندنا لوفى وحسن مآب
وهذا هو الاول مما قال الزيلعي تجب عند قوله تعالى وحررا كما واناب
ر عند بعضهم عند قوله تعالى وحسن مآب لما ذكره معهم السجدة فان
استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسألون
من قوله تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا
للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا
فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسألون وهذا على
من هبنا وهو المروي عن ابن عباس ووايل بن حجر وعند الشافعي روى عنده
نحو ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب علي وعروى ابن مسعود وابن عمر

التفسير والتأخرانية من سمعها من نائم قيل تجب والصحيح انه لا يجب
وفي الثانية الصحيح هو الوجوب وفي الخلاصة سمعها من طير لا تجب
هو المختار ومن نائم الصحيح انها تجب ومثل في قاضيهان واذا اخبر
انه قراها في نوم يجب عليه وهو الاصح وفي الهداية لا يلزمه هو الصحيح
وقراءة الشكران موجبة عليه وعلى السامع والابكم والاعم وكانت
السجدة لا يجب برؤية من سجد والكتابة لعدم التلاوة والسمع
ولا تجب سجدة التلاوة بسماعها من الطير على الصحيح وقيل تجب
وفي الوجه هو الصحيح لانه يسمع كلام الله وكذا الخلاف بسماعها من القراء
المكتمل ولا تجب بسماعها من العبد وهو ما يجيبك مثل صوتك
في الجبال والصحارى ونحوها وتؤدى بركوع او سجدة كاشيتين في
الصلوة غير ركوع الصلوة وغير سجودها والسجدة افضل لانه يحصل
قويتين صورت الواجب ومعناه وبأية ركوع المعنى وهو المنصوع واذا
كانت آخر تلاوته ينبغي ان يقرأ ولوايتين من سورة اخرت بعد
قيامه منها حتى لا يصير بانها الركوع على السجدة ولو ركع بحجر وقيل
منها كره ويجزئ عنها اي سجدة التلاوة ركوع الصلوة ان نواها
اي نواها ان نواها فيه نفخ عليه بخذ لان معنى التعظيم فيها واحد
وينبغي ان يكره ذلك للامام مع كثرة القوم احوال الخافته حتى لا يؤدى
الى التخليط ويجزئ عنها ايضا بسجودها اي سجدة الصلوة وان لم
ينوها اي التلاوة اذا لم ينفع فور التلاوة وانقطاعه بآية يقرأ ولا
اكثر من اثنين بعد اية سجدة التلاوة بالاجماع وقال شمس الاية الحكوة
لا ينقطع الغدو لم يقرأ اكثر من ثلاث ايات وقال الكمال ان قول شمس
الاية هو الرواية تنبيه منهم اذا انقطع فور التلاوة صادت ديننا فلا بد
من فعلها بنية فيأتى لها بسجود او ركوع خاص قال قال المحقق ابن الهمام
رحمهم فان قلت قد قالوا ان تأديتها في ظن الركوع هو القيل والفلان
عنده والقيام هنا مقدم على الصلاة فاسحق بكشف هذا المقام

فالجواب ان مرادهم من الاحتكام الى ظاهر المعاني التي يباين بها الحكم ومن
القياس كان ظاهرا اعتبارا فظهر من هذا ان الاحتكام الى ظاهر القياس
المحمود في الأصول بل هو لهم منه قد يكون الاحتكام بالقياس قد يكون
بالقرينة وقد يكون بالقياس وكان قيس اخر مقبولا وذلك في حق وهو
القياس الصحيح فيسمى الحق الاحتكام في بعض الصور وهو القياس الصحيح
ويسمى مقابلة قياسا باعتبار الشبهة وبسبب كون القياس المقابل
ما ظهر بالنسبة الى الاحتكام فليست محذرة من سلمه لان الصلبة هي التي تقوم
لاستقام سجدة السلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله ان يقوم الصلبة
في الاحتكام لا تقوم بل الركوع لان سقوط السجدة بالسجدة لا يظهر
فكان هو القياس وفي الاحتكام لا يجوز لان السجدة قائمة مقام نفسها
فلا يقدم مقام غيرها كعدم يوم ومضاه لا يقدم على نفسه وفي قضاء
يوم آخر فصح ان القياس وهو الامر الظاهر هنا مقدم على الاحتكام بخلاف
قيام الركوع مقامها وان القياس في الجواز لانه الظاهر وفي الاحتكام
يجوز وهو الحق فكان حينئذ من تقدم الاحتكام الى القياس لكن علة الشك
على ان الركوع هو القيام مقامها كما ذكره محمد بن في الكتب فان قلت
فان ارادتم ركوع بالسجدة نفسها اصل بجدة ذلك قال اما في القياس
فانركم في ذلك والسجدة سواء كان كل ذلك صلاة واما الاحتكام
فينبغي له ان يسجد وبالقيس تأخذ بهذا المذهب محمد بن ووجه القياس ما ذكره
محمد بن معنى التعظيم فيها واحد فكانا في حصول التعظيم بها جنب
ولعدا الحاجة الى تعظيم الله اما اقتداء بمن عظم واما ما قلنا من استكر
فكان الظاهر هو الجواز وجه الاحتكام الواجب هو التعظيم بحجة مخصوصة
وهو السجود بدليل انه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ثم نوى
بالركوع لم يقع من السجود لا يجوز ثم اخذوا بالقيام لقوة وبلد وذلك
لادوية ابن مسعود وابن عمر انهما كانا اذا نوى ركوع في السجود في
الصلاة ولم يركع غيرها خلافا فلذا قدم القيام فلذا لا ترجح الحق

الاحتكام لظاهر المعاني لظهوره بل يرجع في الشك الى ما قرين بهما المعاني في
قوله الحق اخذوا بالظاهر اخذوا بغير ان استقرارهم او وجوب قوة الظاهر
المقبول بالنسبة الى الحق المعاد من له فلذا حصرنا موضع تقديم القياس على
الاحتكام في بعضه عشر موضعا تعرف في الأصول هذه احوالها ولا حصر لمقابلته
انتهى ولو سمع اية السجدة في الامام فلم يأت به مثلا لو انتم في ركعت اخر غير
التي في الآية فيها والسجدة في الامام سجدة مع سجود خارج الصلاة لمحقق
السبب هو القادة المرفة للثناء من تلاوة صحيحة على اختلاف الشك
في السبب وقوله في الاظهر متعلق بالسئلة الاخيرة صوتها عن الضم
والصلاة عن الزائد وشارف في بعض النسخ الى انها تسقط عنه بالثناء في
غير ركعاتها بناء على انها صلوة وان لم يسمع السمع قبل سجدة واحدة لا يسجد معها
لوجه السبب وعدم المانع فان اقتدر السمع بأي بالامام بعد سجدها
وكان اقتداءه في ركعاتها مع مدركها الى السجدة فكما اذا ركعها
في غير ركعاتها فكما فلا يسجد معها الصلاة باتفاق الروايات لانه لا يمكن ان
يسجد خارج الصلاة لما فيه من مخالفة الامام ولا بعد فرائضها لانها صلاة
ولم تقض الصلاة خارجها لان لها منزلة فلا تادى بناقض وعليه التوبة
لا تبتعد تركها كما يجتمع لغزات الشرط او المقتضى للصلاة بغير بعض
ومنه فاذ افسد به فعلية السجدة خارجها بقاء مجرد السلاوة فلم
يكن صلاية ولو ادعا فيها ثم فسجة لا يعيد السجدة لان الفسـ
لا يبطل جميع اجزاء الصلاة وانما يفسد الخبير المقارن فيمنع البناء
عليه والحيض تسقط عنها السجدة بالحيض كالصلاة وفي حكمها الفسـ
ولو تلى اية خارج الصلاة فسجد لها ثم دخل في الصلاة واعاد تلاوتها
فيها اي في الصلاة في مجلس سجدة اخرى لعدم تبعيتها للخارجية
لقوة الصلاة وان لم يسجد اولا حين تلى وسمع خارج الصلاة كقوة سجدة
واحدة وهي الصلابة عن السلاوة بين لغزاتها في ظاهر الرواية واذا تبدل
المجلس نحو كل ركوع سجدة وان وكذا اذا سجد في الصلاة ثم اعادها بعد

سلامه بسجدة اخرى في ظاهر الرواية لعدم بقاء الصلاة حكما او الآية الواحدة
 في مجلس واحد حيث تكفيه سجدة واحدة سواء كانت في ابتداء الصلاة
 او ثلثتها او بعدها للتدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ وحده على السجدة
 ويسجد مرة وهذا تدخل في السبب لا الحكم فتشوب مما قبلها وبعدها
 لانه اليق بالعبادات والتدخل في الحكم لا يعود الا عن التيق لا الاخر
 وهو اليق بالمعقوبات فالجهد بعد الشرب او الزنا امر اراد ان لها اذا عاود
 يعاد عليه لانه للزجر ولم ينزجر بالاول لاني الجالس لعدم ما يقتضي
 التدخل ويتبدل المجلس بالاستقبال منه بخطوات ثلاث في الصلوة و
 الطريق ولو كان مستديرا في الاصح بان يذهب ويسجد السجدة او يلقب
 على اعواد معروفة في الحايطة او الارض لا الذي يريده ولا يسمى دارة
 يلقي عليه السجدة وهو جالس وقائم بحمل ويتبدل المجلس بالاستقبال من
 غصن سجدة الى غصن منها في ظاهر الرواية وهو الصحيح ويتبدل المجلس
 في عوام اي بساحة في نهر او ساحة في خوض كبير ورطبة ودور حول
 الرمي اختلاف المجلس وقوله في الاصح يرجع الى السائل كلها ولا يتبدل
 مجلس السماع والقراءة بزوايا البيت الصغير ولا يتبدل مجلس الصلاة
 بزوايا المسجد ولو كان كبير العتمة لاقتداء مع اتساع العتمة ولا
 يتبدل مجلس الصلاة والسماع بسبعة فيمنه كما لو كانت واقعة ولا يتبدل
 بركعة تكررت فيها الصلاة اتفاقا ولا يتبدل ركعتين عند الرجوع
 خلافا لمحمد وكذا الخلاف في الشفع الثاني من العرض اذا كررها فيه و
 تكرارها في الشفع الثاني من سنة الظهر يسجد ثانيا ولا يتبدل بشر
 شرية واكل لعنتين ومشى خطوتين في الصلوة بخلاف لاكثر منها ولا
 بانكاد وقعود وقيام بدو مشى في الصلوة وركوب ونزول كما في
 في محل تلاوة كما في الخائفة ولا يتبدل المجلس بسيرة وابنة اذا كررها
 مصليا بحمل المجلس متجدا من ضرورة جوار الصلاة ويكره الوجوب
 على السماع بتبدل مجلسه والحال انه قد تعد مجلس التالي كان سماعا

تاليا مكان فذهب السماع ثم عاد فسمعه يكررها تكرر على السماع الجود
 واجامعا ولا يكرز على السماع بعكسه وهو اتحاد مجلس السماع واختلاف
 مجلس التالي بان تلا فذهب ثم عاد فسمعه الجالس ايضا تكفيه
 سجدة على الاصح لان السبب في صحة السماع ولم يتبدل مجلسه ويكره
 ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة منها لانه يشبه الاستسكاف
 عنها لا يكره عكسه وهو ان يقرأ آية السجدة بالقراءة لانه مبادرة اليها
 ولكن نذب فتم آية او قسم الشرف آية اليها الى آية السجدة لدفع وهم الفضيل
 ونذب اخفاء ما يعين الحجب للشيخ اخفاء ما غير متأهب لها شغفه
 على السامعين ان لم يشهد اليها ونذب القيام لمن يتل جالس ثم السجود
 ودوى ذلك عن عائشة رضي الله عنها ونذب ان لليرفع السماع تلاوتها راسه
 منها الى السجدة قبل رفع راسها اليها لانه الاصل في ايجابها قبيح في اليها
 وليس هو حقيقة تقدمه ولذا لا يؤمر التالي بالتقدم ولا يؤمر السامعون
 بالاخطافان فيسجدون معه حيث كانوا وكيف كانوا قاله شيخ
 الاسلام وشرط التمسك ان تكون شرط الصلاة موجودة في الساجدة
 الطهارة من الحدث والنجس وسر العورت واستقبال القبلة وتحررها
 عند الاشتباه والنية الا التحريم فلا يشترط لان التكبير سنة فيها وفي
 التاتراخائية عن المحرم ويسجد للتالي او السامع اذا لم يمكنه السجود
 وان يقول سمعنا واطعنا غمركم ربنا واليك المصير انتهى يعني ثم
 بتغييرها وكيفية ان يسجد سجدة واحدة كائنه بين تكبيرتين قليلة للوع
 وتكبيره للرفع هي مستأنة كما قال في البسوط في الاسلام التكبير ليس بواجب
 وصحة في البدائع بل لا دفع يد ان لا تحريم لها والتكبير لا خطا ولا تشهد
 لعدم وروده ولا تسليم لانه يستدعي سبق التحريم وهي منعقدة و
 وتسميها مثل الصلاة سجدة ربنا على ثلثا وهو الاصح وقال الكمال
 ينبغي ان يقال ذلك في غير النقل وفيه يقول ما شاء مما ورد كسجدة وهي للذكر
 خلعة وصورة وشق سمع وبصره بحول وقوة او قول اللهم اكتب عندك

بها اجر او منع على وزرا او جعلها في عندك رضا وتقبلها متى ما قبلها
من عندك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما اشرتم ذلك والله اعلم
فصل في سجدة الشكر وكروحه عند اي قال القدوري وقال الكمال
وعند اي هو وابي يوسف رحمه الله ما دون الركعة ليس بقربة شرعا ان في محل النقص
وهو سجدة التلاوة فلا يكون السجود في غيره وقرية الشترى وغيره في سجدة التلاوة
انه كروحه وروي عن ابي جعفر قال لا اراه شيئا يتم قبل ان يركب بركته في سجدة
قربة بل لا يركبها في سجدة الشكر الا بعد ان يركبها في سجدة التلاوة ولا يركبها
شكرا تاما وانما الشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا
في السير الكبير وقال الاكثر انه ليس بقربة عنده بل هي كروحه وتركها
اوله لا يشاب عليها وما روي انه في احدى الروايتين عنه هي اي سجدة
الشكر قربة يتاب عليها كما روي الستة الا ان شاء الله عز وجل ان النبي
لم كان اذا اتاه امر يسهه او بشره حرسا جدا وحيثما ان يكبر يستقبل
القبلة ويسجد في سجدة ويشكر ويسبح ثم يرفع راسه فيكبر مثل سجدة
التلاوة ثم انشأ فائدة ثم دفع كل نازلة ثم ينيق الاهتمام ثم يركع
وتعليم اقال الشيخ الامام حافظ الحق والملة والدين عبد الله بن العربي
محمود الشافعي في كتابه الكافي في شرح الوافي من وادى السجدة كلها وهي
التي قصدت لجمعها هذه الفائدة وقريب الامر مع حكم السجود وجاء
فضل الله الكريم الورد في مجلس واحدة وسجدة بتلاوة لكل اية منها
سجدة كفاة الله تعالى ما اهمية من امر دينه واهله وتعلقه عنه ايضا
المحقق ابن العام وغيره من السراج رحمهم الله تعالى **باب الجمعة**
هي من الاجتماع بسكون الميم والقراء يفتنونها وفي المصباح ضم الميم
لفظة الحجاز ونحوها لفظ تيم واسكانها لفظ عقيل صلاة الجمعة توفيق
عين بالكتاب والسنة والاجماع وقوع من المعنى يكفر باحد هاتيك
وقال عم في حديث واعلموا ان الله تعالى فرض عليكم الجمعة في شهر ربيع
هذا في مقاييس هذا في تركها تها وانا واستغنينا فاجتهدوا في الامام عادل

عادل واخبار فلا يجمع الله صلاة ولا يركب ركعة الا صلاة له فلا ركعة له الا
معلوم لا الا ان يتوب من تاب الله عليه وقال عليه الصلاة والسلام من ترك صلاة
جمع متواليات من غير عذر طلع الله عليه خطبه في اسفل درجته من جملة
فرض الله في الظاهر على كل من اجتمع فيه سبعة شرائط وهي الركعة فرج في الشافعي
والجديد يخرج به الارقاء والاقامة فرج به الشافعي وان تكون الاقامة بمصر فرج
به القيم بقربة لقوله لم يجمع حتى واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة ركعت
او امرأة او مريض او مريض وفي البخاري الامين حتى او مريض او مسافر او
لا يجمع ولا يركع ولا صلاة فطر ولا حتى الا في مصر جامع او مدينة مخططة ولم ينقل
عن الصحابة ربه انهم حين فتحوا البصرة استقبلوا بنصب المنابر والجمع الا في الارض
دونه القري لو كان الشغل ولو لعاد فلا بد من الاقامة بمصر والاقامة فيما اى
في محل هو داخل في حد الاقامة بها اى المصر وهو المكان الذي من فارقته بنية السفر
بغير مسافر او من وصل اليه بغير متبعا في الاصح كربعين المصر وقناة الذي لم
ينفصل عنه بقوله كما تقدم ولا يجب على من كان خارجه ولو سجد الشراء من
المصر سواء كان سواءه قريبا من المصر او بعيدا على الاصح فلا يعمل بما قبل خلا
وان صح والاربع العشرة خرج به المصنف لادوية الشيخ الكبير الذي ضعف
ملحق بالربيع والخامس العشرة طالم فلا يجب عليه اخفى منه ولحقه بالخمس
الخامسة من الحبس كما جاز له التمس والادب سلامة للبعين فلا يجب على
الامام عند ان في خلافتها اذا وجد قائد ابو صله وهي سيلة القادر بقدر
الغير وانما سلامة الرجلين فلا تجب على القدر لجملة من السعي اتفاقا ومن
العذر المظهر العظيم واقا البلوغ والعقل فليس خاصين فلهذا لم يذكرها
ويشترط العتق اى صلاة الجمعة سبعة اشياء الاول المصر وقناة سواء
مصل العبد وحره لانه بمنزلة المصر في حق صواعق احد وتبع اقامة الجمعة
في مواضع كثيرة بالمصر وقناة وهو قول الربيع ومحمد رحم في الاصح ومن لازم
جواز التمتع وسقوط اعتبار السبق على القول الضعيف المانع من الجواز
التقدم وقيل بصلاة اربع بعد صائفة اخر ظهر عليه وليس للاحتياط

قالوا ان يكون صاحبها
مستقرا على ما مضى
وكانت له اليد
في ذلك الوقت
فلا يكون له اليد
في ذلك الوقت
فلا يكون له اليد
في ذلك الوقت

قالوا ان يكون صاحبها
مستقرا على ما مضى
وكانت له اليد
في ذلك الوقت
فلا يكون له اليد
في ذلك الوقت
فلا يكون له اليد
في ذلك الوقت

في فعلها لان الاحتياط هو العمل بالقول ليلين واقرارها اطلاق جواز تعدد
الجمعة ويقتضي الرابع مفردة اعتقاد الجملة عدم فرض الجمعة او تعدد
المفروض في وقتها ولا يقتضي بالاربع الا الحولس ويكون فعلهم يا هم ياها
في منازلهم والثاني من شروط الصحة ان يعطيهم السلطنة امام قسرها
او نائبه اي من امره باقامة الجمعة للتحريز عن تفويتها بقطع الاطماع في
التقدم ولا الاستجابة وان لم يصح له السلطان دلالة بعد راي
بغيره حضوره غائب عنه وانما اذا سبقه حدث فان كان بعد شروطه في
فعل من صلح المصالح استخلاصه وانما ان قبل اتمامه للصلاة بعد الخطبة
فيستلزم ان يكون الخليفة قد شهد الخطبة او بعضها ايضا والثالث
وقت الظهور لقوله عدم اذا ماله الشمس فصل بالثاني الجمعة فلا تقع الجمعة
قبله وتبطل بخروجه لقوات الشرط والرابع الخطبة ولو بالتفويت من
من قاد على العزيمة ويشترط الصحة الخطبة فعلها قبلها كما فعله النبي عدم
بمقصد ما حتى لو عطل الخطيب محمد للعطاس لا ينوب عن الخطبة في وقتها
للمأثور وحضور احد السامعها ولو كان اوصم او نائم او بصيد فمن تنقذ
بهم الجمعة فيكون حضوره اومر يقين اومر ولو كان جنباً فاذ حضر غيره
او ظهر بعد الخطبة تنقذ الجمعة به لا يصح وامرأة فقط ولا يشترط سماع جماعة
فتقع الخطبة ولو كان المأمور واحداً وروى عن الامام وضاحية صحته وان لم
يحضره واحد في الرواية الثانية عنهم يشترط حضور واحد في الصحيح ويشترط
ان لا يفعل بين الخطبة والصلاة بكل وعمل قاطع واختلف في صحتها لو
لمنزل لفصل او وضوء فلهذا خمس شروط اوست لصحة الخطبة فليست لها
والخاص من شروط صحة الجمعة الاذنه العام كذا في الكثرة لانها من شعائر
الاسلام وحضائير الدين فلزم اقامتها على سبيل الاستعداد والعموم
حتى لو غلق الامام باب قصره او المحل الذي يعطي فيه باصم لم يجز وان
اذن الناس بال دخول فيه صحت ولكن لم يقض حق السجدة الجامع فيكون ولم
يدكر في هذا الاثر غير مذكور في ظاهر الرواية وانما هو رواية النوادر

النوادر قلت اطلعت على رسالة العلامة ابن الشحنة وقد قال فيها
بعد من صحة الجمعة في قلعة القاهرة لانها تنقذ وقت صلاة الجمعة و
ليست مصر على حدتها وما قرر في المنع نظر ظاهر لان وجه القول بعدم
صحة صلاة الامام بقلعة قصره اختصاصها بدونه العامة والعلية مفقودة
في هذه القضية فان قلعة وان قلنت لم يختص الحاكم فيها بالجمعة لان
عند باب القلعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفت من منعه من دخول
القلعة لجمعة لوجودها فيها هو اسهل من الشكف بالصعود لها وفي كل
محل من المصرفة من الخطب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقلعة عند قلعتها
وان كان للجمعة لان الجمعة مشتقة منها ولان العلماء اجمعوا
على انها لا تمنع من التردد واختلفوا في تقدير الجماعة فعندنا هم ثلثة رجال
وان لم يحضر والخطبة وقد جاوا فانصرف من شهرها وصلى بهم الامام جاز
من غير عادة الخطبة في ظاهر الرواية وهم غير الامام عند الامام لا مطلق وقت
وقال ابو يوسف اثنان سوي الامام لانه المشي من معنى الاجتماع ولما كان
للجمعة الصحيح انما هو الثلاثة ولو كان اعيد الوسا فين او مرضي او
مختلطين لانهم صلحوا للامامة فيها فاو لي ان يصلحوا للاقتداء والشرط
عند الامام لان اعتقاد ادائها بهم بقا وهم محرمين مع الامام ولو كان
اقتداءهم في حال ركوعه قبل رفع راسه حتى يسجد السجدة الاولى فان
نضروا اي افسدوا حملاتهم بعد سجدة اي الامام اتمها واحدة جمعة
واتفاق اثنائها الثلاثة وقال زفر يشترط دوامهم كالوقت الى اتمامها
وان نفروا او بعضهم ولم يبق سوي اثنائها من الرجال ان لا عبرة
بالنساء والعبيات الباقيين قبل سجود اي الامام بطلت عند ان
لانه يقول الجماعة بشرط انعقاد الاداء وعند هاتمتها واحدة لان
الجماعة بشرط انعقاد التسمية ولا يقع اي لا تنقذ الجمعة بالمرأة او
بمن مع رجلين لعدم صلاحية العتي والمراية للامامة وجاز للعبد
والمرغن والمساقر ان يؤم فيها بالاذن اصاله او نيابة صريحاً ودلالة

كما تقدم لاهل بيته الامامة وانما سقط منهم وجوبها تخفيفا وانما كان
 حجة لهم مختلفا في ذلك الاشارة الى قولنا في الاصح منها فقال في المصنف عن ابي جرح
 كل موضع اي بلدة يعني يرجع اليه في الحوادث وامير يصف المعلوم من
 الظالم وقاضي يقيمون لها وانما قال ينفذ الاحكام ويقوم الحدود واحترار
 عن الحكم والمراة وذكر الحد ويعني عن العصاص والحال ان الموضع بلغت
 ائنيته قدر ائنيته مني وهذا ظاهر الرواية قال في النجاشي وعليه الاعتماد واذا
 كان القاضي او الامير مقيما في غير النجاشي لان المدة على معرفة الاحكام
 لا على كثرة الاشخاص وجازة الجمعة بمن في الموسم للخطبة او امير يجازي الامير
 الموسم لانه يلى امر الحاج لا غير عن ابي جرح وابي يوسف وقال في المجز لا يرفع بها
 لانها روية وقالا تنقسم في الموسم وفتح الاقتصار في الخطبة على ذكر خالص
 به من غير تسمية او تحميد او تهليل او تكبير لكن مع الكراهة تركت
 السنة عند الامام وقالا لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة واقدر الشاهد
 الا قوله عبده ورسوله محمد و صلوة و دعاء للمسلمين والتسبيحة ونحوها
 لا يسمى خطبة ولا قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل بين قوله ذكر
 طويلا يسمى خطبة او لا والتفصيل عثمان ومن لما قال المحدث فادع على من يترك
 ترك وصلى بهم ولم يكن عليه احد منهم فكان اجماعا منهم وسن الخطبة
 التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة ثمانية عشر شيئا بل يراو عليها
 فمن السنة ان يكون جلوس الخطيب في محذرة من بين المنبر او جهة الالب
 السوداء او اليسار ومنها الطهارة حال الخطبة لانها ليست صلاة ولا
 كس طمحا وتاويل الاشارة انها في حكم الثواب كس طمحا الصلاة وهو الصريح وسن
 العودة للتوارث وكذا الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة والاذا كان
 بين يديه جري به التوارث كمالا قامة بعد الخطبة ثم قيامه بعد الاذان في
 الخطبتين ولو قعد فيهما او في احدهما اجزاء وكراهة من غير حذر ولا خطيب
 مضطجعا اجزاء واذا قام يكون السيف بيده مكثا عليه في كل مدة
 فتحت عنوة يبرهم انها فتحت بالسيف فاذا رجعتم عن الاسلام فذلك باق

مطلق من الخطبة

باق بايدي المسلمين يتناولونكم به حتى ترجعوا الى الاسلام ويخطب
 بدونه اي السيف في كل مدة فتحت صلى و مدينة الرسول فتحت بالقران
 فيخطب فيها بالاسيف ومكة فتحت بالسيف ويسن استقبال القوم
 بوجهه كما استقبل الصحابة النبي صم ويسن بداية جردته ثم بعد التعمد
 في نفسه ستر او الشاء عليه بما هو اهل سبجانه والشهادتانه والصلاة على
 النبي صم والخطبة بالرجوع المعاصي والتخويف والتحرير مما يوجب مقت الله
 نكاح وعقاب سبجانه والتذكير بما به النجات وقراءة آية من القران لما دوي
 انهم قرأ في خطبة واقويوا ما ترجعون فيه لا الله تعالى والاكثر على
 انه يتعوز قبلها ولا يسمى الا ان يقرأ سورة كاملة فيسمى ايضا ويسن
 خطبتان للتوارث الى وقتنا ويسن الجلوس بين الخطبتين جلسته
 خفيفة وظاهر الرواية مقدار ثلاث اية ويسن إعادة الحمد وإعادة الشاء
 وإعادة الصلاة على النبي صم كائنه تلك الاعادة في ابتداء الخطبة الثانية
 وذكر الخلفاء الراشدين والعقبن مستحسن بذلك جري التوارث ويسن
 الدعاء فيها اي الخطبة الثانية للمؤمنين والمؤمنات مكان الوعظ بالا
 استغفار لهم الباء بمعنى مع اي يدعو اليهم باجزاء النعم ورفع النعم والنصر
 على الاعداء والمعافات من الامراض والادولامع الاستغفار كويسن
 ان يسمي القوم الخطبة ويجري في الثانية دون وان لم يسمع اجزاء كما في الرواية
 ويسن تخفيف الخطبتين قال ابن مسعود رفع طول الصلاة وقصر الخطبة
 في فقه الرجل بقدر سورة من طول المفضل كذا مخرج الدرر اية ولكن يروي
 الحال بما هو دون ذلك فانه اذا جاء يذكر وان قل يكون خطبة ويكره التطويل
 من غير قيد بزمن في الشاء لتقصير الزمان وفي الضيف للتصريح بالزحام
 والحز وترك النبي في السنن التي بينهاها ويجب يعني يفر من الشى
 اراد الذهاب مكثيا بالسكينة والوقار الى المرولة لانها تذهب بها
 المؤمن والشى افضل لمن يقدر عليه وفي العود منها وانما ذكر بلفظ السبع
 مطابقة الامر به في الآية وقد مر في النبي صم عنه بقوله اذا قصه للصلوة

طلائعها وانتم تسعون وانتم تسعون وعليكم التكنية فما اذركم
 فغسلوا ما فيكم فامضوا واخرجوه لحد وقال وما فيكم فامضوا فذهب
 في الساعة الاولى وهو الافضل ثم ما يليها وهكذا الجمعة ويجب بمعنى
 يعترض ترك البيع وكذا ترك كل شيء يؤدي الى الاشتغال عن الشيء اليها
 او يحل به كالبيع حاشا اليها الاطلاق الامر بالاذن الاول الواقع بعد
 الزوال في الاصح لحصول الاطلاق لانه لو نظر لاداء الفداء الذي عند المنبر
 بقوله السنة وربما لا يدرك الجمعة بعد محله وهو اختيار شمس الاثمة فاذا
 خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وهو قول الامام لانه نفس النبي عم وقال
 ابو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام اذا خرج قبل ان يخطب واذا نزل قبل
 ان يكبر واختلفا في جلوسه اذا سكت فمضى ان يري في بياع وعند ما
 لا يبيع لان الكراهة للاختلال بفرض الاستماع ولا استماع هذا اوله
 اطلاق الامر واذا امر الخطيب بالصلوة على النبي عم يصلي سراجا
 للمفتين ويحمد في نفسه او اعطى على الصبح وفيه ايسابيع يكون التسبيح
 وقراءة القرآن والصلوة على النبي دم والكتابة اذا كان يسمع الخطبة
 وروي عن بصير بن يحيى ان كان يجلس امام يقرأ القرآن وروى عنه
 انه كان يركب شقيقه ويقرأ القرآن في فعل مثله ولا يشتغل غيره
 بسماع تلاوته لا بأس به كالنظر في الكتاب والكتابة وفيه خلاف و
 روي عن ابي يوسف انه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العروق
 احد افقه من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع ابي يوسف
 يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصح بالقلم وقت الخطبة ولا يرد سلاما
 ولا يثبت عاقل الاشتغال بسماع واجب قال في الحجة بحان ابو جعفر
 يكون تثبيت العاقل وروايت السلام اذا خرج الامام حتى يفرغ
 من صلاته لما قد مناه وليس منه لانه انذار والنداء لحذف على اعمى
 وخوف التروى في بيرو او خوف جنة وعقرب لان حق الادنى
 مقدم على الانصاف حق الله تعالى والدعاء المستجاب وقت الاقامة يخلص

المقامة يحصل بالقلب بالثبوت وكذا حاض الخطبة لا اكل والشرب وقال
 الكمال بحرم وايماء امر امر وفاد تسبعا والاكل والشرب والكتابة انتهى
 يعني اذا كان يسمع لما قد مناه ان كتابته في لا يسمع الخطبة غير منعقة
 وكذا العبث والانشاف فيجب ما يجنبه في الصلوة ولا يسمع الخطيب
 على القدم اذا استوى على المنبر لانه يجنبهم الامانة والمروءة في سلامه
 عند ما يخرج مقبول وكذا لمن يجب عليه الجمعة كخروج من المصير يوم الجمعة
 بعد الزوال ان الاذان الاول وقيل الثاني ما لم يعمل الجمعة لانه يشهد الامر
 بالسوق قبل حقيقة السفر واذا خرج قبل الزوال فلا بأس به خلاف هذا وكذا
 بعد الفرج فيها وان لم يدركها ومن لا الجمعة عليه كمرضى ومساكين ورفيق
 وامرأة واعلم ومقعدان اذا جاز عن فرض الوقت لان سقوط الجمعة
 عنه للتحقيق عليه فله ان يحمل ما لم يكلف به وهو الجمعة جازع يظهر كالمسافر
 اذا صام وكلام تشريع يدل على ان الافضل لهم الجمعة غير ان يستثنى منه
 المرأة لغيرها من الجماعات ومن لا عذر لم ينعقد عن حضور الجمعة لو صلى
 الظهر قبلها اي قبل صلاة الجمعة انعقد ظهره لوجود وقت الاصل
 في حق الحائض وهو الظهر ولكنه لما امر بالجمعة صوم عليه الظهر وكان انعقاد
 موقفا فان سقى اي شيء اليها اي الجمعة وكان الامام فيها وقت الفصل
 في داره لم يمتها او اقيمت بعد ما سقى اليها بطل ظهره اي وصفه وصار
 غلا وكذا المحدث وروى ان لم يدركها في الاصح وقيل اذا سقى خطوبتين
 في البيت الواسع يبطل ظهره على هذه الرواية ويقصر الفاد عليه لو كان
 اماما ولم يحضر الجمعة من اقدائه في الظهر وكذا المحدث وكره يفرق
 ومساكين والسجون اذا ظهر جماعة في المصير يومها اي الجمعة يروي ذلك
 عن علي بن ابي حمزة في تأخير الظهر في الجمعة فانه يكره له صلاتها منفردا قبل
 الجمعة في المصير ومن ادركها اي الجمعة في الشهاد او سجود السهو او شرب
 ام الجمعة فادويناها وما فيكم فامضوا وهذا عند ما وقال محمد بن ادرجها
 بل دفع دأسه من الثانية ما لم يجمعه والا اتم ظهره في العبدية اتفاقا

والارسلوا ولا يثبت على

ومن ادركها في المصير يومها اي الجمعة يروي ذلك
 عن علي بن ابي حمزة في تأخير الظهر في الجمعة فانه يكره له صلاتها منفردا قبل
 الجمعة في المصير ومن ادركها اي الجمعة في الشهاد او سجود السهو او شرب
 ام الجمعة فادويناها وما فيكم فامضوا وهذا عند ما وقال محمد بن ادرجها
 بل دفع دأسه من الثانية ما لم يجمعه والا اتم ظهره في العبدية اتفاقا

ان ترك تركب كبريات العبد من اهلها
يقضى في تركه من جواهر الفقه

سبق برکته تیرا و قضاء ماست اول
تو کبیر و قیل العکس والا اول مودت بر از اول
علی نو اوردت و القیام فکیرت حق کعب
لایکیر و انوکعب علی اقصای حج و البیضا
فقدما استغفر بالکبریات و قد ابریر
استغفر بالتبیحات و تحام الجبرین

وان اردت في التفسير فراجع الكتاب
التم ووجه هذا الكتاب

[illegible]

ولم يروا انه اخرها الى ما بعده فبقى على الاصل وقيد العذر الجواز لا النفي الكراهة
 فاذا لم يكن عذرا لا يقع في العذر واحكام عيد الاضحى كالغسل وقدر علمتها
 لكنه في الاضحى يؤخر الكحل عن الصلوة استحبابا فان قعه لا يكره في المختار
 لانه يوم كان لا يطعم في يوم الاضحى حتى يرجع فيكمل به اضحية ليكمل منها
 اوله ويكره في الطريق واصبا الى المصلى جبر استحبابا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم
 الاضحية فيسبغ من ثوب عليه وهم يحب وسن الواجب ووقت ذبحه و
 الزمان وحكم الاصل والتصدق والهدية والارحار ويعلم تكبير التشريق
 من اضافة الخاص الى العام في الخطبة لان الخطبة شرعت له وينبغي للخطيب
 التنبية عليها في خطبة الجمعة التي يليها العبد وتؤخر صلاة العبد الاضحى
 بعد تسلي الكراهة وبلا عذر مع الكراهة لمخالفة الاثر الى ثلاثة ايام لانها
 موقوت بوقت الاضحية فيما بين الارتفاع الى الزوال ولا يقع بعد صاواته
 وهو التشبيه بالواقفين بعرفات ليس بشيء معتبر فلا يجب بل يكره
 في الصحيح لانه اختراع في الدين ولا يخفى ما يحصل من رداء العامة باجماعهم
 واختلافهم بالنساء والاحداث في هذا الزمان ودرء الفسدة مقدم
 ويجب تكبير التشريق في اختيار الاكثر لقوله تعالى واذكروا الله في ايام
 معدودات من بعد صلاة فجره فذكر في عقب عصر العبد لان مقتدا الاجماع
 على الاقل وياتي بمرّة بشرط ان يكون قد ركع صلاة فريضة يشتمل الجمعة وغيره
 الشغل واوتر وصلاة الجنازة والعبد اذا كان ذلك الفرض اذ في اي صلي
 ولو كان قضاء من فريضة هذه المدة فيها وهي الثمانية بجماعة خرج به المنع
 لما عرفت من مسعود رضى ليس التكبير ايام التشريق على الواحد والاثنتين
 التكبير على من صلي بجماعة مستحبة فخرج بجماعة النساء ويجب على امام مقيم
 بمصر لا ماسا في مقيم بقرية ويجب التكبير على من اقتدى به اي بالامام المقيم
 ولو كان المقدس مسافرا ورفيقا او انشئ تبعا للامام والراة تخفف
 صوتها ووزن الرجال لانه حورة وعيد المسبوق التكبير لانه مستحب تحريرة
 فيكبر بعد فراغه ولولا تابع الامام ناسيا لم تفد صلواته وفي التنبية تفد

يوم غرة افضل الايام حتى لو قال امرأتني
 طالق في افضل الايام الاصح انها تطلق
 يوم غرة وقيل تطلق يوم الجمعة لكن يوم
 الجمعة افضل ايام الاسبوع سوى غرة
 كذا في شرح المشاور

تفد وسبب المحرم بالتكبير ثم بالتلبية ولا يفتقر التكبير للطمارة و
 تكبير الامام عند اي شيء لما روينا وقال ابن ابي يونس ومحمد بن يحيى التكبير
 قد ركع ركعتين على من صلاه ولو كان منفردا او مسافرا او قرويا لانه تسبح
 للمكتوبة ثم فجر فركعتا عقب عصر اليوم الخامس من اليوم الخامس من يوم غرة
 فيكون له آخر ايام التشريق وبني بقوله ما يفعل وعليه الفتوى اذ هو الاحتمال
 لان الاثني عشر بالسر عليه اولى من ترك ما قيل انه عليه الامر يذكر الله في الايام
 المعلومات والمعدودات وعدم وجدان ذكر سوى التكبيرات في ايام التشريق
 والاوسطان منها من المعدودات والمعلومات لان المعلومات عشر
 في الجمعة والمعدودات ايام التشريق والمعلومات ايام النحر واما التشريق
 سميت معدودات لغنتها وهكذا دوي عن ابن يونس اشغال اليوم الاول من
 المعلومات واليومان الاوسطان من المعلومات والمعدودات
 ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العبد كذا في مسوط الى الليث
 لتواتر المسلمين ذلك في الاسواق وغيرها والتكبير صواب يقول
 انه اكبر الله اكبر فها مرتان لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر
 انه عدم صلي صلاة العذات يوم غرة ثم اقبل على اصحابه بوجه فقال خير ما قلنا
 وقال الانبياء قبلنا في يومنا هذا الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 والله الحمد ومن جعل التكبيرات ثلثا في الاول لا تثبت له ويزيد على هذا الشك
 فيقول الله اكبر كبر الله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله وحده
 وصديق وعده ونصر عبده واعن جنده وصهرم الاحراب وعده لا اله الا
 الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد وعلى اصحاب محمد وعلى اذواق محمد وسلم تسليما كذا في مجمع
 الروايات شرح القنوري في الامم باب صلاة الكسوف والخسوف
 والاخر لسن ركعتان تكبيرة الشغل للكسوف من غير زيادة فلا يركع
 ركعتين في كل ركعة بل ركوع واحد في كل ركعة للكسوف ولا جماعة فيها الا
 بانام الجمعة او ما عدا سلطان دفعا للفتنة فيعلمها بالاذان ولا

أقامه ولا جبر في القراءة فيها عنده خلافا لما ولا خطبة باجماع اصحابنا
لعدم امره مع بالخطبة بل ينادي الصلاة جامعة ليجمعوها ويسن تقو
يلهما بنحو سورة البقرة قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الامام
الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفا للسنة لان السوق استيعا
الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خففت احدهما طول الاخر يبقى على
المستحب والخوف من جلاء الشمس وسن تطويل ركوعها وسجودها لا ريب
ان الشمس انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكركع ثم ركع فلم يكركع
بسجد ثم سجد فلم يكركع ورفع وفعل في الركعة الاخرى مثل ذلك اخرجنا
امام وصحة ثم يدعى الامام لان السنة تأخير من الصلاة جالس مستقبل
القبلة ان شاء او يدعوا قائما مستقبل الناس قال شمس الاية اهلوا في
وهو احسن من استقبال القبلة ولو اعتمد قائما على عصا او قوس كان
ايضا حسنا ولا يصح المنبر للدعاء ولا يخرج واذ ادعى يؤمنون على
دعائه ويستمرون كذلك حتى يكمل سجدة الشمس كما ورد وان لم
يخضر الامام صلوا اي الناس فرادى ركعتين او اربعا في منازلهن
كما داء صلاة الخوف فرادى لان القمر خفف من ارفع عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم ينقل البناء عن جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر في
جنوبه والخسوف ذهاب رايته والحكيم انهم وكما لصلاة فرادى لحصول
الظلمة الهايلة نهرا والريح الشديدة ليلا كان اونها راو الفزع
بالزلازل والصواعق وانشار الكواكب والعتود الهايكلي والظلمة
والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغائب من العدو ونحو
ذلك من الاضرار والاصوال لانها ايات مخوفة للعباد ليستروا بها
ويرجعوا الى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وفلاحهم واقرب احوال العبد
في الرجوع الى ربه الصلاة نسل الله تعالى من فضله العفو والعافية
بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم **باب الاستسقاء** هو طلب
التقيا اي طلب العباد التقيام الله تعالى بالاستسقاء والحمد

والحمد والثناء وشرع بالكتاب والسنة والاجماع لصلاة جازية بلكراهة
وليس سنة لعدم فعله في المعلى حين استسقى لانه كان استسقى
اشباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع الصحابة ولو ثبت
صلاة فيها لا شتمه نعله اشتهاوا واسعا ولم يتركها مرضا وبتركم يتركوا
عليه وقد وردت صلاة تسمى الله تعالى عليه وسلم للاستسقاء فقلنا يجوز
زحامة غير جماعة عند الامام كما قال ان صلوا وحدا فانا باس به وقال النبي
ومحمد صلى الله عليه وسلم ركعتين يجزئهما بالقرآن كالعبد لما رواه ابن عباس
رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة العبد في الجهر بالقراءة والصلاة
بلا اذان واقامة قال شيخ الاسلام فيه دليل على الجهر عند الحاجة ولو صلوا بجماعة
لكن ليس بسنة ولا دعاء واستغفار لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان
غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فاستجب بخروج اية الاستسقاء ثلاثة ايام
متتابعات ولم يستقبل اكثر منها ويخرجون مشاة في ثياب خلسة غسيلة
غير مرقعة او مرقعة وهو اولى اظهار العفة كونهم في ثياب متواضعة
خاشعين لله تعالى رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم ويحذرون
التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون للظالم ويستحب اخرج الدواب
باولادها ويستنوب بينها ليحصل ظهور العجيج بالاجات وغروب الشيوخ
الكبار والاطفال لان نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون
الا بضعفائكم واهل الجوار وفي خبر لاشباب خضع وبراهيم ربيع وشبرخ
ركعوا والاطفال رضع عليكم العذاب صبرا ويخرجون الى العراء الا في مكة
وببيت المقدس فانها ميسرة للظالم والسيد الاقصي يجمعون اقدار بالسلف
والخلف وشرف العمل زيادة نزول الرحمة به ولا شك وينبغي ذلك اي الا
جتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي ايضا لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم اره
فقولا وهذا امر جلي اذ لا يستغاث ولا يستنزل الرحمة في مدينة المنورة
غير حفرة ومشاهدة في حادثة للمسلمين وما ارسلك الا رحمة للمسلمين
وهو الشيع في الذين فيستول اليه بعنا جيبه ويستول بجميع الى الله تعالى فلا

فلما منع من الاجتماع عند حجرة وابقا في الدواب سباب المسجدين لشاعة ومقوم
الامام مستقبل القبلة حاله دماؤه واقفا يدية لادوي من غير راحة راي
البنين ثم استسقى عند ارجاء الرقبة قربان الزور قائما يدعوا مستسقى واقفا
يديه قبل وجهه لا يجاوز عنهما ذراعا انتهى ولم يزل في الرقع حتى برى بياض
ابليه ثم حرك الى الناس ظمير والناس فعقد مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه
بما ورد على دعائه صلى الله عليه وسلم ما نقل عليه بما يقول اللهم استغفرك
اي طراحيثا بضم اوله اي منقذنا من الشدة حينئذ بالمد والحمزة لا
ينقذ شيئا وينهي الحيوان من غير ضرر مريتا بفتح اوله وبالمد والحمزة اي نحو
العاقبة او الهيتي النافع ظاهرا والمروئي النافع باطنا مريتا بفتح الميم
وبالتحقيق اي آتيا بالمريخ وهو الرتبة من المراجعة وهي الخصبة كسرة
ويجوز فتح الميم هنا اي زاربع اي غاء اي بالوحدة من اربع البعير
عاجلا غير رايث اكل الربيع او الغزوية من رقت الماشية اكلت
ما شاءت وللصود واحد قد قا اي كثير الماء والخير او قطره كيار
بجمل الجسر الام اي سائر الاقلى لعموم الارض بالنبات بكل الفرس
سحا بفتح السين للامانة وتشديد الحاء اي شديد الوقوع بالارض ومن
ساح جري طبعا بفتح اوله اي بطبق الارض حتى يجرها دائما الى استواء
الحاجة اليه ويدعو اليه بكل ما اشبهه اي شبيه الذي ذكرناه مما يناسب
المقام سرا وجهرا وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم استغفركنا فاعف عنا
عاجلا غير اجل اللهم اسق صياك وبها يملث وانشر رحمتك واجي
بلذات الميت اللهم انت الله لا اله الا انت الغني ونحن الفقراء انزل علينا
الغيث واجعل ما نزلت لنا قوة وبلاغا الى حين فاذا امطر واقفا
استجابا اللهم حينئذ فاعفوا واذا اطلب دفعه عن الاماكن قالوا اللهم حرا
ليسا ولا علينا اللهم على الامام والطراب وبطون الادوية ومنايا
اشجر وليس فيه اي الاستغفار فكذب وادع عندي في واي يرفع في
رواية عنه وما رواه محمد بن حماد عن علي التقي والابن الخطيب عن علي التقي

يتم للصلاة بالجماعة ولا جماعة هذه وعند ما يخطب عن يمين يرفع خطبة
واحدة وعند محمد خطبتين ولا يحضره اي الاستغفار في كنهين من رضى
ولا يمكنه من فعله وعدم ايضا لا احتمال ان يستغفر فقد رقت
اخوة هي اي صلاة بالصفة الالوية جائزة بحضور عدد او سبع كوجود
المسيح وان لم يشد الخوف وبخوف غرق في سبيل او غرق في نار او سماع
القوم في الصلوة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين ويقيم واحدة
ياذا مقابل العدو والحراسة ويصلح الامام بالطائفة الاخرى وكعة من
الصلوة الثانية الضيق والمقصود بالسفر وعلى الامام بالذكورة وتعين
من الزبانية والمغرب لان الشفع شرط لشرط ما لم يصب بركعة وبالثانية
شنتين بطلت صلاتها لانصراف كل في غير اوانه وتعين هذه الطائفة
الى جهة العدو وشاة فان ركبوا او غنى لغيرة لا استطاعة بمقابلة
العدو وبطلت وجاءت تلك الطائفة التي كانت في الحراسة فاصروا
مع الامام فعليه بهم ما بقى من الصلوة وسلم الامام وهذه تمام صلواته
فدخبا الى جهة العدو ثم جاءت الطائفة الاولى ان شاء وان ارادوا
انحوا في مكانهم بلا قوادة لانهم لا حقون فهم خلف الامام حكما لا يعرفون
وسلموا ومضوا الى العدو ثم جاءت الطائفة الاخرى ان شاء وان شاؤوا
صلوا ما بقى في مكانهم لفرار الامام ويتفقون بقراءة لانهم مسوقون لان
البنين هم صلوة الحزف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة الخوف
روايات كثيرة واصحها ستة عشر رواية مختلفة وصلوات النبي صلى الله عليه وسلم
مرة وكل ذلك جائز والاولى والاقر بظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه
وان اشتد الخوف فلم يمكنوا بالجماعة صلوا ركعتا ولومع السير مطلوبين
الضرورة لاطالبيين لعدوهم في حقهم فرادي اذ لا يصح الاقتران بالاياء
الى جهة قدورا لاختلاف المكان الا ان يكون في ديار امامه ولم تجز صلوة
الخوف بلا حضور عدو حتى لو ظنوا سواء او عدوا وتبين بخلافه اعاد
وهادونه الامام في تحجب حمل السلاح في الصلوة عند الخوف وقال الامام

مالك والشافعي وجوب الامر قلنا هو للندب لانه ليس من اعمال الصلوة
وان لم يتنازعوا في القوم في الصلوة خلف امام واحد فالفضل صلاة
كل طائفة متحدة بن امام واحد فذهب الاول بعد تمامها ثم تجزى الاخرى فخطب
بامام اخر من طائفة الامم المتوقفة على الشر ونحوه كذا في فتح القدير وهو حسي
ونعم الوكيل **باب الحكم في الزنا** جمع جنازة بالفتح والكسر للميت والسرير
قال الارزق ولا تسمى جنازة حتى يشهد الميت عليه مكنيا ليس توجبة
المحضر اي من قرب من الموت القبلة على يمينه لان السنة وجاز للقاء
على ظهره لانه ليس لها جهة ولكن يرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة
دونه السماء وكسفن ان يلقن وذلك بذكر كلمة الشهادة عنده لقوله يوم
تلقون موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا انجبت من النار
ولقد لم يرد من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة اي مع الفاترين والا
فكل مسلم ولو فاسقا يموت على الايمان يدخل الجنة ولو بعد طول التعذيب
وانما اقتصرنا على ذكر الشهادة تبعاً للحديث الصحيح وان قال في المستعين
وبغره ولحق الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله معللاً بان الاول لا يقبل
بدونه الثانية لانه ليس الا في حق الصادق وكلامنا في تحقيق الموت ولقد قال
شيخ الاسلام بن حجر وقولنا جميع يلقن محمد رسول الله ايئنا لان التقدير
على الاسلام ولا يسمى مسلماً الا بهما مرد وبانه مسلم وانما المراد ختم
كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب ولما اكثروا فلقنهمها قطعاً مع
اشهد لوجوبه ولا يصير مسلماً الا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم
المحضر من غير الحاج لان الحال صعب عليه فاذا قالها مرة ولم يتكلم بعدها
حصل المراد ولا يؤمر بها فلا يؤمر فلا يقال له قل لانه يكون في شدة فربما يلقن
لأجواب الغير الامر فيظن خلاف الخير وقالوا الله اذا ظهر منه ما يوجب الكفر
لا يحكم بكفره صلاً على انه زال عقله واختار بعض المشايخ زوال عقله عند
موت لشد الخوف وما ينبغي ان يقال على جهة الاستنباط استغفر الله العظيم
الذي لا اله الا هو الحي القيوم والتوب اليه سبحانه لا اله الا هو الحي القيوم لانه

لا اله الا هو قد استطرأ ذكر ما يشعرك من محضروا انما الكافر في يوم من يوم الحادوي بالحجاز
عن انس رضي قال كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم
يعوده فمعه عند رأسه فقال له اسمك فظفر له اسماً فقال له اطمع يا ابا القاسم
فاسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذي انقذه من النار وتلقينه
بعد ما وضع في القبر مشروع حقيقة قوله يوم تلقون موتاكم شهادة ان لا اله الا الله
الا لله اخبر الجماعة لا اله الا الله ونسب اليه السنة والجماعة وقيل لا يلقن في القبر
ونسب للمعترلة وقيل لا يؤمر به ولا يشرع منه وكيفيته ان يقال يا فلان بن فلان
اذكركم انك الذي كنت عليه دار الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله
ولاشك ان اللفظ لا يرد اخرج من حقيقة اللفظ ليل يوجب تعيينه بقوله موتاكم
حقيقة ونفي صاحبها في فائدة مطلقاً ممنوع نعم الفائدة للاصلية منصفة
ويحتاج اليه ليشبهاً للسؤال في القبر قاله المحقق ابن الهمام وحمل اكثر
مشايخنا على الجواز من قبل موت مينا على ان الميت لا يسمع عندهم
واورد عليهم قوله صلى الله عليه وسلم في اهل القليب انتم باسح منهم واجابوا تارة بانه مردود
من عائشة رضي تارة بانه حصوية وتارة بانه ضرب المثل ويشكل عليهم
ما في مسلم ان الميت لا يسمع قرع نعالهم الا انصرفوا وتامة بفتح القدير قلت
يمكن الجمع فبلفظ هذا الاحتضار الصريح قوله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت
الا انجبت من النار وعلمنا بحقيقة موتكم لتثبته للسؤال في القبر لادوي
سعيد بن منصور وثمر بن جندب وهشيم بن عمار قالوا اذا سوي على الميت
قبره وانصرف الناس كانوا يستجدون ان يقال للميت عند قبره يا فلان
قل لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربنا الله وربي الاسلام ونبي محمد صلى الله عليه وسلم
الهم اني اتوسل اليك بحبيبك المصطفى ان ترحم فاقى بالموت على الاسلام
ولايمان وان تشفع فينا بدينك عليه افضل الصلوة والسلام وبسجدة
لاقرباء المحضروا صدقانه وجبراته الدخول عليه القيام بحقه وتذكيره
وتجديده وسقيه الماء لان العطش يغلب شدة الشرح حينئذ ولذلك
ياي الشيطان كما ورد بهما دلالة ويقول قل لا اله الا الله حتى اسفك نفوذ

بانه تفتحه ويدكروه ففعل الله وسعة رحمته وكرمه وكسونه ففعل الله
اخر مسلم لا يموت احدكم الا وهو يحسن الظن بانه اي يظن انه قد برح ويحضر
عنه وغيره الصالحين قال الله تعالى انا عند ظن عبدي بي وبيكون عند
سورة يس لا ابر وفي خبر عام من يقرأه عنده يس الامات ريانا
وادخل قبره ريانا واستحسن بعض المتأخرين قراءة سورة الرعد لقول جابر
رضي الله عنه انها تهون عليه خروج روحه واختلف في اخرج الحائض والنفساء
واجنب من عنده وجه الاخراج امتناع محض للملكة محلالة حائض او
كما ورد وكفر عنده طيب فاذا ماتت شغلها بعصاة عريضة تعمرها
وتربط فوق رأسها تحسنا وحفظا لغيره ونقص عيناه للامر في السنة
ويقول مفضل بن اسمعيل في سورة يس والهم يسر عليه امره وسهل
عليه ما بعده واسعد به بقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه قال
الكامل ثم يسبح ثوب ويوضع على بطنه حديدة لئلا يستريح وهو مروي
من الشعبي واحمد بن محمد بن النعمان شرفه وان لم يوجد فيوضع على بطنه
شيء ثقيل ودوي البهرق ان ان انا امر بوضع حديد على بطن مولي له
مات وترضع يده بجانية اشارة لتسليم الامر له ولا يجوز وضعها
على صدره لانه صنيع اهل الكتاب وتبين مفاصله واصابعه بان يدير
بساعد لهضده وساقه تحذه وتحذه لبطنه ويرد على ما بين
يسر له غلده وادراج في الكفن ويكون قراءة القرآن عنده حتى تغسل
تشر به القرآن عن تحمله الحديث بالموت او الجثث وانما يزول عن المسلم بالفصل
تكرهه بخلاف الكافر ولا بأس باعلام الناس بموته بل يستحب تكثير المصلين
لما دوي الشخان انه عدم نفي لاصحابه النجاشي في اليوم الذي مات فيه وان
نفي جعفر بن ابى طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن ابى ربيعة وقال في
النهاية ان كان عالما او زاهدا او من يترك به استحسن بعض المتأخرين
النذر في الاسواق لجنازة وهو الاصح انتهى وكثير من المشايخ لم يروا
بالسبان يؤذن بالجنازة ليورى اقداره واحدا قاه حقه لكن لا يطلع جهة

702
جهة التخميم والافراط والمديح وازا تيقن موته يعمل بتجهيزه كراماته
لما في الحديث ومجئوا فانه لا ينبغي لطيفة مسلم ان يجلس بين ظهراني
اهل والفساد عز وجوب التحيل الاحتياط قل بعض الاطباء كثيرين
من بالسكة ظاهرا يدعون احياء لانه يعسر ادراك الموت الحقيقي
بها الا على افاضل الاطباء فيستعين التأخير منها الى ظهور اليقين بنحو
التفسير قد مات النبي يوم يوم فحوة ودفن في جوف الليل ليلة الاربعاء
فيوضع كمات الكاف للمفاجات اذ تيقن موته على سرير بجر ابي بجر اخفا
لكبر الريح وتعتق المييت ويكون وراثة انا او خسا ولا يزد عليه قال الزيلعي
وفي الكافي والنهاية او سبعا ولا يزد وكيفيته ان يدبر بالجمرة حول السرير
ويوضع الميت كيف اتفق على الاعم قال شمس الائمة الفرسية وقيل عرضا
وقيل الى القبلة واستر عورته ما بين سترته الى وكتبته قال الزيلعي وفي النهاية
وهو الصحيح وفي النهاية يكتب بستر العورة الغليظة هو الصحيح بستره وهو ظاهر
الرواية وبطلان الشهوة ثم بعد ستر عورته باو خال الساتر تحت الثياب
فرد عن ثيابه ان لم يكن خنثى وتغسل عورته بخزقة ملحوفة تحت الساتر او من
فرقة ان لم توجد خزقة وتبعده بوسجوني ومنيه يديه بوجهه ويسح رأسه في
الصنم ان يكون صغيرا لا يعقل القبلة فلا يرفق ببل مضمضة ولسنته في
للتعسر ويسح في وانقه بخزقة عليه من الناس الا ان يكون جنبا او خائفا
او نفرا فيكف غسله وانقه تنجها لطهارة وبعد الوضوء وصلى عليه
ما مغللا قد مزج بسدر او قرح اشنان غير مطحون مبالغة في التنظيف
وقد امر النبي عم ان تغسل بنته بالمحرم الذي وقصته دابة بما وسدر
والا اي وان لم يوجد في الفصل فبالقراخ وهو الماء الخالص كماء وبسحق
ان تيسر لانه يطلع في التنظيف ويغسل رأسه اي شعره وشره لحيته
بالطبي نبت البواق طيب الرائحة يعمل عمل الصابون في التنظيف وان
يكن فبالصابون وان لم يكن به شعر لا يكف لهذا ثم بعد تنظيف الشعر
والبشرة فيعجنج الميت على يارده فيغسل شدة الايمن ابتداء لانه

المبتدئة باليامة سنة حتى يصل الماء إلى ما الحب الذي يلي تحت بالحاء
المعجزة من أي الميت ثم يفتح على عينة فيفضل كذا حتى يصل الماء إلى
سائر جده ثم اجلس الميت سدا اليه لئلا يسقط وسمع عليه بها
ديقا يخرج فضلاته وما فرغ من غسله فقط نظيفا ولم يغسله ولا
وضوءه لأنه ليس بناقض في حقته ثم ينشف بثوب تبطل الكفارة والنية
في غسله لا سقاط الغرض عنا حتى أنه إذا وجد غرقا يحرك في الماء بنية
غسله لهذا المعنى الصلاة عليه وإذا سمع لغف الماء ثم وجد بعد الصلوة
عليه بالتيمم غسل وصل على ثانيا والمشي الذي تعذر من يصب على الماء
وبغسله أقرب الناس إليه والأقارب الأمانة والزوج ويستمر إلى ما ينبغي
أظهاره ويكره أن يكون جنباً أو بها حتى وينبذ الفضل من تقيده
مقدم وبعد تنشيفه ليس التيمم ثم تبسط الكفارة ويجعل المخطوط
وصحطه من ركب من أشياء طيبة ولا بأس بغير أنواع غير زعفران والورد
للرجال على رأسه ولحيته دوى ذلك على راسه وإن عمره من رجل الكافر
على مساجده يستوى فيه اللحم وغيره فيطيب ويغسل رأسه بالورد
عنها وهي الحية والنف وبيده وركبته ودوى ذلك على راسه من مسجود
فيحرق بزيادة الكرام وليس في الفضل استعمال العطن في الزيادة الظاهرة و
قال الزيلعي لا بأس بأن يجعل العطن على وجهه وإن خشى به محاربه كالدبر والقيل
والاذنين والآنف والعم انتهى وفي الظهيرة واستحق عامة الناس أن يجعل
في دبره وقبله ولا يقضي طهر أي الميت ولا شعره ولا راسه شعره أي شعر
رأسه ولحيته لأنه للزينة وقد استغنى عنها والمرأة تغسل زوجها ولو
معتدة من رجعي أو طاهر منها في الأظهر وإلى ما لا يحل منه والنظر إليه بنية
العدة فلو ولدت عقب موته وانقضت عدتها من رجعي أو طاهر بنية
أو حرمت بردة لا تغسل زوجته لانقطاع النكاح ولذا لم يورد امرأة
تغسلها بحميمها وليس عليه غرض بغيره عن ذراعيها بخلافه الأجنبية
وهو كأم الولد والمديرة والعتقة لا تغسل سيدتها بل تيمم بخرقة ولو

ولو ماتت امرأة مع الرقاب المحارم وغيرهم بموتها كعكس بخرقة وهذا موت
رجل بين النساء وكان محارم ميتة بخرقة تغسل على يد الميم الأجنبية حتى لا يموت
أحد ويعقب بعده من ذرية المرأة ولو عجزوا وان وجد ذورهم محرم يتم
الميت ذكر كان أو أنثى بلا حرق ويجوز غسل أعضاء التيمم للمحرم بلا شقوق
كالنظر إليها منها لا وكذا الغنشي المشكل بينهم في ظاهر الرواية وقيل بجعل
في قبض لا يمنع وصول الماء إليه بحيث لا يرقل والمرأة تغسل صبي وصبيته لم
يشتهى إلا لأنه ليس لأعضائها حكم العورة وغيره أي أنه قال كره أن يغسل
الأجنبي والجوب كالفعل ولا بأس بتقبيل الميت للميتة والبشرى تودعها
حاصلة محظورة وعلى الرجل تحميم امرأة أي تكفينها ودفعها عند
أبي يوسف لو كانت معسرة وهذا التحميم مختار صاحب المفتي المحيط
والظهير انتهى ويلزمه أبو يوسف بالتجهيز مطلقا أي ولو كان الزوج
معسرا وهي موسرة في الأصح وعليه الفتوى وقال محمد ليس عليه تكفينها
لانقطاع الزوجية من كل وجه وماتت ولا مال فكفنه علمه بضرورة نفقة
م فأقاربها وإذا تعدد من وجب عليه النفقة فالأكثر على قدر ميزانهم كالنفقة
ولو كان له مولود وخالة فعلى معتقة وقال محمد رجوع خالته وإن لم توجد من
يجب عليه نفقة فمضى بيت المال تكفينه وتجهيز من الموال الزكيات التي لا
والت لأصلها فإن لم يعط بيت المال عجز المخلوة من الأموال وظلما
بمنصرف الحق المستحق وجبرته فعلى الناس القادرين ويجب أن
يسأل أي الميت التجهيز من علم به وهو لا يقدر عليه أي التجهيز غير من
القادرين بخلاف الحي إذا عجز لا يجب السؤال له بل يسأل نفسه لو بالقدرة
عليه وإذا فضل عنه صرف لما كره وإن لم يعرف كفن به أخوالا تصدق به
ولا يجب عليه من الدفن فقط تكفين ميت ليس هذه غيره فإذا اكمل الميت
سبح فالأكثر لمن تبرع به لا لوارث الميت وإذا وجد أكثر البدين أو نصف
مع الرأس غسل وصلى عليه والآلاء والتكفين فرض وقاعدته أو ثوابه من
ثلاثة أقسام سنة وكفانية وضروية الأول وهو كفن الرجل سنة ثلاثة

انما يقيس من اصل العنق الى القدمين بلا خريف وكفين وازار من القرن الى
القدم والثالثة لفافة تزيد على ما فوق القرن والقدم بلف فيماليت
وتربط من اعلاها واسفله ويؤخذ الكفن فمجانز يلبس الرجل في حياته
يوم الجمعة والصيدون ويحسن للمحدث حسن الكفن الموقى فانهم
يتزودون به فيما بينهم ويتفاخرون به كفايزهم ولا يعالى فيه لقوله
لا تقالوا للكفن فانه يلبس مريعا وكفن صلى الله عليه وسلم في ثلثة ثواب
بيضا سموية بفتح السين وبالغنم قرية باليمن والثاني كفن كفاية
للرجل ازار ولفافة في الاصح مع قلة المال وكثرة اللزقة هو اولي وعلى
الغلب كفن السنة اولى وفضل البياض من القطن لما ورياء والخلق الغليل
والجديسولة وكل من الازار واللفافة لميت يكون من القرن بمغنى شعر
الى القدم مع الزيادة الرطب ولا يجعل تيممكم لانه لحاجة الحي ولا خريف
لا ينمل الا للحي ليتبع الاسفل للحي فيه ولا يجب وهو لشق التارل
على الصدر لانه لحاجة الحي ولركفن في قميص حتى قطع جنبه وكينه ولا
ولا تلف اطرافه لعدم الحاجة اليه ويكره العامة في الاصح لانها لم يكن في
كفن النبي دم واستحسنها بعضهم لما وري ابن عمر من كان يعممه و
يجعل العذبة على وجهه وتبسط اللفافة ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت
مغمضا ثم يعطف عليه الازار ولف الازار من جهة ياراه ثم من جهة يمينه
يكون اليمين اعلى ثم فعل باللفافة كذلك اعتبار كفاية الحيات وعقد
الكفن ان خيف انتشاره صيانة للميت عن الكشف وتزاد المرأة
على ذكرناه للرجل في كفن راعى جهة السنة مخاد الوجه بها ورأسها وخرقة
عنها يابن الشدى الى الشرة وقيل لا اركبة كيلا ينتشر الكفن بالخرقة
المشي بها لربط ثديها فسة كفنها اربع حبل وزراع وخار وخرقة و
لفافة وتزاد المرأة في كفن الكفاية على كفن الرجل فخار فيكون ثلثة فخار
وخرقة ولفافة ويجعل شعرها صغيرتين وتوضع على صدرها فوق
القميص ثم يوضع فخار على رأسها ووجهها فوقه أو القميص فيكون تحت

تحت اللفافة ثم تربط الخرقه فوقه لئلا تنتشر اللفافة وتعطف على اليسار
ثم يلبس من تحت اللفافة للرجل والمرأة جميعا تحبير او ترا قبل ان يدعى الميت
فيها القدر دم اذا اجبرتم فاجبروا وترا لاي زاد على خمس ولا تتبع للزيادة بصرة
ولما وادى بكرة تحبير القبر وكفن الضرورة للمرأة والرجل كفن فيه بكل ما يبريد
او من النبي دم من غسل ميتا فكنتم عليه غفرا اربعة كبره ومن كفنه كراه
انه ثمانية السدس والاستبرق ومن حفر قبر حتى يحيطه ثوبا اسكده مكانا
حتى يبعث ووردا على غسل الموقى فانه من غسل ميتا غفر مغفرة لو
قمت مغفرة منها على جميع المحلات لو سعتهم قلت ما يقول من غسل
ميتا قال ميتا غفر لك يا حي حتى يفرج من الغسل وانه اعلم **فصل**
العقلاء عليه كفنهم ودفنهم وتجهيزهم فرض كفاية مع عدم الانفراد بالخطا
بها ولو امرأة وارتكبتها التكبيرات والقيام لكن التكبير الاول فرض باعتبار
الشروع بها ركن باعتبار قيامها مقام ركعة كباية التكبيرات كما في المحيط
ونظر لها سنة اولها السلام الميت لانها شائعة وليست لكافرا وانما طهارة
وطهارة مكاد لانه كالامام والثالث تقدمه امام القوم والاربع حضوره
او حضور اكثر منه او نصفه من رأسه والعقلاء على النجاسات بمشاهدة
كرامة له ومجزة للنبي دم والى من كونه المصلي عليها غير ركن غير قاعد
بلا عذر لان القيام فيها ركن فلا يتركه بلا عذر وان كان من كونه الميت
موضوعا على الارض كونه كالامام من وجه فان كان على دابة او ايدي الناس
لم يجز العقلاء على المختار الا ان كان من عذر كما في القيسين وسننها اربع
الاولى قيام الامام بمخاء صدر الميت وكتمان الميت او انشئ لانه موضع
الغلب ونور الايمان والثانية التشاء بعد التكبير الاول وهو سجدتك
القوم ويجزئك وجاز قراءة الفاتحة بقصد التشاء كذا انصر عليه عندنا
وفي البخاري عن ابن عباس رضى الله عنه على جنازة فقراء بنات من الكتاب و
قال ليعلموا انه السنة وصحة الترمذي وقد قال انتمشيان مراعات
الاخلاق مستحبة وهي فرض عندنا في فلا مانع من قصد القرابة بها فربا

من اختلاف وقت الميت والثالثة الصلاة على النبي بعد التكبير الثانية ولا
يتبين لراي القائلين في سوي كونه بامور الاخرة ولكن ان دعي بالاثار عن النبي
فهو احسن وبلغ لرجاء قبوله ومنه ما حفظ عوف بن مالك من دعاء النبي
عنه لما صلى معه على جنازة اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم
تذله وورثته مدخله واغسله بالماء والثلج والبرق وتغفر له خطاياه
كما يغفر الذنوب لا يبق من الذنوب له ذريرة ولا خير من ذريره واحدا
خير من اهل وزوجا خيرا من زوجة واؤاخا من اخوة واعده من عذاب القبر
ومن عذاب النار قال عوف بن مالك من دعاء النبي ان اكون انا ذلك الميت
رواه مسلم والترمذي والنسائي وفي الاصل روايات اخرى وبسم
وجوب بعد التكبير الرابعة من غير دعاء بعد هذا في ظاهر الرواية والاحتج
بعض المشايخ ان يقول ربنا اتنا في الدنيا الارض او ربنا لا تزغ قلوبنا
الاخره وينوي بالتسليحتين الميت مع القوم كما ينوي الامام فلا
ينبغي الذرف بالتسليم فيها كما يرفع في سائر الصلوة وبخاف بالذرف
ويجوز التكبير والرفع بيده في غير تكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير
من مشايخنا يرفع اختيارا والرفع في كل تكبيرة كما كان يفعل ابن عمر رضي
ولوكبر الامام محمدا لم يتبع لانه متسوق ولكن يتسطر سلاطه في
الختار ليسلم معه في الاصح وفي رواية بسم المأموم كما كبر امامه
الزايرة ولو سلم الامام بعد الثالثة ناسيا كبر الرابعة ويسلم ولا
يستغفر لمجنونه وصبي اذ لا زنب فيهما ويقول في الدعاء لهما اللهم
اجعل لنا فوطا بنقعتين الذي يتقدم الاثنان من ولده ابن ابراهيم
معدما واجعله لنا ابراهيم ثانيا وزخرا بضم الزا والمجدي وسكن
الحاء المجرى الزخيرة واجعله لنا شافعيا شفعا بفتح الشافع مقبول
الشفاعة والله اعلم **فصل في السجدة** السجدة احق بصلاته لو اجاب
تعظيم ثم ثابته لانه السنة ثم القاضى لولايته ثم صاحب الشرع ثم
خليفة الوالي ثم خليفة القاضى ثم امام الحق لانه رضىه في حياته

حياته فهو اول من الوالي في الصحيح ثم الوالي الذكر المتكلم فلاحق للمرأة والصغير
والمتنوء ويقدم الاقرب فالأقرب كترتيبهم في الشكاح ولكن يقدم الاب على
الابن في قول الكل على الصحيح لفضل وقال شيخنا مشايخ العلامة نور الدين
عليه القدرى رحم التقديم الاب وجرحه وهو المقصود والدعا للميت
ودعوت مستجابة دون ابو هريرة رضي عن النبي عنه ثلث دعوات مستجابة
دعوة للظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد لولده رواه الطيالسي
والسيد اوى من قرب عبده على الصحيح والقريب مقدم على المعتق فان لم
يكن وفي فالزوج ثم البحران ولو لم يبق حق التقدم ان ياذن لغيره لان له
ابطال حقه وان تقدم فللثاني المنع والذي يقدم الاكبر اولى من الذي يستقدم
الاصغر فان صلى غيره من لاحق التقدم بل اذن ولم يعتد به ولا يعيد
اي مع من لاحق التقدم من صلى مع غيره لان التسفل بها غير مشروع كما لا
يصلح احد عليها بعده وان صلى وحده ومن له ولاية التقدم فيها احق
من اوصى له الميت بالصلاة عليه لان الوصية باطلة على المقتضى قاله القدر
الشديد وفي رواية ابن رستم الوصية جائزة وان وفق واهبل عليه
التراب بلا صلاة لانه اقضى ذلك صلى على قبره وان لم يفعل سقط
شرط طهارته بحرمة نبشه وتعاد لو صلى عليه قبل الدفن ولو بلا غسل
لصا الاولى بالقدرة على تفصيله قبل الدفن وقيل يتقبل صحبة
لتحقق الحجر ولو لم يزل التراب يخرج فيغسل ويصل عليه بالماء يتفخ
والعبرة فيه كبر الراي على الصحيح لاختلاف باختلاف الزمان والمكان والا
ان اواز مكان القوم سبعة يقدم واحد بعد هذا لان الحديث من صلى عليه
ثلث صفوف غفر له وغيرها اخرها لانه ادعى الاجابة بالتواضع واذا
اجتمعت الجنازة فالاولاد بالصلوة لكل منها اولى وهو ظاهر ويقدم
الافضل فالافضل ان لم يكن سبق وان جمعها ولو مع سبق صلى عليها
مرة واحدة صح وان شاء جعلهم صفوا عرضا ويقدم عند افضلهم وان
شاء جعلها صفوا اي الجنازة فلو لم يزل القبله بحيث يكون صدر كل

الكفن الستة والعاة في حفرة من غير وضع كالجيفة من العاتى القارية او
دفعه القريب الى اهل حلة وتبين حاوية من بعيد وفيه اشادة الى ان
المرتد لا يمكن من احد لفسد الاملة لا فيلق كجيفة كلب في حفرة والى ان
الكافر من قريه السلم لان وفن على المسلمين كفاية ولا يغفل قبره لان النجا
تنزل على البعثة والسلم يحتاج الى الرقة خصوصا في هذه الساعة ولا يغفل
على باع اتفاقا وان كان مسلما ولا على قاطع طريق اذا قتل من غير حاله
الحاربة ولا يغفل لان عليا رضي الله عنه لم يغفل البغاة واما اذا قتلوا بعد شرب
فيه الامام عليهم فانه يغفلون ويصنع عليهم ولا يغفل على قاتل بالحق غيلة
بالكر لا غيلة يقال قتله غيلة وهو ان يخذله فيذهب به الى موضع
فيقتله والمراد اعم كالموقف في منزله لسيده في الارض بالفساد ولا
على كبار في المصير لابلان للاح اذا قتل في تلك الحالة ولا على مقتول
عصبية اهانته لم يضره الفيرم وان غلوا كالبغاة على احدي الوفا
يتين لا يغفل عليهم وان غلوا او قاتل نفسه بعد الاثمة ومع يغفل
ويصنع عليه عند ابي جرحه وهو الاصح لانه مؤمن مذب وقال ابو يوسف
لا يغفل عليه وان خطار او لوجع يصنع عليه اتفاقا وقاتل اعظم وراسا
اثما من قاتل غيره لا يغفل على قاتل احد ابيده عدا ظلم اهانته والله اعلم
في حملها في حملها ودفعها بسن حملها حمل اربعة بعان تكويلا و
تخفيفا وتخفيفا من تشبيه الحمل لامتعة ويكره حمل على ظهره اربعة ملائكة
والصغير حمل واحد على يديه ويبداه له الناس كذلك بايديهم وينسبوا لكل
واحد حملها اربعين خطوة ببداء الحامل بمقدمها الايمن فيخضع على يمينه
اي على عاتقه الايمن ويمسها اي الجنابة ما كان من جهة يسار الحامل
لان اليست يلقى على ظهره ثم يضع مؤخرها الايمن عليه على عاتقه الايمن
ثم يضع مقدمها الايسر على يساره اي على عاتقه الايسر ثم يختم بالجانب
الايسر بحملها عليه اي على عاتقه الايسر فيكون من جانب عشر خطوة
لقولهم من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة ولقولهم

اي حمرة ومن حمل الجنابة بجواب الاربعة فقد قضى الذي عليه وتجب
الاسرع به لقولهم اسرعوا بالجنابة اي ما دون الجنب كما في رواية ابن
مسعود فان تلك صالحة فغير نقد موتها اليه وان تلك غير ذلك فشر
تصعونه عن رقابكم وكذا يستحب الاسرع بتجديده كنه بلا حجب بخاء
معي وموحدتين مفتوحات ضرب من العدو ووزن العنق والعنوق
خطو فخرج فيمشون به ووزن عا ووزن العنق وهو ما يورى الى اضطراب
اليت فيكره للاذابة واتعاب المتبعين والمشي خلفها افضل من
المشي امامها افضل صلوة الغرض على النافلة لقول علي رضي الله عنه بعث
بالحق ان فضيلة الماشي خلفها على الماشي امامها افضل المكتوبة على التطوع
فقال ابو سعيد اخذ ربي ابيك يقول امشي سمعته من رسول الله عم
فغضب وقال لا والله بل سمعته غير مرة ولا اثنين ولا ثلاث حتى سبعا
فقال ابو سعيد اني رايت ابا بكر وعمر رضي الله عنهما يحشيا امامها فقال
علي رضي الله عنهما لهما لقد سمعا ذلك من رسول الله عم كما سمعته وانها
والله هذه الامة ولكنها كرها ان يجتمع الناس ويتضايقوا فاحيا
ان يسلا على الناس ولقول ابي امامة ان رسول الله عم مشي خلف
جنازة ابنه ابراهيم حافيا ويكره ان يتقدم الكل عليها او ينفر متقدما
ولا بأس بالركوب خلفها من غير اضرار غيره وفي السنن قال رسول الله
عم الركبت يسير خلف الجنابة والماشي يمشي امامها قريبا منها عن يمينها
او عن يسارها ويكره دفع الصوت بالركب والقران وعليهم الصف
وقولهم كل من سمعت وعاد ذلك خلف الجنابة بدعة ويكون اتباع
النساء الجنابة وان لم تنزع رايحة فلا بأس بالمشي معها ويكره بقلبه
لا بأس بالبكاء به مع في الميت ويكره النوح والصياح وشق الجيوب
ولا يقوم من مرة به جنازة ولم ير المشي معها والامر به منسوخ ويكون
الجلوس قبل وضعها لقولهم من تبع الجنابة فلا يجلس حتى توضع
يخبر القبر نصف قامة او الى الصدر وان ريد كان حسنا لانه يبلغ في

المحفظ ويوجد في أرض جبلية من جانب القبلة ولا يشق بحفرة وسط
القبر يوضع فيها الميت الآخرة أرض رخوة فلا بأس فيها ولا باتخاذ التراب
ولو من حديد وبغرض فيه التراب لقوله عم القبر لنا والشق لغیرنا ويدخل
الميت في القبر من جهة القبلة كما دخل النبي عم ان امكن فتوضع الجنازة
على القبر من جهة القبلة ويحمله الاخذ مستقيلا حال الاخذ ويضعه في اللحد
شرف القبلة وهو اول من السهل لانه يكون ابتدا بالرأس ويكون بالرجلين
ويقول واضعه في قبره كما امره النبي عم وكان يقول اذا دخل الميت القبر
بسم الله وعلى ملة رسول الله عم قال نعم الا انه الشرسى اي بسم الله وضعتك
وعلى رسول الله سلمتك وفي الظهيرية اذا وضعوه فالوا بسم الله وبالله وعلى
ملة رسول الله ولا يضر دخول وتر او تشفع في القبر بعد الكفاية والسنة
الوتر وان يكون اقربا واسماء صلى الله عليه وذو الرحم المحرم اولى بادخل المرأة
ثم ذو الرحم غير المحرم ثم الصالح من مشايخ خيرة ائمة الشبان الصالحين
ولا يدخل اعداء النساء القبر ولا يخرج من الرجال وكما اذا الجانب
لان من الاجنبى لها بجانب هذه الضرورة جائز في حياتها فكذلك بعد مماتها
تتأخر بوجه الى القبلة على جنبه الايمن بذلك الامر النبي عم وفي حديث
ابن داود البيت يحرم قبلتكم احياء وامواتا وتحمل العقدة لامر النبي
سيرة وقدمات له ابن اطلق عنه رأس وعقد رجله ولانه من الا
نفسا ويستوى اللين بكسر الباء الموحدة واحدة لينة بوزن كلمة
الطوبى النبي عليه اي على اللحد انقاء لوجه عن التراب للادوي انه عم جعل
على قبره اللين وروى طعن من نصب بغير الطاء المهملة الحرامه ولا من
فاته الامكان اجمع بوضع اللين منصوبا ثم كل بالقصص وقال مجتهد في
الجامع الصغير يستحب القصب واللين وقال خلاص اللين او القصب
فدل المذكور في الجامع على انه لا بأس بالجمع بينهما واختلاف القصب
المنسوخ ويكره القاء الحصى في القبر وهكذا عند الوحدان وفي
محل لا يوجد الا الضم فلا كراهة فيه لقولها وكره وضع الاجر بالملة

بالملة المحرق من اللين والخشب محمول على وجود اللين بلا كلفة والا فقد
فقد يكون الخشب والاجر موجودا وعدم اللين لان الكراهة كونها للاحكام
والزينة ولذا قال بعض مشايخنا انما يكره الاجر اذا اريد به دفع او السباع او
اجرا يكره وما قيل ان لم يترك النار فليس يجمع ويستحب ان يسجي اي يستقرها
اي المرأة سترها الى ان يستوى عليها اللحد لا يسجي قبره لان عليا دمه
من يقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فحذبه وقال انما ينع هذا
بالنساء الا اذا كان العنصرة وضع صرا ومطر او لم يجع الله اخدين في القبر
فلا بأس به وفيما بال التراب ستره ويستحب ان يخشى ثا ثا لما الله صلى الله عليه
صلى جنازة ثم اتى القبر فخشى عليه التراب من قبل رأسه ثا ثا وبسم القبر ويكره
ان يزيد فيه على التراب الذي خرج منه ويجعل من ثعالب الارض مقدار شبر
واكثر لتقليل ولا بأس برش الماء حفظا ولا يربح ولا يجمع لغير النبي عم
عن ربيع القبور وتجسيمها بمجرم البناء عليه للزينة لادونيا ويكره
البناء عليه للاحكام بعد الدفن لانه للبقاء والقبر للبقاء واما قبل الدفن
فليس يشر وفي النوازل لا بأس بتطينته وفي القباية وعليه الفتوى ولا بأس
ايضا بالكتابة في حجر صين به القبر وضع عليه لثا لثا بنصب التراب فيعلم
صاحبه ولا يمتحن وعن ابن يوسف انه كره ان يكتب عليه واذا خرجت القبور
فلا بأس بتطينتها لان رسول الله عم من يقر ابنه برأيه فري فيه حجر اقله
وقال في عمل عملا فليست عنه من النبي عم انه قال صفق الرياح وقطر
الامطار على قبر المؤمن من كفارة الذنوب ويكره للدفن في البيوت لاختصاصها
بالانبياء عم قال الكمال لا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه فلان
ذلك خلص بالانبياء عم بل يدفن في مقابر المسلمين ويكره الدفن في الاماكن
التي تسمى القباية وهي كبيت مقعد بالبناء يسع جماعة قايما وخره
لما فيها السنة ولا بأس بدفن اكثر من واحد في قبر واحد للضرورة قاله
فاضل خان وخجرجين كل اثنين بالتراب هكذا امر رسول الله عم في بعض غزوة
ولوي البيت وحاصرا باجا وادفن غيره في قبره ولا يحرك عظامه

ولا تحولها ولو كان ذميا ولا ينشئ وان طال الزمان واما اهل الحرب
فلا بأس بنشئهم ان اجتمع اليه ذمات في سفينة وكان البر بعيدا وحيف
الغمر يغسل وكفن وحكى عليه والقي في البحر وعنه الام احمد بن حنبل رحمه الله
رأيت في ربة ومن الشافعية لذلك ان كان قريبا من دار الحرب والاشد بين المؤمنين
ليقتل في البحر فيدفن في مقبرة محلات به او قتل في دار الحرب
عاشته وماتت كانت حين زارت قبر ابيها عبد الرحمن وكان مات بالشام
وحمل منها لو كان الامير فيك ما نقلت لك ولد فتك جثمت فان نقل قبل
الدفن قد ريل او ميلين ونحو ذلك لا بأس به لان الساذج لا العاقل قد تبلغ
هذه المقادير وكره نقله لكثرته من المؤمنين كذا في الظهيرية وقال محمد
الائمة الشريفة قول محمد في الكتاب لا بأس به ينقل الميت قد ريل او ميلين
بيانه ان النقل من بلد الى بلد مكرهه قاله فاضلان وقد قال قبله لو مات في غير بلده
يستحب تركه فان نقل الى مصر اخر لا بأس به لما دوى ان يعقوب صلوات
الله على نبينا وعليه مات بمصر ونقل الى الشام وسعد بن ابى وقاص مات في
ضبيحة على اربعة فراسخ من المدينة ونقل على اعناق الرجال الى المدينة فقلت
يمكن الجمع بان الزيادة مكرهه وتغير الرأية او خشيتها وتسقط بانقلها
لن هو ميل يعقوب وم او سعد من احياء الدارين ولا يجوز نقله الى الميت
بعد دفنه بان اهيل عليه التراب واما نقله فيخرج بالاجماع بين ائمتنا طاعات
مدت دفنه وقمرت انتهى عن بنه والنسج حرام حقانه شك الا ان يكون
الارض مفضوعة فيخرج كل صاحبها ان طلبته وان شاء سواه بالارض و
انقلها وزاعة او غيرها او اخذت الارض بالشفعة بان دفن فيها بعد
النشئ اخذت الشفعة بحى الشفع فيخبر كما قلنا وان دفن في قبر حفر
لغيره من الاحياء بارض ليست ملكه لاحد ضمن قيمة احقر من تركته والا
فمن بيت المال والمسلمين كما قدمناه فان كانت المقبرة واسعة يكره ذلك
لان صاحب القبر خشى بذلك وان كان ضيقة جاز ان يملأها قال الشافعية
ابو الميت لان احدا من الناس لا يدري باني ارض توت وهذا كنه بسط

بسط باطا او مصفى في سجادة في المسجد او المسجد فان كان مكانا وسما
لا يصلى ولا يجلس عليه غيره وان كان ضيقا جاز لغيره ان يرفع البساط
ويصلى في ذلك المكان او يجلس ومن حفر نفسه قبل موته فلا بأس به وروى عليه
هكذا عمل عمر بن العزير والربيع بن جهم وغيرهما ولا يخرج منه لان الحق صار له
وحرمة مقدسة وينشئ القبر لتعاقب كسوف ودرهم سقط فيه وقيل لا ينشئ
بل يحضر من جهة التتاع ويخرج وينشئ كفن مقصود ليرى من صاحبه
الا باخذه ومال مع الميت لان النبي صلى الله عليه وسلم اشرف قبري ربحان لذلك
ولا ينشئ الميت بوضعه لغير القبلة او وضعه على ياراه او جعل
رأسه موضع رجليه ولو سوى اللين عليه ولم يزل التراب من القبر ورعى
السنة سنة قال كثير من متأهلي السنة تادهم ما يكره الاجتماع عند صاحب
الميت حتى تأتي اليه من يعزى بل اذا رجع الناس من الدفن فليستفروا واشتغلوا
بأمورهم وصاحب الميت بأموره ويكره الجلوس على باب الدار للمصيبة فان
ذلك عمل اهل الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ونكره في المسجد ونكره
الضيافة من اهل الميت لانها شرقة في السرور وهي بدعة مستحقة
وقال عدم لا غفر في الاسماء وهو الذي كان يعمر عند القبر بقرة او شاة
ويستحب لجيرة الميت والاباء من اقارب تهيئة طعام لاهل الميت
يشبههم يومهم وليستهم لقوله صلى الله عليه وسلم اطعموا الال جعفر طاماما فقد جازهم
ما يشغلهم ويملح عليهم في الاكل لان الحزن يمنهم فيضعفهم والله مالم
العبر ومعرض الاجر ويستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا تعين
لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى اخاه بمصيبة كساه الله ثوبا من حلال الكرامة يوم القيمة
وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصيبا فله اجره وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى شيئا كسى بردين
في الجنة ولا ينشئ لمن عزى ان يعزى اخرون في زيارة
القبور نذب زيارتها من غير ان يطأ القبور للرجال والنساء وقيل تحرم
على النساء والافصح ان الرخصة ثابتة للرجال والنساء فتندب لمن ايضا
على الاصح والسنة زيادتها قائما والدعاء عنده قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم وارقم مؤمنين وانا ان شاء الله
بكم لا حقون اسأل الله لي ولكم العافية ويستحب للزائر قراءة
سورة يس لما ورد عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قراءة سورة يس يعني واحد ثوابها لاموات خفف الله عنهم يومئذ
العذاب ورفع وكذا يوم يجتمع رفع فيه العذاب عن اهل البرزخ لا يتم الا بغير
على المسلمين وكان في القاري بعد ما فيها رواية الزيلعي من قولها ان
موات حسنة وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله انا متصدق
عن موتانا ونج عنهم ونعو لهم فهل يصل ذلك اليهم فقال نعم انه يصل
ويؤمنون بك كما يفرح احدكم بالطبق اذا اهدي اليه رواه ابى جعفر الكبري
فلان ان الذي يجعل ثواب عمله لغيره عند اهل السنة والجماعة صلاة كان
او صوما او حج او صدقة او قراءة القرآن او الايام وغير ذلك من
انواع البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه قاله الزيلعي في باب الحج عن
الفقيه وعنه عن رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قل هداية احد احد
عشرة مرة ثم ذهب اجراها للاموات اعطى من الاجر بعد والاموات رواه
الدارقطني واخرج ابن ابى شيبه عن الحسن ان قال من دخل المقابر فقال اللهم
رب الاجساد البالية والعظام الفخرة التي خرجت من الدنيا وهي برب
مؤمنه ادخل عليها روحا عندك وسلاما متى استغفر له كل مؤمن
من مات من ولد آدم الى ان تقوم الساعة حسنة ولا يكره الجلوس
للقرأة على القبور المختارة لتأدية القرأة بالسكينة والتدبر والابتغاء
وكره القعود على القبور لغير قراءة لقوله صلى الله عليه وسلم لان يجلس احدكم على قبر
فخوف ثيابه فتملص الى جلده خير له من ان يجلس على قبر وكره وطؤها
بالاقدام لافيه من عدم الاضرام واخرج في شيخ العلامة محمد بن احمد المحمدي
والحنفي رحمه الله بن ياقوت بن جعفر النحال انتهى وقال الكمال وحيد
فما يفعله الناس من وقت لقائه ثم وقت حوائجهم فلو لم يوطئ
القبور الى ان يصل الى قبر قريبه مكرها انتهى وقال قاضي خاوند ولو وجد

وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه طريق احد توه لا يحسن في ذلك وان لم
يقطع في ضيقه لا بأس بان يمشي فيه وكره النوم على القبور وكره تحريا
أفناء الحاج الى البول والقيوط عليها بل في بابها وكره اكل مال يهد منه
غير فعل السنة وكره قلع الخشيش الرطب وكره الشجر من المقبرة لانه ما
وام رطبيا سيج الله سبحانه فيونس الميت وتنزل بذكره لرحمة وللايس
يقطع اليابس منها الخشيش والشجر لزال المقصود احكام الشريعة
مضى لانه شهود له بالجنة المقتول باني سبب كان ميتا بانقضاء اجله
يسبق من اجله ولازم رزقه شي عند تأمنا مشا اهل السنة والجماعة قال في العناية
والشهيد شرعا هو من قتل اهل الحرب مباشرة او سببا باني الله
كانت ولو بقاء او نارا رموها بين المسلمين او قتل اهل البغي او قتل قطع
الطريق باني الله او قتل القصوص في منزله ليلا ولو بمنقل او نهارا او وجد
في المعركة سواء كانت معركة اهل الحرب والبغي او قطاع الطريق وبه اشر
الحج وكسر عرق وخروج دم من اذن او غير ذلك في وائف ومخرج او قتل
مسلم طالما لا يجد وقودا لاختلاف اخطاء بجده وخروج به المقتول شبهة عند مقتل
وشمل من قتل ابوه او سيده وكانه المقتول مسلما بالغا قالا باع من جفن
ونفاس وجناية ولم يرتب ابن اخبار خلقت في الشهادة كالغيب الخلق
بوجود رفق من افاق الحياة بعد انقضاء الحرب فليحقق بشهادة احد
في الحكم بداهة اي مع دمه من غير تعجيل لقوله صلى الله عليه وسلم بداهة فانه ليس
كلمة تكلم في سبيل الا تاتي يوم القيامة بدوي لونه لوما الدم والريح يريح المسك
ويكفن مع ثيابه الا انه في شهيد واحد ويميت عليه اية الشهيد بلا فصل
نص عليه تأكيده وان علم مما سبق لان النبي صلى الله عليه وسلم وضع حمزة ردف وهو رجل
من الانصار فوضع الى جنبه فعلى عليه ثم رفع وحرك حمزة حتى مضى عليه فانه
دم يومئذ سبعين صلاة كما في مسند احمد وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى بدر
والصلاة على الميت لاظهار كرامته حتى اختفى به المسلم والحرم المناق
والشهيد اولي هذه الكرامة ويترجم عن الشهيد ما ليس صالحا للكفن

او رجل وامرأتين او مستورين او واحد عدل وعند حال الاشتراط العدلة
 ولا البلوغ والحرية وقوله او الكون شرط لمن نشأ بدار الاسلام فانه لا عدل
 بالجهل ويشترط لوجوب اوائيه الذي هو عبارة عن تعريض الذمة في وقت الصحة
 من رضى لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او عرجا او غنيا او فريسا او فريسا او فريسا
 نفاس لما قد مضاه والاقامة لما لم يوايه ويشترط لصحة اوائيه اي فعله بكونه
 اعم من الاداء والعطاء ثلثة اشياء النية في وقتها ككل يوم والخلو عما
 ينافي اي ينافي صحة فعله من حين ونفاس لما فاتها والخلو عما يفده
 بطوره عليه ولا يشترط لصحة الخلوع الجناية لعدته على الازالة وضروته
 حصولها لا وطروا الشهاار وليس العقل والاقامة من شروط الصحة فان
 يجهلون اذا طرأ وبقي الغروب حتى صومه وركبة اي العتبات الكف
 اي الامساك عن قضاء شهوتي البطن والفرج وعن ما لا يجرى بها مما
 سذكره وحكم سقوط الواجب اي الا لازم فرضا كان او غيره عن الذمة
 بايجاب الله العبد والثواب بكماله الله تعالى في الاخرة ان لم يكن منهيا
 هذه فان كان منهيا كصوم الخمر فحكمه العقوبة واخرج عن العهد والائتم
 والاعراض عن ضيافة الله تعالى وحكمة مشروعية الصوم منها ان يسكن
 النفس للمارة باعراضها عن الفغول لانها اذا اجاعت شبعة جميع الا
 عضاء فتقتصر اليد والرجل والعين وباقي الجوارح عن حركاتها واذا
 شبع النفس جاعت الجوارح بمعنى قوينة على البطش والظفر وفعل
 ما لا ينبغي فبان قيام ما يصفو القلب وتحصل المراقبة ومنها العطش
 على الكاين بالاعطاش بالم الجوع لمن هو وصف ابد الفحص اليه
 ولا لا ينبغي الاقراط في السحر لمنعه الحكمة المقصودة والاعتقاف
 بعصمة الملاكمة ولا يدخل الرياء في صوم الفرض في صوم في صفة
 الصوم وتقيمه ينقسم الصوم الى ستة اقسام ذكرت مجمله تكون
 اوقع في النفوس وقت عين وواجب ومستحب ومنه ومنه ومنه
 اما القسم الاول وهو الفرض فهو صوم شهر رمضان اداء وقضاء وصوم

وصوم الكفارات الطهارة والقنل واليمين وقضاء الصيد وفدية الاذاء
 في الاصل لم تثبت هذه بالمعاطفة من الادلة سند ومشا والاجماع
 عليها ومن هذه القسم الصوم المنذور فهو فرض في الاصل لقوله تعالى
 وليوفوا نذورهم واما القسم الثاني وهو الواجب فهو قضاء ما افده
 صوم نفل لوجوبه بالشرع وصوم الاعتكاف المنذور واما القسم
 الثالث وهو السنون فهو صوم عاشوراء وانه يكتف السنة الماضية
 مع صوم التاسع لصوم صلي الله عليه وسلم العاشر وقال لان بقيت الى قابل
 لا صوم التاسع واما القسم الرابع وهو المنذور فهو صوم ثلثة
 ايام من كل شهر ليكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
 ويندب كونها في الثلاثة الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس
 عشر سميت بذلك لتكامل معنى الله يوم يامرنا ان نصوم البيض ثلثة
 عشرة واربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهيئته الذي هو كصيام الدهر
 ومن هذا القسم صوم يوم الاثنين ويوم الخميس لقوله تعالى فمن لم يجد
 يوم الاثنين ويوم الخميس فاجب ان يعرض على وانا صائم ومنه
 صوم ستة من شهر شوال لقوله تعالى من صام من صيام رمضان فاتبعه شام شوال
 كان كصيام الدهر ثم قيل لا فضل وصلها الطاهر فاتبعه وقيل تزيينها
 اظهار الخيانة اهل الكتاب في التشبيه بالزيادة على الفروض ومنه
 كل صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالسنة الشريفة الصوم داودوم
 وهو افضل الصيام واجبه الى الله تعالى صيام داودوم احب الصلاة
 الى الله تعالى صلاة داودوم كان ينام نصفه ويقوم بنصفه سدا
 وكان يفطر يوما ويقوم يوما رواه ابو داودوم وغيره واما القسم
 الخامس وهو النفل فهو ما سوى ذلك الذي بيناه مما ان صوم لم يثبت
 في الشارع كراعية ولا تخصيصه بوقت واما القسم السادس وهو
 المكروه تنزيها ومكروه تحريما الاول الذي كان تنزيها كصوم يوم عاشوراء
 من ذم النبي التاسع او من الهادي عشر والثاني الذي كان تحريما صوم العيدين

العطر والتمر الا من عجز عن صيافة التمسك ومخالفة ومعه صوم ليالي التشرين
 لورد النبي صلى الله عليه وآله وهذا التقسيم ذكره المحقق الكمال ابن الهمام رحمه
 قد خرج بحجة صوم العيدين وليالي التشرين في البرهان وذكره افراد يوم الجمعة بالصوم
 لقوله لا تحصى اليد الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تحصى يوم الجمعة
 بقيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصوم احكم رواه مسلم وذكره افراد يوم
 السبت لقوله لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد احكم
 الا في عتبه او عود شجرة فليصومه رواه احمد واصحاب السنن الا ان السائر
 ذكره افراد يوم النور واصل دوروز لكن لما لم يكن في اوزان العرب وعونه ابدلوا
 الواو بياء وهو يوم في طرف الربيع او افراد يوم المهرجان محبوب مدانة وهو
 يوم في طرف الحريف لاق فيه تعظيم ايام نهيا عن تعظيم الا ان يوافق ذلك
 اليوم عاونه لغوات على الكراهة بصوم معتاده وكره صوم الوصال
 ولو اصل بن يوصين فقط للنهي عنه وهو ان الوصال ان لا يفطر بعد
 العروب اصلا حتى يفصل صوم الغد بالامس كره صوم السبت وهو
 ان يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه ان يتكلم بخير وبجاجة ودعت اليه كره صوم
 الرضاعة فيصومه او يصير طبعه او معنى العبادة على الخيانة للعادة ولا
 تصوم المرأة نفلا بغير رض زوجها وان يفطرها القيلام حقه والقيام
 والله الموفق **فيما لا يشترط تبيين النية** وتعيينها
 فيه وما يشترط فيه ذلك اما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية
 لما يصومه ولا يتبين ان النية فيه فهو اداء رمضان واداء النذر المعين
 زمانه كقوله الله على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فاذا اطلق النية
 ليلة او نهاره الى ما قبل نصف النهار صح وخرج به عن عمدة المندوب
 واداء النفل فيخرج كل يوم من هذه الثلاثة بنية معينة معينة مع
 الليل وهو الافضل وحقيقة النية قصده عازما بتلبه صوم غد ولا
 بخلافه من هذا الى ان نذر رمضان الا مائة وليس المنطق
 بالنساء شرطاً ونفي صيام من لم يثبت النية في كمال فيقع النية ولو نهار

نهارا الى ما قبل نصف النهار لان الشرط وجود النية في اكثر النهار احتياطا
 وبه تجد في حكمها للاكثر وخص هذا الصوم فخرج الحج والعملة لانها
 نذرا كان فيشترط قرانها بالعقد على اداها ابتداء والا خلى بعض الاكابر
 عنها فلم يقع عبارة والصوم ركن واحد وقد وجدت فيه وانما قلنا
 الى ما قبل نصف النهار تبعا للجامع الصغير على الاصح احتراز عن ظاهر
 عبارة القدوري وانما قال ونصف النهار من ابتداء طلوع الفجر الى قبيل
 وقت الفجوة الكبرى لا غدها لان النهار قد يطلق على ما عند طلوع
 الشمس في غروبها لغة وعند الزوال لغة فيصير شرط صحة النية بوجودها
 قبل الزوال ويصح ايضا كل من اداه رمضان والنذر المعين والنفل يطلق
 النية من غير تعيين بوصف للعبادة والنذر معتبرا بيجاب الله تعالى
 وبنية النفل ايضا ولو كان الذي نواه مسافرا او كان من بعض الاصح
 من الروايتين وهو احتياطا للاسلام ونحوه الاثمة وجمع وتنفو زيادة
 النية لانها لما احتل الشقة التحق بمن العذر له نظر الرما ويصح اداء
 رمضان بنية واجب اخر هذا المبركان صمما مقبلا انما ميسر في حساب
 بخطاه في الوصف لطلب النية بخلاف السافرة اذ في نوى واجبا
 يقع عما نواه من ذلك الواجب رواية واحدة عن ابن عمر لان صفة الى ما عليه
 وقال لا يقع من رمضان واختلف الترجيح في صوم المريض اذ انوى واجبا فخر
 يصومه في شهر رمضان روى الحسن انه عما نواه واختاره صاحب النهاية
 واكثر الشيخ بخاري لجزء القدر وقال فخر الاسلام ونحوه الاثمة الصغير
 ان يقع صومه من رمضان وفي البرهان وهو الاصح ولا يقع أي لا يسقط
 المندوب والمعين زمانه بصومه بنية واجب غيره بل يقع عما نواه النادر
 من الواجب للغير للمندوب وفي الروايات كلها وبقي المندوب بنية
 فيقتضيه وقتها بواجب اخر لانه لو نوى نفلا وقع عن المندوب والمعين
 لاطلاق النية وروى عن ابن عمر ان يكون عما نواه فيه الزمان المعين وانما
 القسم الثاني وهو ما يشترط له تعيين النية وتبيينها ليتأكد به وسقط

بحسب على الناس الناس الهلالي في التماس
والفقر من شدة وقت الفروب
اعتبار فيجب ان يلتزموا احوال
في حق ايام العدة جوهره ومثابه

The image displays a single page from the Voynich manuscript, a document of unknown origin and meaning. The text is written in a dense, cursive script using a variety of symbols, including circles, lines, and dots. The lines of text are roughly horizontal but vary in length, filling most of the page. The paper appears aged, with some discoloration and wear visible at the edges. The overall appearance is that of a historical document, possibly a letter or a page from a book, but its content remains completely undeciphered.

ليكونوا راجعون الى بيتهم فكلوا
من ثمره حتى ياتيهم الموت
ولم يردوا اليه الا بغير
عقوبة

مقدم رمضان بعد يوم اربعين من الغرض المذكور
ومن الطلوع بين بكوره اما الاول فمقدم رمضان
بعد يوم اربعين من اول مكة مقدم رمضان
الشمس من اوج حرة ومن زوال الشمس مقدم رمضان
من سر شعاعه قال قال افطنت فمقدم رمضان
والشعاع من عمارين ياسر فالمراد بالشمس طلوعها
الطلوع من الايام على مقدم رمضان
اصل الكتاب على مقدمه والبيان الطلوع
من المدينه كذا في التاج ومنه في
قلت لا يخفى ان يوم اربعين من اول مكة
في هذا المعنى فيسقط ان يكون التمام
ايضا فليقل وعرف انفسه

وهو لا يرد في اليقظة وعنه ملاحظة كونه صائما عن الغرض ان كان من رمضان
 حديث السرار وهو قوله لم رجل وهل صحت من سرار شعبان قال لا فان فاذ افطرت
 فم يوم ما كانت وسر السرار بالفتح والكسر اخره كمن بالاستسار القرية لانه
 لما كان معارضنا بنين التقدم بعيام يوم او يومين حمل التقدم على نية الغرض
 وحديث السرار على استحبابه بطلان لان المعنى ان من يتكلم فيه ضم شعبان بالعبادة
 كما يستحب ذلك في كل شهر ومن راي بطلان رمضان وحده او بطلان الفطر
 وحده ورد قوله ان رده القاضي لزم القيام بقدر تكفي في شهر منكم
 الشهر فليصم وقد راه ظاهرا او لم يراه صومكم يوم تصومونه وفطركم
 يوم تفطرونه والناس لم تفطروا فوجب ان لا يفطر لافرق بين السماء وبطن
 فلم يقبل لفساد اوردته لغير حال انفراد وفيه اشارة الى لزوم صيامه
 وان لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين لونه من عرض الناس والامام فلو
 يأمر الناس بالصوم ولا يفطر اذا راه وحده ويصوم هو ولا يجوز له
 الفطر بتعيينه بطلان سؤال برؤية منفردا مادونا كذا في الفتح والتمائم
 خاتمة المحيط والملاحظة وفي الجوزة خلافة قال الامام يا مريم بالصوم
 بروية وحده ولا يصح بهم العبد ولا يفطر سركا ولا جهرا انتهى
 فاخذ بالامتناع في المحلين انتهى وفي نسخة قال صاحب الكتاب
 او استيقن بالهلال يخرج ويصلي العبد ويفطر لانه نائب الشيع
 وقد يقين كذا في التاتار خاتمة وان افطر من راي الهلال وحده في
 الوقتين رمضان وسؤال قضى لما توتا وروينا ولا كفارة عليه ولا
 على صديق الراي ان يشهد عنده بطلان الفطر وصدقة فافطر
 لانه يوم عيده عنده فيكون شبهة ويرد شهادته في رمضان صار
 مكره باشرعا وبذلك لا كفارة عليه ولو كان فطره قبل ما رد القاضي
 في الصحيح لقيام الشبهة وصح قوله عدم الصوم يوم تصومونه
 وقيل يجب الكفارة فيها للظاهر بين الناس في الفطر والحقيقة
 التي عنده في رمضان ولو كان بالتمائم على من غيم او غبار ونحوه

ونحوه كصبايب ويزاد قبل ان قبل القاضي بحجته خبر واحد عدل هو
 ان حسناته اكثر من سيئاته والعدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى و
 البروة او خبر مستور ومجهول الحال لم يظهر له فسق ولا عدالة يتقبل قوله
 في الصحيح ويلزم للعدل ان يشهد عند اليك في ليلة دويته كيدا يصح
 منظرين والمخبرة ان تشهد بغير اذن وليها لانه من فوض اليه وبين
 خبر عدل ولو شهد على شهادة واحدة مثله لان العدول في الاصول غير لازم
 فكذا في الفروع ويتقبل خبره ولو كان انشأ او رقينا او محمدا في قذف
 في ظاهر الرواية انما يار رمضان لانه امر ديني وخبر العدل غير مقبول فاشبه
 رواية الاجار وهذا لا يشترط لفظ الشهادة ولا تقدم الدعوى كالا في شرطه
 في سائر الاخبار واطلق القبول كافي الهداية وقال كان الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل انما يتقبل شهادة الواحد اذ افسر فقال رايته في وقت يدخل
 في السحاب ثم يجلي لان الروية في مثل هذا التفسير لا تقبل كما ان الشهادة
 انتهى كذا في التمهيد شبيه لما كان قول الحاشية مختلفا فيه نظمه ابن
 وهب في فقال وقيل والى التوقيت ليس بوجود قيل نعم والبعض ان
 كانه يكثر وقال ابن السخنة بعد مثل الخلاف فاذا انفق اصحاب اى حينة
 الا التاتار وانما في انه لا اعتماد على قول المجتهدين في هذا وشرط بطلان الفطر
 اى الشبهة وشبهه غيره من الامة او كان بالتمائم على لفظ الشهادة
 الحاصلة من مسلمين مكلفين غير محددين في قذف وحرثين
 لكن بلا اشتراط تقدم دعوى على الشهادة كعشق الامة وطلاق الزوجة
 واذا راي الهلال في الرستاق وليس هناك والى ولا قاض فان كان
 ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر عدلان برؤية الهلال و
 السماع على الاياس بان يفطر والا دعوى ولا حكم للمصروية والتم
 بين بالسماع على خلاف الشبهة من شهادة جمع عظيم لرمضان والفطر
 وغيره لان المطلع متحد في ذلك المحل والموانع مستقيمة والابناء مسيئة
 والاهم فطلب الهلال مستقيمة فالشهادة في مثل هذه الحالة يوم الفطر

والناس اذا رآه وحده يشهد بان القاضي
 يتقبل ما دونه لكن لا يتقبل برأيه وينفذ على
 من راي الهلال ان يورثا شهادة وادار الشب
 وروية من يحكي على المخبرة وان لم يكن له الهلال
 احتياطيا واذا راي بالامام العدل كالحال
 يلزم ان يشهد في ليلة حرمه
 كان او شى حتى الحارثية المخدرة يخرج
 بغير اذن عدلها جزية

فوجب التوقف في رواية الفليل حتى يراه الجمع لكثير لا فرق في رواية الهلال
بين أهل المصر ومنزور من خارج المصر ومقدار عدد الجمع العظيم قبل اصل
الحكمة ومنه ان يورث خمسة مائة الف سنة ومن خلف خمسة مائة مائة
فليل وقال البغالي الالف بخاري قليل وقال الكمال الحق ما روي عن
محمد بن ابي يوسف ان العبرة لتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب انتهى
في التخييل عن محمد بن ابي القاسم والكثرة مقوض لراي الامام وهو الصحيح
وهو البرهان في الامح لان ذلك يختلف باختلاف الاوقات والا
ماكن وتتفاوت الناس صدقاً ونفاً ثم العدد ابي عدد رمضان ثلثين
بشهادة فرد برؤية ولم ير هلال الفطر والسماء معجبة لا يخل الفطر
اتفاقاً على ما ذكره خمس الائمة ويعذر ذلك الشاهد كذا في الدرر
وفي التخييل في المير هلال شوال لا يفطر واحتمل يصوموا يوماً آخر وقال
الزيثي ولا شبه ان يقال ان كانت السماء معجبة لا يفطر ولا يفطر
غلط وان كانت معجبة يفطر ومن بعد ظهر الغلظ واختلاف الترخيم
حل الفطر فيما اذا كان ثبوت رمضان بشهادة عدلين وتم العدد ولم
ير هلال شوال مع الصحيح في الدراية والخلاصة والبرازية حل
الفطر لان شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة العيان وفي
جميع التوازي لا يفطر ومنه وكذا كذا السيد للامام الاجل ناصر الدين
لان عدم الرواية مع الصحيح دليل الغلط فيبطل شهادتهما ولا خلاف
في حل الفطر لانا ثم العدد كان بالسماء علة وتو وصلياً ثبت رمضان
بشهادة الفرد العدل والعدلين اتفاقاً على التحقيق وصلاح الاصلية
في الحكم كالفطر فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم
مع الصحيح على ظاهر الرواية وهو الاصح لما تعلق به من منع المبادي خلاف
لما روي عن ابي جعفر انه كمال رمضان وهي رواية التواتر وصححت
في النسخة والمذهب ظاهر الرواية ويشترط في الثبوت لبقية الائمة
اذا كان بالسماء علة بشهادة رجلين عدلين حرين او شهادة فرد حر

حر وحرين غير محددين في قذف والجمع عظيم واذا ثبت الهلال في بلدة
مطلع قطر هالزم سائر الناس في ظهور المذهب وعليه الفتوى وهو
قول اكثر المشايخ فيلزم قضاء يوم على اهل بلدة صاموا تسعة وعشرين
يوم بالعموم الخطاب صوموا الروية وقيل يختلف ثبوته باختلاف المطالع
واختاره صاحب التجريد وغيره كما افادته الشمس عند قوم وغربت عند
غيرهم فانظر على الاولين كالمغرب لعدم انعقاد السبب فيهم تنبيه
ثبوت رمضان وشوال بالفتوى بخو وكالا معلقة به فيذكر الحديث عليه
في شهره الشهود بالروية فيمنع عليه ويثبت محض رمضان ضمننا لان
اثبات محض الشهر لا يدخل تحت الحكم وان لزم الصوم بمجرّد الاخبار ولا
يشترط الاسلام في اخبار الجمع العظيم لان التواتر لا يباين فيه كغير الناس
قليل فضل عن قسمهم ذكره الكمال ولا عبرة بروية الهلال نهراً اسواء
كانه قد روي قبل الزوال او روي بعده وهو الليل المستقلة لقوله
صوموا الروية وافطروا الروية فوجب سبق الروية على الصوم والفطر
والصوم المتبادر منه الروية عند عشية كل شهر عند العجالة والتأني
بعين ومن بعد ذلك في التواتر مع المذهب **باب** في بيان ما يفيد
الصوم وهو اربعة وعشرون شيئاً تقريباً لا تحديداً بالمدّة منها
ما لو اكل العصائم ناسياً او شرب او جامع او جمع بينهما ناسياً الصوم
لعدم اكل العصائم ناسياً او شرب ناسياً فانما هو رزقاً ساقطاً
الله تعالى فلا قضاء عليه والجماع في معناه فان تذكر فيمنع من فوره
فان مكث بعده فسد صومه فان حرك نفسه ولم يزعج او زرع ثم اوجز الزنة
الكفاية ولو زرع خشية طلوع الفجر فامنى بعد الفجر والزرع ليس عليه شيء
لعدم الجماع صورة ومعنى وان كان للناس قوة على اتمام الصائم
الى الليل لا مشقة ظاهرة كشاف قوي يذكره به من رآه يأكل وان
تركه عدم تذكيره في المختار كذا في الفتح وقيل من رآه غيره في معناه
بأكل ناسياً لا بخبره لان يأكل هذا لا يفيد صومه واذا ذكر الناسي

وهو ياكل فيقبل له انك صائم فلم يترك بركه القضاء في الختام وان لم يكن له
 قوة فلاولى عدم تكبيره لما فيه من قطع الرزق واللفظ به سواء كان
 شيخا او شابا او نزل ينظر الى فرج المرأة لم يفسد او فكر وان اولى
 النظر والسكر حتى انزل لانه لم يوجد منه صورة الجحام ولا معناه وهو لا يزال
 عن مباشرة ولا يلزم من الحرمة الاضطرار وفعل المراءين بلا انزال منها
 لا يفسد او ادهن لم يفسد صومه كما لو اغتسل وجده برءا لم يفسد
 او اغتسل ولو وجد طعمه ايه الكحل في حلقه او لونه في بزاوة او خامة في
 الاصح وهو قول الاكثر وسواء كان عطيبا او غيره وثبت مسئلة الاكحال
 ودهن الشارب الا يمتنع ان لا يكون للصائم ثم راجت المسئلة والورد
 ونحوه مما لا يكون جوازا متصلا كالرخان فانهم قالوا لا يكون الاكحال
 بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يحصره بنوع منه وكذا دهن
 الشارب ولو وضع في عينه لبنا او دواء مع الرقعة فوجد طعمه
 في حلقه لا يفسد صومه اذا لا عبرة بما يكون مع السام ولو اتبع نحو غبنة
 مربوطه بخيط ثم اخرج لم يفسد او دخل اصبعه في فرجه ولم يكن مبلولا
 بهاء او دهن لم يفسد على المختار او احتجم وهو محرم واحتجم وهو
 صائم لو اغتتاب وحديث افطر الحاجم والمحجوم مؤل بنهاب الاخر
 او فون الفطر ولم يفسد لعدم الفصل او دخل حلقه دخان بلا صنعة
 لعدم قدرته على الامتناع عنه فصار كليل يبقى في فمه بعد الغضضة
 كدخوله الانف اذا طبقت الفم وفيما ذكرنا اشارة الى ان من ادخل
 بضمعه دخانا حلقه بآتي صورة كان لا ادخال فسد صومه سواء كان
 دخان عنبر او عود او غيرها حتى اذا تخير نحو فاواه الى الفم وشمتم
 دخانه ذكر الصوم فطر لا مكان التحريم ادخل المصطر جوفه ودخانه
 وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فليست له ولا يتوهم انه كشم الورد
 وماء الكحل لو صبح الغرق بين هواء طيب برح الكحل وشبهه
 وبين جوفه دخان وصل الى جوفه بنعله سنده كحكم الكفارة بشره او دخل

في قوله فطر لا مكان التحريم
 في قوله سنده كحكم الكفارة
 في قوله بشره او دخل

دخل حلقه عنبر ولو كان عنبر دقيق من الطاحون او دخل حلقه زباد
 او دخل اثر طعم الابد وفيه اي في حلقه لانه لا يمكن الاخر من عنبرها
 يفسد الصوم بدخول وهو ذكر الصوم لما ذكرنا او اصبغ جنبا ولو استمر
 على حاله يوما او اياما بالجنبانة لقوله تعالى فان بالشر وحق لا يستمر جواز
 المباشرة لا قيل الفجر وقوع الفصل بعده ضرورة وقوله مع وانا اصبغ جنبا
 وانا اريد الصيام واغتسل واصوم اوصب في احليله ماء او رصا
 لا يفسد عند ابن جرح ومن دخل فاما لا يفسد رجم فيما اذا وصل الى المشانة
 عدمه والاظهار ان لا يفسد له وانما يجتمع البول المشانة بالترشح كما تقول
 الاطباء قاله الزيلعي او خاض زهرا فدخل الماء اذنه لا يفسد للصورة
 او حكت اذنه بعود فخرج عليه دهن مما في الصحاح ثم ادخله اي العود
 مراد الى اذنه لا يفسد صومه بالاجماع كما في البرازية لعدم وصول المصطر
 الى الدماغ او دخل يمين نزل من راسه ووصل الفم فحاط فاستشف
 عودا وابتلعه لا يفسد صومه ولو فرغ ريقه من فم وابتلعه ان كان لم يقطع
 من فم لم يتصل كالحيط فتدلى الى الذوق فاستشر به لم يفسد وان انقطع
 فاخذة واعاد افطر كذلك النعج وقال ابو جعفر اذا خرج البزاق على شفاه
 ثم ابتلعه فسد صومه وفي الحانية ترطب شفاهه ببنارة عند الكلام
 ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الحجة تسيل ابراهيم عن ابتلع بلعها
 قال او اكل اقل من ملا فيه لا ينقص اجماعا وان كان ملا فيه ينقص
 صومه عند ابن يوسف وعند ابن جرح لا ينقص وينبغي القاء النخامة
 حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي كما بينه عليه العلامة ابن الشخ
 يكون صومه صحيحا بالاتفاق لعدمه على مجبها او ذرعه اي سببه وطلبه
 التي ولو ملأ رقا له قوله دم من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء
 وان استقاء عذرا فليقتض وكذا لا يفسد وعاد ما ذرعه بغير صنعة
 ولو ملاه التي فم في النعج وهذا عند محمد لانه لم يوجد صورة الفطر
 وهو الابتلاع ولا معناه لانه لا يتعدى به عادة او استقاء اي تعد

في قوله فطر لا مكان التحريم
 في قوله سنده كحكم الكفارة
 في قوله بشره او دخل

اخرجه وكان أقل من ملاء فقه على الصحيح وهذا عند أبي يوسف وهو
 محمد بن يوسف وهو ظاهر الرواية ولو أعاده في الصحيح لا ينفذ عند
 أبي يوسف كما في المحيط لعدم إخراج شرعا وقال محمد بن يوسف وهو ظاهر
 الرواية عن أبي يوسف لا يطلق ما دونها ولا على ما بين استناده مما يتبع فيه
 من سجوده وكان دون الحصة لأنه يتبع رتبة وهذا القدر لا يمكن الاحتراز
 عنه عادة أو يتعسر وقال الكمال في الشافعي من جعل الفاصل بين التليل
 والكثير ما يحتاج في ابتداء على الاستحالة بالترق ولا يحتاج الأول قليل
 والثاني كثير وهو حسن لأن المانع من الكمال لا يفطر بعد تحقق الوصول
 كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يحرم بنفسه مع الرق لا فيما يتبعه
 في إدخاله لا غير مضطر فيه انتهى أو مضطرب مثل مسحة أو قد حاقه
 تناولها من خارج في حق تلاشت ولم يجد لها طعاما فخلت كذا في الكافي
 ومحمد بن الحسن وقال الكمال وهذا حسن جدا فليكن الأصل في كل قليل
 مضطرب انتهى باب ما ينفذ الصوم ويجب به الكفارة مع القضاء
 وهو اثنا عشر وشيئا تقربا إذا فعل المكلف القيام بمبني البيت في
 أدائه ومضناه ولم يطره ما يسع الفطر بعده كرمق وقبل كسوف وكان فعل
 شيئا منها أي المفردات طائفا احتراز عن الكراهة ولو أكرهه روجته
 في الأصح كما في الجوهرية وبه يفتي فلا كفارة ولو حصلت الطهرعية في
 أثناء الجماع لما بها بعد الإفطار مكره حاقه الابتداء متبوعا احتراز
 عن التماس والمخطئ وغير مضطر إذا فطر لا كفارة عليه لزوم القضاء
 استدراكا للمصلحة الناشئة ولزوم الكفارة كمال الجناية وهي
 الجماع في أحد السبلين أي سبل ربي على الفاعل وإن لم ينزل في
 على الفعولية والدبر كالقبيل في الأصح كمال الجناية بخلاف الحد الأدنى
 حقيقة وكذا الأكل والشرب وإن قل سواء فيه في الفطر ما يتخذ في أي مربي
 ويقام البدن به أي الغذاء وهو بالعين والذات المجهولين اسم لذات الكراهة
 عند ما قال في الجوهرية واختلافه في معنى التقدي قال بعضهم هو ما يعود

ولو كان بين استناده بشي من الطعام
 قد دخل حلقه يعني فعدا من شرا ولا كفارة
 لم ينفذ صومه وإن كان متعسلا أي ذكرا
 لو كان له كاهن أو غيره قد مضى في الفطر
 صومه إلا أن أخرجه بيده ثم للصبي في فطر
 وإن كان قد مضى في الفطر فمساعدته فطر بلا
 كفارة كذا في الفرائد وشرحها

يعود نفعه إلى صلاح البدن وفائدة فيما إذا مضى لفته ثم أخرجه لم ينفذ
 فعلى القول الثاني يجب الكفارة وعلى الأول لا يجب وهذا هو الأصح لأنه باخر بها
 تعافى النفس كما في المحيط وعلى هذا الورق المجيش والحشيشة والقطاط
 أو الكاهن فعلى القول الثاني لا يجب الكفارة لأنه لا نفع فيه للبدن وربما يضره
 وينقص عمله وعلى القول الأول يجب لأن الطبع يميل إليه وتنقص به شهوة
 البطن انتهى قلت وعلى هذا البدنة التي تظهره الآن وهو الذي إذا
 خرج به لزوم الكفارة نال من تشايع العفو والعافية انتهى وبما كل ورق
 كرم وقشر بطيخ طين وكافور وسبك يجب الكفارة وإذا صار ورق الكرم
 غليظا لا يجب أو يذو أو به كالأشرب والطبائع السليمة تدعو إلى
 دل الدواء لا صلاح البدن فشرع الزجر عنه ومنه ابتلع مطر وتلج وبرد
 دخل في فم لا مكان الفجر عنه يسير طبق اللحم ومنه أكل اللحم السني ولو
 منبتا إلا إذا روي كخروج به عن الغذائية ومنه أكل الشحم في المختار
 كذا في التنجيس وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله والخلاف في
 بقدره كذا في الفقه وكذا في قوله بالاعتاق للعادة يأكله ومنه أكل حب
 الحنطة وقسمها لما ذكرنا لا أن يجمع فحة أو قد حاقه جنس ما يجب
 الكفارة فلاشت في استهلكك بالفضة فلم يجد طعاما فلا كفارة
 ولا ف ولصومه كما قد بيناه ومنه مرجب الكفارة ابتلاع حبة حنطة
 وقسمها لما ذكرنا أو ابتلاع سمسم أو ابتلاع خرصا وقد تناولها من خارج
 في لزوم الكفارة بهذا المختار لأنها ما يتخذ في به والشعير المخلع أو لا
 خضر المستخرج من سبلة أو ابتلع عليه الكفارة لا الجفاف ومنه أكل الطين
 الأرضي مطلقا أي سواء اعتاد أكله أو لم يعتده لأنه يوكل الدواء فكان
 أكله أكلًا ومنه أكل الطين غير الأرضي كالطين المسحوق بالطين أن
 اعتاد أكله للتعلم من يعتده ومنه أكل قليل الملح لا الكثير في المختار وأنه
 من الاستحائيات بالجراب وإذا أكل كميوب أو أكل البدة لا رواية هذه
 المسئلة قال الزندوسني عليه القضاء مع الكفارة ومنه ابتلاع براق روجته أو

براق صدق لانه يتلذذ به لا يلزمه براق غيرهما لانه يغاف عنه وما يوجب الكفارة
 اكله بعد غيبته وهي ذكره لانه بما يكرهه في غيبته سواء بلغه الحديث وهو
 قوله لم تقطر الصائم او لم يبلغه عرف تاويله او لم يعرفه اقتناه مفت او لم
 يفقه لانه الفطر بالغيب يخالف القيل لانه الحديث مؤيد بالاجماع بذهب
 الشواهد بخلاف حديث اجماع قال بعض العلماء اخذ بظاهره مثل الاوراع
 واحد او بعد جملة او اكل بعد من او اكل بعد قبلة بشهوة او عمل بعد مضا
 جعة او مباشرة فاحتتم غير انزال طائفة ان افطر المسلم والقبلة لزمت الكفارة الا
 اذا ناول حديثا واستغنى فقيرها فافطر فلا كفارة عليه وان اخطأ الفقيه ولم
 يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى ومحدث يصير شبهة ظل الكمال عن البديع او
 اكل بعد من الشارب طائفة ان افطر بذلك لانه متعذر ولم يستند ظنه في دليل
 شرعي فلو زمت الكفارة وان استغنى فقيرها فافطاه به من الشارب او ناول حديثا
 لانه لا يعقد بفتوى الفقيه ولا يتأويله حديث هذا لان هذا مما لا يشبه على
 من ارشدهم الفقه فله الكمال عن البديع قلت لكن يخالفه وما في قاضخان
 وكذا الذي احتج اود من انفة او شارب ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان
 جاهلا فاستغنى فافقى له بالفطر في لانه زمت الكفارة انتهى فعلى هذا يكون
 قولنا الا ان افطاه فقيه شاعلا مسئلة ومن الشارب والهراب الفقيه طبع
 لمجهده كالحال ومن اهل الحديث من يرى اجماع مضطرة فلا كفارة عليه
 لان الواجب على العامي الاخذ بفتوى المفتي شبهة في حق وان كانت
 خطاء في حقها كذا في البرهان او الا اذا سمع المحقق او الجامع الحديث
 وهو قوله فطر الجامع والمجتموع ولم يعرف تاويله على الذهب لان قول
 الرسول لم لا يكون ادى دجته من قول المفتي فهو اولى ببيان العذر لمن لم
 يعرف التأويل وكذا ان عرف تاويله وجبت عليه الكفارة لاستفاء شبهة
 ويجب الكفارة غير من طاعت رجلا مكرها على وطئها لان سبب الكفارة
 جنابة افاد الصوم لانفس الوقوع وقد تحققت من جانبها بالتمكين
 من الفعل كما لو علمت بطول العجز فمكنت زوجها وهو غير عالم به

وفتح سيد بن جبير القبله تفيد
 الصوم وان لم ينزل فاشبه على صفة
 المعاهرة بوجه

فصل في الكفارة وما يسقطها عن الذمة بعد الوجوب تسقط الكفارة التي وجبت
 باوكلاب يقتضيهما بطر وحيف ونفاس وطرا ومن وجب للفطر بان يكونه بغير
 صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر في يومه ان يوم الافاد الوجوب للكفارة
 لانها انما يجب في يوم صحيح وهو لا يتجزئ شيئا وسقطا فممكن الشبهة في عدم
 استحقاقه من اوله بمرور في العذر في اخره ولما انما حكم المرض بعينه كان جرح
 نفسه والقاه من قبل او طبع فالتخار انما لا تسقط الكفارة قال الكمال وفي
 جميع العلوم تعذب نفسه في شيء او عمل حتى اجبره العطش فافطر كغيره لانه ليس
 بما فر ولا امر به وقيل بخلافه وبه اخذ السقالي ولا يسقط عن مؤخره كرها
 كما لو ساق واختاره بعد لزومها عليه في ظاهر الرواية لان العذر لم يجز
 من قبل صاحب الحق والكفارة تحرير رتبة ليس بها عيب فلو تسقطه العطش
 والمشى والكلام والنظر والعقل ولو كانت غير موصفة لاطلاق النفس فان
 تحريمه ايم التحريم بعدم ملكها ومكنت ثمنها صام شهرين متتابعين ليس
 فيها يوم عيد ولا بعض ايام التشريق للشهر عن صيامها فان لم يستطع
 الصوم لم يرض او كبر اطعم ستين مسكينا او فقيرا ولا يشترط اجتماعهم
 والشرط ان يغذوهم ويعيشهم غدا وعشاء مشبعين وهذا هو
 اللعدل لدفع حاجة اليوم بكلمة او يغذوهم غداين من يومين او يغشيتهم
 عشاين من لياليتين او عشاء وسجورا بشرط ان يكون الذين اطعمهم
 ثانيا هم الذين اطعمهم اولا حتى غدا ستين ثم اطعم ستين غيرهم ولم يجز
 حتى يعيد الاطعام لاحد الفقيرين ولو اطعم فقيرا ستين يوما اضرأه
 لانه تجدد الحاجة كل يوم يصير بمنزلة فقير آخر والشرط ان اباغ الطعام ان
 يسعهم ولو تجبر البرم غير ادم والشعر لا بد من ادم معه خشونة فاكل
 الشبان لا يكفي ولو استوعب مثل الجامع او يعطى كل فقير نصف صاع من بر
 ومن دقية او من سويقة ابر او يعطى كل فقير صاع ثم او صاع شعيرا او
 زبيب او يعطى قيمة اى قيمة النصف من البر او الصاع من غير النصف
 عليه ولو في اوقات متفرقة لمصلحة الوجوب وكفت كفارة واحدة عن جماع

وكل عذر شدد في أيام كثيرة لم يتخلله ان يجامع ولا ياكل تكفر وتكفان بالكل
 الجاه او لا ياكل من رمضان على الصحيح للتدخل بقدر الامكان فان تخلل
 التكفير بين الوطينين او الاكلين لا يكتفى بكفارة واحدة في ظاهر الرواية لعدم
 حصول الرجوع بعوده **باب** ما يفسد الصوم ويوجب القضاء من غير
 كفارة لعدم صحته او يحدروا من سبعة وعشرون شيئا تقريبا وهي اذا
 اكل الصائم في نومه مضاجع او زانيا او عجا او دقيقا على الصحيح اذا لم يخلط
 بسمي لو دس او لم يبل بل رقيق خنطة وشعر فان كان به لزومه
 الكفارة او اكل على كثير دفعة او اكل طينا غير ربي لم يعتد له لانه
 ليس في واه او اكل نواة او قطن او ابتلع ريقه متغيرا بحضرة او حقة
 من عمل الابريس ونحوه وهو ذكر الصوم او اكل ما عدا ونحوه مما لا ياكل عادة
 او فربلا ونحوه من التمار التي لا تؤكل قبل الطبخ لم يدر كذا ولم يطبخ ولم يبلح
 او جردة رجله ليس طاب او ابتلع اليابس يله الكفارة عليه ولو ابتلع
 لوزة وطبقة لم يكره الكفارة لانه لا يؤكل عادة مع القشر ولو مضغ اليابس
 مع قشره او وصل للمضغ في جوفه اختلف في لزوم الكفارة او ابتلع
 حصاة او حديدا او ذهب او فضة او ترابا او حجرا ولو ذرعه لم يلزمه
 الكفارة لقصوره جناية وعليه القضاء لصورت الفطر او احتقن او سقط
 الرواية بالفتح فيها الكفارة صب الدواء في البرد والقوط جبهه لانه
 او اوجر وقشره بقوله يصيب شيء في خلقه وقوله على الاصح متعلق بالا
 حسان وما بعده وهو احتراز عن قول ابي يوسف بوجوب الكفارة وجه
 الصحيح ان الكفارة مبرجها الا فطر صورة ومعنى الصورة الابتلاء كما في
 الكتاب وهي منعدمة والنفع المجردها يوجب القضاء فقط او فطر في
 اذنه هذا اتفاقا او فطر في اذنه ماء في الاصح لو حصل المفطر وما عداه
 فلا عبرة بصلاح البدن وعدمه فلا فاحتمان وحقة الكمال وفي الوجه الصحيح
 انه لا يفسد لان الماء بغير الدماغ فانعدم المفطر صورة ومعنى او راوي
 جازمه سحر واحدة في البطن او امر جرحه في الراس بدو له سواء كان دطبا

دطبا او يابس او وصل الى جوفه في جافعة او دماغه في الامة على الصحيح
 او دخل خلقه مطرا وتلج في الاصح ولم يستلمه بعينه وانما سبق الى خلقه
 بذاته او فطر خطاه بسبق ماء المضمضة والاستنشاق الى جوفه او دماغه
 لو وصل الفطر الى فروج في الخطاء الاثم او فطر مكرها ولو بالجماع من ذوجه على
 الصحيح وبقيت وانتشار اللان لا يدل على الطواعية او كرهت على عكسها
 من الجماع الكفارة عليها وعليه الصوم ولو طأ وعنه بعد الاطلاع لانه بعد الفطر
 او فطرت المرأة فوافقه على نفسها ان تعرض من اخذته امه كانت او منكره
 كما في التمار خائفة فطرت بعد او صب احد في جوفه ماء وهو ان القائم تأثم
 لو وصل الفطر الى الجوف كالوشيت وهذا تأثم وليس كالنفس لانه لا يكره في بيته
 وذائب العقل والتأثم لا يؤكل في بيته او اكل بعد اكله ناسيا للقيام الشبهة
 الشبهة نظر الى فطره ناسيا بطله ناسيا ولم تنف الشبهة ولو علم الخبر وهو
 قد عدم من نفس وهو صائم فاكل او شرب فيتم صومه على الاصح لانه خبر واحد
 لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهر الرواية وصحة ما في
 او جامع ناسيا ثم جامع عامدا او اكل بعد اكله ناسيا لما ذكرناه او اكل
 وشرب وجامع عمد بعد ما نوى في شيء نية نهارا كرهه بقوله ولم يبيت
 نية عند الاثم قال النسخ لا يجب التكفير الا فطرا اذ انوى الصوم من
 النهار لشبهة عدم قيامه على الشافعي وينبغي على هذا اذا لم يقم الغرض
 فيها ليل او اصبح ما فو او كان قد نوى الصوم ليل او لم ينقض عزمه فنوى
 الاقامة ثم كمل عمد لا يلزم الكفارة وان حرم الله او سافر الى انشاء السفر
 بعد ما اصبح مقاما او يامنه الليل فاكل في حالة السفر وجامع عمد اشبهه السفر
 وان لم يجل له الفطر فان رجع الى وطنه لحاجة نسيها فاكل في منزله عمد
 او قبل انفصاله عن العمران لزمه الكفارة لاستعاض السفر بالرجوع او لم يكن
 يؤكله اكل بلانية صوم ولا يثبت فطر لمقد شرط الصحة او سحر ان اكل
 السحر ينقض التين اسم لما كثر في السحر وهو السحر وهو السحر من
 الليل او جامع شامكا في طلوع الفجر فبقي في الصوتين وهو اني والحال ان الفجر

ما ان سار على طلع الفجر وتبين ان اول النهار
 ولم يفسد بغيره او لا يباح له الفطر الا
 من غير عمد فيمنعه فان افطر بعد ما اصبح
 منها صام فطره الى السفر في انشاء النهار
 من غير عمد بكرة كراهة بخبر واحد
 انما روى القضاء دون الكفارة
 من الفخذية وشرحها

طالع الكفارة عليه الشبهة لان الاصل بقاء الليل فانهم ترك التثبيت
 من الشك لانهم جناية الافطار واذا لم يتبين له شيء لا يجزئ عليه ايضا بالشك
 لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك وروى عن ابي جعفر انه قال عليه القنادة
 بالاكل مع الشك اذا كان بصيرة حلة او كانت الليلة مقمرة او متغيرة
 كما في مكان لا يتبين فيه النجوم لقوله عم وع ما يري برك الى ما لا يري برك
 او افطر بطن الغروب اي غلبت الظن لا بمجرد الشك لان الاصل بقاء النهار
 فلا يكون الشك لاستصحاب الكفارة على احدي الروايتين بخلاف الشك
 في طلوع النجوم بالاصل في كل محل وكانه الشمس حال فطره باقية للكفارة
 عليه وانما شك في الغروب ولم يتبين له شيء ففي لزوم الكفارة روايتان
 وروى النقية ابو جعفر عنهما واذا غلبت على ظنه انها لم تغرب فافطر عليه
 الكفارة سواء تبين انه اكل قبل الغروب او لم يتبين له شيء لان الاصل
 بقاء النهار وغلبت الظن كاليتبين او انزل بوطي مينة او برهجة تقصير
 الجناية او انزل تنقيح او تبطين او عبت بالكف او انزل من قبله وليس
 للكفارة عليه لما ذكرنا او افسد صوم غير اياه ومعناه يجماع او غيره لعدم
 صحت حرمه الشهر وطئت وحى نائمة او بعد الجنون عليها وقد ردت
 لسلفه بالوطي والكفارة عليها لعدم جناية بها حتى لو لم يوجد مقيد
 صومها ذلك اليوم لان الجنون البطاوي ليس مفسد للصوم واقطعت
 في فرجها على الاصح شبهة بالحكمة او دخل اصبعه مبلولة بماء او دهن
 في دبره او استنجى فوصل الماء الى داخل دبره او فرجها الداخل بالبالغة
 فيه واكد الفاعل الذي يتعلق بالوصول الى الفاسد قد اخصته وقتي
 يكون ذلك ولو فرجه شربه ففسد ان تشبه قبل ان يقيم ويرجع
 لمحل لا يفسد صومه لزوال الماء الذي اتصل به او دخلت في اصبعه
 مبلولة بماء او دهن او فرجها الداخل في المختار لما ذكرنا او دخل قطنة
 او فرجه او خشية او جرج في دبره او دخلت في فرجها الداخل وغيبته
 لانه تم الدخول بخلاف ما يلقى طرفه خارجا لان عدم تمام الدخول لعدم

وان اذ لم يتبين فانزل افطر وان لم يتبين
 لم ينظر حصة ولو قبله القضاة
 زوجها فانزل افطر وكذا اذا انزل
 هو وان اذ لم يتبين لا يفسد
 الصوم جرح وان استنجى بكف افطر
 او انزل وان عالج ذكره بيد امرأته فانزل
 افطر جرحه

الشرم بالضم مخرج الشغل وهو طرف
 طرف الماء المستقيم كلمة مولى
 كالتقط تشبه الماء اخذ بخرقة
 او غيرها مغرب

كعدم دخول شيء بالمرة او ادخل خلقه وخانا بصنعة متعمد الى جوفه او
 وما عدا لوجود الفطر وهذا في دخان غير العنبر والعود وغيره لا يسعد
 لزوم الكفارة ايضا بالنفع والنداء اي كذا الذي خاف الحادث شره واستنج
 بهذه الزخامة كما قد مضاه واستقاء اي تغذاه حرجه ولو دونه ملاء في ظاهر
 الرواية لا طلب ان قوله عم وفي استقاء عمدا فيلحق بشرط ابو يوسف
 رحمه ان يكون ملاء الفم وهو الصحيح لان مادونه كعدم حكما حتى لا ينقض
 الموضوع او اعادته بعضه ما ذكره اي غلبه في القيء وكان ملاء الفم وفي الاقل
 عنه روايتان في الفطر وعدمه باعادة وهو اذكر لعدم اذ لو كان ملاء
 لم ينظر لما تقدم او اكل ما بقي من سجوده بين اسنانه وكان قد اخصه
 لما كان الاخر اذ غلبه بالكفة او نوى الصوم فها را بعد ما اكل ثانيا
 قبل ايجاديته الصوم من النهار كما ذكرته في حاشيتي على الدرر والفر
 او اعني عليه لانه نوع مرض ولو استوعبه جميع الشهر يقضى لانه بمنزلة
 الصوم بخلاف الجنون الا انه لا يقضى اليوم الذي حدث فيه الاغواء او قد
 في ليلة لوجود شرط الصوم وهو اليقظة حتى لو يتيقن عدمها الزم
 الاول ايضا او حتى جنونا غير متعمد جميع الشهر بان افاق في وقت
 اليقظة نهائيا لانه لا يخرج في قضاء ما دونه الشهر وان استوعبه شهرا
 لا يلزم قضاؤه ولو حكما بافاقة ليلة فقط او نهائيا بعد فوات وقت
 اليقظة في الصحيح وعليه الفتوى لان الليل لا يقضى فيه ولا فيما بعد
 الروايات كما في مجموع النوازل والمجتبى والنهائية وغيرها وهو كذا في شمس
 الا انه في النسخ يلزم قضاؤه بافاقة فيه مطلقا والله اعلم **فصل**
 يجب على الصحيح وقيل يستحب الامسك بقية اليوم على من فيه صوم
 ولو بعد زعمه ان وعلى حائض ونفسا طهر تا بعد طلوع النجوم وما
 فراقه ومريض برئ ومجنون افاق وعلى صبي بلغ وكافر اسلم بعد الطلوع
 طرفة الوقت بالقدرة الممكن وعليهم القنادة الا الاخرين الصبي اذا بلغ
 والكافر اذا اسلم لعدم الخطاب عند طلوع النجوم عليها واعلمت اختلاف

قال رحمه الله ان الشك في تمام النية والنية
 او وقت في تمام النية والنية في الخارج بين
 في كونه الصلاة

في افادة الجنون **فصل** فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب له كره
 للصائم سبعة اشياء ذوق شئ لما فيه ثم ترفيع الصوم للفساد ولو
 نقلا على الذنب وكره فصفه بلا عذر لمرارة اذا وجدت تحت مضغ الطعام
 لصبرها كغفلة لحيض اما اذا لم تجد به افع فلا بأس بمضغها الصيانة
 الولد واختلف فيما اذا خشي الغبن شراء ما كوله بذاق والمرارة ذوق
 الطعام او كان زوجا ساء لخلق تعلم طويته وان كان حسن الخلق
 فلا يحل لها وكذا الالة قلت وكذا الاجير وكره مضغ الفلك الذي لا يصل
 منه شئ الى الجوف مع الرزق الفلك هو المصطكا وقيل اللبان الذي هو
 الكندر لانه يترسم بالافطار بصفه سواد المرارة والرحيل قال الامام على رضي
 اياك وحليق الى المكرب انكاره وان كان عندك اعتذاره وفي غير الصوم
 يستحب للفناء وكرهه للرجال الا في خلوة وقيل يباح لهم وكرهه للقبلة و
 المباشرة الفاحشة وغيرها ان لم يامر فيها على نفسه الانزال والجماع في
 ظاهر الرواية لما فيه ترفيع الصوم على الفساد بعاقبة الفعل وكبره التفتيل
 الفاحش بمضغ شغفها كما في الظهيرة وكرهه لجمع الرزق في الغيم قصدا
 ثم ابتلاء تخاشع الشبهة وكرهه لفعل ما ظن انه يفضله من الصوم
 كالنصد والحجامة والعمل الثاني لما فيه ترفيع الافاد وتسهلها
 لا يكره للصائم وهي وان علمت بالغيرهم ساع ذكرها للدليل القبله و
 المباشرة مع الامة من الانزال والوقوع لما روي في عاثة رخصه انه عم
 كان يقبل ويبارش وهو صائم رواه الشيخان وهذا ظاهر الرواية وعنه
 محمد انه ذكره الفاحشة وهي رواية الحسن عن الامام لانها لا تخلو عن
 فتنه وفي الجهره وقبل الا المباشرة كرهه وان لم يمتنع على الصحيح وهي ان
 وجه فرجها ودهن الشارب يفتح الدال على انه مصدر وبعضها على ان
 اقامة اسم العين مقام المصدر لانه ليس فيه شئ ينافي الصوم والكحل
 لانه عم الكحل وهو صائم والحجامة التي لا تضعف من الصوم والنصد
 كما يحجامة وذكر شيخ الاسلام ان شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفحص

المصطكا بفتح الميم وتخفيف طاء الفاء
 اكثر من المدة وفتح الميم وكذا الفاء واللام
 والميم السليمة وهي روية بغيره كذا في الصحاح
 والاولى الكراهة للرجال لا لاجتماع ولا لاجتماع
 للفناء لانه سوا كرهين كسج وشمس كرهين
 جبره للقبلة نفس الصوم وان لم يزل
 مائة على روية المصاحفة من الجهره وقيل
 ان المباشرة كرهه وان اذن على الصحيح
 والمباشرة الفاحشة ان يمشى فرجه كرهه
 فرجها جهره وروى قلت الفاحشة في الرواية
 فانزلت افطرت وكذا اذا انزل بوجوه
 كرهه في الرواية الا ان قال في الجهره وانما
 القبلة الفاحشة فكذلك على الاطلاق بان
 بمضغ شغفها الشبهة ولو اجتمع الزنا
 في قبة لم يفسد كرهه ولا يفسد كذا في الصحيح
 نزل الحائط الى رأسه كرهه لم يظهر ثم ظهر
 لوصل الجوف لم يفسد كما في خاشية الدرر
 عطلت وتسهل اشياء لا يكره للفتاوى
 وروى النسائي في عاثة رخصه قاله ابوداود
 ان ابنه وميقتلني فقلت اني صائمة فقال
 وانما صائم فقتلني موافق رواه الشيخان
 وهو على انه لم يفسد عند ابنه كذا في النوا
 تاريخية وروى ابنه رخصه قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراهة
 وكان عمه يكرهها لانه وهو صائم رواه
 البيهقي موافق لا يفسد الا كحل وان
 وجد طعم في حلقه في البراءة روية

الغفر ولا يكره له السكن آخر النهار بل هو سنة كما روي في قوله من يشك اول
 النهار واخره وهو صائم في الجامع الصغير للسيوطي السواك سنة فاستاكوا
 ان وقت شتم ولقد روي عطوة بسواك افضل من سبعين صلاة بلا سواك
 وهي عامة لو مضى بها بصفة عامة تصدق بمصر الصائم كما في الصحيح ولا يكره له كان
 رطبا احضر او سبلا الماء لا لطلاق ما روي ولا للمضغ ولا للينس
 وقد فعلها الغير ومنه ولا للاغتسال ولا التلغف بنوب يستل قصده
 ذلك للتبرد ورفع الحرج على المفتي به وهو قوله ابن يونس لان ابن عمه
 على رأس المال وهو صائم من العطش او من الحر واه ابو داود وكان ابن عمر
 رخص يستل الثوب ويلبسه عليه وهو صائم ولان بهذه عونا على العبادة وروى
 للبخعة الطيبى وكرهها ابو حنيفة لما فيه اظهار الضجر في اقامة العبادة وتحت
 ثلاثة اشياء السحور لقوله من سحر وافان في السحور بركة حصول الصوم
 به وزيادة الثواب ولا يكرهه لاختلاف المراد كما يفعل المتفرق ويستحب
 تأخيره لقوله من ثلاث من اطلاق المرسلين تعجيل الافطار وتأخير السحور
 ووضع اليمنى على الشمال في الصلوة وتعجيل الفطرة غير يوم غيم وفي الغيم يحسب
 حفظا للصوم عن الافساد والتعجيل التحب قبل الاشتباك النجوم ذكره في النجاشي
 والبركة تعجل ولو بالماء قال من السحور بركة ثلاثة عود ولوانه يجمع اهدكم
 جرد ماء فان الله تعالى وملائكته يعجلونه على المستحرين رواه احمد روي في
فصل في العواض جمع ما روي من المرض والسفر والاكراه والجبل والارضاع
 والجماع والعطش والهدم بهابيلاح الفطر فيجوز لمن خاف وهو مريض زيادة
 المرض يكم او كيف لو صام والمرض معنى يوجب تغيير الطبيعة الى الفساد ويحدث
 اولاه الباطن ثم يظهر اثره وسواء كان لوجع عين او جراحة او صداع
 او غيره او خاف بطوله البرء بالصوم جازله الفطر لانه قد يفضي الى الهلاك
 فجاء الاعتذار عنه والغاوى اذا كان يعلم يقينا او بقبلة الظن القتال
 يكونه بآراء العدو ويخاف الضعف من القتال وليس مسافرا للقتال
 قبل الحرب ومنه لونه حتى اوعاده حين لا بأس بظنه على ظن وجوده ففعل

المصطكا بفتح الميم وتخفيف طاء الفاء
 اكثر من المدة وفتح الميم وكذا الفاء واللام
 والميم السليمة وهي روية بغيره كذا في الصحاح
 والاولى الكراهة للرجال لا لاجتماع ولا لاجتماع
 للفناء لانه سوا كرهين كسج وشمس كرهين
 جبره للقبلة نفس الصوم وان لم يزل
 مائة على روية المصاحفة من الجهره وقيل
 ان المباشرة كرهه وان اذن على الصحيح
 والمباشرة الفاحشة ان يمشى فرجه كرهه
 فرجها جهره وروى قلت الفاحشة في الرواية
 فانزلت افطرت وكذا اذا انزل بوجوه
 كرهه في الرواية الا ان قال في الجهره وانما
 القبلة الفاحشة فكذلك على الاطلاق بان
 بمضغ شغفها الشبهة ولو اجتمع الزنا
 في قبة لم يفسد كرهه ولا يفسد كذا في الصحيح
 نزل الحائط الى رأسه كرهه لم يظهر ثم ظهر
 لوصل الجوف لم يفسد كما في خاشية الدرر
 عطلت وتسهل اشياء لا يكره للفتاوى
 وروى النسائي في عاثة رخصه قاله ابوداود
 ان ابنه وميقتلني فقلت اني صائمة فقال
 وانما صائم فقتلني موافق رواه الشيخان
 وهو على انه لم يفسد عند ابنه كذا في النوا
 تاريخية وروى ابنه رخصه قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراهة
 وكان عمه يكرهها لانه وهو صائم رواه
 البيهقي موافق لا يفسد الا كحل وان
 وجد طعم في حلقه في البراءة روية

او الطعام بغيره في التعليل واللا باجة وما شرع بلفظ الالباء او الا واشترط
فيه التعليل وبغيره المتطوع بالصوم الفطر بلا عذر في رواية عن ابي بصير
قال الكمال واعتقادى انها اوجه لما روينا عن عمارته رضي الله عنه قال دخل
البيوت يوم فمنازل هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني صائم ثم اني يومكم
آخر فقلنا يا رسول الله اهدي الينا حيس فقال اريدني فقلنا اصبحت
صائما فاكل وزاد الثاني ولكن اصوم يوما متعانا وصح هذه الزيادة
ابن حجر بعد الحق وذكر الكرخي وابوبكر انه ليس له ان يفطر الا لعذر وهو
ظاهر الرواية لما روينا انهم قالوا اذا دعي احدكم الى طعام فليجي فان كان
مفطرا فلياكل وان كان صائما فليصم ان قيل دعي قال القليبي ثبت هذا
عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان المفطر طائرا كان الا فضل الفطر للجاجة
الدعوة التي هي السنة وصح في المحيط اعلم ان افاد الصوم والعتلة
بلا عذر بعد الشروع فيها نقلنا مكروه وليس بحرام لان الدليل ليس
بقطع الدلالة وان لم يرد القضاء والاعذار بعد جميع للمتطوع الفطر
اتفاقا والعتلة عذر على الاظهر للضعيف والمعتنف فيما قبل الزوال
لا بعده الا ان يكون في عدم فطره بعده عقوق لاحد الابوين لا غيرهما
للتأكد ولو خلف شخص الطلاق ليفطر فالا عتدا على انه يفطر ولو
بعد الزوال ولا يحسنه رعاية حق اخيه ولا البشارة بهذا الفائدة في
الجميلة فاف التخييس والمزيد رجل اصبح صائما متطوعا فدخل على
اخيه اخوانه فقال ان يفطر لا بأس بان يفطر لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان افطر
لحق كالحاجة يكتب له ثواب صوم الف يوم ومن قضي يوما يكتب له ثواب
صوم الف يوم ونفذ ايضا في التاتامغانية والمحيط والبسوط واذا
افطر المتطوع على ان حال كان عليه القضاء لاختلاف بين اصحابنا في
وجوب صيانه لما معنى من البطمان الا اذا شرع متطوعا بالصوم
في صفة ايام يري العيدين واثم التشرية فلا يلزم قضاءها
بافادها في ظاهر الرواية عن ابي بصير لان صومها مأمور بيقضه ولم يجز

يجز اتمامه لانه بنفسه الشروع ارتكب التهمين عنه للاعراض في صيانة الله
تعالى فامر بقطعه وعن ابي يوسف ومحمد عليه القضاء يعني وان وجب
الفطر وفيما ذكرنا اشارة الى قضاء نفل الصلوة الذي قطعه بشروعه
عند غروب الطلوع كما تقدم والله الموفق بمنه الاعظم للذين الاقدم والله اعلم
باب ما يلزم الوفاء به من ذور الصوم والصلوة وغيرهما اذا
نذر شيئا من القربات لزم الوفاء به لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقولهم
من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعص الله فليعصه
رواه البخاري والاحكام على وجوب الايقاد به وبه استدرك القائلون
بافادته منه ونذر من باب حيزب وفي لغة قتل والمنذر يلزمه اذا اجتمع
فيه اي المنذر ثلثة شروط احدى ان يكون من جنس واجب باصله
وان حرم ارتكابه لوصفه كصوم يوم النحر والثانية ان يكون مقصودا
لذاته لا لغيره كالوضوء والثالث ان يكون ليس واجبا قبل نذره باجبا
الله تعالى كالصلوة الخميس والوتر وقد زيد شرط رابع ان لا يكون
المنذر محالا كقول علي صوم ليس اليوم اذ لا يلزمه وكذا لو قال اليوم
وكانه قوله بعد الزوال ثم فرغ على ذلك بقوله فلا يلزم الوضوء بنذره
والا فلو ان القرآن لكونه الوضوء ليس مقصودا لذاته لانه شرع شرط الغيرة
كحل الصلوة ولا سجدة التلاوة لانها واجبة بايجاب الشارع ولا
عبادة المريض اذ ليس من جنسها واجب واجباب العبد معتبر
باجباب الله تعالى اذ لا الاتباع لا الابتداع وهذا في ظاهر الرواية و
في رواية عن ابي بصير قال ان نذر ان يعور مريضا اليوم صح نذره وان
نذر ان يعور فلانا لا يلزم شي لان عبادة المريض قربته قال عمار
المريض على محذور الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه لا يكون معنى
القربة فيه مقصود التناذر بل مرادات حق فلان فلا يقع التناذر
بالنذر وفي ظاهر الرواية عبادة المريض وتشييع الجنائز وان
كان فيه معنى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض واليت والتناذر

انما يشرع نذره ما يكون مشروعا لقائه تعالى مقصودا ولا يفتح نذر
الواجبات الا بمقتضى عتاق لافراض التحريم في الكفارات نصا والا
عكاف لان من جنسه واجبا وهو القعدة الا خيرة في الصلاة فاصل
المكث بهذه الصفة لا ينظر في الشرع والاعتكاف انتظار الصلاة فهو
كالجائز في الصلوة فلا يفتح نذره ولا يجز ما شيا لان من قرب من مكة لم يره
مكثا فالمشي بصفة مخصوصة لا ينظر في الشرع ويصح نذر العبد والمراء
الاعتكاف والسند والزوم فيفرضانه بعد العتق والابانة وليس
للمولى منع المكاتب وكذا يفتح نذر الصلاة غير المروضة والصوم
والصدق بالمال والذبح لظهور جنسها شرعا مثل الاضحية فان نذر
مكلف نذر بشي مما يفتح نذره وكان مطلقا غير متبدل بوجوده
كقول علي او نذر علي لله صلاة ركعتين او معلقا بشرط بربكوه لقل
ان رزقني الله تعالى غلاما فعلى اطعام عشرة مسكين ووجد الشرط
لنزه الوفاء به كما لو نذر ولدا وينا واما اذا علق النذر بما لا يريد كونه كقول
ان كلمت بيدي غلاما على عشق رقية ثم كلمه فانه يتخير بين الوفاء بما نذره
من العتق وبين كفارة يمين على العتق وهو المفضل به لقوله عدم كفارة
النذر كفارة اليمين وحمل على ما ذكرناه وضح نذر صوم يومين الصديقين
وايام الشريكين لان الشهر من صومها يحقق نصوص الصوم من حيثها ضرورية
والشهر لغيره لا ينافي المشروعية ففتح نذره في المختار وفي رواية
لا يفتح كانه نذر بمعية فلنا المعصية لعمد الاعراض عن ضيافة
الله تعالى يمنع العتق من حيث ذاته ولذلك يجب فطر ما امتثالا
للامر فلا يصير بصومها مضرعا عن ضيافة الكريم ويجب فضاؤها والحق
النذر باعتبار الاصل وان ضامها اجزائه ثم النذر مع الحرمة الحاصلة
بالاعراض عن ضيافة الله تعالى والغيبا نفيين الزمان وتعيين المكاتب
تعيين الذمم وتعيين الفقير لان النذر ايجاب الفضل الذمة من
حيث هو قربة لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وفتقر وتعيينه

وتعيينه للفقير برب او الشا جيل اليه تجز به صوم شهر وجب نذره
صوم شعبان لوجود السب وهو النذر والقربة لغير النفس لا بوقوعه
في شهر بعينه وفي تجلده نفع له بتحصيل ثواب قد يغتفر بموته او طرد
ما ع قبل بغير الوقت وان كان باضافته فقد التخصيف حتى لو مات
قبل بغير ذلك الوقت لا يلزمه شي فاعطيناه مقصوده ويجز به
صلاة ركعتين فاكثر اذا اصيل المنذور بمصر مثلا وقد كان نذرا ولو وجب
اي صلاة ركعتين والسجد النبوي والاقص لان الصفة باعتبار القربة
لا المكان لان الصلوة تعظيم الله تعالى بجميع البدن وفي هذه المعنى الا
مكنه كلها سواء وان تفاوت الفضل ويجز به الصدق بدوم لم يعينه
ثم ذمم عينه له اي للصدق المنذور ويجز به الصرف لزيد الفقير نذره
اي مع نذره لعمرو لان معنى زيادة الصدقة سد غلة المحتاج او اخرج
ما يخرج به الشيخ عن ملكه استغناء وجه الله تعالى وهذا المعنى حاصل بدوم
مراجات الزمان ومكان وشخص خلا كما زفر فانه يقول بالتعيين بتأنيبه
قال النبي صلى الله عليه وسلم في بيت المقدس تعدل الف صلاة فيها سواء من الساجد
سوي المسجد الحرام ومسجد في هذا صلاة في مسجد هذا تعدل الف
صلاة في بيت المقدس وصلوة في الحرام تعدل الف صلاة في مسجد
هذا قلت ولا يخفى الفضل بالبقعة التي كانت مسجدا في زمنه صلى الله
عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد هذا ولو عد الى صنعاء بالف
صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام قاله النبي صلى الله عليه وسلم في اخبار
لدينه كذا في ترتيب المقاصد للسخاوي رحمه الله وروى البيهقي في كتابه
صحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد في هذا ولو عد الى صنعاء
بالف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام فانه يزيد عليه بانه
الف صلاة وفي حديث وشهر رمضان في مسجد هذا افضل
من الف شهر رمضان فيما سواه الا المسجد الحرام رواه البيهقي وهذا
دليل لاهل السنة والجماعة على ان بعض الامكنة فضيلة على البعض

وكذا لا بد منه ولو لم يشر إليه في غير وقت الصلاة لم يرد في أشد
 مكانة من بيتها طاعة فلي هذا فيبقى أنها إذا التزمت الصلاة في المسجد الحرام
 بالشرع ففعلت في شدة مكانة من بيتها طاعة أن يخرج عن موجب نذر صاعدا
 يقول زفر رحمه الله تعالى أنذار النذر بشرط كقولنا ان قدّم زيد ففعله علي
 ان تصدق بكذا لا يجزيه عنه ما فعله قبل وجود شرطه فان المعلق بالشرط
 عدم قبل وجوده انما يجوز الاداء بعد وجوده سبب الذي علق النذر
 والله المان بفضل الله اعلم **باب الاعتكاف** هو لغة القيت والندام
 على الشيء وهو متعة فصدته العكف ولازم فصدته العكوف فالمعتكف
 بمعنى حبس المنع ومنه قوله تعالى والهدى مكوفا ومنه الاعتكاف في المسجد
 لانه حبس النفس ومنعها والادام الاقبال على الشيء بطريق الموطنة ومنه
 قوله تعالى يعكفون على اصنامهم وشرعا هو الاقامة بنية اي بنية ال
 اعتكاف في مسجد تمام فيه جماعة بالنقل للمعتكفة الخمس بقول علي وحديثه
 رضى الله عنه عنهما لا الاعتكاف الا في مسجد جماعة ولانه انتظار القليوت
 على الكمل الوجود بجماعة فلا يقع في مسجد لا تمام فيه الجماعة للمعتكفة في
 الاوقات الخمس المختارة على ان يوسف رحمه الله الاعتكاف على الواجب
 لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنقل يجوز وهذا في حق الرجال والمرأة الاعتكاف
 في مسجد بيتها وهو محل عينة المرأة للمعتكفة فيه فان تيقن لها محلا لا يقع
 الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن حضور المساجد والوقوف للبيت والشرط
 المسجد المنصوص والنية والصوم في المندور والاسلام والعقل لا
 البلوغ والطهارة عن جيف ونفاس في المندور لا اشتراط الصوم له
 ولا اشتراط الطهارة من الجنابة لعقبة الصوم معها ولو في المندور وسببه
 النذر في المندور والنشاط الذي الى طلب الثواب في النقل وحكم سقوط
 الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا ولا فالثاء وسند كونه واجبا
 فقد بينها بقوله والاعتكاف المطلوب شرعا على ثلثة اقسام واجب في
 المندور تنجز او تعليقاً وستة كفاية مؤكدة في العشر الاخير من رمضان

الجماعه في المسجد كدونه كاي الاعتكاف
 شرح جمع المصنفه والظاهر ان الستة
 اعتكاف تمام العشر الاخير من رمضان
 ما دون ذلك لم كان يعتكف كل عام
 عشراً فاعتكف عشرين في العام الذي
 قبض فيه من شرح الشرح لجمعة الاسود
 رواه النبي صلى الله عليه وآله وسلم

رمضان لا اعتكافه من العشر الاخير من رمضان حتى يوفاه الله تعالى ثم اعتكف
 اذ واجه بعده لانه لم يعتكف العشر الاواسط اتاه جبريل ولم فقال ان
 الذي تطلب امامك يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الاخير ومن هذا الاكثر
 الى ان ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فمنهم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم
 من سبع وعشرين وفي الصحيح التسوية في العشر الاخير والتسوية في كل وتر وعين
 انها في رمضان ولا يدري ان ليلة هي وقد تقدم وقد تأخر وعندها كانت
 الا انها معينة لا مستعم ولا تأخر وفي الشهر من الايام انها دور في
 السنة كما وقته في حياة النبي وذكرها زيادة الثواب وقيل في قول
 ليلة من رمضان وقيل تسعة وعشرين وقيل زيد بن ثابت ليلة اربع و
 عشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين واجاب اربع وهو من الادلة المقتدة
 بكونها في العشر الاواخر بان المراد في ذلك الرخصة التي التمسها عليه السلام
 في يوم عظيمها انها لمجة سكونه لا قارة تطلع الشمس مسبحتها بلا شعاع
 كانها طست وانما اخفيت ليجتهد في طلبها فيقال بذلك لجهل المجتهد
 في العبادة كما اخفى الله سبحانه وتعالى ابائهم ليكونوا على خوف من قتلها
 بغتة والله سبحانه اعلم والقسم الثالث مستحب فيما سواه اي في وقت
 سوي العشر الاخير ولم يكن مندورا والصوم شرط لصحة الاعتكاف
 المندور لانذر الا بالنطق لانه تعلقا للثب بخلاف النية محلها القلب
 فقط وليس شرطاً في النقل لقوله لا يصوم على المعتكف حياض الا ان يجعله على
 نفسه ومبنى النقل على المساهلة وروي الحسن انه يلزم الصوم لتقديره عليها
 باليوم كالمندور واقوله يوم للصوم ولكن المعتكفة اقله ثلثا مدة يسيرة
 غير محدودة فيحصل بمجرد الكثرة مع النية ولو كانت الذي نواه ما شيا ما نأ
 غير جالس في المسجد ولو لبلا وهو جليل من ايراد الدخول والخروج منه باب
 آخر في المسجد حتى لا يجعله طريقاً فانه لا يجوز على المفتي بل لانه مشروع وليس
 الصوم من شرطه وكل جزئ من اللبث عبادة مع النية لا انضمام الى آخر
 ولذا لم يلزم النقل فيه بالشرع لانتهائه بالخروج ولا يخرج منه اي من

رواه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فضل الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان
 تعذيب وتكليف النية في الواجب

هذا انما يكون في من وجب الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان
 وفيه ليس شرط النقل الا اعتكاف على كل عام
 الرواية في صحيح في العشر الاواخر من رمضان والتسوية في
 كثير من الكتب المعتمدة في نسخ

في العشر الاواخر من رمضان لا يعتكف الا في العشر الاواخر من رمضان
 في العشر الاواخر من رمضان لا يعتكف الا في العشر الاواخر من رمضان
 في العشر الاواخر من رمضان لا يعتكف الا في العشر الاواخر من رمضان

معتكفة فيسئل المرأة المعتكفة لمسجد بيتها الحاجة شرعية كالحججة
 والعبيد يخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سننها قبلها ثم يعود
 وان اتم اعتكافه في الجامع مع وكراهة الحاجة طبعية كالبول والغائط
 واداء الحاجة وانما من جنابة باسلام لانه عدم كان لا يخرج منه
 معتكفة الحاجة لان الحاجة ضرورة كانه لم المسجد واداءها
 رة تقيت عليه وافر حاله كرها وتفرق اهل لغوات ما هو المقصود منه
 وضوح على نفسه او ما عمن الكاهن من غير دخل مسجد اخر من سعة
 يريد ان لا يكون غرضه الا ليعتكف في غيره لا يستقل الا بالذهاب الى
 المسجد الاخر فان خرج سعة بلا عذر معتبر فالدواب ولا اثم عليه وبطل
 بالاجل والجهل لاداء ما لا يوم الا الاول اذ بقي واثمة في المسجد
 يقضي ما عداه بعد ذوال الجنون والافناء وان طال الجنون استغنا
 قال ان خرج اكثر اليوم فسد والا فلا واستوى بين بالخروج غيره ان غير
 الواجب وهو الشغل اذ ليس له حد وكل المعتكف وشربه ووضوءه وعده
 البيع للحاجة لنفسه او لغيره لا يكون الا في المسجد لضرورة الاعتكاف
 خرج في هذه الاشياء بعد اعتكافه وفي الظهيرة وقيل يخرج بعد الغروب
 الاكل والشرب وكراهة قضاء البيع لان المسجد يحذر عن حقوق العباد
 فلا يجعل كالدكان وكراهة عده مكان للتجارة لانه منقطع الى الله
 ثم فلا يشتغل بغير الدنيا ولهذا كره الخياطة ونحوها فيكون لو غير
 المعتكف البيع مطلقا وكره الصمت ان اعتكفه قرب لانه منتهى عنه
 لانه صوم اهل الكتاب وقد نسخ ولما اذ لم يعتكفه قرب في ذلك حفظ
 لانه من النطق بما لا يفيد فلا بأس به ولكنه يلزم القراءة والذكر
 والحديث والعلم ودراسة سير النبي عم وقصص الانبياء و...
 حكايات الصالحين وكتابة امور الدين وكراهة التكلم الا بخير واما التكلم
 بعين غير فلا يجوز لغیر المعتكف والكلام المباح مكرهه يأكل الحسنة
 كما تأكل النار الخطب اذ اجلس في المسجد لذلك ابتداء وعزم الوتر

ولو لم يكن ناسيا او مكرها فاعتكافه
 كالواجب على كل من كان في الحاجة خلافا
 لما ذكره الزيلعي وتمامه في البيع
 فلو خرج في غير قطع لا يلزم
 قضاءه في ظاهر الرواية لانه غير معتكف
 فلم يكن قطع ابطالا من البيع

الوطن ودواعيه لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد
 فالحق في العس والقبلة لان الجماع مخطئ فيه فيتعذر ان يروا عيه
 كما في الاحرام والظهار والاستبراء بخلاف الصوم لان الكف من الجماع
 هو الركن فيه ولا يخل بثبت ضمانا كذا يفتي الركن فلم يتعد الى دوله
 لان ما ثبتت بالضرورة ينقذ بقدرها وبطل الاعتكاف بوطئه
 بالانزال بدوليته سواء كان حامدا او ناسيا او مكرها ليل او نهار لان
 حاله مذكور كالصلاة والجماع بخلاف الصوم ولو امن بالتكسر او بالنظر الى بعد
 اعتكافه ولم يمتد اليه في ايضا كما فرقة الايام بنذر اعتكاف ايام لان
 ذكر الايام لم يفسد الجمع بدخل ما باء اتمام الليالي وتدخل الليالي الاولى
 فيدخل المسجد قبل الغروب من اول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر ايامه
 ولم يمتد الايام بنذر الليالي متتابعة وان لم يشترط التسليم في
 ظاهر الرواية لان معنى الاعتكاف على التسليم وتأثيره ان مكان منفرقا
 في نفسه لا يجب الوصل فيه الا بالتفصيل ومكان منقطع للاجزاء ولا يجوز
 تفرقة الا بالتفصيل ولم يمتد ليستأن بنذر يومين فيدخل عند الغروب
 كما ذكرنا لان الشئ في معنى الجمع فيلحق به هذا احتياطا ومع نية الشهر جمع هذا
 خاصة بالاعتكاف او من تحبسه بالايام ووجه الليالي اذ نذر اعتكاف
 ووجه شهر لانه نوى حصة كلامه فتعمل نية كقوله نذرة اعتكاف عشرة ايام
 ونوى بغير النهار خاصة منها صحت نية وان نذر اعتكاف شهر معين او غير
 معين ونوى الشهر خاصة والليالي خاصة لا تعمل نية ان يصح بالاستثناء
 انما قال لان الشهر اسم لمعد يشتمل الايام والليالي وليس باسم عام كالعشرة
 على مجموع الاحاد فلا ينطلق على ما ذكره ذلك العدد اصله كالا ينطلق
 العشرة على الخمسة مثلا حقيقة ولا محاذ الى ان قال شهر بالانتهى ووجه الليالي
 لانه كما قال وهو ظاهر واستثنى فقال الا لليالي لان الاستثناء تكلم بالباقي
 بعد الانتهاء فكانه قال اثنين نهارا ولو استثنى الايام لا يجب عليه شي لان الباقي
 الليالي المجردة ولا يصح فيها المناقاة شرط وهو الصوم هذا من فتح القدير بعبارة

المولى النضر والاعتماد مشروع بالكتاب لما تلو نام قدوة متساوية لا تباين
 وانتم ما كنتم في مساجد فالامانة في المساجد المختصة بقرب وترك
 الوطن الباع لاجل دليل على انه السنة لما دوى ابوهريرة وحاشية رستم
 ان النبي وم كان يكتف في العشرة الاخرى من مائة من المدينة الى
 قومه انه متساوي وقال الزهري رضي الله عنه كيف تركوا الاعتكاف ورسول
 علم كان يفعل الشيء ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض ولما اشار الى موته
 بضرب من المصقول فقال وهو من شر الاعمال ان كان من الاعمال انه متساوي
 مستقر للصلاة وهو كالعبد وهو حاله قرب وانقطاع ومحاسنها لا تحصى
 ومن محاسنها ان فيه تفرغ القلب عن امور الدنيا بشغفه على العبادة فجردا
 لها وتسليم النفس الى المولى بتفويض امرها الى عز وجله والاعتماد على
 كرمه والوقوف على بيانه وملازمة عبادته والتقرب اليه ليتقرب اليه ليتقرب
 من رحمة كما اشار اليه من حديث من تقرب وملازمة التواضع في بيته سبحانه
 وقته والالتحاق بالملك المنزل اكرام تزيده تفضلا ورحمة واحسانا منه
 الى التماس اليه والتخصيص بجهته فلا يصل اليه عدوه بكيد وقهره لقوة
 سلطان الله وقهره وعز ربائده وقهره ترى الرعايا ينجسون
 انفسهم على باب سلطانهم وهو في ذمتهم ويحتملونه في خدمته و
 القيام اذ لم يبق بين يديه لقضاء ما يريد فيعطى عليهم باحسانه و
 يحيمهم من عدوههم بعزة قدرته وقوت سلطانه وقدرته على حصول
 المراد واذال حجاب الوهم والباطل المقطاع والمظهر الحق بفيض العطاء
 بما اشار اليه بقوله وقوله الاستاذ العارف بالله في الامام المجتهد
 عطاء ابن ابي رباح السابق تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما في الامام الاعظم
 قال ابو جبار ما رايته افقه من محمد ولا اجمع للعلوم من عطاء ابن عمر و
 اباهريرة والابن رباح اكثر رواية الامام الاعظم ابو جبار رضي الله عنهما في الامام
 اباهريرة والابن رباح اكثر رواية الامام الاعظم ابو جبار رضي الله عنهما في الامام
 هو ابن تائين سنة كذا في اعلام الاخبار رجمة الله تعالى ونفعنا ببركته ومعه

فاذا دخل المسجد كان في الصلاة
 ابن في حكم الصلاة من جهة الثواب
 كما كان في الصلاة من جهة ما
 دام انتظار الصلاة بجماعة
 ينفذ من وضوءه شرح المشافى
 وحديث صلاة الرجل

قال ابو جبار كان عطاء ابن عباس
 اسود عظامه من كثرة العبادة
 قال ابو جبار كان عطاء ابن عباس
 اسود عظامه من كثرة العبادة
 قال ابو جبار كان عطاء ابن عباس
 اسود عظامه من كثرة العبادة

ومعه مثل المعكف مثل رجل يترك اي يترك ويوقف على باب ملك
 او وزير عظيم او امام عظيم لاجل يقدر على قضائها عادة فالمعكف يتقرب
 لسان حاله وان لم ينطق بذلك لسان قال لا ابرح قائما باب مولاي
 سائلا من جميع ما ولى وكشف ما نزل في من الكرم وحصاد مضاجي و
 تجنبي لذلك اعز الخواص على عين قواي حتى يغفر لي ذنوبي التي عسى
 بعدى وتزول مصائبهم بفيض منته على ما يليق باهل بيت وكرمه اكرام
 من التجاء الى منج حوزة وحماية حوزة وهذه اشارة الى العبد الجامع
 لهذه المسائل واقف موقف العبد الذي يباب مولاه عادية الاعمال
 ونسبة النصيب من ثمراتها الى سبحانه باعظم الوسائل ما زكف الا فقار
 على بالدعاء والوسائل مطروحة على اعقاب باب الله تعالى مرجح شفاعته
 عند اعذه بما وعد به خير كافل وهذا ما يستمر انتخاب الشريعة واحسانا
 اليه يسير كسب المشي وشرع الكبير للعالم المحيتر ولم يكن الا بعبادة مولاي
 القوي القدير محمد الذي هو الهنا او ما كنا لنشهد له لولا ان هذا
 ومذاته تعالى على سيدنا ومولانا محمد خاتم الانبياء ورسوله وعلى الوصي
 وذريته ومن والاه ونسأل الله سبحانه بتوسيل اليه بالنبي المصطفى
 الرحيم ان يجعله وسرجه ويختصه هذا عملا فالصالح وجه الكريم وان
 يفتح به وبالشريعة وبهذا التفتيح من التفتيح العليم ويجزل به وبها
 الثواب بحسب ما نزل متعنا بعبادتنا وسمعنا وقوتنا وجميع حواسنا
 وان يحكم بالصالحات اعمالنا وان يغفر لنا ذنوبنا ولوالدنا ومسا
 نحن واصحابنا واخواننا وذريتنا وان يستر عبودنا ويرزقنا ما
 نحتاجه بموئنا حلالا ومالا آتينا وكان ابتداء هذا المختصر في
 او اخر عاذا في الاخر واختتامه باو اربع رجب الحرام سنة اربع وخمسين بعد
 الالف وكان ابتداء جمع الشرح الاصيل في منتصف ربيع الاول سنة
 خمس واربعين وختم جمع في المستودع بتمام شهر رجب الحرام بذلك
 العلم وكان انتهاء تأليف متعة في يوم الجمعة المبارك رابع عشرين

جمادى الاولى سنة اثنين وثلاثين والالف وكان الفراغ من تبين الشرح
 المتسمى بامداد الفتح شرح نور الايضاح ونجات الارواح مستصف
 شهر ربيع الاول سنة ست واربعين والالف واعداد اوراقه ثمانمائة و
 ستون ورقة ومبلغ عدد مختصره هذا المائة وخمسة واربعون ورقة
 هي هذه السورة البيضة متوفيق الله تعالى عليه الذي لا اله الا هو
 الجليل اذ احضره وعليه عرضة وسلكه قبوله فذمت لجناب جليله
 المصطفى عم وزاخر فضلا وشرفا قال كاتبه ومؤلفه حسن الشربل
 عن الله تعالى انه ثم اني اردت اتمام العبادات الخمس بالحق الزكوات
 واتج بها جمعة مختصة وقلت كتاب الزكوة هي تلك مل مخصوص
 لشخص مخصوص فرضت على من سلكه كلف مالك لخصاب من نقد
 ولو تبر او حليا او اينة او ما ياتي في قيمة من عروض تجارة فارغ
 من الدين وغير حاجته الاصلية تام ولو تقدير او شرط وجوب ادائها
 حولان الحول على النصاب الاصل والالتفات في اثناء الحول فيضم
 الى الجائز وتركت تمام حول الاصل سواء استغنى بتجارة او ميراث
 او غيره ولو عمل ذو نصاب سنين متوالية وشرط صحة او اثنائها بمقارنة
 لاداة الفقراء وكيلة او لغيره ما وجب ولو مقارنته حكمية كما لو فرغ
 بلائيه ثم نوى والمال قائم بيده الفقير ولا يشترط علم الفقير بها زكاة
 على الاصح حتى لو اعطاه شيئا وسماه هبة او فضا ونوى به الزكوة
 صحت ولو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكوة سقط عنه فضا وزكاة
 الدين على اقسام قوي ووسط وضعيف فالقوي وهو بدل الفرض
 ومال التجارة اذا قبضه وكان على مقر ولو مطلقا او على جاه عليه
 بيعة زكاة لما مضى ويترخي وجوب الاداء الى ان يقبض اربعين
 درهما ففيها درهم وكذا فيما زاد بحسابه والمتوسط وهو بدل
 ما ليس للتجارة كمن ثياب البذلة وعبد الخدمة وادراكه
 لا تجب الزكوات فيه عالم يقبض نصابا ويعتبر ما مضى من الحول في جميع

الصحيح الرواية والضعيف وهو بدل اليسر حال كماله والوضيعة وبدل الخلع
 والصنع غير دم العمد والدية وبدل الكتابة والسعاية لا تجب الزكاة فيه عالم
 يقبض نصابا ويحول عليه الحول بعد القبض وهذا عند الامام اوجبا عنه
 المقبوض من الديون الثلاثة بحسابه مطلقا واذا قبض مال الضمان لا
 تجب زكاة السنين الماضية وهو سابق ومفقود ومغصوب ليس
 عليه بيعة ومال ساقط في البحر ومذخور في مفادة او دار عقيمة وقدرى
 مكانه وما خور مصادرة ومودع عند من لا يبرئ ويرى لا بيعة عليه
 ولا يجوز من الزكاة دين ابرئ عنه فقير بغيرها اوضح دفع عرض ومكيل
 ومودع غير زكاة النقيضين بالقيمة وان ادعى من عين النقيضين فالعقب
 وزنها اداة كالعشر وجوبا وتضم قيمة العروض الى النقيضين والذهب
 الى الفضة قيمة ونقصان النصاب في الحول لا يعتبران كل في طرفه فانه ملك
 عرضانية التجارة وهو لا ياتي نصابا وليس له غيره ثم بلغت قيمة
 نصابا في آخر الحول لا تجب زكاة ذلك الحول والنصاب لا يحس عشرة
 مثقالا ونصاب الفضة مائة درهم من الدراهم التي تكل عشرة منها درهم
 سبعة مثاقيل وما زاد او على نصاب وبلغ اضعاف زكاة بحسابه وما غلب
 على العشر فكان على العين من النقيضين ولا زكاة في الحول ولا الا الى ان يتكلمها
 بيعة التجارة كسائر العروض ولو تم الحول على مكيل او مودع ففعل سفره
 او رخص فادى من عينه ربع عشرة اجزاء وان ادام قيمة يوم الوجوب وهم
 تمام الحول عقد الامام وقال لا يعم الاداء لمصرفها ولا يقضى الزكاة مفراط
 غير متلفة فملك المال بعد الحول يسقط الواجب وملاك البعض حصته
 ويعرف الملاك الى العفو فان لم يجاوزه فالواجب على حاله ولا تؤخذ
 الزكوة جبرا ولا من تركه الا ان يوصى بها فتكون من ثلثه ويجوز ان يوصى
 الخيلة لدفع وجوب الزكوة وكذا غيرها مما رجم الله تعالى والله اعلم
 باب المصنف هو الفقير وهو من يملك مالا لا يبلغ نصابا ولا يقبض
 من ابي مال كان ولو صحيحا مكتسبا والمكين وهو من لا شيء له و

انما تجب الزكاة على من يملك مالا لا يبلغ نصابا ولا يقبض من ابي مال كان ولو صحيحا مكتسبا والمكين وهو من لا شيء له و

انما تجب الزكاة على من يملك مالا لا يبلغ نصابا ولا يقبض من ابي مال كان ولو صحيحا مكتسبا والمكين وهو من لا شيء له و

التابع الى فجر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرما والركن الثاني
هو اكثر طواف الاخاضة في وقته وهو ما بعد طلوع فجر النحر وهو
انشاء الاحرام من الليقات ومدة الوقوف بعرفات
الى الغروب والوقوف بمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر وقبل طلوع
الشمس ورمى الجمار وذيح القارن والتمتع والحلق و
تخصيصه بالحرام وايام النحر وتقديم الرمي على الحلق ونحر القارن
والتمتع بينهما وايضا طواف الزيارة في ايام النحر والسعي
بين الصفا والمروة في اشهر الحج وحصوله بعد طواف معتمديه
والمشي فيه لمن لا عذر له وبرادة السعي من الصفا وطواف
الوداع وبداءة كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والقيام
فيه والمشى فيه من لا عذر له والطهارة من احدثين وستر
العورة واقل الاشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة
وترك المحظورات كلبس الرجل المخيط وستر الرأس وجهه
وسر المرأة وجهها ووقوفه والفسوق والجبال وقتل
الصييد والاشارة اليه والدلالة عليه **من**
منها الاعتكاف ولو لم يفتق ونساء او الرضوء واذا
اراد الاحرام وليس ازار ورواه جديدا بيضيين والخطيب
وصلة ركعتين والاكثارية التلبية بعد الاحرام رافعا بها صوتا متى
صلا او علا شرفا او هبط واذا اوتى ركبا وبلا سحار تكرها
كلما اخذ فيها والصلاة على النبي دم وسؤال الجنة وصحبة الابرار
والاستعاذة من النار والفعل لدخول مكة ودخولها من باب
المعلل منها راو التكبير والتسليم لمعا البيت الشريف والدعاء
بما احب عنه رؤيته وهو مستجاب وطواف القدوم ولو في غير شهر
الحج والاصطباح فيه والوقوف في اشهر الحج والهرولة فيها
بين الميادين الا حضرن للرجال والمشى عليه صيغة في باقي السعي

السعي والاكثارية الطواف وهو افضل من صلاة النفل لما في
الخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع الحج بمكة وهي خطبة واحدة
بلا جلوس يعلم المناسك فيها واخر يوم بعد طلوع الشمس يوم
الترويت من مكة لمنى والبيت بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس
يوم عرفة الى عرفات فيخطب الامام بعد الزوال قبل صلاة الظهر
والعصر مجموع جمع قديم مع الظهر خطبتين يجلس بينهما
والاجتهاد في التضرع والخشوع والبكاء بالدنو والادعاء
لنفسه والوالدين والاخوان المؤمنين بما شاء من امر الدارين
في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات
والندول بمزدلفة من نضامة بطن الوادي بقرب جبل قروح
والبيت به ليلة النحر والبيت بمنى ايام منى بجميع استعته
وكره تقديم ثقله الى مكة اذ ذاك ويجعل منى بمنى ومكة
عزيمته حاله الوقوف لرمي الجمار وكونه ركبا حاله رمي
جمرة العقبة في كل الايام وما شيا في جمرة الاولى التي على المسجد
والوسطى والقيام في بطن الوادي حاله الرمي كون الرمي في
اليوم الاول فيما بين طلوع الشمس وزوالها وفيما بين الزوال
وغروب الشمس في باقي الايام وكونه الرمي في اليوم الاول والرابع
فيما بين طلوع الفجر والشمس وكونه في الثاني والثالث في
لان الثاني بطلها تا بعد لما بعد صائمة الايام الى الليلة التي تلي
عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد وليالي
الرمي الثلاث فانها تابعة لما قبلها والمباح من اوقات الرمي ما بعد
الزوال الى غروب الشمس في اليوم الاول وبهذا علمت اوقات
الرمي جواز او كراهة واستحبابا ومن السنة تهدين المفرد بالحج
والاكلمنة ومن هذا التطوع والمتعد والقرآن فقط ومن السنة
الخطبة يوم النحر مثل الاول يعلم فيها بقية المناسك وهي

ثلاثة خطبة الحج وتقبل والتعز إذا اراده من قبل غروب الشمس
في اليوم الثاني عشر وان اقام بها حتى غربت الشمس في اليوم
الثاني عشر فلا شيء عليه وقد اساء وان اقام بها حتى لم يطلع
في اليوم الرابع لزمه ومن السنة الشروع بالمحج ساعة بعد
او حال مني وشرب ماء زمزم والتمسك منه واستقبال البيت
والنظر اليه قائما والصب منه على راسه وسائر جسده وهو لما شرب
من امور الدنيا والاخرة ومن السنة الزمان للتمسك وهو ان يضع
صدره وجهه عليه والتشبث بالاشارة ساعة راعيا بما احب
وتقبل عقبه البيت ودخوله بالابواب والتعظيم ثم لم يبق
عليه الا عظم القربات وهي زيارة النبي عليه الصلوة والسلام
واصحابه وينوبها عند خروجه من مكة من باب شعبة في الشيعة
السفلى وسند ذكر للزيارة فضلا على حدته ان شاء الله تعالى
في كيفية تركيب افعال الحج اذا اراد الدخول في
الحج احرم من الميقات كرايع فيفعل او يتوضا والغسل
احب وهو للتنظيف فتقبل المرأة الحائض والنفساء
اذ لم يضرها ويستحب كالانظافه بقص الطفر والشارب وتنظف
الابط وحلق العانة وجماع الاهل والذهن ولو مطيبا وملبس
الرجل ازارا ورداء جديدين الابيض افضل ولا يزره ولا
يمتده ولا يخلله فان فعل كره ولا شيء عليه وتطيب وصلى
ركعتين وقيل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ولب
وبرصلايك تنوي بها الحج وهي ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك
ليبيك ان الحمد والشكر لك والحمد لا شريك لك ولا تنقص
من هذه الاقوال لفاظ شيئا وزيد فيها ليبيك وسديك
والخير كله بيدك ليبيك والرفاء اليك والزيادة سنة
فاذا لبيت ناويا فقد احرمت فاتق الرقت وهو اجماع وقبل

وقبل ذكره بحضرة النساء والكلام الفاحش والفسوق
والمعاصي والجدال مع الرفقاء والخدم وقتل صبي البر والاشارة
اليه والدلالة عليه وليس الخيط والعامة والخفين وتغطية
الراس والوجه ومس الطيب وحلق الشعر ويجوز الاغتسال
والاستيطان بالخيمة والمحمل وغيرهما وشدة الرهبان في الوسط
واكثر السليبة حتى صليت وعلوت شرفا او هبطت واديا
اولقت ركبا وبالا سحار رافعا صوتك بلا جهد مقصر
واذا وصلت الى مكة يستحب ان تغسل وتدخلها من امان
باب المعلى لتكوز مستقبل في دخولك باب البيت الشريف تعظيما
ويستحب ان يكون مليئا في دخوله حتى ياتي باب السلام فيدخل
المسجد الحرام من متواضعا خاشعا مليئا ملاحظا لجلالة المكان
مكبرا مهللا مصليا على النبي ومن تطلقا بالمرام لا عيا بما احب
فانه مستحب عند رؤية البيت للكرم ثم استقبال الحجر الاسود
مكبرا مهللا رافعا يدريك كما في الصلاة وضعا على الحجر وقبله
بلا صوت فان عجز عن ذلك بلا ايداء تركه ومس الحجر بشي و
قبله واشار اليه من بعيد مكبرا مهللا حامدا مصليا على النبي ومن
ثم طاف اخذ امة يمسك مما يلي الباب مضطجعا وهو ان
يحمل الرداء تحت الابط الايمن ويلقي طرفه على اليسر وان
اروت ان تسعي بين الصفا والمروة عقب الطواف فارمل في
الثلاثة الاشواط الاول وهو الشئ بسرعة مع هز الكتفين
كالمبارزة بين الصفيين فان زحم الناس وقف فاذا
وجد فرجة رمل لانه لا بد له منه فيقف حتى يقيم على الوجه
المسنون بخلاف استلام الحجر الاسود لان له بدلا هو مستقبل
وبسالم الحجر كلما مر به وختم الطواف به وبركعتين في مقام ابراهيم
او حيث تيسر من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا الطواف

القدم وهو سنة لا فاقى ثم يخرج الى الصفا فيصعد ويقوم
 عليها حتى يرى البيت مستقبلا مكبرا مهيلا ملبيا مصليا
 راحيا ويرفع يديه مبسوطتين ثم يهبط نحو المروة على هيئة
 فاذا وصل بطن الوادي سعى بين المبلين الاحضرين سعيها
 حينئذ فاذا تجاوز بطن الوادي شى على هيئة حتى يأتي
 المروة فيصعد عليها فيفعل كما فعل على الصفا يستقبل
 البيت مكبرا مهيلا ملبيا مصليا راحيا بلسان يديه نحو السماء
 وهذا شوط ثم يعود قاصدا الصفا فاذا وصل الى المبلين
 الاحضرين سعى ثم مشى على هيئة حتى يأتي الصفا فيصعد
 عليها ويفعل كما فعل أولا وهذا شوط ثان فيطوف سبعة
 اشواط مبتدئ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن
 الوادي في كل شوط منها ثم يقيم بمكة محرما يطوف بالبيت
 كلما بداه له وهو افضل من الصلاة مثل لا فاقى فاذا اتم الفجر
 بمكة ثامن الحجج تاهب للخروج الى منى فيخرج منها بعد طلوع
 الشمس ويستحب ان يصلي الظهر يعني ولا يترك التلبية في احواله
 كلما لاقى الطواف ويكثر معنى الى ان يصلي الفجر بها يغسل
 وينزل بقرب مسجد الخيف ثم بعد طلوع الشمس يذهب الى عرفات
 فيقيم بها فاذا زالت الشمس يأتي مسجد نمره فيصلي مع الامام الا
 عظم او نائبه الظهر والعصر بعد ما خطب خطبتين يجلس بينهما
 ويصلي الفريضة باذان وقامتين والجميع الا بشرطين الاحرام
 والامام الاعظم ولا يفصل بين الصلاتين نافلة وان لم يورك
 الامام الاعظم صلى كل واحدة في وقتها المعتاد فاذا صلى مع
 الامام يتوجه الى الموقف وعرفات كلها موقف الا بطن عرفات
 ويفعل بعد الزوال في عرفات للوقوف ويقف بقرب مستقبلا
 مكبرا مهيلا ملبيا مادام يديه كالستقيم ويجتهد في الدعاء

الدعاء لنفسه ووالديه واخواته ويجتهد على ان يخرج من عينيه
 قطرات ان الدفع فانه دليل القبول ويبلغ في الدعاء مع قوة رجاء
 الاجابة ولا يقصر في هذا اليوم اذ لا يمكن تدارك سببها او مكان
 من الافاق وللوقوف على الرحلة افضل من القاعدة فاذا غرت
 الشمس افاض الامام والناس معه على هيئةهم واذا وجبت يسرع
 من غير ان يؤذي احدا ويكره ان يفعل الجبهة من الاشتداد
 في السير والازدحام ولا يذاه فانه حرام حتى يأتي مزدلفة فينزل
 بقرب جبل قزح ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للمارين و
 يصلي بها المغرب والعشاء باذان واحد واقامة واحدة ولو تطوع
 بينهما او شاغل اعاد الاقامة ولم يجز المغرب في طريق المزدلفة عليه
 اعادتها ما لم يطلع الفجر ويسن التبيت بالمزدلفة فاذا اطلع الفجر
 صلى الامام بالناس الفجر يغسل ثم يقف والناس معه والمزدلفة
 كلها موقف الا بطن يحصر ويقف مجتهدا في دعائه ويدعوا
 الله ان يتم امره وسؤاله في هذا الموقف كما اتته لسببنا محمد
 فاذا اسفر جدا فاض الامام والناس قبل طلوع الشمس فياتي الى منى
 وينزل بها ثم يأتي بحجرة العقبة فيريها من بطن الوادي سبع حصيا
 مثل حصي الحذف ويستحب اخذ الحجار من المزدلفة ومن طريق ويكفي
 من الذي عند الحجرة ويكره الرمي من اعلى العقبة لايذاء الناس
 ويلتقطها التقاطا ولا يكسر حجرا جارا او يغسلها لتيقن
 طهارتها فانها يقام بها قربة ولو رمى بخمس حجارة وكفه ويقطع
 التلبية مع اول حصاة يرعيها وكيفيته الرمي ان يأخذ الحصاة
 بطرفي ابراهم وسبابة في الاصح لانه اسرأثره لالشيطان
 والمسون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على ظهر ابراهم ويستعين
 بالمسحة ويكون بين الرمي وموضع السقوط خمسة اذرع
 ولو وقعت على ظهر رجل او يحمل وتحت اعداها وان سقطت

على سنتها ذلك اجزاء وكبر بكل حصة ثم يذبح المفرد بالبحر ان
احب ثم يخلق او يقصر واهلق افضل ويكفي فيه ربيع الرأس والتقصير
ان ياخذ من رؤوس شعر مقدار الاغلة وقد جعل كل شئ الا النساء
ثم ياتي مكة من يومه ذلك او من الغدا ويصلي في طواف البيت
طواف الزيارة سبعة اشواط وحقت لك النساء وافضل
هذه الايام اولها وان اخره غيرها الزم شاة من ايام النحر وفي ايام الحج
الثلاث يذبح بالحجارة التي تلي مسجد الخيف فيرميها سبع حصيات
ما شيا يكبر بكل حصة ثم يقف عند حاد اعيان ما احب صامدا
لله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر له اليه
واخوان المؤمنين ثم يرمي الثانية التي يليها مثل ذلك ويقف
عند حاد اعيان ثم يرمي بحجارة العقبة وكذا ولا يقف عند حاد
كان اليوم الثالث من ايام النحر وفي ايام الحج الثالث بعد الزوال
لكذلك ولو اراد ان يتجمل في مكة قبل غروب الشمس وان
اقام الى الغروب يكون وليس عليه شئ وان طلع الفجر وهو بمكة
في الرابع لزمه الرمي وجاز قبل الزوال والا فخله بعده وكره
قبل طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي ترميه ما شيا لتدلى
يده والاركان لتذهب عقبة بل او عاد وكره الحبت بغير منى
ليالي الرمي ثم اذا دخل مكة نزل بالمحصب ساعة ثم يدخل
مكة ويطوف بالبيت سبعة اشواط بل رمل وسعى ان
قدمها وهذا طواف الوداع ويسعى ايضا طواف الصدر وهو
ولجب الا على اصل مكة ومنه اقام بها ويصلي بعده ركعتين ثم
ياقي زمزم فيشرب من ماءها ويستخرج الماء منها بنفسه ان
قدر ويستقبل البيت ويتصلع منه وينفس فيه مرارا
ويرفع بصره كل مرة ينظر الى البيت ويصلي على جدره
ان يتستر والابحرج بوجهه ودأبه وينوي بشربه ما شيا

ما شيا وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول اللهم ان اسألك
علما نافعاً ورزقا واسعا وقال صلى الله عليه وسلم ما شرب له وشربه
ان ياتي باب الكعبة ويقبل العقبة ثم ياتي الى المنبر وهو ما بين
الحجر الاسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتنبت باستار
الكعبة ساعة ينصرف الى الله تعالى بالدعاء بما احب من امور الدنيا
ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركاً وهدى للعالمين
اللهم كما صديقتي له فتقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك
وارزقني العود اليه حتى ترضع عني برحمتك يا ارحم الراحمين
والا اذن من الاماكن التي يستحب فيها الدعاء بمكة المشرفة وهي
حصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسالة الحسن البصري
رحم بقوله في وعند المنبر ونجب المنبر وفي البيت وعند زمزم
وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي عرفاة وفي منى وعند
الحجرة وعند المزدلفة الشهران والحجرات ترمى في اربعة ايام يوم
النحر وثلاثة بعده كما تقدم وذكرنا استجابة ايضا هذا البيت
المكرم في دخول البيت الشريف المبارك اذ لم يؤذ
احدا وينبغي ان يقصد مصلي النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهو قبل وجهه وقد
جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الحجر الذي قبل وجهه
قرب ثلاثة اذرع ثم يصلي فاذا صلى الى الحجر ارضع حده عليه ويستغفر
تعالى ما شيا ويلزم الادب ما استطاع بظاهره وباطنه والبيت
البلاطة الخضراء التي بين العمودين مصلي النبي صلى الله عليه وسلم وما تقوا العا
من ان المروة الوثقى هو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لها
والسمار الذين في وسط البيت يسمونه سورة الدنيا كشف اعداءهم
عورته وسرته ويضعها عليه فعل من الاعقل له فضلا عن علم كماله
الكمال واذا اراد العود الى اهل بيته ان ينصرف بعد طواف الوداع
وهو ينشئ الى ودائه ووجهه الى البيت باكيا او منيا كما تحضر

على فوق البيت حتى يخرج منه من المسجد ويخرج منه من باب بين حبيبة
السفلى والمرأة في جميع افعال الحج كما قبل غير انما لا تكشف راسها
وتدل على وجهها شيئا تحت عيدين كالقبعة تمنع من الغطاؤن
ترفع معونها بالنسبة ولا تزل ولا تزل في السعي بين البليتين
الا حصر من بل غشي على وجهها في جميع السعي بين الصفا والمروة
ولا تخلق وتقصير وتلبس بالحيط ولا تراحم الرجال في اسلام الحاجر
وهذا تمام في مفرد وهو دون التمتع في الفضل والقران افضل
من التمتع وهو ان يجزى بين اعرام الحج والعمرة
فيقول بعد صلاة ركعتي الا اعرام اللهم اني اريد الحج والعمرة ولا يجزى
وتقبلها متى لم يلبس فاذا دخل مكة بدو بطواف العرة سبعة اشواط
يرمل في الثالثة الاول فقط ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا
ويقوم عليه داعيا مكبرا ملأ مصليا على النبي عم ثم يهبط نحو المروة
ويسعى بين المسامين فيتم سبعة اشواط وهذه افعال العمرة
سنة ثم يطوف طواف قدوم الحج ثم يتم افعال الحج كما تقدم فاذا
رمى يوم النحر جرة العقبة وجب عليه ذبح شاة او سبعة بدنه فاذا
لم يجد ففيلام ثلث ايام قبل مجي يوم النحر من شهر الحج وسبعة ايام
بعد فراغه من الحج ولو بمكة بعد مضي ايام التشريق ولو فرقتها جاز
انتهى
فيقول بعد صلاة ركعتي الا اعرام اللهم اني اريد العمرة فيسعى الى
وتقبلها متى لم يلبس حتى يدخل مكة فيطوف لها ويقطع النسيئة
باول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يسعى بين الصفا
والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة اشواط لم يخلق
راسه او يقصره او يمشق الهدى وحل كل شيء من الجماع
وغيره ويسعى حلالا وان ساق الهدى لا يتحل بعد عمرته فاذا
جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج الى منى فاذا رمى جرة

١٤٥
جرة العقبة يوم النحر لزمه ذبح شاة وسبع بدنه فان لم يجد صام
ثلاثة ايام قبل مجي يوم النحر وسبعة ايام بعده كالقارن فان لم
يصح اقلها حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجزى صوم
ولا صدقة **باب العمرة** سنة وتصح في جميع السنة
وتكبر يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق وكيفيتها ان يحرم لها
من مكة من الحل بخلاف اعرام الحج فانه من الحرم ولما لا فاقى الذين لم
يدخل مكة فيحرم اذا قصد حافه الميقات ثم يطوف ويسعى لها ثم
يخلق وقد حل منها كما بيناه بغير الله تعالى منهم افضل الايام يوم
عرفة اذا واقف يوم الجمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير حجة
رواه صاحب معراج الدراية بقوله وقد صح عن رسول الله عم انه
قال افضل الايام يوم عرفة اذا واقف جمعة وهو افضل من سبعين
حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلاقة المطاء وكذا قاله الزيلعي في
الكفر والمجاورة بمكة مكروهة عند ابن حنيفة رحمه الله لعدم القيام
بحقوق البيت والحرم ونفى الكراهة صاحباه رحمه الله
فيها هي على قسمين جنابة على الاحرام وجنابة على الاحرام و
الثانية لا تختص بالحرم وجنابة الحرم على اقسام منها ما يوجب وما
ومنها ما يوجب صدقة هي صاع من بر ومنها ما يوجب دون ذلك
ومنها ما يوجب القيمة وهي جزاء الصيد ويتعد والجزاء يتعد
التأويلين للحرمين فالتي توجب وما هي لو طيب بحرم بالغ عضو
او خضب راسه بالخناء او ادهن بزيت ونحوها ولبس
مخطط او ستر راسه يومها كالملا او حلق ربع راسه او حلق واحد
ابطية او عانة او رقبته او قص اظفار يديه ورجليه بمجلس
او بدا او رجلا او ترك واجبا مما تقدم بيانه وفي اخذ شاربه
حكومة والتي توجب الصدقة بنصف صاع من بر او قيمته هي
ما لو طيب قل من يوم او حلق من ربع راسه او قص ظفرا وكذا

كل صنف نصف صاع الا ان يبلغ المجموع وما ينقص ما شاء منه
كخنة متفرقة او طاف للقدم او القدر محدثا وتجب شاة
لو طاف جنباً او ركبت شو طاف طواف الصدر وكذا لكل شرط من
اوله او حصاة من احد البحار وكذا لكل حصاة فيما لم يبلغ رضى يوم
الا ان يبلغ وما ينقص ما شاء او حلق رأس غيره او قصر لظفاره
وان يقبل وليس او حلق بعد تحريم الذبح او التصديق بثلاثة
اصابع على ستة ما كثر او صيام ثلاثة ايام والتي توجب اقل
من نصف صاع فهي ما لو قتل قمل او جرادة فيصدق بها شاء
والتي توجب القيمة فهي ما لو قتل صيد ايقومه عدلان فيقتله
او قرب منه فان بلغت هديا فله الخيار ان شاء اشتراه فذبحه
او اشترط طعاما ونصدق به لكل فقير نصف صاع او صاع
من طعام كل مسكين يوماً وان فضل اقل من نصف صاع صدق
او صاع يوماً وتجب بقية ما نقص ينشف ريشه الذي لا يلبس به
وشعره وقطع عضوا لا ينفعه الا منشاء به وتجب القيمة بقطع
بعض قوائمه ونشف ريشه وكسر بيضه ولا يجاوز عشرة اشباع
يقتل السبع وان طلع لاشئ يقتله ولا يجزئ الصوم يقتل الحلال
صيد الحرم ويقطع خيش الحرم وشجرة النابت بنفسه وليس
ما ينبت الناس بل القيمة وحرم ريش خيش الحرم وقطع الا
الارض والكمامة **فوق** ولا شئ يقتل غراب وحداة
وعقرب وفارة وجبة وكل عتور ويعوض ونمل وبرغوث و
فراة وسحفات وما ليس بصيد **فوق** الهدى اذماه
شاة ويومئذ الابل والبقر والغنم وما جاز في الضحايا جاز في
الهدايا والشاة تجوز في كل شئ الا طواف الركن جنباً وطوى
بعد الوقوف قبل الحلق ففي كل ذبح كل هدى بالحرم الا ان
يكون تطوعاً وتعيب الطريق في منحر في محله ولا ياطع غنى وفقر

الحرم وغيره سواء وتقدر بدنة النطع والنتحة والقران فقط ويتصدق
بخلافه وخلافه ولم يعط اجر الخبز ارمه ولا يركب للمضروبة ولا يجلب
لبنة الا ان بعد المحل فيصدق وينفع ضرعه ان قرب المحل بالنقاح
ولو نذر حجاً ما شيا الزمة ولا يركب حتى يطوف للركن فان ركب اراق
وما وفضل على الركوب للقادر عليه وفضل الله تعالى بفضله ومن
عليه بالعود على احسن حاله اليه بجاه سيده ناهي عن الصلاة والسلام
فوق في زيادة النبي دم على سبيل الاحتصار تبعاً لما قال
في الاختيار لما كانت زيادة النبي دم من افضل القرب واحسن
المسحبات بل تقرب من درجة ما نرم من الواجبات فانه عليه
الصلاة والسلام عرض عليها وما بلغ في النذب اليها فقال من
وجد سعة ولم يزدني فقد جفاني وقال دم من زار قبري وجبت
شفاعتي وقال دم من زارني بعد ماتي فكأنما زارني في حياتي
الي غير ذلك من الاحاديث وها هو مقرر عند المحققين انه دم
حتى يرنق يتمتع بجميع الملاد والعبادات غير انه يجب على ابصار
القاصرين من شريف المقامات وتارايها اكثر من غافلين
من اذوا حق زيارته وما يستلزم للزائرين من الكليات والجزئيات
فاجبت ان تذكر بعد المناسك واراها ما فيه نبرة من الادب
تتبعها الفائدة الكتاب فتقول ينبغي لمن قصد زيارة النبي دم
ان يكثر الصلاة عليه فانه يسمعها وتبلغ اليه وفضلها اشهر
من ان يذكر فاذا عاين جيطان المدينة المنورة يصعد على النبي
دم ثم يقول هذا حرم نبيك ومهبط وحيك فامتن على
بالدخول فيه واجعله وقاية من النار واماناً من العذاب و
اجعلني من الغايين بشفاعته المصطفى يوم الحساب وفضل
قبل الدخول وبعده قبل التوجه للزيارة ان تمكنه ويتطيب
ويلبس احسن ثياب تعظيماً للقدم على النبي دم ثم يدخل المدينة

المندرة فليتبنا ان امكنه بلا ضرورة بعد وضع ركب واطمين انه
على حشمه وامنته فتواضعوا بالسكينة والوقار ملا حظا لجلالة
المكان قالوا بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ربنا وخليجنا
مدخل صدق واخر جنة يخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا
نصير اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآله
واغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك وفضلك ثم يدخل المسجد
الشريف فيصل على تحية عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون
عمودا والمذبح الشريف بجذاه منكبه اليمين فهو موقف النبي عم
وما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما اخبر به صلى الله
تعالى عم وقال منبري على حوضي فتسجد ركعة ثم دعا
عليك بالوصول اليه ثم تدعوا شئت ثم تنهض متوجها
الى قبر الشريف فتقف بمقدار اربعة اذرع بعيدا عن المقبرة
الشريفة بغاية الادب مستدبر القبلة محاذي راس النبي عم
ووجهه الاكرام ملا حظا نظره السيد الهيك وسماعه كلامه
ورده عليك سلامك وتأمينه على دعائك وتقول السلام
عليك يا حبيب الله السلام عليك يا بنى الرحمة السلام عليك
يا نبيج الامة السلام عليك يا سيد المرسلين السلام عليك يا خاتم
النبيين السلام عليك يا منزل السلام عليك يا مدثر السلام عليك
وعلى اصحابك الطيبين واهل بيتك الطاهرين الذين اذهب الله عنهم
وظهورهم تطهير اجزاك الله عنا افضل ما جزى نبيا معقودا ورسولا
عز امة اشهد انك رسول الله قد بلغت الرسالة واوديت الامانة
ونفوخ الامة واوضح الحق وجاهدت في سبيل الله مع حق جهاد
واتممت الدين حتى اتيك اليقين صلى الله تعالى عليك وسلم وعلى
اشرف مكان شرف بحلول جسمك الكريم فيه صلاة وسلاما دائمين
من رب العالمين عدد ومكان وعد وما يكون يعلم الله صلاة لا

لا انقضاء لادم جابر رسول الله تعالى نحن وفدك وزوارك
شرقا باحلول بين يديك وقد جئت من بلاد شامعة وامكنة
بعيدة نقطع السهل والوعد بقصد زيارتك لنفوز بشفايتك
والنظر الى ما تركت ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حقك
واستشفاع بك الى ربنا فان الخطايا قد قضيت ظهرونا ولا
وزار قد انقلت كواهلنا وانت الشافع الشافع للمعوذ الشافع
العظيم والتمام المحمود والوسيلة وقد قال الله تعالى ولو انهم اذ
ظلموا انفسهم جاؤوك فاستغفروا واستغفر لهم الرسول
لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئت ظالمين لانفسنا مستغفرين
لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك واسأله ان يميتنا على سنتك
وان يحشرنا في زمرك وان يورثنا حوضك وان يسقينا
بكاسك غير خزايا ولا نداما الشفاعة الشفاعة برسول
الله يقولها ثلثا ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان
ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم و
تبلغه سلام من اوصالك تقول السلام عليك يا رسول الله
من فلان بن فلان يستشفع بك لله ربك فاشفع له للمسلمين
ثم تصلي عليه وتدعوا ما شئت عند وجهه الكريم مستدبر
القبلة ثم تحول قدر ذراع حتى تحاذي راس الصديق ابو بكر
رضي الله تعالى عنه وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله
عليك يا صاحب رسول الله وانيد في الغار ورفيقه في
الاسفار وامينه على الاسرار جزا الله عنا افضل ما جزا
عمر امت نبية فلقد خلفته باحسن خلف ومك طريقه ومنهاج
خير مسلك وقانت اهل الردة والبدع وهم تهتك ومهدت
الاسلام وشيدت اكانة فكنت خير امام ووصلت الراحام
ولم تزل قائما بالحق ناصر الدين ولاهل حتى اتيك اليقين سئل

سئل الله سبحانه لنار واهم حبيك والخشوع حركك وقبول
 زيارتنا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم نتحول مثل ذلك
 حتى يجاذب رأس امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه فتقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر
 الاسلام السلام عليك يا مكر الامنام جرئت الله عتاه افضل
 الجزاء لقد نصرت الاسلام والمسلمين وفتحت معظم البلاد بعد
 سيد المرسلين وكملت الايتام ووصلت الارحام وقويت بك
 الاسلام وكنت للمسلمين اماما مريضا وها ديا مريدا باجمعت
 شملهم واعنت فقرهم وجبرت كسيرهم السلام عليك ورحمة
 الله وبركاته ثم ترجع قد نصف ذراع فتقول السلام عليكما
 يا صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزير و
 شريك والعاونين له على القيام بالدين والتأيين بعون
 بمصالح المسلمين جزاكم الله تعالى احسن الجزاء جئنا كما
 تنوّل بحما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفع لنا ربنا ان
 يتقبل سعينا ويحينا على ملته ويميتنا عليها ويحشرنا
 في زمرة ثم تدعوا النفس ولو الدية لمن اوصاه بالدعاء
 والجميع المسلمين ثم عند رأس النبي عم كالاول ويقول اللهم انك
 قلت وقولك الحق ولوا انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا
 واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئناك
 سامعين فوك طائعين امرك مستغفيعين بينك اليك
 اللهم ربنا اغفر لنا ولا بائنا وامهاتنا واخواننا بسبقونا
 بالايمان والتجمل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف
 رحيم ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار سبحان ربك رب العزت عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين ويريد ما شاء ويدعوا بما حضره ويوفق

ويوفق له بفضل الله تعالى ثم يأتي اسطوانة ابي لبابة التي ربطها
 نفسه حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمقبر ويصلي ما شاء من صلاة
 ويتوب الى الله تعالى ويدعوا بما شاء ويأتى الروضة فيصلي ما شاء
 ويدعوا بما احب ويكثرون التسبيح والتكبير والثناء والاستغفار
 ثم يأتي المنبر الشريف فيصلي يده على الزمان التي كانت به تبركها بانار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يده الشريفه اذا خطب لينال بركة صلى الله
 عليه وسلم ويعطي عليه ويسال ما شاء ثم يأتي الاسطوانة
 الحنانية وهي التي فيها بقية الجذع الذي حسن الي النبي عليه الصلاة
 والسلام حين تركه وخطب على المنبر حتى نزل فاحتضنه فكت
 ويترك ما بقى من الانار النبوية والاماكن الشريفه ويحترق
 في احياء القبال مدة اقامته واغتنام مشاهدة المحضرة
 النبوية وزيارته في عموم الاوقات ويستحب ان يخرج الى
 البقيع فيأتى المشاهد والمزارات خصوصا قبر سيد الشهداء
 حمزة رضي الله تعالى عنه ثم الى البقيع الاخر فيزور العتيق والحسن
 بن علي رضي الله تعالى عنهم وبقية الارسول رضوان الله تعالى عليهم
 اجمعين ويزور امير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه
 وابراهيم بن النبي عم واذواج النبي وسمته صفيته والعتابة و
 التابعين رضي الله تعالى عنهم اجمعين ويزور شهداء اعدوان
 فيسري يوم الخميس فهو احسن ويقدر سلام عليكم بما صبرتم فنعيم
 عقبى الدار ويقرا اية الكرسي والا خلاص احد عشرة مرة وسبعة
 ليس ان تيسر ويهدى ثواب ذلك لجميع الشهداء ومن يجوزهم
 من المؤمنين ويستحب ان يأتي مسجد قبا يوم السبت او غيره
 ويصلي فيه ويقول بعد دعائه يا احب يا صريح المستغفرين
 يا غياث المستغثين يا مفرج كرب الكروبين يا مجيب دعوة
 المضطرين مثل علي سبندنا الحمد واله واكشف كربى وحزنى كما

١٢٤	١٢٥
١٢٦	١٢٧
١٢٨	١٢٩
١٣٠	١٣١
١٣٢	١٣٣
١٣٤	١٣٥
١٣٦	١٣٧
١٣٨	١٣٩
١٤٠	١٤١
١٤٢	١٤٣
١٤٤	١٤٥
١٤٦	١٤٧
١٤٨	١٤٩
١٥٠	١٥١
١٥٢	١٥٣
١٥٤	١٥٥
١٥٦	١٥٧
١٥٨	١٥٩
١٦٠	١٦١
١٦٢	١٦٣
١٦٤	١٦٥
١٦٦	١٦٧
١٦٨	١٦٩
١٧٠	١٧١
١٧٢	١٧٣
١٧٤	١٧٥
١٧٦	١٧٧
١٧٨	١٧٩
١٨٠	١٨١
١٨٢	١٨٣
١٨٤	١٨٥
١٨٦	١٨٧
١٨٨	١٨٩
١٩٠	١٩١
١٩٢	١٩٣
١٩٤	١٩٥
١٩٦	١٩٧
١٩٨	١٩٩
٢٠٠	٢٠١

كشفت عروسك خضرة وكرهه في هذا اللقاه يا حنان يا منان
 فلهذه الهدية الكتاب بعنوان الله الملك الوهاب عزيز
 اضعف العباد الحاج محمد بن الحاج علي غفرله
 والوالديه والمؤمنين يوم يقوم الحساب
 يوم اربع من شهر ربيع الحجج الشريف
 سنة احدى وثلاثون مائة
 بعد الف

تمت

م



Soleymaniye Kütüphanesi	
№	Hacı Begir Ağa
Yeni sayı №	
Eski sayı №	271